الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة العربي بن مهيدي - أم البواقي-

كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير

رقم التسجيل : .....

الشعبة: تحليل اقتصادي- إحصاء واقتصاد تطبيقي -

التحليل النظري والكمي لظاهرة البطالة في الجزائر خلال الفترة (1990 – 2006)

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية

من إعداد الطالب:

× شوق فوزي

تحت إشراف:

× د.بوعظم كمال

لجنة المناقشة

أ.د. رجال السعدي	أستاذ التعليم العالي ... جامعة أم البواقي .... رئيساً
د. بوعظم كمال	أستاذ محاضر ... جامعة سطيف ..... مقرراً
د. سحنون محمد	أستاذ محاضر ... جامعة قسنطينة .... مناقشاً
د. ملياني حكيم	أستاذ محاضر ... جامعة سطيف ..... مناقشاً

السنة الجامعية 2008 / 2009

التشكرات

(....رب أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي وعلى والدي وأن أعمل صالحا ترضاه وأدخلني برحمتك في عبادك الصالحين...)

الآية 19 سورة النمل

اشكر الله الذي وفقني لإتمام هذا البحث.

بصدق الوفاء والإخلاص أتقدم إلى مشرفي **الدكتور بوعظم كمال** على نصائحه القيمة التي مكنتني من إخراج المذكرة في شكلها النهائي.

وأتقدم بخالص شكري وعظيم إمتناني إلى: أ. **بدار عاشور**، أ. **بلعباس رابح** بجامعة المسيلة على ما قدموه لنا من مساعدة.

إلى كل أساتذة ومؤطري طلبة الماجستير دفعة 2006-2007 بجامعة أم البواقي.

إلى كل من وقف معنا ودعمنا من بعيد أو قريب على إنجاز هذا البحث بجهده ووقته ودعائه، ودام ودمنا معه أوفياء.

فـــوزي

الإهداء

إلى أبي و أمي العزيزين اللذين شجعاني.

إلى أخي و أخواتي.

إلى زوج أختي و أبنائه.

إلى صديقي عيش ساعد.

إلى كل طلبة الماجستير تخصص

تحليل اقتصادي دفعة 2007/2006.

إلى كل خريج جامعة، الباحث عن عمل، والراغب فيه و لم يجده.

إلى كل من يساهم في خلق مناصب الشغل.

فـــوزي

المقدمـــــة العامـــة

تكمن المشكلة الإقتصادية أساساً في كيفية الإستخدام الأمثل للموارد المتاحة، فإذا وجـدت بعـض الموارد معطلة، ذلك يعني أن هذه الموارد غير مستخدمة بشكل أمثل، لذلك يكاد ينعقد الإجماع الآن بـين الإقتصاديين على أن الإقتصاد علم إجتماعي يهتم بإدارة الموارد النادرة، حيث يظهر من خـلال تـاريخ الفكر الإقتصادي أن التركيز على موضوع الإستعمال الأمثل للموارد على مستوى الإقتصاد الكلـي، لـم يحتل المكانة اللائقة في الدراسات الإقتصادية إلا مع بداية القرن العشرين عندما ظهرت حالة كساد عامـة وبطالة خانقة لم تستثن أية دولة من الدول الرأسمالية.

تعتبر ظاهرة البطالة من بين المشكلات الإقتصادية التي زعزعت كيان معظم اقتصـاديات العـالم وهي بهذا تعتبر من المواضيع التي كانت مجالاً للدراسة والإهتمام خاصة في البلـدان المتقدمـة، حيـث تعمقت الأبحاث وتعددت النظريات الإقتصادية التي فسرت هذه الظاهرة، إن ظاهرة البطالة تكاد تكون مـن أهم المشكلات الرئيسية التي تعرقل مسيرة التقدم والتنمية في معظم المجتمعات.

تنتج ظاهرة البطالة عن الإختلال الذي يحدث في سوق العمل حيث يكون عرض قوة العمل يفوق الطلب عليها، وما ينجر عن ذلك من آثار بليغة على المجالات الإجتماعية والإقتصادية، فالبطالة تشكل أحد مظاهر الهدر في استعمال الموارد البشرية، وهي مكلفة بأشكال مختلفة للفرد والأسرة والمجتمـع، عمومـاً هي إفناء لطاقة إنتاجية لا يمكن تخزينها وتقود إلى الفقر والإنحراف والجريمـة، كمـا تُقلـص حصـيلة الضرائب على الدخل التي تشكل أحد موارد الميزانية العامة للدولة.

إذا تكلمنا على البطالة في بلادنا نجد أنها بقيت الشغل الشاغل بالنسبة للحكومة الجزائرية، لما لهذه الظاهرة من تأثير على نفسية المجتمع، لقد وصلت إلى مستويات منخفضـة خـلال السـبعينات وبدايـة الثمانينات، وذلك نتيجة الإستثمار المكثف الذي شجعته الدولة آنذاك، لتستأنف بعد ذلك منحنـى تصـاعدياً أظهر جوانب بطالة جماهيرية كبيرة يصعب الحد من تفاقمها.

لقد تعرض الإقتصاد الجزائري خلال النصف الثاني من الثمانينات إلى أزمة اقتصادية حادة بعـد السقوط الحر لأسعار البترول، وظهرت بعد ذلك عدة إختلالات نتيجة إعتماد الدولة على عنصر واحد فـي التصدير والمتمثل في المحروقات، فإنخفض النشاط التنموي وتقلصت مداخيل البلاد، وعرفت بذلك البطالة مستويات مرتفعة وعجزت أغلب المؤسسات العمومية في إحداث مناصب عمـل جديـدة، ونظـراً لتفـاقم المشاكل كان من الضروري على السلطات المعنية إعادة النظر في نمط التسيير والسياسات المتبعـة فـي السابق وبالتالي سارعت بالقيام بإصلاحات اقتصادية حيث اضطرت إلى تغيير نمـط تسـيير المؤسسـات الإقتصادية وما يتماشى مع المعطيات الجديدة معتمدة في ذلك على إقتصاد السوق، ودخلت الجزائر برنامج الإصلاحات الهيكلية مع صندوق النقد الدولي، إن هذه الإصلاحات الإقتصادية أدت إلى اضطرابات كبيـرة في الخريطة العامة لسوق العمل في الجزائر، وساهمت في تفاقم البطالة خاصة خلال التسعينات.

يصادف الدارس لموضوع البطالة تعدداً في المناهج والمقاربات المعالجة لموضـوع البطالـة، إذ نجد من ينظر للمسألة نظرة إحصائية بحتة، وهناك من يعالج الموضوع معالجة إقتصادية، بينمـا ينظـر

آخرون للمسألة من الإتجاه الديمغرافي والإتجاه الإجتماعي ... الخ، فإذا كان التحليل الإقتصـــادي يعتمـــد على ما قدمته النظرية الإقتصادية، فإن التحليل الإحصائي يعتمد على مجموعـــة مـــن النمـــاذج والأدوات الإحصائية.

ونظراً لطبيعة بحثنا ارتأينا أن نستعين إلى جانب التحليل الإقتصادي لظاهرة البطالة في الجزائـــر بالتحليل الإحصائي وذلك من خلال محاولة بناء نموذج قياسي يمكننا من معرفـــة العوامـــل الإقتصـــادية الأكثر تأثيراً على حجم البطالة في الجزائر للفترة(1990-2006).

أولاً: إشكالية البحث.

لقد كان لإنخفاض أسعار النفط في نهاية الثمانينات الأثر الكبير في تردي الوضع الإقتصـــادي فـــي بلادنا، حيث تراجعت الإستثمارات وتراكمت الديون الخارجية، والنتيجة تمثلت في تقلص فرص التشـــغيل بالوظيفة العمومية هذا من جهة، ومن جهة أخرى إنتقال الجزائر من الإقتصاد الموجه إلى إقتصاد الســـوق والتعاون مع المؤسسات المالية والنقديـــة الدوليـــة فـــي مجـــال الإصـــلاحات الإقتصـــادية منـــذ بدايـــة التسعينات،وإعتماد الجزائر برنامجاً تنموياً تمثل في برنامج الإنعاش الإقتصادي(2001-2004).

إن الأخذ بهذه الظروف يقودنا إلى طرح الإشكالية التالية: **ما هو واقع البطالة وسياسة التشغيل في الجزائر خلال المرحلة الإنتقالية، وما هي العوامل الإقتصادية الأكثر تأثيراً في حجم البطالة خلال الفتـــرة (1990-2006)؟**

إن هذه الإشكالية الرئيسية تتفرع عنها مجموعة من التساؤلات الفرعية، يمكن صياغتها على النحـــو التالي:

1- ما هو موقف الفكر الإقتصادي من سوق العمل والبطالة؟

2- ما هي مميزات سوق العمل والبطالة في الجزائر خلال المرحلة الإنتقالية؟

3- في ظل انتقال الجزائر نحو إقتصاد السوق والإعلان عن جيل جديد من الإصلاحات الاقتصادية:

- ماهي الحلول(الإجراءات) والبرامج التي وضعتها الحكومة الجزائرية لمواجهة توسع دائـــرة البطالة؟
- ما مدى أهمية وفعالية هذه البرامج وذلك بالنظر لواقع سوق العمل في الجزائر؟

4- ماهي العوامل الإقتصادية المؤثرة في حجم البطالة في الجزائر للفترة (1990-2006)؟

ثانيًا: فرضيات البحث.

على ضوء ما تم طرحه من تساؤلات حول موضوع البحث وأملاً في تحقيق أهداف البحث يمكـــن تحديد مجموعة من الفرضيات التي نسعى لإختبارها وهي على النحو التالي:

1- وجود تباين وتعدد وجهات النظر المفسرة للبطالة بسبب الديناميكية المتسارعة التي يتميز بهـــا ســـوق العمل؛

2- إن ظاهرة البطالة في الجزائر مقلقة وتأثرت بشكل كبير نتيجة الإصـــلاحات الإقتصـــادية وبرنـــامج الإنعاش الاقتصادي؛

3- تعدد أجهزة مكافحة البطالة في الجزائر وتمويلها يعتمد بالدرجة الأولى على عائدات المحروقات؛

4- يتأثر حجم البطالة في الجزائر بعوامـــل إقتصـــادية عديـــدة منهـــا:حجـــم الســـكان، حجـــم الســـكان المشتغلون،الناتج المحلي الإجمالي، النفقات العمومية؛ ...الخ.

ثالثًا: أهمية البحث.

تكمن أهمية البحث في النقاط التالية:

1- معرفة وضعية سوق العمل ومن ثم تشخيص واقع ظاهرة البطالة في الجزائر خلال فترة الدراسة؛

2- معرفة ما حققته أجهزة التشغيل في ظل المرحلة الإنتقالية، كمحاولة للتقليل من حدة ظـــاهرة البطالـــة خلال الفترة (1990-2006)؛

3- الوقوف على أهمية إستخدام منهج القياس الإقتصادي في تتبع تطور الظواهر الإقتصادية على مستوي الإقتصاد الكلي، مثل ظاهرة البطالة.

رابعًا: أسباب إختيار البحث.

هناك عدة أسباب ودوافع أدت إلى إختيار هذا البحث من أبرزها:

1- لقد كان إختيارنا لهذا الموضوع نابع من إنشغالنا الكبير به كون أن مشكلة البطالة في الجزائر تعتبـــر مسألة جوهرية تبقى مطروحة وذلك من خلال نسب البطالة المقدمة؛

2- إختيارنا لهذا الموضوع يرجع أساساً إلى أن واقع الإقتصاد الجزائري اليوم يفرض على كـــل باحـــث على مستوى الإقتصاد الكلي تشخيص مثل هذه الظواهر كمياً ومحاولة إيجاد حلول لها، أو التخفيض مـــن حدتها؛

3- قلة الدراسات الإقتصادية المدعمة بالتحليل الكمي لمثل هذه الظواهر كانـــت دافعـــاً لإختيارنـــا لهـــذا الموضوع؛

4- هذا البحث يدخل ضمن الإهتمامات الشخصية للباحث، ونظراً لأنه يتماشى وتخصصنا فـــي مرحلـــة الدراسة فيما بعد التدرج (تخصص تحليل اقتصادي- إحصاء وإقتصاد تطبيقي).

خامسًا: أهداف البحث.

يمكن حصر أغلب أهداف هذا البحث في العناصر التالية:

1- محاولة تحليل ما تميزت به الفترة الإنتقالية للإقتصاد الجزائري، حيث تعتبر فترة حاسمة حيث عـــرف خلالها الإقتصاد الجزائري عدة تغيرات في السياسات الإقتصادية، وانتهاج مجموعـــة مـــن الإصـــلاحات الإقتصادية؛

2- محاولة إفادة أصحاب القرار فيما يتعلق بالسياسة الكفيلة لنقل الإقتصاد الجزائري إلى إقتصاد السوق بالشكل الذي يحقق الإستعمال الأمثل للموارد و بأقل الأضرار الإجتماعية الممكنة؛

3- نريد من خلال هذه الدراسة أن نبحث في الآلية التي تحكم سوق العمل على المستوى الكلي في الجزائر؛

4- نريد من خلال هذه البحث تبيان مدى أهمية إستخدام أسلوب الإقتصاد القياسي في تتبع تطور الظواهر على مستوى الإقتصاد الكلي مثل ظاهرة البطالة.

سادسًا: حدود البحث.

بالتأمل في عنوان البحث نجد أنه يتكون من جزأين، الأول نظري (تحليل إقتصادي) نحاول من خلاله فهم واقع ظاهرة البطالة في بلادنا، وذلك بالإستعانة بتطور المؤشرات الكلية للإقتصاد الوطني،وذلك انطلاقاً من القراءات والتحليلات الفكرية لأهم المدارس فيما يخص هذه الظاهرة، والثاني كمي نحاول من خلاله تتبع تطور ظاهرة البطالة بالأرقام والإحصائيات، إلى جانب تدعيمه بدراسة قياسية انطلاقاً من الأدوات الإحصائية التي توفرها لنا نظرية القياس الإقتصادي، من أجل تحديد العوامل المؤثرة في حجم البطالة في الجزائر.

أما فيما يخص فترة الدراسة، فقد انصب تحليلنا للفترة (1990-2006)، حيث تعتبر هذه الفترة بالفترة الحاسمة حيث عرف خلالها الإقتصاد الجزائري عدة تطورات، منها على وجه الخصوص الإنتقال من الإقتصاد الموجه إلى إقتصاد السوق، والتعاون مع المؤسسات المالية والنقدية الدولية، والقيام بجملة من الإصلاحات الإقتصادية.

سابعًا: منهج البحث والأدوات المستخدمة.

وفقاً للإشكالية المطروحة سلفاً والفرضيات الموضوعة من خلالها، توجه البحث هو توجه إقتصادي كلي تطبيقي، بمعنى أنه سيجمع بين ما هو نظري وما هو تطبيقي في إطار المنهج الإستقرائي،من خلال إستخدام الأسلوب الوصفي التحليلي وذلك من أجل الإلمام بالجوانب النظرية والتطبيقية للموضوع، أي من خلال وصف المتغيرات التي لها علاقة بموضوع البطالة وتحليل تطور هذه الأخيرة خلال فترة الدراسة.

كما تم الإستعانة بالتحليل البياني والرياضي فيما يخص التحليل الكمي لظاهرة البطالة، سواء عندما يتعلق الأمر بتحليل الأرقام والإحصائيات المتحصل عليها، أو فيما يخص الدراسة القياسية وذلك بتحليل العلاقة السببية التي تربط متغيرة البطالة بالمتغيرات الإقتصادية الكلية الأساسية المؤثرة فيها, وذلك بالإعتماد على البرنامج الإحصائي*(EVIEWS4)*.

فيما يخص مصادر الإحصاءات والتقارير والدوريات والمنشورات المتعلقة بموضوع البحث، لقد تم الحصول عليها من مختلف المصالح والهيئات الرسمية الجزائرية وهي: القوانين والتشريعات المتعلقة بمجال الإصلاحات الإقتصادية والانتقال إلى اقتصاد السوق، المجلس الوطني الإقتصادي

والاجتماعي(*CNES*)،الديوان الوطني للإحصاء(*ONS*)، صندوق النقد الـدولي(*FMI*)، صـندوق النقـد العربي(*FMA*)، بنك الجزائر(البنك المركزي الجزائري)، تحليل المعطيـات والبيانـات المتـوفرة مـن إحصائيات وأرقام، محصل عليها من مختلف المراجع ومواقع الإنترنيت.

ثامنًا: الأبحاث السابقة.

بالإضافة إلى العديد من الدراسات الموثقة في المجلات العلمية والدوريات والكتب تـم الاطـلاع على الكثير من الدراسات الجامعية التي تناولت موضوع البطالة منها:

1- دراسة لـــ: كمال بوصافي حول: **حدود البطالة الظرفية والبطالة البنيوية في الجزائر خلال المرحلـة الإنتقالية (دراسة تحليلية للفترة 1990-2002)**، أطروحة دكتوراه دولة، كلية العلوم الاقتصادية وعلـوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- فائدة التقنية الإحصائية للتمييز بين البطالة الهيكلية (اتجاهها العام) والبطالة الظرفية (دورتها) تظهـر في كونها تميز بين عدة مراحل في تطور معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة (1990-2002)؛
- مرحلة ارتفاع معدل البطالة كانت إلى غاية منتصف التسعينات وذلك كـون أن دورة البطالـة كانـت تسير في نفس الاتجاه العام في حين أنه في مرحلة انخفاض معدل البطالة، دورة معدل البطالة الفعلـي لم تتغير، أي أن البطالة الظرفية بقيت مستقرة في مستواها الأول.
- أن السياسة الإقتصادية الظرفية المطبقة في فترة الدراسة صاحبها في المقابل تقلبات كبيرة في البطالة الظرفية وقد استمرت هذه الحالة حتى مع بداية الإنعاش الظرفي للإقتصاد الوطني، حيث اسـتطاعت هذه السياسة التحكم في الإتجاه العام للبطالة، إلا أن الأمر لم يكن كذلك على المستوى الظرفي له.

2- دراسة لـــ: بوبكر بن العائب، حول: **دراسة تحليلية لتطور التشغيل في الجزائـر (منهجيـة التنبـؤ بإستعمال نماذج الإنحدار الذاتي VAR)**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 2002-2003، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- أن السياسة الإقتصادية المتبناة لا تعكس الجهد الكبير والرغبة الحقيقية في إمتصاص البطالة، لأنهـا لا تقوم على أسس مدروسة تسمح بالتطلع إلى النتائج المستقبلية لهذه السياسة؛
- توجد عدة عوامل تؤثر (سلباً وإيجاباً) حسب استغلالها، في تحديد مستوى التشغيل والبطالة، كالتضخم بشتى أنواعه:
  - عن طريق الطلب؛
  - عن طريق الأسعار؛
  - عن طريق التكاليف.

تاسعًا: صعوبات البحث.

إن من بين أهم الصعوبات التي اعترضتنا في إنجاز هذا البحث هي تلك الصعوبات التـي تقـف عادة أمام الباحث القياسي، عند محاولته الربط بين التحليلات النظرية حول ظاهرة معينة وواقعها في بلـد

ما من جهة، وإسقاط ذلك قياسياً بواسطة الأدوات الإحصائية والرياضية المتاحة لديه من جهة ثانية، كما هناك صعوبات أخرى نوجزها فيما يلي:

- ندرة المصادر والمراجع الحديثة المتعلقة بصميم الموضوع، وصعوبة الحصول عليها؛
- نقص المعطيات الرقمية حول المؤشرات الإقتصادية الكلية وعدم تجانسها في بعض الأحيان خاصة عندما يتعلق الأمر بنظام المعلومات الجزائري؛
- عدم وجود تسهيلات من قبل المشرفين على الهيئات الخاصة بنظام المعلومات الجزائري.

عاشراً:خطة البحث.

طبقا للإشكالية العامة للبحث والتساؤلات المختلفة المترتبة على الإشكالية العامة، ومع الأخذ بالفرضيات التي ينطلق منها البحث وتطبيقاً للمنهج الذي حددناه، ومنه كان لزاماً علينا أن نتناول هذا البحث من خلال الخطة التالية:

1- الفصل الأول: **الطرح النظري لسوق العمل والبطالة**: حيث قسم إلى أربعة مباحث تناولنا في المبحث الأول مفاهيم عامة حول العمل والتشغيل وسوق العمل، أما المبحث الثاني فقد تطرقنا إلى الأسس النظرية لظاهرة البطالة، وتناولنا سوق العمل والبطالة في الفكر التقليدي وذلك من خلال المبحث الثالث، أما المبحث الرابع تناولنا من خلاله سوق العمل والبطالة في الفكر الحديث.

2- الفصل الثاني: **تحليل واقع سوق العمل والبطالة في الجزائر خلال المرحلة الإنتقالية**: حيث قسم إلى أربعة مباحث تناولنا في المبحث الأول ماهية مرحلة الإنتقال وطبيعة الإصلاحات الإقتصادية، أما فيما يخص المبحث الثاني فقد تم تخصيصه إلى عرض المفاهيم الأساسية ومصادر المعلومات الأساسية المتعلقة بالتشغيل والبطالة في الجزائر، وقد تناولنا في المبحث الثالث وصف وتحليل لتطور البطالة والشغل في الجزائر خلال الفترة(1990-2006)، أما المبحث الرابع تناولنا من خلاله عرض وتقييم لأجهزة مكافحة البطالة في الجزائر خلال الفترة(1990-2006).

3- الفصل الثالث: **دراسة قياسية لظاهرة البطالة في الجزائر للفترة(1990-2006)**: وتم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث حيث تناولنا من خلال المبحث الأول الأسس النظرية للإقتصاد القياسي، وتناولنا مدخل عام لنموذج الإنحدار المتعدد من خلال المبحث الثاني، أما المبحث الثالث فقد خصصناه إلى بناء نموذج قياسي لتحديد المتغيرات المؤثرة في حجم البطالة في الجزائر للفترة(1990-2006).

وفي الأخير ختمنا هذا البحث ككل البحوث بخاتمة عامة وتتضمن أهم النتائج المتوصل إليها،وعلى إثرها تم وضع مجموعة من الإقتراحات نراها مناسبة، وبغية فتح باب البحث من جديد قمنا بطرح آفاق البحث.

تمهيد:

يرتبط مفهوم التشغيل ارتباطاً وثيقاً بعنصر العمل، والذي بدوره يشكل القاسم المشترك بين كافة الأنشطة الإقتصادية، كما كان العمل محور إهتمام الإنسان منذ القدم، ونتيجة لتطور المجتمعات واتساع دائرة الأنشطة الإقتصادية إنتقل الإهتمام إلى مجال التشغيل خاصة عندما يكون سوق العمل في حالة ألا توازن (إختلال)، حيث يمثل سوق العمل نقطة تلاقي كل من العارضين للعمل والطالبين له، حيث أنه عندما يكون عرض العمل أكبر من الطلب عليه تظهر مشكلة البطالة، حيث هذه الأخيرة كانت محل اهتمام المفكرين الإقتصاديين منذ ظهورها واختلفت آرائهم حول مفهومها وأسبابها وسياسات علاجها .

وسنحاول في هذا الفصل التطرق إلى الطرح النظري لسوق العمل والبطالة وذلك من خلال أربعة مباحث وهي:

- المبحث الأول: مفاهيم عامة حول العمل والتشغيل وسوق العمل؛
- المبحث الثاني: الأسس النظرية لظاهرة البطالة؛
- المبحث الثالث: سوق العمل والبطالة في الفكر التقليدي؛
- المبحث الرابع: سوق العمل والبطالة في الفكر الحديث.

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول العمل والتشغيل وسوق العمل.

يعتبر العنصر البشري العامل أو المحور الذي تدور حوله محركات التنمية الإقتصادية والإجتماعية حيث يمثل الفرد العامل الطاقة اللازمة لها، فهو المنتج والمستهلك، أي هو الذي يؤثر في مستويات عرض السلع والخدمات والطلب عليها، كما يعتبر عنصر العمل الركيزة الأساسية للقيام بالعملية الإنتاجية بالإضافة إلى ذلك فإن عنصر العمل يعرض ويطلب في سوق تسمى سوق العمل.

للإحاطة بهذه الجوانب سنتطرق في هذا المبحث إلى النقاط التالية:

- المفاهيم الأساسية الخاصة بالعمل؛
- علاقة العمل بالإستثمار والتنمية؛
- المفاهيم الخاصة بالتشغيل؛
- ماهية سوق العمل؛
- بنية السكان.

1-1- المفاهيم الأساسية الخاصة بالعمل:

إن الحديث عن عنصر العمل يقودنا إلى الحديث عن مفهومه ونظرة الفكر الإقتصادي له وفيما تتمثل أنظمة العمل، وهو ما سنتطرق له، وذلك من خلال:

1-1-1-مفهوم العمل:

المقصود بالعمل" هو كل جهد إنساني، سواء كان جسدياً أم ذهنياً، يبذل في العملية الإنتاجية ويحصل صاحبه على الأجر كعائد له مقابل مساهمته تلك، ويعتمد حجم هذا العنصر في أي مجتمع على عدة عوامل أهمها: حجم السكان؛ هيكل السكان؛ مستوى التعليم والتدريب والخبرة لدى القوى العاملة إضافة إلى ماتتمتع به هذه الفئة من الصحة العامة. وبالنظر إلى هذه العوامل المؤثرة على حجم العمل في أي مجتمع يلاحظ أنها عوامل طويلة الأجل".[1]

كما يمكن النظر إلى عنصر العمل من زاوية خلق المنفعة فيمكن أن نورد هذا المفهوم: "هو المجهود الإنساني سواء كان فكرياً أو جسدياً الذي يؤدي إلى خلق المنفعة أو زيادتها، أي أنه يتمثل في القيام بجهد يعود على صاحبه بثمار نافعة، ذلك هو المبدأ المشترك لجميع الأعمال، تختلف هذه الأعمال حسب نوعها ونضمها والهدف المقصود، فهناك عمل الإبتكار والتفكير وعمل الإدارة والتنظيم" .[2]

من خلال المفهومين السابقين يمكن استنتاج التعريف التالي: "العمل هو ذلك الجهد المبذول من طرف الإنسان مهما كان نوعه سواء كان عضلياً أو فكرياً يساهم من خلاله في زيادة المنفعة العامة مقابل حصوله على أجر معين مقابل ما قدمه من عمل".

---

[1] - عبد الله الطاهر وآخرون، **مبادئ الإقتصاد السياسي**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الأردن، 2002، ص 24.

[2]- طارق الحاج، **علم الإقتصاد ونظرياته**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 1998، ص24.

1-1-2-نظرة الفكر الإقتصادي للعمل:

لقد تعددت الأفكار الإقتصادية في تناولها لموضوع العمل والهدف منه، فقد كان ينظر إلى أن مصدر الثروة هو الذهب والفضة وذلك ما ذهب إليه التجاريين، ويرى أنصار المذهب الطبيعي أن ينبوع القيمة الوحيد هو الأرض، لكن آدم سميث أحدث ثورة على ما روج له الإقتصاديون قبله، حيث إعتبر أن ثروة الأمم ناتجة عن العمل ولقد برهن على أن نمو الثروة يصبح ممكناً فقط على أساس تعميق تقسيم العمل، وارتبط مفهوم العمل بالمنفعة التي تتولد عنه وهي نظرة تبناها معظم الإقتصاديين الليبراليين مثلّ: "كولسن" عام1924 حيث أعلن على أن:"العمل هو الوظيفة التي يقوم بها الإنسان بقواه الجسدية والخلقية لإنتاج الثروات والخدمات"، ويرى هنري برغسون أن العمل الإنساني يتركز على خلق المنفعة.

كما استبعد الإتجاه الإشتراكي على أن يكون العمل سلعة خاضعة لقوانين السوق بل إعتبره نشاطاً إنسانياً سامياً مهمته الأساسية خلق المنافع الإقتصادية، في حين يمكن بيع قوة العمل مثل غيرها من البضائع وفقاً لقانون القيمة.[1]

1-1-3-أنظمة العمل:

لقد عرف تطور العمل ظهور عدة أنظمة منها:[2]

أ- **نظام الرق**: وهو يعني إمتلاك واستخدام شخص ما لشخص آخر كما يشاء، ونميز نوعين من الرق: الرق قصد إنتاج الخيرات والرق المتعلق بالخدمات المنزلية، النوع الأول يتم فيه إستخدام المملوك في الزراعة والصناعة كما كان ذلك في أمريكا بعد استعمارها من طرف الأوربيين، وانتهى بالحرب الأهلية الأمريكية سنة 1865، أما النوع الثاني فهو منتشر في جميع أنحاء العالم، وهو يزول تدريجياً،لكن ربما حتى اليوم نجده في مناطق معينة.

ب- **نظام العمل المضطر(العبودية)**: وهو يصف حالة وجود أسياد يهيمنون على رجال لديهم بقيود معينة لكنهم أحرار في المبدأ، يسمون بالعبيد يخضعون لنظام العبودية، ظهر هذا النظام في أوربا بعد انهيار نظام الرق بسقوط الإمبراطورية الرومانية، حيث أدى إلى ظهور الرأسمالية والعمل بالأجرة في المصنع، من مميزات هذا النظام:

- أن العبد يقوم بأعمال مجانية لسيده لاسيما خدمة الأرض؛
- في حالة زراعة قطعة أرضه الشخصية (للعبد) يدفع قسط معين من الثمار لسيده؛
- الإلتزام بالبقاء على قطعة أرضه ولا يغادرها.

ج- **نظام العمل بالأجرة**: هو العمل الذي أصبح اليوم شاملاً، وما يميزه عن العمل المضطر هو أن العامل حر في شخصه، ضف إلى ذلك أنه يتقاضى أجرة نقدية مقابل عمله لصاحب الورشة أو المصنع،ويقوم العامل بإبرام عقد العمل مع صاحب العمل، يوضح من خلاله مدة العمل.

---

[1]- دليلة عارف وإسماعيل سفر، **تاريخ الأفكار الاقتصادية**، الطبعة الأولى، مطبعة جامعة حلب، سوريا،1977، ص170.

[2] - أحمد هني، **دروس في التحليل الإقتصادي الكلي**، ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر، 1993، ص ص56،57.

د - **أنظمة أخرى للعمل**: هناك أنظمة أخرى للعمل، حيث نجد نظام الخمس الذي مبدأه هو أداء عمل مقابل خمس ثماره، كذلك نجد العمل بالمكافئة وهو يصف حالة العامل الذي يقوم بمهمة معينة مقابل مكافئة على إنجاز العمل مهما كان الوقت الذي تتطلبه المهمة.

1-2- علاقة العمل بالإستثمار والتنمية:

هناك علاقة وثيقة بين العمل والإستثمار وهو نفس الأمر بالنسبة لعملية التنمية وذلك من خلال:

1-2-1- علاقة العمل بالإستثمار:

يشكل الإستثمار الركيزة الأساسية لأي تنمية إقتصادية، لأنه يسمح برفع معدلات النمو، كما أنه يساعد على رفع مستوى حجم الإنتاج المحلي، بالإضافة إلى مساهمته في التخفيف من أشكال التبعية الإقتصادية في حالة إمكانية إنتاج ما يستورد من الخارج محلياً، شريطة أن تتوفر العناصر المساعدة لذلك مثل: المادة الأولية واليد العاملة المتخصصة...الخ، كما أن الإستثمار يساعد على ضمان إستغلال الموارد المتاحة بما في ذلك الموارد البشرية، وبالتالي فإنه يرفع من مستوى التشغيل ويمتص جزءاً من البطالة فضلاً عما يوفره من إمتيازات تنعكس إيجاباً على الفرد والمجتمع معاً.

ولقد أصبح من الأمور المسلم بها على مستوى الإقتصاد الكلي، أن البلدان الأكثر إنفتاحاً تنمو بمعدلات أكبر من البلدان الأقل انفتاحاً، وفي ذلك إشارة للإستثمار الأجنبي، فأفاق التطور وفرص التبادل التجاري تتلاءم وهذا التوجه الإقتصادي، مما يتيح للدول النامية فرص الحصول على المزايا التنافسية على المستوى الدولي، وهو الشيء الذي دفعها إلى التوجه نحو إقتصاد السوق لتكون أكثر انفتاحاً على العالم الخارجي وتسعى لجلب الإستثمار الأجنبي، على أن توفر لذلك المناخ الإستثماري الملائم.

فالعلاقة بين الإستثمار والعمل شديدة الوضوح، لأنه بواسطة الإستثمارات يمكن إستحداث فرص عمل جديدة، وذلك من خلال إمكانية توسيع القاعدة الإنتاجية التي بإمكانها أن تسهم في حل جزء من البطالة، كونها تستوعب الإستثمار الأجنبي، وهو ما يجسد الشراكة الأجنبية بين المؤسسات المحلية والمتعاملين الإقتصاديين الأجانب، على أن لا يقتصر ذلك على قطاع المحروقات كما هو الشأن بالنسبة للجزائر.

1-2-2-العلاقة الجدلية بين التنمية والعمل:

"يرتكز مفهوم التنمية الإقتصادية على نمو الناتج الوطني مصحوباً بزيادة متوسط الدخل الحقيقي للفرد، من خلال تغيير في هيكل توزيع الدخل، وفي هيكل الإنتاج، وفي نوعية السلع والخدمات المقدمة،قصد تحسين نوعية الحياة ".[1]

وعلى هذا الأساس فإن التنمية البشرية هي التي توفر خيارات أمام الفرد لضمان متطلبات الحياة من دخل؛ تعليم؛ صحة وعمل...الخ، وقد إتخذا مفهوم التنمية على المستوى العربي اتجاهين هما:[2]

[1] - عبد القادر محمد عبد القادر عطية، **إتجاهات حديثة في التنمية**، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، القاهرة،1999، ص ص16،17.
[2] - مجلة العمل والتنمية في الوطن العربي، مؤتمر العمل الدولي، الدورة الرابعة والعشرون، القاهرة، مارس1998،ص24.

- الإتجاه الأول: تجريدي حافل بالتمنيات وما ينبغي أن تكون عليه التنمية؛
- الإتجاه الثاني: حاول الإجابة على السؤال: كيف، ولماذا في ظل المحددات والشروط الدولية والإقليمية والقطرية؟

ويقوم مفهوم التنمية في هذا الإطار على الأسس والركائز التالية:

- ضرورة البدأ بتعبئة الطاقات البشرية وتوفير الشروط التدريبية لجعل العاملين يتعلمون وهم يعملون ويعملون وهم يتعلمون؛
- تعزيز وتثمين قيمة العمل، بتحميس العامل من خلال منحه الدخل المستحق مقابل ما قدمه من عمل، وتحفيزه من خلال إبراز دوره في المشاركة في رفع التحدي للنهوض بالإقتصاد الوطني،للوصول إلى مستوى الرفاهية وسد الحاجيات، بما في ذلك حاجة الجيل القادم لمناصب العمل؛
- تعبئة الموارد المتاحة لإستيعاب الموارد البشرية المهدرة نتيجة للبطالة السائدة؛
- التخطيط للمستقبل، مع ضرورة الربط بين العمل والتنمية وتحديد مكانته فيها.

ومن هنا يمكن القول أنه لتحقيق أهداف التنمية لابد من الإهتمام بعنصر العمل لأنه يعتبر المحور الأساسي لتحقيقها.

1-3-المفاهيم الخاصة بالتشغيل:

لقد كانت وما تزال معضلة التشغيل من بين القضايا الإجتماعية الهامة التي حركت أقلام المفكرين الإقتصاديين، ولم تعد قضية التشغيل في الوقت الراهن من إهتمامات الدولة فحسب، بل إمتدت إلى المنظمات الإجتماعية والمهنية، وكذا المؤسسات المحلية.

1-3-1-المفهوم التقليدي للتشغيل:

ينظر إلى التشغيل بمفهومه التقليدي على أنه: "تمكين الشخص من الحصول على العمل والإشتغال في مختلف الأنشطة الإقتصادية بعد حصوله على قدر معين من التدريب، التأهيل والتكوين"[1]. إلا أن هذا التعريف غير دقيق بالشكل الكافي بإعتباره لا يميز بين الإختصاصات والشروط التي يجب أن تتوفر في العامل، كما أنه لا يحدد المؤسسات المستخدمة والمكونة لليد العاملة المؤهلة، ولا عدد مناصب العمل المناسب له.

1-3-2- المفهوم الحديث للتشغيل:

لا يعني التشغيل بمفهومه الحديث أنه عكس البطالة، كما أنه لا يعني العمل فقط، بل يشمل الإستمرارية في العمل وضمان التعيين والمراتب للعامل تبعاً لإختصاصه ومؤهلاته والتي يتوجب على المؤسسة الإعتراف بها، كما أن التشغيل يعطي الحق للعامل في المشاركة والتمثيل في التنظيمات

[1] - الطاهر زويتر، **إشكالية التشغيل في الزراعة (دراسة حالة الجزائر)**، رسالة ماجستير،كلية العلوم الإقتصادية،جامعة الجزائر،96-97، ص25،26.

الجماعية وحقه في الخدمات الإجتماعية، وعلى هذا الأساس فإن لهذا المفهوم أهمية بالغة في العمل لكونه أساس تطوير وترقية العمل.

ولقد حدد *marc olivier* مفهوماً دقيقا للتشغيل والذي يعني حسب تحليله المفهوم التالي: " التشغيل هو إستخدام قوة العمل في مختلف الأنشطة الإقتصادية حيث يشترط أن يشارك الشخص المشتغل في العمل، وأن يكون له حق رفع مستوى مؤهلاته عن طريق التكوين والتدريب، وكذا حقه في الإمتيازات التي تترب عن مساره الوظيفي، بما في ذلك الترقية وحق الإستفادة من الخدمات الإجتماعية والتأمين والتقاعد حسب الشروط التي يحددها القانون".[1]

وبالتالي فإن مفهوم التشغيل مرتبط أساساً بالفئة النشيطة، والتي على أساسها يحدد السكان القادرين على العمل لما لذلك من أهمية في التخطيط المستقبلي للقوى العاملة.

1-3-3- مفهوم التشغيل الكامل:

لا يعني التشغيل الكامل أن يكون معدل التشغيل 100%، ولا يعني اختفاء البطالة تماماً، بمعنى أن يصبح معدلها معدوم، فهناك قدر من البطالة يوجد في كل لحظة ولا يمكن ذهابه عند هذا المستوى من التوظيف، حيث تختفي البطالة الدورية، ويسود معدل البطالة الطبيعي[2]، أو ما يسمى بمعدل البطالة السائد الذي يضم البطالة الإحتكاكية والهيكلية، ويعبر عنه بالعلاقة التالية:

معدل البطالة السائد = معدل البطالة الإحتكاكية + معدل البطالة الهيكلية

عند معدل البطالة الطبيعي يتحقق التوازن في جميع أسواق العمل، بمعنى أخر كل من يرغب في العمل ويبحث عنه عند الأجر السائد سوف يجده، أما الذين تم إستبعادهم من العمل فإنهم يحتاجون إلى بعض الوقت لإيجاد العمل المناسب لهم.

ويمكن التعبير عن التوظف الكامل(التشغيل الكامل) أيضاً من خلال مفهوم التشغيل الكامل للطاقات الإنتاجية، بمعنى ألا تظل بعض الموارد معطلة، الأمر الذي يؤدي إلى القصور عن تحقيق الناتج الممكن أو المحتمل في ظل الموارد والإمكانيات المتاحة، وينتج عن ذلك بطالة بالمعنى الواسع للمفهوم.[3]

1-4- ماهية سوق العمل:

للإحاطة بماهية سوق العمل سوف يتم التطرق إلى تعريف هذا الأخير وإبراز مكوناته والعوامل المؤثرة فيه.

1-4-1- تعريف سوق العمل:

"يمكن تعريف سوق العمل إقتصادياً بأنه الآلية (أي تفاعل قوى الطلب والعرض على خدمات العمل) التي تتحدد من خلالها مستويات الأجور والتوظيف"[4]، كما يمكن تعريفه على أنه ذلك: "المكان الذي

---

[1] - الطاهر زويتر، مرجع سبق ذكره، ص 25.

[2] - عبد المجيد قدي، **المدخل إلى السياسات الإقتصادية الكلية (دراسة تحليلية تقييميه)**، الطبعة الثالثة،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر، 2006،ص40.

[3] - عبد المطلب عبد الحميد، **السياسات الإقتصادية على مستوى الإقتصاد القومي(تحليل كلي)**، الطبعة الأولى، القاهرة، 2003، ص19.

[4] - نجيب إبراهيم نعمة الله ، **نظرية إقتصاد العمل**، الدار الجامعية للطباعة والنشر، مصر، 1997 ، ص 11.

يلتقي فيه عرض العمل (الآتي من الفئة النشيطة) والطلب على العمل (الآتي من المنتجين) أين يحدد نظرياً حجم العمل والأجر التوازني".[1]

من خلال التعريفين السابقين يمكن القول أن سوق العمل كغيره من الأسواق يتكون من جانبين،جانب الطلب على خدمات العمل وجانب العرض أي عرض خدمات العمل.

1-4-2- مكونات سوق العمل:

كما أشرنا سابقاً أن سوق العمل يتكون من جانبين وهما جانب الطلب على العمل وجانب عرض العمل.

أ- الطلب على العمل:

إن الطلب على العمل يتمثل في طلب المنتج لخدمات العمل، أي أنه يصدر عن المنتج، إن طلب المنتج لخدمة العمل يعتمد على طلب السوق للسلعة التي يساهم العامل في إنتاجها، لذلك يعرف الطلب على خدمات العمل بأنه طلب مشتق، بمعنى أنه مشتق من الطلب على السلعة النهائية التي يساهم العامل في إنتاجها.

ب- عرض العمل:

بالنسبة لعرض العمل فإنه يصدر عن العمال (أو العائلات)، حيث لا يمكننا الفصل بين خدمة العمل وبين العامل ذاته الذي يقدمها، فظروف العمل وطبيعته وعدد الساعات الأسبوعية وطلب العامل نفسه لوقت الفراغ، كل هذه العوامل بالإضافة إلى عامل الأجور والتكاليف يتم من خلالها تحديد ظروف عرض العمل.

1-4-3-خصائص ومميزات سوق العمل:

يتميز سوق العمل بمجموعة من الخصائص والمواصفات المعينة التي تميزه عن غيره من الأسواق، وتعكس في نفس الوقت الطبيعة الخاصة به، فخدمة العمل وهي السلعة محل التبادل في هذا السوق لا يمكن فصلها عمن يقوم بتأديتها، وهذا الترابط الغير قابل للإنفصال بين خدمة العمل التي تباع وتشترى في السوق والإنسان يعطي أهمية لعوامل كثيرة غير نقدية لا وجود لها أصلاً في الأسواق العادية الأخرى، كظروف العمل مثلاً ومكانة وطبيعة العلاقات الإنسانية داخل المؤسسة، ومن أهم ما يميز سوق العمل عن غيره من الأسواق:[2]

أ- **غياب المنافسة الكاملة:** وهذا يعني عدم وجود أجر واحد يسود أنحاء السوق مقابل الأعمال المتشابهة، ومن أسباب غياب المنافسة الكاملة عن سوق العمل: نقص المعلومات لدى العامل عن فرص التوظف المتاحة ذات الأجور العالية هذا بالإضافة لعدم وجود الرغبة القوية لدى العمال لحركة الإنتقال الجغرافي أو المهني حيث الأجور العالية وقد يرجع ذلك إلى عدة أسباب منها:

[1] - Gilbert Abraham et all , **Dictionnaire Encyclopédique Economie**, Dalloz, France, 1998, P19.

[2] - نجيب إبراهيم نعمة الله، مرجع سبق ذكره، ص ص 15،16.

- شعور العامل بأن فرص العمل تقل أمامه كلما تقدم في السن؛
- عدم شعوره بالرضى لكثرة تغيير المؤسسات التي يلتحق بها؛
- تزايد المسؤوليات العائلية للعامل يدعوه للإستقرار وهذا لا يحفزه على كثرة التنقل؛
- وجود عوامل إجتماعية كالإرتباط العائلي أو العلاقات المهنية مما لا يحفزه على تغيير موقعه الجغرافي؛
- مستوى قدراته وخبراته تؤثر في قدرته على الحركة خاصة الإنتقال المهني فكلما زادت خبرة العامل في مهنة معينة أو كلما زادت المتطلبات لمهنة معينة، كلما زادت أمام العامل فرصة تغيير مهنته.

ب-**سهولة التمييز بين خدمات العمل**: حتى ولو تشابهت هذه الخدمات سواء لأسباب عنصرية مثل الجنس، اللون والدين أو لأسباب اختلاف السن أو الثقافة.

ج- **ارتباط عرض العمل بسلوك العمال**: وذلك راجع لسلوك العمال وتفضليهم لكميات مختلفة من وقت الفراغ، ولمستويات مختلفة من الدخل، أو لتأثرهم بظروف العمل نفسها ونوعية العلاقات الإنسانية داخل المؤسسة، وكذلك تأثر سوق العمل بعدة عوامل مثل نظام التأمينات الإجتماعية والتأمينات ضد البطالة والمعاشات والإجازات ... الخ، وهذا يختلف بطبيعة الحال عن حالة عرض السلع والخدمات الأخرى والذي يخضع فقط لظروف البيئة الإقتصادية للإنتاج.

د- **تأثر سوق العمل بالتقدم التكنولوجي** :حيث ينعكس أثر هذا التقدم على البطالة في سوق العمل في أحد المظهرين:

- عندما تحل الآلة محل الأيدي العاملة، يتم إلغاء بعض الوظائف وبالتالي تظهر البطالة؛
- تغيير متطلبات بعض الوظائف بظهور خبرات لم تكن موجودة، ومستوى تعليمي أعلى بما يضمن سلامة التعامل مع الآلة والبطالة الناتجة في هذه الحالة يمكن التقليل منها من خلال مسايرة المتطلبات الجديدة.

هـ- سوق العمل كأي سوق أخر يتطلب توافر عنصري العرض والطلب حتى يصبح سوقاً بالمعنى الإقتصادي، ولكن يتميز عن باقي الأسواق بالإختلافات التالية فيما يخص جانبي العرض والطلب:

- **بالنسبة لجانب الطلب**: بينما يعكس الطلب على المنتج النهائي المنفعة المباشرة التي يحصل عليها المستهلك من السلعة المنتجة مهما كان نوعها، في حين نجد أن طلب المنتج على خدمات العمل لا يعكس منفعة مباشرة تعود عليه من تأجير خدمات عامل معين (ماعدا بعض الخدمات المباشرة كالطب والتعليم؛ ... الخ) ولكن طلبه هذا يعتمد على الطلب السوقي على السلعة التي يساهم العامل في إنتاجها لذلك يعرف الطلب على خدمات العمل بأنه طلب مشتق؛
- **بالنسبة لجانب العرض**: فإننا نواجه عدة حقائق لا يمكن إهمالها، تتمثل في أن العامل يبيع خدمات عمله محتفظاً برأس ماله في نفسه، وتظهر هذه الحقيقة بوضوح في حالة تقديم خدمات مباشرة

كالطبيب والمعلم فهو يقدم خدمة ولكن لا تنتقل خبراته إلى مشتري هذه الخدمة، هذا إلى جانب إستحالة الفصل بين خدمات العمل وهي السلعة محل التبادل في سوق العمل، والعامل الذي يقدمها،فبائع خدمة العمل عليه أن يقوم بتسليم الخدمة المباعة بنفسه، أي عليه أن يكون موجوداً بنفسه طوال الفترة التي يقوم فيها ببيع خدمته.

كما يتطلب عرض العمل تقديم قدرات متخصصة لنوعيات معينة من خدمات العمل فترة طويلة لإعدادها (التعليم، التدريب،...الخ).

هذه الحقائق وما لها من تأثيرات كبيرة على سوق العمل، فهناك عوامل أخرى غير نقدية ذات تأثير كبير على سوق العمل، فالتكاليف والأجور لم تعد العامل الأساسي المحدد لظروف عرض العمل،بل هناك عوامل أخرى تتمثل في ظروف العمل وطبيعته وعدد الساعات الأسبوعية وطلب العامل نفسه لوقت الفراغ.

1-5-بنية السكان:

إن مجموع السكان (*PT*) يتكون من السكان النشطين (*PA*) حيث هذه الأخيرة تمثل الفئة النشيطة والذين يمثلون القوة العاملة، والسكان الغير النشطين (*PNA*) حيث يمثلون الفئة الغير النشيطة، ويمثلون بذلك السكان خارج القوة العاملة، وفي هذا السياق سنتعرف على ما تعنيه كل من الفئة النشيطة والغير النشيطة.

1-5-1- الفئة النشيطة:

هي تلك الفئة من الأفراد البالغين والقادرين على العمل فعلياً أو الباحثين عنه وفق شروط عملية تتدرج ضمن ما يسمى بالمهارات والخبرات الضرورية لكل عمل، والواجب توفرها في تلك القوى العاملة.

وبعبارة أخرى هي مجموع السكان القادرين على العمل فعلاً، والمؤهلين له من الناحية العضلية أو العلمية أو التدريبية سواء كانوا عاملين أو لا يعملون أو يبحثون عن عمل في الوقت الذي يجري فيه إحصاء العمل[1]، الفئة النشيطة تتمثل في الفئة السكانية بين (16 و59 سنة) والتي تملك القدرة والرغبة والإستعداد للعمل والذين يقدرون على أداء هذا العمل ويرغبون فيه ويبحثون عنه، وتنقسم الفئة النشيطة إلى قسمين بارزين هما:

أ- المشتغلــون فعـــلاً:

وتتمثل هذه الفئة في الأشخاص الذين يمارسون عملاً سواء كانوا يعملون بأجر معين أو يعملون لحسابهم أو أصحاب أعمال يديرونها أو يعملون لدى الأسرة بدون أجر أو يعملون لدى الغير بدون أجر.

[1] - مهدي كلو، **الخروج من البطالة نحو وضعيات مختلفة (دراسة حالة عينة لحملة الشهادات العليا)**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2002-2003 ، ص2.

ب- غيـــــر المشتغلــون:

وهم الأفراد القادرون على دخول سوق العمل و لكنهم لا يجدون العمل على الرغم من رغبتهم فيه وبحثهم عنه، إذ يعتبر الفرد متعطلاً خلال فترة البحث حتى ولو كان تعاقد على عمل، مادام قد تحدد لتسلمه هذا العمل تاريخ لاحق لإنهاء فترة البحث المقررة.

وحسب المكتب الدولي للعمل (BIT) فهذه الفئة تمثل الأشخاص الذين تجاوزوا سناً معيناً، ووجدوا أنفسهم في يوم معين في إحدى الفئات التالية:

- **بـــــدون عمـــل**: أي الذين لا يعملون مقابل أجر؛
- **متـــــاح للعـــمل**: أي الأشخاص الذين بإستطاعتهم القيام بعمل فوراً؛
- **يبحث عن العمل**: أي الذين اتخذوا خطوة محددة في فترة قريبة للبحث عن العمل بأجر.

1-5-2-الفئة غير النشيطة:[1]

وهم الأفراد القادرون على العمل، ولكنهم لا يعملون ولا يبحثون عن العمل، سواء بسبب عدم رغبتهم فيه أو لإستغنائهم عن التكسب عن طريق العمل أو بسبب عدم إمكانهم الدخول في سوق العمل،وتظم هذه الفئة ما يلي:

- ربات البيوت وغيرهن من النساء المتفرغات للأعمال المنزلية؛
- الطلبة المتفرغون للتعليم من الجنسين؛
- أرباب المعاشات وهم الأفراد (أكبر من 65 سنة) الذين تركوا أعمالهم، وأصبحوا يعتمدون بصفة أساسية على معاشات أو تعويضات عن المدة التي قضوها في عملهم السابق؛
- الأفراد الذين لا يزاولون عملاً ولا يبحثون عنه رغم قدرتهم عليه، وذلك بسبب اكتفائهم بما يحصلون عليه من دخول خاصة أو إعانات دورية؛
- نزلاء السجون.

من خلال التطرق لتعريف الفئة النشيطة والفئة الغير النشيطة يمكن القول أن بنية السكان لأي مجتمع تتكون من الفئتين السابقتين، والشكل البياني رقم (1-1) يوضح ذلك.

[1] - مهدي كلو، مرجع سبق ذكره، ص 2 .

الشكل رقم(1-1)- هيكل وبنية السكان-

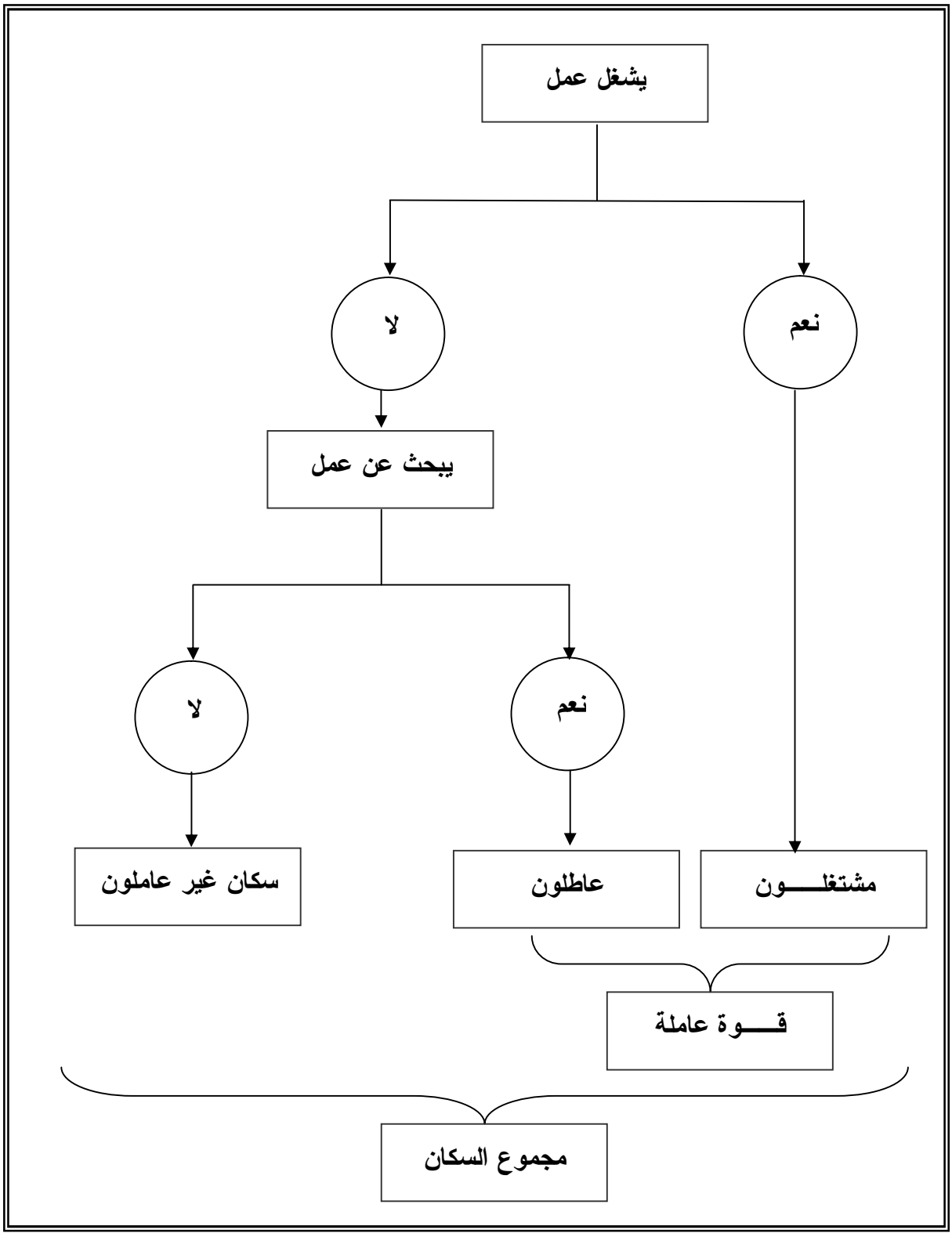

Source: Jacque Freyssinet, le chômage,la découverte, Paris,2004, P 63.

المبحث الثاني: الأسس النظرية لظاهرة البطالة.

تظل البطالة من أهم القضايا التي عرفت منذ القدم في كثير من المجتمعات، وبدأت في التوسع خاصة بعد تطور الصناعات ووقوع أزمات نتيجة لزيادة الإنتاج بسبب ظهور التكنولوجيا الحديثة والمتطورة في جميع المجالات، كما تعد ظاهرة البطالة ظاهرة طبيعية في أي إقتصاد، حيث أنه من الصعب الوصول إلى مستوى التوظف الكامل لكل أفراد القوة العاملة.

وللإحاطة بهذه الظاهرة سوف يتم التطرق في هذا المبحث إلى النقاط التالية:

- مفهوم وتعريف البطالة؛
- قياس البطالة وصعوبات قياسها؛
- أنواع البطالة؛
- الآثار المترتبة عن ظاهرة البطالة؛
- سياسات علاج البطالة.

2-1- مفهوم وتعريف البطالة:

هناك صعوبة بين الإقتصاديين تتعلق بأمر الوصول إلى مفهوم محدد للبطالة، حيث تعددت التعاريف التي تناولتها، فيرى بعض الإقتصاديين أن البطالة هي الحالة التي تنطبق على الأشخاص القادرين على العمل ولا يعملون، ولكنهم يبحثون بصورة جدية عن فرصة عمل، ويرى بعضهم الآخر أن البطالة تمثل إختلالاً بين قوة العمل المتاحة في مجتمع معين وبين فرص العمل المتاحة، تلك التي يتمخض عنها عدم إشتغال جزء من قوة العمل بصورة كلية أو جزئية رغم قدرتها على العمل ورغبتها فيه،ولإلمام بمفهوم البطالة سيتم التمييز بين المفهوم الرسمي والمفهوم العلمي، ولتوضيح أكثر سيتم إعطاء تعريف للبطالة من منظور المكتب الدولي للعمل.

2-1-1- المفهوم الرسمي للبطالة:[1]

تتمثل البطالة وفق المفهوم الرسمي في الفرق بين حجم العمل المعروض وحجم العمل المستخدم في المجتمع خلال فترة زمنية معينة، عند مستوى الأجور السائدة، ومن ثم فإن حجـــم البطالة يتمثل في حجم الفجوة بين كل من الكمية المعروضة من العـــمل والكمية المطلوبة منه في سوق العمل عند مستوى معين من الأجور، ويمكن توضيح المفهوم الرسمي للبطالة من خلال الشكل رقم (1-2).

[1] - نجا علي عبد الوهاب، **مشكلة البطالة وأثر برنامج الإصلاح الإقتصادي عليها (دراسة تحليلية- تطبيقية)**، الدار الجامعية،الإسكندرية، مصر، 2005،ص 03.

شكل رقم (1-2) – المفهوم الرسمي للبطالة -

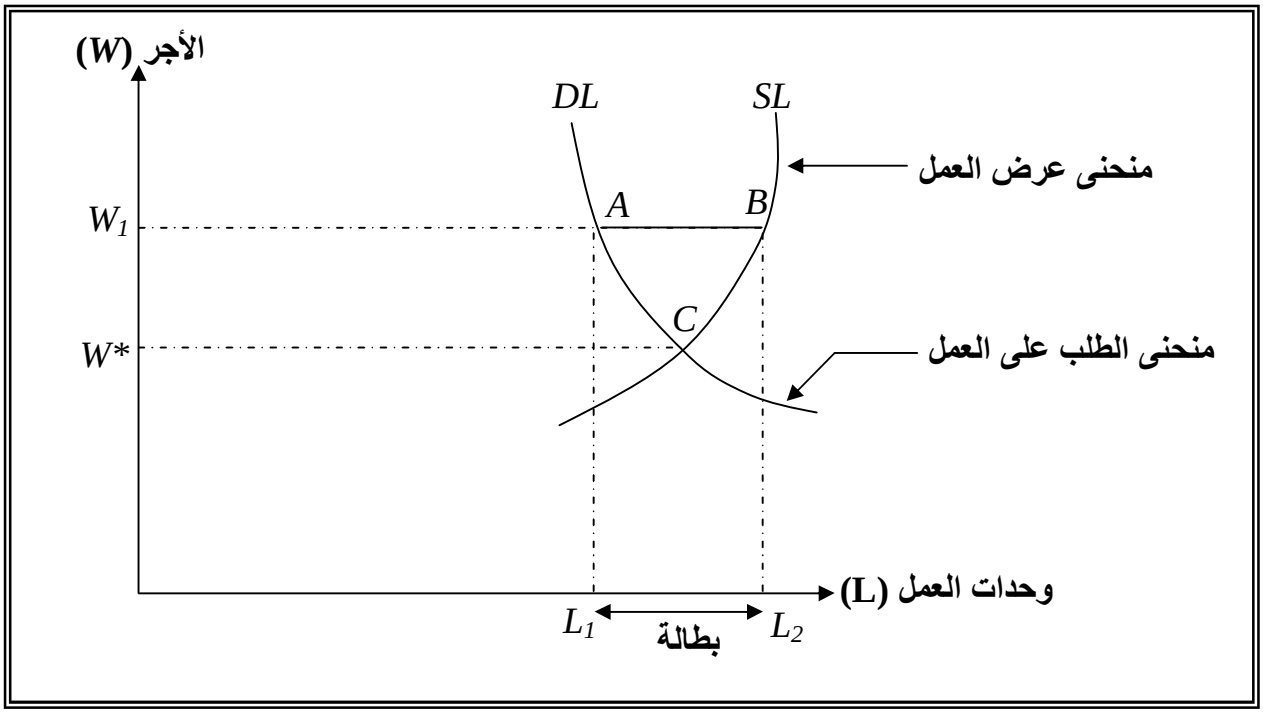

المصدر: نجا علي عبد الوهاب، مرجع سبق ذكره، ص3.

من هذا الشكل يتضح أن منحنى عرض العمل يكون أكثر مرونة عند المستويات المنخفضة من الأجور، وتقل هذه المرونة تدريجياً إلى أن يصير عديم المرونة عند مستوى التوظف الكامل، أما منحنى الطلب على العمل فيكون سالب الميل، وعند مستوى الأجر السائد في سوق العمل وليكن (w_1) يكون مستوى التوظف الفعلي والمحدد بالطلب على العمل هو (L_1)، بينما مستوى التوظف الكامل فيتمثل بالمستوى (L_2)، وبالتالي تتمثل البطالة في الفرق بين مستوى التوظف الفعلي ومستوى التوظف الكامل،وتقاس بالمسافة (L_1L_2)، ومن ثم فإن البطالة يمكن تعريفها بأنها الزيادة في الكمية المعروضة من العمل عن تلك الكمية المطلوبة منه عند مستوى أجر معين، وبالتأكيد فإن تضييق الفجوة بين (L_1L_2) يؤدي إلى زيادة مستوى الإنتاج، ورفع معدل النمو الإقتصادي ومن ثم الإرتفاع بمستوى المعيشة في المجتمع.

وبالرغم من عدم وجود تعريف رسمي للبطالة متفق عليه، إلا أنه يمكن القول بصفة عامة، أن البطالة تتمثل في وجود أشخاص في مجتمع معين قادرين على العمل ومؤهلين له (بالنوع والمستوى المطلوبين) وراغبين فيه، وباحثين عنه، وموافقين على الولوج فيه في ظل الأجور السائدة ولا يجدونه خلال فترة زمنية معينة.

ويلاحظ أن التعريف السابق للبطالة هو المتفق عليه دولياً، ويقتضي أن تتوافر معاً المعايير الثلاثة الآتية كي يعد الفرد عاطلاً، خلال فترة البحث:

- أن يكون الفرد بدون عمل؛
- أن يكون الفرد متاحاً للعمل؛
- أن يكون الفرد باحثاً عن العمل.

2-1-2- المفهوم العلمي للبطالة:[1]

تعرف البطالة وفقاً لهذا المفهوم بأنها "الحالة التي لا يستخدم المجتمع فيها قوة العمل إستخداماً كاملاً و/أو أمثلاً، ومن ثم يكون الناتج الفعلي في هذا المجتمع أقل من الناتج المحتمل*، مما يؤدي إلى تدني مستوى رفاهية أفراد المجتمع عما كان يمكن الوصول إليه".

ومن هذا التعريف يمكن التمييز بين بعدين للبطالة:

أ- البعد الأول:

يتمثل هذا البعد في عدم الإستخدام الكامل للقوة العاملة المتاحة، وذلك في حالتي البطالة السافرة والبطالة الجزئية، وتتمثل البطالة السافرة في وجود أفراد قادرين على العمل وراغبين فيه، ولا يجدون فرصاً للعمل، وبالتالي لا يشاركون في عملية الإنتاج، وهذا هو الشكل الظاهر للبطالة كما يوضحه المفهوم الرسمي، بينما البطالة الجزئية فتتمثل في الأفراد الذين يعملون دون المعدل المتوسط أو الطبيعي المتعارف عليه في العمل، مثل العمل لساعات محدودة في اليوم أو لأيام محدودة في الأسبوع أو لأشهر محدودة في السنة، مثل: العمالة الموسمية، وبالتالي يكون وقت العمل في حالة البطالة الجزئية أقل من متوسط الوقت المتعارف عليه في المجتمع.

ب- البعد الثاني:

ويتمثل هذا البعد في الإستخدام غير الأمثل للقوة العاملة، مما يترتب عليه أن تكون الإنتاجية المتوسطة للفرد أقل من حد أدنى معين، ومن ثم فإن هذا النوع من البطالة يتحقق عندما تكون إنتاجية الفرد منخفضة عن الإنتاجية المتوسطة المتعارف عليها، وتعد ظاهرة البطالة المقنعة المثال الواضح على ذلك.

2-1-3- تعريف البطالة حسب المكتب الدولي لعمل (*BIT*):

حسب المكتب الدولي للعمل: "البطالة تشمل كافة الأشخاص الذين هم في سن العمل وراغبين في العمل، وباحثين عنه ولكنهم لا يجدونه، وذلك خلال فترة الإسناد".[2]

ويمكن إعتبار شخص ما عاطل عن العمل إذا توفرت فيه الشروط الآتية حسب المكتب الدولي للعمل:

أ- أن يكون في سن العمل وهو يتحدد بين 16-60 سنة، ويمثل السن 16 الحد الأدنى للدخول إلى سوق العمل وذلك بعد مرحلة التعليم والتأهيل والتدريب؛

ب- أنه بدون عمل أي أنه لم يزاول أي نشاط إقتصادي خلال فترة الإسناد (الفترة المرجعية)؛

ج- أن يقوم المتعطل بالبحث الجدي عن العمل، وهذا يوضح الرغبة الحقيقية في العمل من عدمها،ويمكن إعتبار الشخص باحث عن العمل إذا ما قام بالبحث عن العمل بأي وسيلة من وسائل البحث المختلفة مثل

---

[1] - نجا علي عبد الوهاب، مرجع سابق، ص 09.

* الناتج المحتمل: وهو يمثل ناتج التوظف الكامل غير التضخمي.

[2] - صالح خصاونة ، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، المطبعة الوطنية، عمان،1995، ص 106.

التسجيل أو تقديم طلب لدى ديوان الخدمة المدنية أو لدى مكاتب الإستخدام أو الإعلان في الصحف،أوتقديم طلبات عمل مباشرة إلى الشركات وأصحاب العمل ... الخ؛

د- أنه بدون عمل ومستعد له، وقد وجد عملاً سيشغله لاحقاً؛

هـ- أنه مستعد للعمل خلال فترة لا تتجاوز 15 يوماً.

من خلال المفاهيم السابقة والتعريف السابق يمكن استنتاج التعريف التالي: "البطالة هي عدم حصول الأفراد على عمل وهم قادرون عليه (القوة العاملة) ويبحثون عنه إلا أنهم لا يجدونه عند مستوى الأجر السائد في سوق العمل، وهي ظاهرة تعاني منها كل المجتمعات المعاصرة ، وخاصة الدول النامية".

2-2- قياس البطالة وصعوبات قياسها:

لقد فرقنا فيما سبق بين المفهومين الرسمي والعلمي للبطالة، ومن هذا المنطلق يتعين أن نفرق بين المقياس الرسمي والمقياس العلمي للبطالة.

2-2-1- المقياس الرسمي:[1]

عادة ما يقاس معدل البطالة من قبل الجهات الرسمية كنسبة عدد المتعطلين إلى القوى العاملة بالمجتمع عند نقطة زمنية معينة حيث:

معدل البطالة = (عدد المتعطلين / عدد أفراد القوى العاملة) X 100.

والقوى العاملة تحتوي على كل القادرين والراغبين فيه سواء كانوا يعملون فعلاً أو لا يعملون (المجتمع النشيط)، وفي هذا الصدد نفرق بين العناصر التي تدخل ضمن القوى العاملة والتي تستبعد منها:

أ- العناصر التي تستبعد من القوى العاملة:

- الأفراد دون سن معينة، وتختلف هذه السن من دولة إلى أخرى ففي مصر يستبعد الأطفال دون سن السادسة وفي الولايات المتحدة والجزائر يستبعد الأفراد دون سن السادسة عشر؛
- الأفراد فوق سن معينة، وهي سن التقاعد والتي غالباً ما تكون بين 60-65 سنة؛
- الأفراد من فئات معينة غير قادرة على العمل لأسباب مختلفة، مثال ذلك المرضى والعجزة والمساجين وطلبة المدارس؛
- الأفراد الذين لا ينافسون غيرهم في مجال العمل ولا يطالبون المجتمع بوظائف مثل ربات البيوت.

ب- العناصر التي تتضمنها القوى العاملة:

- العاملون ويمثلون إما عمالة مقابل أجر لدى الغير أو عمالة ذاتية في مؤسسة خاصة، وسواء عمالة طول الوقت أو عمالة لبعض الوقت، وسواء عمالة مؤقتة أو عمالة دائمة، وسواء عمالة في أعمال مدنية أو عمالة في المجالات العسكرية، وإن كان هناك بعض الدول التي تستبعد العمالة في المجال العسكري؛
- المتعطلون ويشملون على كل من كان لديه القدرة على العمل ويبحث عن عمل وليس لديه وظيفة.

[1] - عبد القادر محمد عبد القادر عطية ، **النظرية الاقتصادية الكلية**، الدار الجامعية للكتب، مصر، 1997، ص ص 310،311 .

وعلى الرغم من بساطة هذا المقياس واتصافه بعدم الدقة إلا أنه أكثر مقاييس سوق العمل انتشاراً،ويعتبر هذا المقياس معياراً تأخذ به منظمة العمل الدولية عند المقارنة بين معدلات البطالة فيما بين الدول المختلفة، وفي داخل الدولة الواحدة على مدى الفترات الزمنية المختلفة رغم تلك المآخذ السابقة عليه.

2-2-2- المقياس العلمي:[1]

وفقاً للمقياس العلمي فإن العمالة الكاملة تتحقق في المجتمع إذا كان الناتج المحتمل يساوي الناتج الفعلي، أما إذا كان الناتج الفعلي أقل من الناتج المحتمل فإن هذا يعني وجود بطالة إما لعدم الإستخدام الكامل للعمالة، أو لعدم الإستخدام الأمثل لها، والإستخدام الأمثل يتطلب أن لا تقل إنتاجية العمل عن حد أدنى معين يطلق عليه "الإنتاجية المحتملة"، والإنتاجية المحتملة نعرفها بأنها أعلى الإنتاجيات المتوسطة بين قطاعات المجتمع ومن ثمة:

الناتج المحتمل = قوة العمل x الإنتاجية المتوسطة المحتملة.

وبالتعبير الرياضي يمكن الإشارة إلى المعادلة السابقة بالشكل التالي:

$$Y_p = FT \times PMP.....(1-1)$$

حيث:

Y_p : الناتج المحتمل.

FT : قوة العمل.

PMP : الإنتاجية المتوسطة المحتملة.

ولكن للحفاظ على هدف إستقرار الأسعار يجب أن نسمح بوجود معدل بطالة طبيعي نفترض أنه 5%، وبالتالي فإن الناتج المحتمل هو ذلك الناتج الذي نحصل عليه من تشغيل 95% من قوة العمل تشغيلاً أمثلاً.

ووفقاً لهذا المفهوم يصبح:

$$Y_p = 0.95FT \times PMP.....(2-1)$$

ومن ناحية أخرى:

الناتج الفعلي = قوة العمل x الإنتاجية المتوسطة الفعلية

أي

$$Y_R = FT \times PMR.....(3-1)$$

حيث:

Y_R : الناتج الفعلي.

[1] - عبد القادر محمد عبد القادر عطية ، **النظرية الاقتصادية الكلية**، مرجع سبق ذكره ، ص ص 312، 313.

FT : قوة العمل.

PMR : الإنتاجية المتوسطة الفعلية.

حيث: أن فجوة الناتج = الناتج المحتمل – الناتج الفعلي

ويمكن التعبير عن هذه العلاقة بصيغة رياضية كالتالي: $\Delta Y = Y_P - Y_R$.

وتعرف بأنها قيمة الناتج المفقود نتيجة لعدم إستخدام موارد المجتمع استخداماً كاملاً وأمثلاً،وبالتعويض من (1-2) ، (1-3) نحصل على:

$$\Delta Y = 0.95 \times FT \times PMP - 0.95 \times FT \times PMR$$

$$\Delta Y = 0.95 \times FT \times (PMP - PMR) \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (4-1)$$

ويمكن تحويل فجوة الناتج المقاسة بوحدات نقدية إلى فجوة بطالة مقاسة بوحدات عمل بقسم(1-4) على الإنتاجية المتوسطة المحتملة PMP فإن:

حجم البطالة = فجوة الناتج / الإنتاجية المتوسطة

أي أن:

$$TC = \frac{\Delta Y}{PMP} = 0.95 \times FL \times (PMP - PMR) / PMP$$

إذن:

$$TC = 0.95 \times FT \times 1 - \frac{PMR}{PMP} \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (5-1)$$

وحيث أن: **معدل البطالة: = عدد البطالين / قوة العمل × 100**

إذن:

$$TC = 1 - \frac{PMR}{PMP} \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (6-1)$$

2-2-3- صعوبات قياس البطالة:

رغم بساطة حساب معدل البطالة، فإن حسابه يواجه صعوبات كثيرة ليس أقلها الصعوبات المفاهيمية التي تتعلق بتحديد ما المقصود بالعاطل، وفيما يلي نورد بعض الصعوبات.[1]

أ- صعوبة تحديد من هو العاطل، لإن هذا المصطلح يشير إلى مجموعة مركبة من إختيارات الأفراد والظروف الخاصة بكل إقتصاد، من حيث الأطر والمؤسسات التنظيمية والقانونية وحالة عرض العمل والطلب عليه، في أسواق العمل المختلفة.

ب- هناك صعوبات إحصائية لا يستهان بها تتعلق بالحصر الدقيق للعاطلين عن العمل، بعد تعريفهم وأيضاً بشأن حصر قوة العمل.

[1] - رمزي زكي، **الإقتصاد السياسي للبطالة (تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة)**، سلسلة عالم المعرفة، عدد226، الكويت، 1997،ص ص 16،17.

ج- هناك مشكلة تتعلق بدورية إعلان معدل البطالة، والمقصود بذلك هل يعلن معدل البطالة كل شهر، أم كل ثلاثة أشهر، أم كل نصف سنة، أم كل سنة، ففي بعض الدول التي تقل فيها الإمكانيات المادية والإحصائية كما هو الحال في البلاد النامية، يكتفي بتقدير وإعلان هذا المعدل كل سنة وأحياناً حسب الظروف، أما في البلدان الصناعية المتقدمة فإن هذا المعدل يعلن شهرياً (كما هو الحال في الولايات المتحدة الأمريكية).

د- كما توجد صعوبات أخرى تتجلى بوضوح في حجم الإمكانيات، ففي كثير من البلاد ذات الإمكانات المحدودة غالباً ما يعتمد على التعدادات السكانية في حساب هذا المعدل، وفي البلدان الصناعية المتقدمة يحسب هذا المعدل من خلال المسوحات الإحصائية التي تقوم بها مكاتب إحصاءات العمل، ونظراً لأنه من الصعوبة بمكان سؤال جميع الأفراد لمعرفة من يعمل ومن لا يعمل، فإنه عادة ما يكتفي سؤال عينة من العائلات، وتحليل نتائج هذه العينة وحساب معدل البطالة منها.

هـ- قد لا يشمل إحصاءات البطالة جانباً مهماً من المتعطلين فعلاً، ولكن مجرد أنهم قد كفوا عن البحث عن فرصة للعمل بسبب إحباطهم وتشاؤمهم وهو ما يطلق عليه مصطلح العمالة المحبطة.

و- في حالة فترات الكساد فمن المعلوم أنه حينما يعم الكساد لفترة ويطغى التشاؤم على حالة السوق، يكف عدد كبير من العاطلين، نظراً لحالة اليأس التي تسيطر عليهم، عن البحث عن فرص العمل، وفي هذه الحالة تكون الإحصاءات الرسمية وكذلك أيضاً معدلات البطالة أقل من المعدلات الحقيقة، كما أنه في حالة الكساد لا يجد عدد كبير من الأفراد وظائف لكل الوقت بل لبعض الوقت فقط، وهؤلاء كما رأينا فيما تقدم، تدرجهم الإحصاءات الرسمية ضمن العاملين لا العاطلين، حتى لو كان الفرد يعمل لمدة ساعة واحدة في الأسبوع، وبغير إرادته، وكان جاد في البحث عن فرصة عمل توفر له عملاً كل وقت.[1]

كل هذه الصعوبات تجعل معدل البطالة المعلن عنه غير حقيقي خاصة في البلدان النامية التي تعاني كثيراً فيما يخص الإمكانيات المتاحة للقيام بعملية الإحصاء.

2-3- أنواع البطالة:

للبطالة أشكال متعددة، كل منها يرجع لأسباب خاصة، وعلاج كل شكل يتطلب إجراءات خاصة،فمعرفة نوع البطالة مهم جداً، إذ لأنه تبعاً لذلك تعرف الأسباب ونتمكن من تشخيص العلاج المناسب لهذه المشكلة، وسوف يتم عرض هذه الأنواع في شكل مجموعات على النحو التالي:

2-3-1- البطالة الإحتكاكية والهيكلية والدورية:

سوف يتم التطرق إلى كل نوع على حدا من خلال:

أ- البطالة الإحتكاكية:

وهي البطالة التي تنتج بسبب تنقل العاملين المستمر بين المناطق والمهن المختلفة، وتنشأ بسبب نقص المعلومات لدى الباحثين على العمل ولدى أصحاب الأعمال الذين تتوافر لديهم فرص العمل، ذلك أن

[1] - رمزي زكي ، مرجع سبق ذكره، ص ص 18،19.

إنتقال عامل من منطقة إلى أخرى، أو من مهنة إلى أخرى يتطلب فترة يتم فيها البحث عن الإمكانات المتاحة والمفاضلة بينها، وقد تطول فترة البحث عن العمل لعدم توفر المعلومات الكافية أو لنقصها،ويؤدي نقص المعلومات إلى عدم إلتقاء رغبة الطرفين، وبقدر توفر المعلومات بقدر ما تتقلص فترة إنتظار العمل.

يقل هذا النوع من البطالة كلما ارتفعت تكلفة البحث عن العمل والتي هي عبارة عن الدخل المفقود الناتج عن التعطل بالإضافة إلى تكاليف التنقلات والمقابلات والنشر والإعلان في الصحف ووسائل الإعلام.[1]

وللتوضيح أكثر، سنفترض الآن أن سوق العمل في حالة توازن، أي أن العرض يساوي الطلب على خدمة العمال وهذا حاصل عند النقطة (A) كما هو موضح في الشكل رقم (1-3) . ويلاحظ التوازن حصل عند الأجر (W^*).

وكان عدد العمال (L^*) ، ودعنا نفترض أن (L^*) هي مستوى التوظيف الكامل في السوق، أي أنه لا توجد بطالة في السوق عند هذا الأجر، إلا أن هذا الإفتراض في الواقع يعتبر خاطئاً، ذلك لأنه مع مستوى التوظيف الكامل توجد بطالة في العمل، فلو أن منحنى الطلب زحف إلى اليسار (أي الطلب على العمال انخفض) فإنه عند الأجر التوازني (W^*) يكون هناك بطالة، وهي الفرق بين (L_1,L) وهو ما يطلق عليه البطالة الإحتكاكية.

شكل رقم (1-3) – البطالة الإحتكاكية-

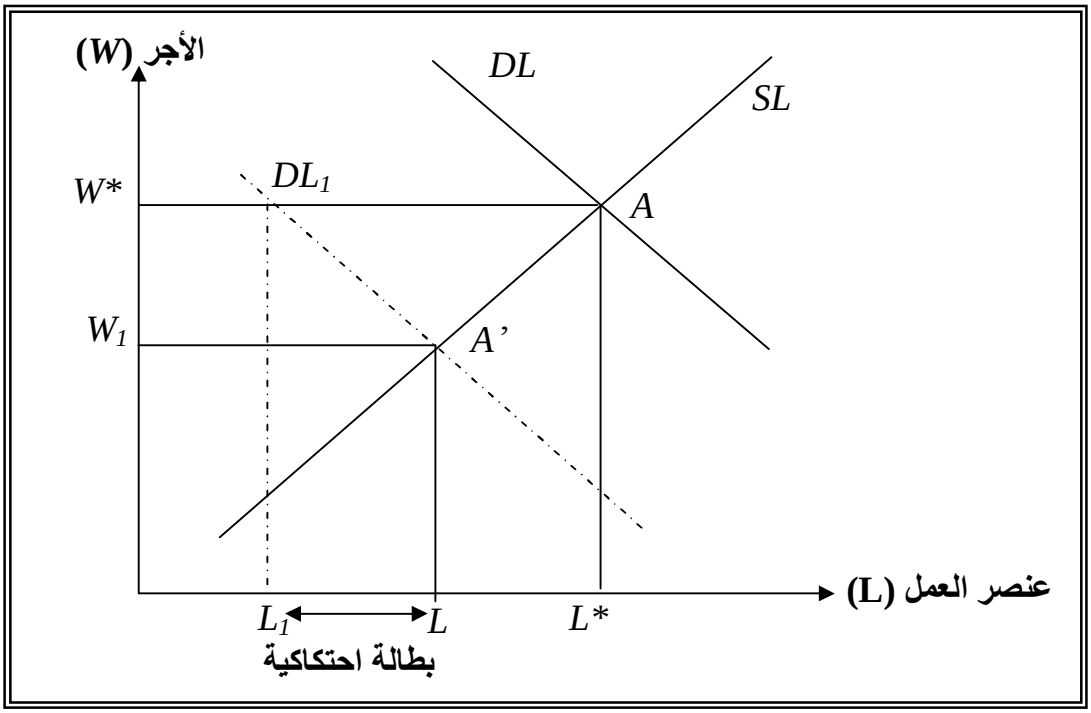

المصدر: عاصم بن طاهر عرب، اقتصاديات العمل (نظرية عامة)، الطبعة الأولى، السعودية، 1994، ص 88.

[1] - عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص39 .

ب- البطالة الهيكلية (البنيانية):

وهي البطالة الناشئة عن تغيرات هيكلية في الإقتصاد ترتب عليها انعدام التوافق بين الأعمال المتاحة والعمال الراغبين في العمل، وتستمر فرص العمل لأن العمال غير المشتغلين لا تؤهلهم إمكانياتهم للإلتحاق بها.[1]

كما يمكن إرجاع وجود البطالة الهيكلية إلى عاملين:[2]

- **العامل الأول**: يفسر وجود هذا النوع من البطالة في حالة عدم التوافق بين المهارات المطلوبة لفرص العمل المتاحة وبين المهارات التي يملكها الأفراد الباحثين عن العمل، كذلك عدم التوافق بين المناطق الجغرافية التي توجد بها فرص العمل وبين المناطق الجغرافية التي يوجد بها الأفراد الباحثون.
- **العامل الثاني**: يرجع سبب وجود البطالة الهيكلية إلى ضعف المقدرة الإستيعابية للإقتصاد الوطني،والتي تنشأ أساساً بسبب عدم التناسب بين حجم فرص العمل الجديدة التي يمكن أن يخلقها الإقتصاد الوطني وبين حجم الداخلين الجدد لسوق العمل سنوياً.

وبصفة عامة نستطيع القول أن هذه البطالة تحدث عند تعرض بعض الصناعات وبعض أصناف العمال المهرة وبعض المناطق في الدولة إلى الإنهيار في الوقت الذي تتعرض فيه مناطق وعمال صناعات أخرى إلى التوسع، وتؤدي هذه النتيجة إلى إختلال التوازن، عندما يزيد عرض العمل في القطاعات التي أصابها انكماش في الوقت الذي يزيد طلب العمل في القطاعات التي توسعت، وسيتحول العمال إذن من القطاعات التي تعرضت للإنكماش إلى القطاعات التي توسعت، إلا أن هذه الإجراءات والتنقلات تحتاج إلى وقت لا تكتمل لأسباب تنظيمية بحتة فالتنقل وإعادة التدريب وإعادة تكوين المهارات تحتاج لإجراءات قد يطول بها الوقت.[3]

ويقدم الشكل رقم (1-4) المتكون من المنحنيين (A) و(B): السوق (A) يمثل عمالاً شبه مهرة في الصناعة (A) والسوق (B) لعمال مهرة في صناعة (B) ولنفترض أنهما في حالة توازن في البداية، حيث الأجر وحجم التوظيف التوازنين.

لنفترض أن الطلب على العمال في الصناعة (A) قد تراجع نتيجة منافسة الصناعات المستوردة،بينما زاد الطلب على العمال في الصناعة (B)، وإذا كان الأجر في الصناعة (A) غير قابل للإنخفاض فسوف تظهر البطالة قدرها (L^*-L_1) في السوق (A).

إذا كان عمال الصناعة A قادرين على التحول للعمل في الصناعة (B) دون أي تكاليف فسينتقل المتعطلون إلى السوق B وستختفي البطالة نهائياً لكن الأمر قد يحتاج لفترة معينة وتكاليف معينة قد تطيل فترة البطالة.

---

[1]- بن عصمان محفوظ ، **مدخل في الاقتصاد الحديث**، دار العلوم للنشر والتوزيع ، الجزائر، 2003، ص 65.

[2] - محمد علي الليثي وآخرون ، **مقدمة في الاقتصاد الكلي**، الدار الجامعية، مصر، 1997، ص ص 258، 259.

[3] - ضياء مجيد الموسوي ، **النظرية الاقتصادية(التحليل الاقتصادي الكلي)**، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثالثة، الجزائر، 2005، ص 87.

الشكل رقم (1-4) - البطالة الهيكلية -.

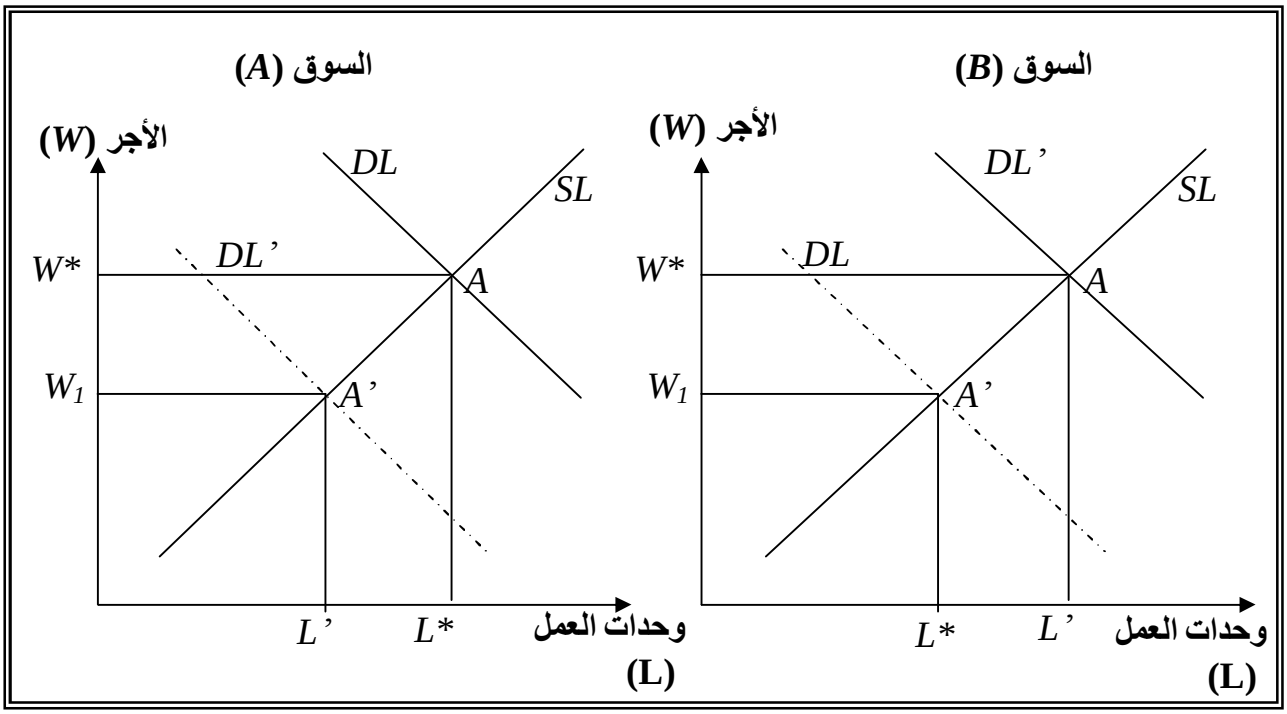

المصدر: عاصم بن طاهر عرب، مرجع سابق، ص 88.

ومما سبق نجد أنه هناك عدة أسباب لحدوث هذا النوع نلخصها في النقاط التالية:

- التغيرات في التركيب العمري لقوة العمل؛
- صعوبات التنقل الجغرافي الداخلي؛
- التطورات التكنولوجية التي تحدث في العالم بسرعة تساعد أيضاً على نمو هاته البطالة، ففي الدول المتقدمة تجد سهولة في معالجة هذا النوع من البطالة، نتيجة لتوفر الإمكانيات المادية والفنية لإعادة التأهيل وتدريب العمال المستغنى عنهم، للإلتحاق مرة أخرى بالعمل، أما الدول النامية فتجد صعوبة كبيرة في معالجة هذا النوع من البطالة لإنخفاض الإمكانيات لهذا ينادي بعض الإقتصاديين إلى إدراج هذه البطالة في الدول النامية تحت البطالة الإجبارية وليست الإختيارية.

ج- البطالة الدورية:

وهي البطالة المرتبطة بالدورة الإقتصادية التي تظهر في فترات الكساد والتي تنتج عن قصور الطلب على الإنتاج، وما يصاحب ذلك من ركود في تصريف المنتجات عند الأسعار والأجور السائدة،فينكمش الإنتاج وقد تتوقف بعض المشاريع كلياً أو جزئياً مما يؤدي إلى تسريح عدد من العمال وهذا النوع من البطالة يسمى بالبطالة العابرة.[1]

ويحدث هذا النوع من البطالة عادة في الإقتصاديات الصناعية فمثلاً عندما تم حظر النفط في سنة 1973 من قبل الدول العربية على أمريكا حدث ركود إقتصادي في صناعة السيارات الأمريكية التي

[1] - أحمد عبد الرحمان يسري ، **النظرية الاقتصادية الكلية**، الدار الجامعية للطبع والنشر، الإسكندرية، مصر، 1997، ص 282.

تستهلك كمية كبيرة من الوقود مما أدى إلى الإستغناء عن كثير من العاملين في هذه الصناعة والصناعات الأخرى المرتبطة بها.

ومن خلال ما سبق يمكن القول أن معدل البطالة يرتفع في حالة أو مرحلة الكساد، وفي مرحلة التوسع (الرواج) يكون معدل البطالة منخفض ،هذا هو المقصود بالبطالة الدورية.

2-3-2- البطالة الإختيارية والإجبارية:[1]

لقد فرق إقتصاديو المدرسة الكلاسيكية (ما قبل كينز) بين نوعين من البطالة هما:

أ- البطالة الإختيارية:

وهي التي تشير إلى وجود أفراد قادرين على العمل ولا يرغبون فيه عند الأجور السائدة رغم وجود وظائف لهم، ومن أمثلة هؤلاء: الأغنياء العاطلون، وبعض الفقراء المتسولين والأفراد الذين تركوا وظائف كانوا يحصلون على أجور عالية فيها ولا يرغبون في الإلتحاق بوظائف مماثلة بأجور أقل لتعودهم على الأجور المرتفعة.

ب- البطالة الإجبارية:

وهي تشير إلى وجود أفراد قادرين على العمل وراغبين فيه، عند الأجور السائدة ولكن لا يجدونه ويرى إقتصاديو المدرسة الكلاسيكية أنه إذا تركت سوق العمل حرة دون تدخل خارجي فإن مرونة الأجور والأسعار تضمن تحقيق العمالة الكاملة عند وضع التوازن بحيث أن كل فرد يقدر على العمل ويرغب فيه عند أجر التوازن يجد وظيفة، وبالتالي فإنه في حالة سوق العمل الحرة لا توجد بطالة إجبارية، وإذا وجدت بطالة فلا بد أن تكون إختيارية، ويمكن توضيح الفكرة بإستخدام الشكل رقم (1-5).

الشكل رقم (1-5) – البطالة الإختيارية والإجبارية-

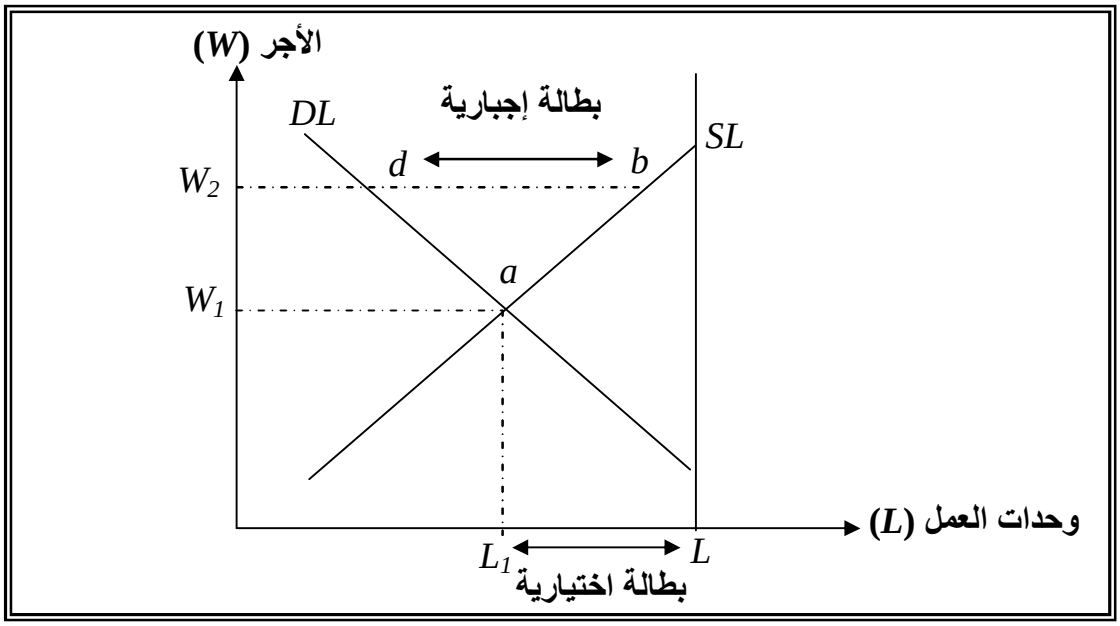

المصدر: عبد القادر محمد عبد القادر عطية، النظرية الاقتصادية الكلية، مرجع سابق، ص 302.

[1] - عبد القادر محمد عبد القادر عطية، **النظرية الاقتصادية الكلية** مرجع سابق، ص 301.

فإذا كانت قوة العمل في المجتمع تساوي (L) بالشكل رقم (1-5) فإن توازن سوق العمل يحدث عند النقطة (a) حيث عرض العمل يساوي الطلب على العمل، وبالتالي فإن العمالة الكاملة تتحقق بتشغيل (L_1) حيث يمثل هذا العدد كل القادرين على العمل والراغبين فيه عند أجر التوازن (W_1). أما المسافة (L_1L) فهي تمثل القادرين على العمل وغير الراغبين فيه عند أجر التوازن (W_1) وهي تعبر عن البطالة الإختيارية أو البطالة الكلاسيكية، وتقابل معدل البطالة الطبيعي.

وإذا حدث وانخفضت الأسعار فإن الأجر الحقيقي (الأجر النقدي / مستوى الأسعار) يرتفع من (W_1) إلى (W_2) مؤدي بذلك إلى ظهور بطالة تساوي (L_1L).

ولكن هذه البطالة تضغط على الأجر الحقيقي لينخفض إلى أسفل من (W_2) إلى (W_1) بفعل المنافسة بين العاطلين مما يؤدي إلى إختفاء هذه البطالة.

ويقرر الكلاسيك أن السبب الأساسي لإستمرار بطالة في سوق العمل هو تدخل الحكومة أو النقابات العمالية بفرض حد أدنى للأجور أعلى من أجر التوازن مثل (W_2) ففي هذه الحالة تستمر البطالة (db) الإجبارية طالما أن التدخل في السوق أدى إلى جمود الأجر الحقيقي في الإتجاه النزولي.

ولقد فشلت النظرية الكلاسيكية في تفسير الكساد العظيم الذي اجتاح العالم خلال الفترة 1929-1933 أو علاجه، فبالرغم من تخفيض الأجور الحقيقية لمستويات منخفضة جداً استمرت البطالة وازدادت إلى معدلات مرتفعة.

2-3-3- البطالة المقنعة والسافرة والجزئية:

يمكن تقسيم البطالة كذلك إلى بطالة مقنعة وبطالة سافرة وجزئية.

أ- البطالة المقنعة:

فالمعنى المراد بها هو تلك الحالة التي يتكدس فيها عدد كبير من العمال بشكل يفوق الحاجة الفعلية للعمل، مما يعني وجود عمالة زائدة أو فائضة لا تنتج شيئاً تقريباً، وبحيث إذا ما سحبت من أماكن عملها فإن حجم الإنتاج لن ينخفض، فنحن هنا إزاء فئة من العمالة تبدو من الناحية الظاهرية أنها في حالة عمل،أي أنها تشغل وظيفة وتتقاضى عنها أجراً، لكنها من الناحية الفعلية لا تعمل ولا تضيف شيئاً إلى الإنتاج، وهو الأمر الذي يرفع من التكلفة المتوسطة للمنتجات، وتقليدياً كانت البطالة المقنعة توجد في القطاع الزراعي بالبلاد النامية نظراً لما يوجد به من فائض نسبي للسكان، يضغط بإستمرار على الأراضي الزراعية المتاحة، ثم انتقل هذا النوع من البطالة إلى قطاع الخدمات الحكومية في كثير من البلاد بسبب زيادة التوظف الحكومي والتزام الحكومات بتعيين خريجي الجامعات والمعاهد العليا والفنية.[1] ويمكن توضيح البطالة المقنعة من خلال الشكل رقم (1-6).

[1] - السيد عطية عبد الواحد، **التحليل الاقتصادي الكلي**، دار النهضة العربية، القاهرة، 2002، ص 236.

الشكل رقم (1-6) – البطالة المقنعة –

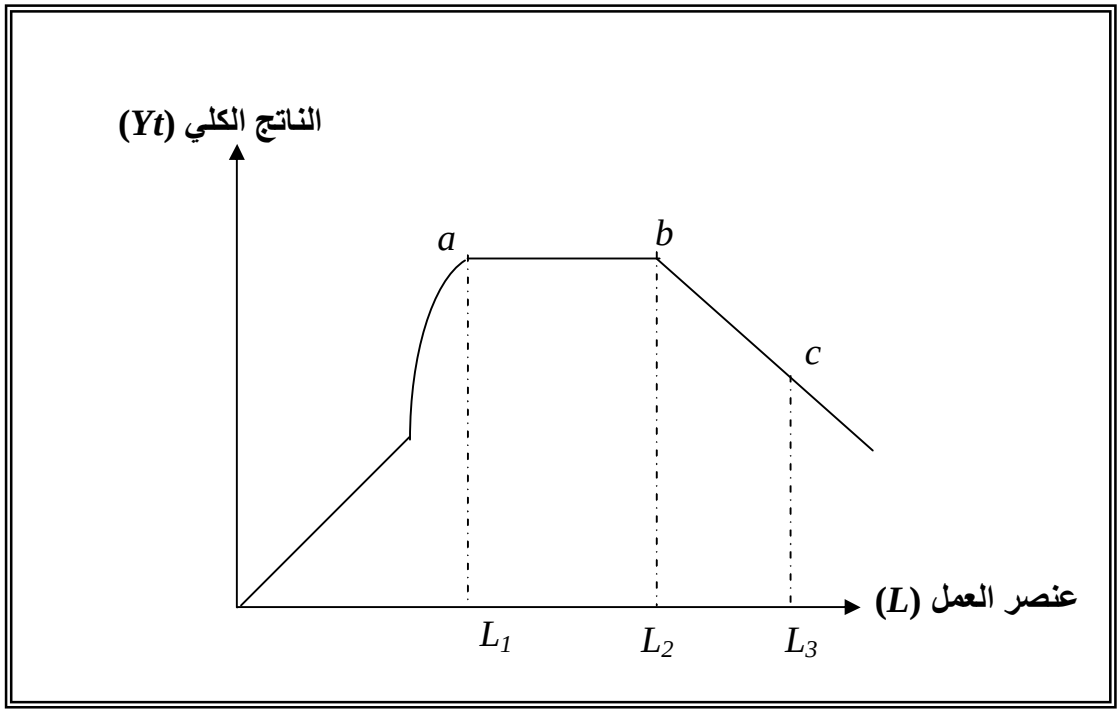

المصدر: عبد القادر محمد عبد القادر عطية، النظرية الاقتصادية الكلية، مرجع سابق، ص 300.

فإذا كان حجم العمالة بنشاط معين هو (L_3) فإن هذا يعني أن سحب كمية العمل (L_2L_3) من العملية الإنتاجية يؤدي إلى زيادة الناتج الكلي من (CL_3) إلى (bL_2) حيث الناتج الحدي سالب، وسحب كمية العمل (L_1L_2) لا يؤثر على الناتج الكلي، حيث الناتج الحدي يساوي صفر، ومن ثم فإن المسافة (L_1L_3) تمثل بطالة مقنعة، حيث تمثل كمية العمل التي يمكن سحبها من العملية الإنتاجية دون أن يتأثر الناتج الكلي.

ب- البطالة السافرة:[1]

يقصد بالبطالة السافرة حالة التعطل الظاهر التي يعاني منها جزء من قوة العمل المتاحة، أي وجود عدد من الأفراد القادرين على العمل والراغبين فيه والباحثين عنه عند مستوى الأجر السائد، دون جدوى، ولهذا فهم في حالة تعطل كامل لا يمارسون أي عمل، كما أن البطالة السافرة يمكن أن تكون إحتكاكية أو هيكلية أو دورية، ومدتها الزمنية قد تطول أو تقصر بحسب طبيعة نوع البطالة وظروف الإقتصاد القومي، وفي البلدان النامية يتزايد حجم ومعدل البطالة السافرة في مرحلة الكساد الدوري، وعادة ما يحصل العاطل على إعانة بطالة وأشكال أخرى من المساعدات الحكومية، أما في البلدان النامية فإن البطالة السافرة أكثر قسوة وإيلاماً بسبب عدم وجود نظام لإعانة البطالة، وبسبب غياب أو ضآلة برامج المساعدات الحكومية والضمانات الإجتماعية.

[1] - السيد عطية عبد الواحد ، مرجع سبق ذكره، ص 235.

ج- البطالة الجزئية:[1]

إنها شكل من أشكال البطالة المقنعة وتتمثل في الأفراد الذين يعملون لبعض الوقت، لكنها تختلف عن البطالة المقنعة نظراً للإنتاجية الحدية الموجبة للعاملين لبعض الوقت، ويلجأ أصحاب الأعمال إلى هذا الشكل من أشكال التشغيل عند إنخفاض الطلب على منتجاتهم، كما يلجأ الأفراد إلى هذا العمل الجزئي عند إنعدام توفر فرص عمل بالوقت الكامل، وهذا النوع من البطالة يساعد على تكييف العمالة والأجور حسب الظروف الإقتصادية السائدة وأخذت تعمل به كثير من الدول خاصة الدول المتقدمة.

رغم إعتبار العمل لبعض الوقت بطالة جزئية بالنسبة لبعض الأفراد ، فإن له مزايا بالنسبة لأفراد آخرين، فهو يسهل إندماج الشباب في الحياة المهنية، كما يسهل للفرد التوفيق للقيام بعدة أعمال وخاصة النساء، بحيث يجمعن بين عمل البيت والعمل في الخارج، ويكفي أنه وسيلة لتمكين الشباب من العمل أي أنه حل جزئي لمشكل البطالة.

2-3-4- البطالة الموسمية والطبيعية وبطالة الفقر:

حيث توجد تصنيفات أخرى للبطالة منها:

أ- البطالة الموسمية:

هي زيادة عرض العمل خلال مواسم معينة من السنة كفترات تخرج الطلبة من الجامعات وغيرها من مراكز التعليم والتدريب أو فترات إنتهاء العمل في جني المحاصيل الزراعية.[2]

كما يمكن القول أن هذا النوع من البطالة يمكن أن يمس قطاعات أخرى مثل: السياحة حيث يشتغل العمال في الأوقات التي يتوفر فيها العمل ويتعطلون في الأوقات الأخرى، ففي الجنوب الجزائري مثلاً الذي يشهد إقبالاً للسواح الأجانب في فصل الصيف، إذ يوظف العمال من طرف الوكالات السياحية ويتعطلون في الفصول الأخرى.

ب- البطالة الطبيعية:

يمكن شرح هذا النوع من البطالة أنه حينما يصل اقتصاد قومي ما إلى مستوى التوظف الكامل فإن ذلك لا يعني بأي حال من الأحوال أن معدل تشغيل قوة العمل يساوي 100%، أو أن معدل البطالة يساوي الصفر، فهناك قدر من البطالة يوجد في أي لحظة ولا يمكن اختفاؤه، وأنه عند مستوى التوظف الكامل، وهذا ما يعني اختفاء البطالة الدورية، يسود ما يسمى معدل البطالة الطبيعي الذي يشتمل على البطالة الإحتكاكية والبطالة الهيكلية.[3] وهذا يعني وجود بطالة طبيعية.

---

[1] - عبد الكريم البشير، **تصنيفات البطالة ومحاولة قياس الهيكلية والمحبطة منها خلال عقد التسعينات**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 00، الجزائر، 2004، ص 166.

[2] - مجيد علي حسين وعفاف عبد الجبار سعيد، **مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي**، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى،عمان، 2004، ص 331.

[3] - رمزي زكي ، مرجع سابق، ص 31 .

ج- بطالة الفقر:[1]

وهي الناشئة بسبب النقص في التنمية كما نعلم أن الإستخدام له علاقة مباشرة بمعدل النمو فإذا تراخى هذا الأخير تقلص الطلب عن العمل وظهرت البطالة، والغالب في هذه البطالة أن أفرادها لا يجدون في البلدان القليلة النمو التي يسودها الركود وضعف التنمية، كما ينشأ لدى أفرادها ميل إلى الهجرة الخارجية ولهذا تسمى هذه الدول بدول الإرسال والبلدان الموظفة لهذه العمالة بدول الإستقبال.

بعد التطرق إلى كل هذه الأنواع لا بد من معرفة الآثار المترتبة عنها وأهم السياسات المعالجة لظاهرة البطالة.

2-4- الآثار المترتبة عن ظاهرة البطالة:

تعتبر البطالة من الظواهر غير المرغوب فيها في أي مجتمع وذلك نظراً لما تخلفه من مخاطر،وما تعكسه من آثار سلبية وإجتماعية على الأفراد والمجتمع على حد سواء، ويمكن حصر آثار البطالة على العموم في آثار نفسية واقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية.

2-4-1- الآثار النفسية:

تؤدي حالة البطالة عند الفرد إلى التعرض لكثير من مظاهر عدم التوافق النفسي والإجتماعي،إضافة إلى كثير من العاطلين عن العمل يصابون بحالات من الإضطرابات النفسية والشخصية فمثلاً يتسم كثير من العاطلين بعدم السعادة وعدم الرضا والشعور بالعجز وعدم الكفاءة. مما يؤدي إلى إعتلال في الصحة النفسية لديهم ومن أبرز الآثار النفسية:[2]

- **الإكتئاب**:تظهر حالة الإكتئاب بنسب أكبر لدى العاطلين عن العمل مقارنة بأولئك ممن يلتزمون أداء أعمال ثابتة، وتتفاقم حالة الإكتئاب بإستمرار بوجود حالة البطالة عند الفرد، مما يؤدي إلى الإنعزالية والإنسحاب نحو الذات؛
- **تدني إعتبار الذات**:تؤدي البطالة إلى حالة من العجز والضجر وعدم الرضا مما ينتج عنه حالة من الشعور بتدني أو عدم إحترامها، لهذا فإن فقدان تحقيق الذات لدى الفرد قد يولد لديه الشعور بعدم الإرتباط والإنتماء للمجتمع، وهذا بدوره يؤثر في روح المواطنة السليمة والصحيحة، التي تتطلب سلوكاً مستقيماً ينسجم مع أهداف المجتمع وقيمه؛
- **جانب الصحة الجسمية**:ينعكس التأثير السلبي للبطالة على الصحة النفسية للفرد بالتأثير على الصحة الجسمية أيضاً، إذ أن الحالة النفسية والعزلة التي يعانيها كثير من العاطلين تكون سبباً للإصابة بكثير من الأمراض وحالة الإعياء البدني، ولعل من أهم مظاهر الإعياء الجسدي والبدني التي تصاحب العاطلين عن العمل: الإصابة بالتهاب المفاصل، ارتفاع ضغط الدم، ارتفاع نسبة الكوليسترول التي من الممكن أن تؤدي إلى أمراض القلب أو الإصابة بالذبحة الصدرية.

---

[1] - عبد الكريم البشير، مرجع سبق ذكره، ص 168.

[2] - فضيلة رباحي وفاطمة خلفاوي، **إشكالية البطالة وعلاقتها بالجريمة في الوطن العربي**، بحوث وأوراق عمل ندوة عربية منعقدة خلال الفترة 26 إلى 28 أفريل، جامعة البليدة، الجزائر،2008، ص 208.

2-4-2- الآثار الإجتماعية والثقافية:[1]

هناك آثار اجتماعية وثقافية يمكن إبرازها من خلال النقاط التالية:

- فقر وبؤس وجوع وعدم القدرة على تأمين متطلبات الحياة الكريمة أي أنها إهانة وذل لإنسانية الإنسان؛
- عنوسة وطلاق وآثار اجتماعية ونفسية مدمرة وارتفاع نسبة الفاحشة والخروج عن التقاليد والآداب العامة؛
- حرمان ورشوة وفساد وتخريب مؤسسات المجتمع والدولة والنظام الإداري؛
- إرتفاع معدل الجريمة وانتشار السرقة والقتل والإغتصاب والنهب والتهديد؛
- ارتفاع معدل الإعالة حيث يعيل كل فرد منتج خمسة أو ستة أفراد بينما عند الآخرين المنتج يعيل نفسه أو فرد آخر معه؛
- العجز عن شراء أدوات المعرفة والثقافة وبالتالي أمية ثقافية حضارية والأمية كما هو معلوم تخفض الناتج الفكري والزراعي والصناعي وغيره؛
- تأخير سن الزواج إلى ما بعد الثلاثين حيث لا يملك الشاب عوامل توفير السكن وغير ذلك وهذا يترك آثار سيئة متنوعة ومتعددة على الإناث والذكور؛
- قتل إبداع المفكرين وغيرهم ومن العاملين في الحقل الثقافي بسبب عدم الإقبال على إنتاجهم الفكري؛
- تخلف الوعي الإجتماعي.

2-4-3- الآثار السياسية والإقتصادية:

هناك آثار سياسية واقتصادية نورد بعضها فيما يلي:

أ- الآثار السياسية:

تكمن هذه الآثار في الآتي ذكره:

- ضعف الوحدة الوطنية التي تبنى بإسمنت العدالة الإجتماعية؛
- ضعف الشعور الوطني والإنتماء واللامبالاة المدمرة اتجاه الوطن وأفراد المجتمع؛
- تناقضات إجتماعية وصراعات طبقية؛
- فشل واضطراب البرامج السياسية وعدم الإهتمام بالشأن العام (انعدام الثقة في البرامج السياسية)؛
- عدم التفاعل والتنسيق مع برامج الحكومة الرامية إلى التطوير والتغيير.

[1] - فضيلة رباحي وفاطمة خلفاوي، مرجع سبق ذكره ، ص ص 208 ،209.

ب- الآثار الإقتصادية:

تكمن هذه الآثار في الآتي ذكره:

- تعني البطالة حالة عدم التشغيل الكامل أو عدم التوظف الكامل والذي يؤثر بدوره على عدم وصول الإقتصاد الوطني إلى وضعية التوازن؛
- يعتبر عنصر العمل عنصراً رئيسياً من عناصر الإنتاج، وعدم استغلال هذا العنصر يضيع على الإقتصاد الوطني فرصة إشباع الحاجات التي كانت ستوفرها تلك القوة العاملة الراغبة والقادرة على العمل والإنتاج كماً ونوعاً من خلال تكثيف الإنتاج والإستخدام اللامتناه للطاقات الإنتاجية والتكنولوجيات الحديثة؛
- تعتبر البطالة هدراً وتبذيراً وتضييعاً للطاقات الإقتصادية والتفريط في مورد نادر هو عنصر العمل،خاصة بطالة الإطارات الجامعية والإطارات التي تجاوزت سناً معيناً؛
- إن تعطيل جزء من قوة العمل من شأنه أن يكلف الدولة أعباء إضافية تتمثل في زيادة الإستهلاك من القوة المعطلة وانخفاض في الناتج الوطني جراء تعطيل تلك القوة التي يمكن إدماجها لخدمة الإستثمار؛[1]
- اختلال مستوى الأسعار في المجتمع، حيث أن وجود البطالة في مجتمع ما يؤدي إلى اختلال جهاز الأسعار بها فتصبح غير مستقرة وهذا يؤدي إلى ارتفاع معدل التضخم وهذا يهدد بدوره الإستقرار الإقتصادي في المجتمع؛
- انخفاض مستوى الرفاهية الإقتصادية للمجتمع، وهذا يترتب على انخفاض مستوى الناتج القومي والدخل القومي؛
- تتسبب البطالة في خسارة الحكومة لجزء من إيراداتها المتوقعة، حيث يتعذر على من لا يعمل، ومن ليس له وظيفة، أن يقوم بدفع ضرائب عن دخله، اللهم إذا كان له مصادر أخرى للدخل غير عمله، كما أنه يستحق من لا يعمل، ومن ليس له وظيفة محددة، الحصول على الضمان الإجتماعي وغيرها من التحويلات الحكومية، وبالتالي فإن هذا من شأنه أن يستنزف الموارد الحكومية والتي كان من الممكن إستعمالها في تمويل نفقات أخرى.[2]

2-5- سياسات علاج البطالة:

تختلف معالجة البطالة من دولة إلى دولة أخرى، حيث أن كل دولة تتبع سياسة خاصة في مسألة الحد من البطالة وذلك للوصول إلى الإستخدام الكامل، وهذا لا يعني مجرد حصول المتعطل على فرصة عمل فحسب بل وجود وظائف شاغرة تفوق عدد المتعطلين عن العمل والباحثين والراغبين فيه، ولذلك فإن الدولة يجب أن تتدخل لعلاج أو الحد من ظاهرة البطالة، سوف يتم التطرق إلى السياسة المالية والنقدية ، وسياسات علاج أخرى.

---

[1] - الأخضر عزي، **فعالية سياسة التشغيل من خلال الصندوق الوطني للتأمين على البطالة (إشارة للبطالة اليانسة)**، مجلة علوم إنسانية،العدد 26 ،الجزائر ، جانفي 2006 ، ص ص 7،8 .

[2] - أسامة بشير الدباغ وأثيل عبد الجبار الجومرد، **المقدمة في الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى**، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2003، ص378.

2-5-1- السياسة المالية والنقدية: حيث يمكن علاج البطالة كما إقترح "كينز" بواسطة السياسة المالية والنقدية، سوف يتم التطرق إليها فيما يلي: [1]

أ- السياسة المالية:

إن حالة الركود الإقتصادي يصحبها ارتفاع معدلات البطالة وانخفاض حركة البيع والشراء والإستثمار والإنتاج، ولذا فإن السياسة الحالية التي تدرجها الدولة في هذه الحالة تعتمد على زيادة الإنفاق الحكومي سواء الإستهلاكي منها أو الإستثماري، وزيادة الإنفاق الحكومي تعني مزيداً من الطلب الكلي ويترتب على هذه مزيداً من الإنتاج الذي يتطلب زيادة التوظف، ومن ثم ينخفض معدل البطالة، كذلك استخدام الضرائب كأداة من أدوات السياسة المالية ففي حالة الركود الإقتصادي تخفض الدولة ضريبة الدخل والإنتاج، ويعني تخفيض ضريبة الدخل زيادة الدخل المتاح للأفراد ومن ثم زيادة الإنفاق على السلع والخدمات.

تخفيض ضرائب الإنتاج تعني تخفيض تكلفة الإنتاج وبالتالي زيادة الإنتاج وزيادة معدل التوظف وانخفاض معدل البطالة.

وهنا يجب الإشارة إلى أن دفع إعانات للمتعطلين عن العمل مسألة في غاية الأهمية وهذه العملية المتبعة في كثير من الدول الصناعية، كون العاطل عن العمل هو فرد اجتماعي لا يستهلك بالمعنى العام للإستهلاك، فإذا ما حصل على إعانات حكومية فإنه كغيره من العاملين يستطيع إنفاق هذه الإعانات على الإستهلاك ومن ثم يزيد الطلب على المنتجات الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الإستثمارات التي بدورها تعمل على إستيعاب البطالة والوصول إلى مسألة التوظف الكامل، ويتم ذلك عن طريق مكاتب العمل.

ب- السياسة النقدية:

تمثل السياسة النقدية تلك الإجراءات التي تتخذها السلطات النقدية بغرض تغيير عرض النقد، وفي حالة الركود الإقتصادي وارتفاع معدلات البطالة تلجأ السلطات النقدية إلى زيادة عرض النقود، حيث أن زيادة عرض أي سلعة مع إبقاء المتغيرات الأخرى على حالها يترتب عليه انخفاض في سعر السلعة،كذلك بالنسبة لنقود فإن زيادة عرض النقود يترتب عليه انخفاض في سعر الفائدة، حيث أن سعر الفائدة يشكل جزء كبيراً من تكاليف الإستثمار، فإن خفض سعر الفائدة يعني خفض تكلفة الإستثمار ومن ثم فإن ذلك يؤدي إلى زيادة الإستثمار الذي يعني زيادة الإنتاج ومن ثم زيادة معدل التشغيل وانخفاض معدل البطالة.

2-5-2- سياسات علاج أخرى للبطالة:

إضافة إلى السياسة المالية والنقدية هناك إجراءات أخرى يمكن اعتبارها أدوات معالجة للبطالة نوجزها فيما يلي:[2]

[1] - مجيد علي حسين وعفاف عبد الجبار سعيد، مرجع سابق، ص 335.
[2] - عبد القادر محمد عبد القادر عطية، **النظرية الاقتصادية الكلية**، مرجع سابق، ص ص 319، 320.

- يمكن تخفيض معدل البطالة الإجبارية وفقاً للمفهوم الكلاسيكي بتخفيض الحد الأدنى لأجور لبعض فئات العمالة بغرض تشجيع المشروعات الخاصة على إستخدام مزيد من الأيدي العاملة الرخيصة؛
- وضع سياسات تحفيزية لإقامة مشروعات إنتاجية جديدة سواء من قبل القطاع الخاص الوطني أو القطاع الأجنبي وذلك حتى تستوعب الأعداد المتزايدة من الأيدي العاملة الناجمة عن الزيادة السريعة في السكان وارتفاع نسبة مشاركة المرأة في العمل؛
- إقامة مراكز للمعلومات في المناطق المختلفة يكون الهدف منها هو تسجيل أسماء الباحثين عن العمل وأماكن تواجدهم وتخصصاتهم بصفة دورية، كما تقوم بجمع بيانات عن الوظائف الشاغرة في المناطق التي توجد فيها، على أن تجعل هذه المعلومات متاحة أمام الباحثين عن العمل ورجال الأعمال (أصحاب الوظائف الشاغرة) في بعض الأقاليم، ويساعد هذا الأسلوب على تخفيف حدة البطالة الإحتكاكية؛
- إقامة مراكز للتدريب القوى العاملة العاطلة لتكون ملائمة للوظائف الشاغرة المتاحة وهو ما يقلل من البطالة الهيكلية؛
- تشجيع فكرة التقاعد المبكر لبعض عناصر الأيدي العاملة وتعويضهم عن ذلك مما يترك فرصة لعناصر شابة لتأخذ دورها في العملية الإنتاجية، ومن ثم يتم التقليل من حدة البطالة الرأسية خاصة إذا كانت الأيدي العاملة الجديدة أكثر كفاءة من العناصر القديمة؛
- محاولة إحلال العناصر ذات الكفاءة العالية من بين العاطلين محل العناصر ذات الكفاءة المنخفضة من العاملين مما يقلل من درجة البطالة الرأسية في المجتمع.

المبحث الثالث: سوق العمل والبطالة في الفكر التقليدي.

بهدف التعرف على العوامل والمتغيرات التي تؤدي إلى ظهور البطالة وتفاقمها، ونظراً لتعدد أنواعها كما أشرنا إليه في المبحث الثاني وذلك راجع لوجود اختلافات واضحة بين النظريات المفسرة لكل من سوق العمل والبطالة، حيث نجد في الفكر التقليدي أنه مبني على أساس فكرة وجود سوق تنافسي للعمل تتقاطع فيه منحنيات عرض العمل مع منحنيات الطلب على العمل، على نحو يسمح بتحديد الأجر التوازني ومستوى التشغيل المقترن به، ويندرج تحت هذا المنظور التقليدي لسوق العمل والبطالة أربع نظريات وهي: النظرية الكلاسيكية و النظرية الماركسية والنيوكلاسكية والنظرية الكنزية.

من خلال هذا المبحث سيتم التطرق إلى النقاط التالية:

- سوق العمل والبطالة من المنظور الكلاسيكي؛
- سوق العمل والبطالة من المنظور النيوكلاسيكي؛
- البطالة من المنظور الماركسي؛
- سوق العمل والبطالة من المنظور الكينزي.

3-1- سوق العمل والبطالة من المنظور الكلاسيكي:

كما هو معلوم أن الفكر الإقتصادي التقليدي بدأ بظهور المدرسة الكلاسيكية التي سادت الفكر الإقتصادي الكلي قبل الثلاثينات، واعتنق غالبية المفكرين الإقتصاديين الكلاسيك خلال هذه الفترة فكرتين أساسيتين هما:[1]

- الإعتقاد أن هناك قوة خفية تتحكم في تسيير أمور الطبيعة والكون والمجتمع، هذه القوى تمنع حدوث فترات الركود الطويلة في ظل نظام السوق.
- الإدعاء بأن تغيرات كمية النقود المعروضة تؤثر فقط على الأسعار وليس على النشاطات الإقتصادية الأخرى.

3-1-1- سوق العمل عند الكلاسيك:

ينطلق التحليل الكلاسيكي لسوق العمل من النقاط الأربع التالية:

- حجم الإنتاج يتحدد عن طريق دالة الإنتاج التي توضح العلاقة بين مستوى التشغيل ومستوى الإنتاج؛
- تعتبر النقود مجرد وسيلة للتبادل ومقياس للقيمة.[2]
- لا يوجد فائض في العرض الكلي أو عجز في الطلب الكلي للسلع والخدمات، حيث كل وحدة طلب تشكل تلقائياً وحدة للعرض.

[1] سامي خليل، **نظرية الاقتصاد الكلي (المفاهيم و النظريات الأساسية)** ، الكتاب الأول، الكويت ، 1994، ص85.
[2] ضياء مجيد الموسوي، مرجع سابق ، ص58.

- حرية حركة آلية السوق تؤدي إلى الإستقرار وحدوث توازن التشغيل الكامل بصفة تلقائية ومستمرة، وتدخل الدولة غير ضروري.

إضافة إلى ذلك يمكن إبراز الفرضيات الضمنية التي يراها الكلاسيك في سوق العمل نوجزها فيما يلي:[1]

- فرضية تجانس وحدة العمل حيث يرى الكلاسيك أن تحقيق التناسق في عنصر العمل أمراً ضرورياً لأن كل منصب عمل يتوقف على متطلبات محددة وضرورية لإنجاز عمل معين فيه،ومستوى المهارة والكفاءة يسمح بالتفرقة بين الأجزاء؛
- حرية حركة عنصر العمل والمفاوضة الحرة لعقود العمل؛
- وجود الشفافية في سوق العمل مع وجود إعلام حر في هذا الميدان حتى يسمح للمنتج والعمال بإمكانية الإلتقاء على مستوى السوق لتحديد شروط العمل.

فيكون كل من طالب العمل وعارض العمل على علم تام بالأجر الحقيقي، حيث عند بيع أو شراء العمل عند أجر نقدي فإن رب العمل يعلن ما يعادل قيمة هذا الأجر النقدي مقوماً بالسلع والخدمات.

ولتوضيح تحليل الكلاسيك لسوق العمل لا بد من توضيح دالة الإنتاج عند الكلاسيك ومعرفة نظرتهم للطلب على العمل والعرض وكيف يحدث التوازن.

أ- دالة الإنتاج وحجم العمل:

إن نقطة انطلاق النموذج الكلاسيكي في تحديد مستوى العمل ومعدل الأجر تتجسد في دالة الإنتاج[2]،التي تربط حجم الإنتاج الكلي بتغيرات عوامل الإنتاج المتاحة لإنتاج السلع والخدمات وهي مجتمعة في المعادلة التالية :

$$Y = f(L, k, t, ...) .....(7-1)$$

حيث :

Y: حجم الإنتاج.

L : قوة العمل الكلية .

K : رأس المال أو وسائل الإنتاج المستخدمة .

T : المستوى التكنولوجي المستخدم في الإقتصاد.

قام الكلاسيك بتحليل هذه الدالة في المدى القصير، حيث يعتبرون كل العوامل كمخزون ثابت ما عد العمل، وعليه يمكن صياغة دالة الإنتاج كالتالي:

$$Y = f(L, \overline{K}, \overline{T}, ...) ..... (8-1)$$

[1] -Joéll Jalla Jeua , **introduction a la macroéconomique** , édition ouvertures économiques , Belgique,1993.p25.

[2] - محمد شريف إلمان ، **محاضرات في التحليل الاقتصادي الكلي** ، منشورات برتي، الجزائر ، 1994 ، ص .95

هذا يعني أن حجم الإنتاج الكلي يتحدد بحجم اليد العاملة المستخدمة (L) وتصاغ رياضياً بالشكل التالي: $Y = f(L)$

ويفترض أن تستجيب الدالة للفرضيات المعمول بها وهي: تناقص الغلة، الإستمرارية، قابلية الاشتقاق،دالة الإنتاج هي دالة متزايدة بالنسبة لعنصر العمل أي كلما زادت اليد العاملة زاد حجم الإنتاج غير أن الزيادة في الناتج تكون بمعدل متناقص نظراً لقانون تناقص الغلة، فتكون بذلك الإنتاجية الحدية للعمل موجبة أي :

$$Y' = f'(L) = \frac{\partial Y}{\partial L} : (f'(L) > 0) \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (9-1)$$

ولكنها متناقصة :

$$Y'' = f''(L) = \frac{\partial^2 Y}{\partial L^2} : (f''(L) < 0) \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (10-1)$$

إذن فالإنتاج الكلي يتزايد بمعدل متناقص كما يوضحه الشكل رقم (1-7).

الشكل رقم (1-7)- دالة الإنتاج عند الكلاسيك-

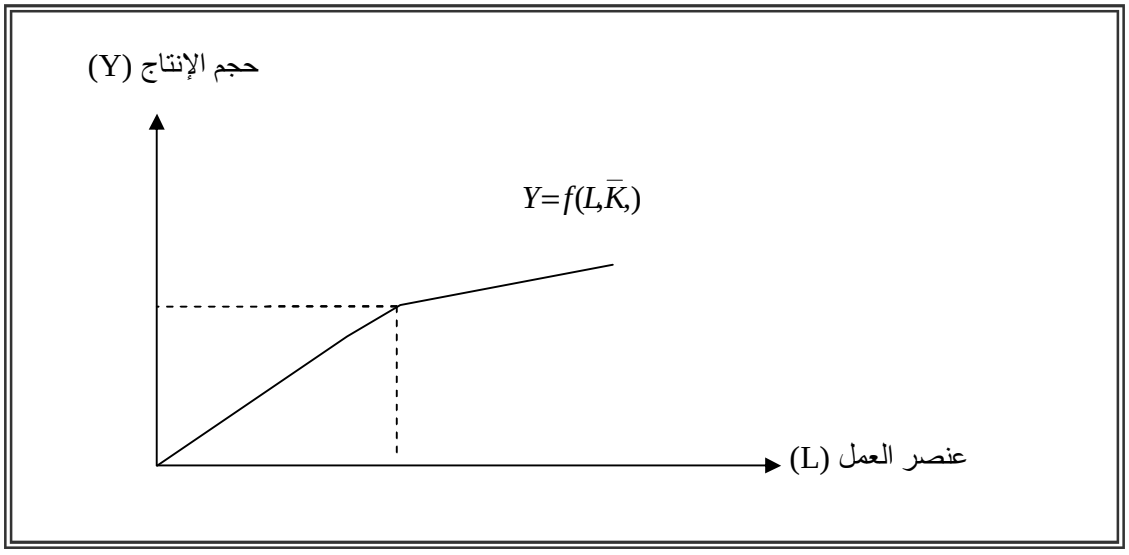

المصدر : محمد الشريف إلمان، مرجع سابق، ص96.

بما أن حجم العمل هو الذي يحدد حجم الإنتاج حسب الكلاسيك، فمن اللازم البحث عن توازن سوق العمل الذي يتحدد فيه حجم اليد العاملة المستخدمة في فترة زمنية ما.

ب- الطلب على العمل:[1]

يصدر الطلب عن العمل عن المنتجين، وهو يتمثل في كمية ساعات العمل أو عدد العمال الذي يحتاج إليه المنتج في العملية الإنتاجية، وهو يرتبط بمعدل الأجر الحقيقي مثل ما هو الشأن بالنسبة للعرض، يمكن التعبير عن دالة الطلب على العمل بالعلاقة التالية:

$$DL = DL(w) = DL\left(\frac{W}{P}\right) \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (11-1)$$

[1] محمد شريف إلمان، مرجع سابق ، ص100.

وإذا قبلنا فرضية استمرارية هذه الدالة و قابليتها للإشتقاق، يكون لدينا:

$$DL' = \frac{\partial DL}{\partial w} < 0 \text{..... .....} (12-1)$$

ويمكن رسم هذه الدالة في شكلها العام كما يلي :

الشكل رقم (1-8) - منحنى الطلب على العمل لدى الكلاسيك-

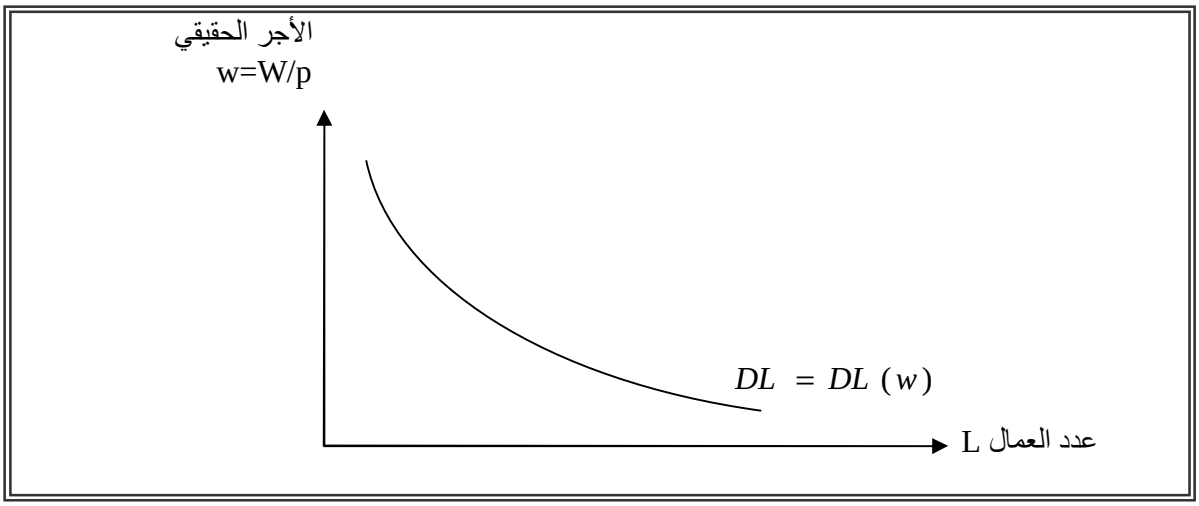

المصدر : **محمد شريف إلمان، مرجع سابق، ص101.**

يعتمد التحليل الكلاسيكي في هذا المجال على السلوك العقلاني للمنتج في ضل المنافسة الحرة الكاملة، والمتركز على قاعدة تعظيم الربح، بعبارة أخرى تلجأ المؤسسات إلى اختيار حجم معين من الإنتاج والتشغيل الذي يسمح لها بتحقيق المساواة بين سعر المنتج (Pi) مع التكلفة الحدية لليد العاملة وهذا ما يعبر عنه بشرط تعظيم الربح في الأجل القصير، أي :

$$Pi = Wi.\left[\Big/ \frac{\partial Y}{\partial L} \right] \text{.....} (13-1)$$

حيث :

Pi : سعر المنتج.

Wi : الأجر الإسمي.

$\partial Y \big/ \partial L$ الناتج الحدي للعمل.

علماً أن التكلفة الحدية للعمل يعبر عنها بحاصل قسمة الأجر الإسمي على الناتج الحدي للعمل وعلى المستوى الكلي فإن الأجر الحقيقي ما هو إلى حاصل قسمة متوسط الأجر الإسمي على المستوى العام للأسعار، أي : W/P حيث :

$$Pi = \frac{W}{P} = \frac{\partial Y}{\partial L} \text{..... .....} (14-1)$$

ونظراً لكون الإنتاجية الحدية للعمل (وهو العنصر المتغير الوحيد في ضل فرضية الفترة القصيرة الأجل) متناقصة:

$$Y'' = f''(L) = \frac{\partial^2 Y}{\partial L^2} : (f''(L) < 0 \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (15-1)$$

فإن الزيادة في الطلب على العمل تستلزم انخفاضاً في معدل الأجر الحقيقي، وهذا ما يفسر العلاقة العكسية بين الطلب على العمل ومعدل الأجر الحقيقي.

ب- عرض العمل:[1]

يصدر عرض العمل عن العمال (أو العائلات)، وفي رأي الكلاسيك يرتبط عرض العمل إيجابياً بمعدل الأجر الحقيقي، إذا رمزنا إلى معدل الأجر الإسمي بالرمز W وللمستوى العام للأسعار بالرمز P وإلى معدل الأجر الحقيقي بالرمز w، فإن الأخير يتحدد كما يلي:

$$w = W / P$$

أما دالة العرض فتكون على الشكل التالي :

$$SL = SL(w) = SL\left(\frac{W}{P}\right) \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (16-1)$$

كما ذكرنا سابقاً فإن العلاقة بين عرض العمل ومعدل الأجر الحقيقي طردية أي أن :

$$SL' = \frac{\partial SL}{\partial w} > 0 \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (17-1)$$

إذا افترضنا بأن الدالة المعنية مستمرة وقابلة للإشتقاق.

إذن التمثيل البياني للدالة SL يكون كما يلي :

الشكل رقم (1-9) - منحنى عرض العمل لدى الكلاسيك-

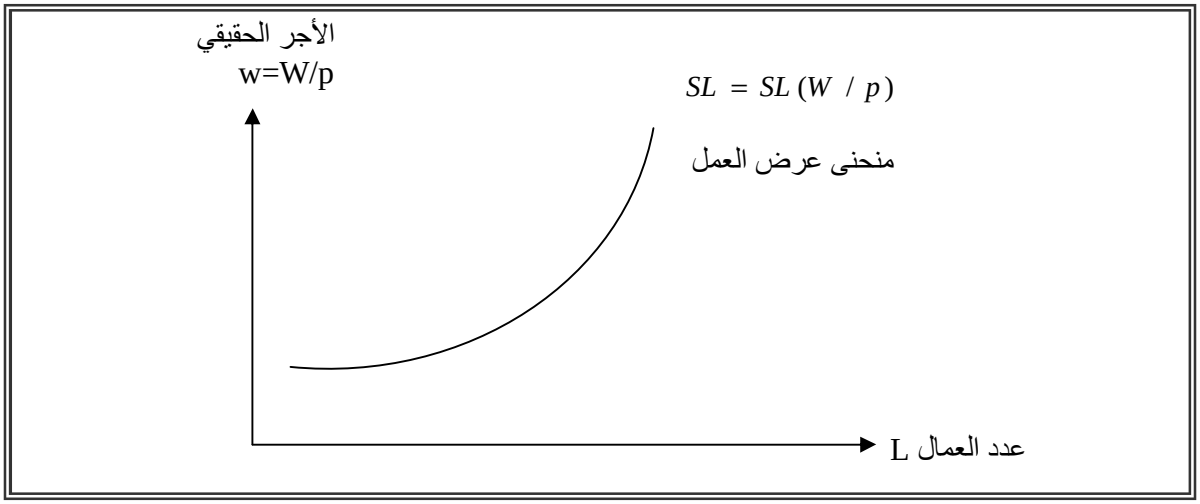

المصدر: محمد شريف إلمان، مرجع سابق، ص98.

[1] - محمد شريف إلمان ، مرجع سابق ، ص98.

يظهر من الشكل أن عرض العمل من طرف العمال هو تابع للأجر الحقيقي، وهو يعبر عن العلاقة الطردية بين كمية العمل ومعدل الأجر الحقيقي، فكلما أريد الحصول على مقدار عرض أكبر للعمل كلما تطلب ذلك معدل أجر حقيقي أعلى.

ج- التوازن بين عرض العمل و الطلب عليه:

يتم التوازن في سوق العمل الكلاسيكي عندما يتساوى عرض العمل (SL) و الطلب عليه(DL) أي (DL=SL)، ويتحدد في نفس الوقت الأجر الحقيقي *w الذي يقابله كل من العمال والمنتجون.

يمكن توضيح ذلك بيانياً في الشكل الموالي:

الشكل رقم (1-10) - التوازن في سوق العمل لدى الكلاسيك-

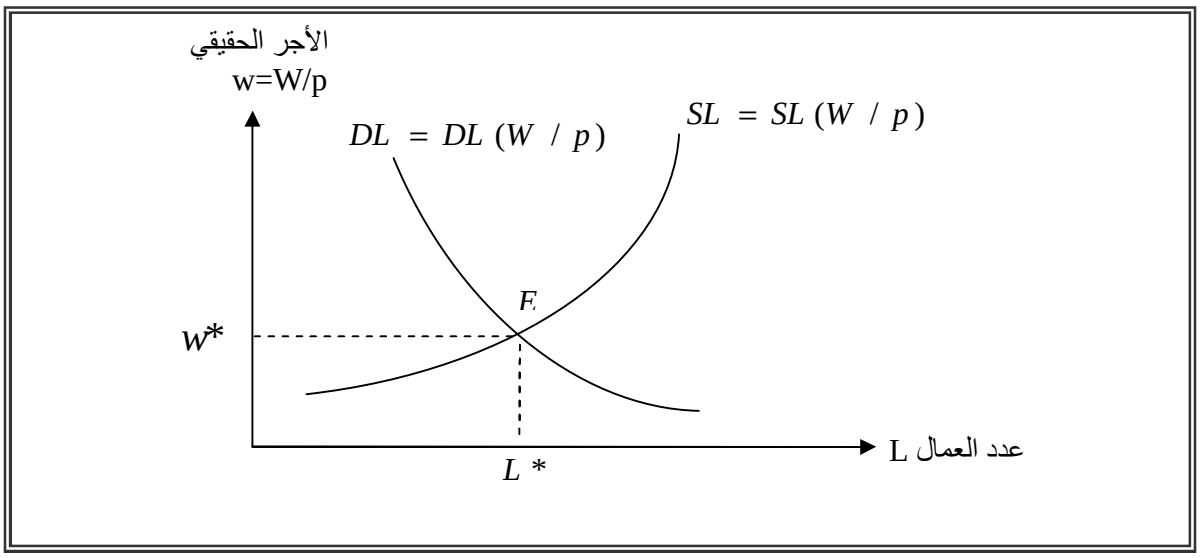

المصدر : محمد شريف إلمان، مرجع سابق، ص105.

يتضح من الشكل أن التوازن في سوق العمل يتمثل في نقطة تقاطع المنحنيين الممثلين لدالتي العرض والطلب على العمل، فهو يمثل توازن الإستخدام التام، لكن ثمة تساؤل، كيف تتم عملية التوازن؟

تجيب النظرية الكلاسيكية على هذا السؤال من خلال ما يسمى " قانون المنافذ"[1] لجون باتيست ساي* الذي ينص على أن كل عرض من السلع والخدمات يخلق طلباً مقابلاً خاصاً به، يعتبر هذا القانون مرتكزاً للنظرية الكلاسيكية ويستند إلى أن عمليات الإنتاج على المستوى الكلي لا تصنع السلع والخدمات فحسب بل أنها تولد دخولاً أيضاً، فهي تصنع من المنتجات النهائية ما قيمته تساوي تماماً الدخل الذي يحصل عليه الأفراد المشاركون في تلك العمليات الإنتاجية.

وبما أن البطالة في المجتمع على رأي المدرسة الكلاسيكية هي بطالة إرادية (اختيارية) فقط، فإن الوحدات الإقتصادية تقوم بإنفاق الدخل بصورة تتم فيها المحافظة على مستوى الناتج والإستخدام ، فإذا كان الطلب على السلع والخدمات أقل من العرض على هذه السلع والخدمات ،أي إذا كانت هناك منتجات تزيد عن الحاجة، فلابد أن تكون هناك بطالة (لا إرادية)، وهذا مخالف لرأي الكلاسيك لهذا لا بد أن يخلق

[1] - أحمد الأشقر، **الاقتصاد الكلي** ، الدار العلمية للنشر و التوزيع، الأردن ، 2002 ، ص297.

* جون باتيست ساي (1767-1832) اقتصادي فرنسي ، من أشهر مؤلفاته " الاقتصاد السياسي " ، الذي نشره سنة 1815.

العرض طلبه الخاص بمعنى أن المنتجات التي صنعت وعرضت في السوق ستباع بكاملها إلى الأفراد الذين حصلوا على دخول تساوي قيمة تلك المنتجات، لكن لنفرض أن بعض الأفراد في المجتمع ادخروا جزءاً من دخولهم الجارية، أفلا يؤدي ذلك إلى نقص الطلب الكلي عن العرض؟

إن جواب الكلاسيكيين على هذا السؤال هو بالنفي لأن الإدخار يتحول بصورة آلية إلى استثمار،وبهذا يكون الإدخار إنفاقاً على المشتريات من السلع ولا يؤثر حجم الإدخار على حجم الطلب الكلي.

3-1-2- البطالة عند الكلاسيك:

يرى الكلاسيك أن الإقتصاد يتوازن دائماً عند مستوى التشغيل الكامل، أي لا مجال لوجود بطالة وفقاً للنموذج الكلاسيكي، معنى ذلك يرى الكلاسيك إذا وجدت بطالة فهي بطالة اختيارية، بمعنى أن العمال هم الذين يرفضون الأجر المنخفض السائد في السوق، والسبب الرئيسي في حدوث هذا النوع من البطالة حسب الكلاسيك هو عدم مرونة الأجور النقدية، بمعنى آخر جمود الأجور في الإتجاه التنازلي،يمكن تفسير ذلك بالإستعانة بالشكل البياني التالي:

الشكل رقم (1-11) - نشوء البطالة بسبب جمود الأجور عند الكلاسيك-

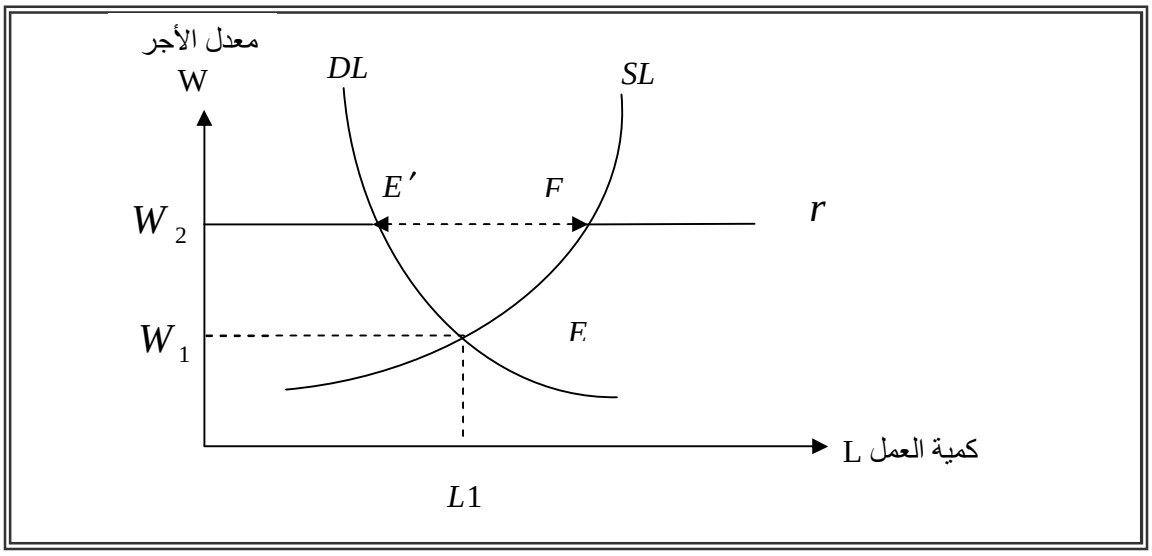

المصدر : رمزي زكي، مرجع سابق، ص168.

من خلال هذا الشكل يتحدد الأجر التوازني عندما يلتقي منحنى الطلب مع منحنى العرض عند النقطة E، وعندئذ تكون الكمية التوازنية لعرض العمل والطلب عليه هي: OL1 ومعدل الأجر OW1 .

بإفتراض أنه بسبب قوة نقابات العمال أو بسبب تشريع سنته الحكومة قد ارتفع معدل الأجر إلى OW2، في هذه الحالة سنجد أن عرض العمل عند هذا المعدل الجديد للأجر، يساوي المسافة W2F في حين أن طلب رجال الأعمال على عنصر العمل يكون مساوياً للمسافة 'W2E، مما يعني أن هناك فائض

عرض، أو بتعبير أدق، وجود بطالة تقدر بالمسافة E'F وبناءاً عليه لو أردنا أن نقضي على هذه البطالة (أو فائض عرض العمل) فلا بد من معرفة وجهة نظر الكلاسيك أن نخفض الأجور.[1]

و قد وجهت للنظرية الكلاسيكية عدة انتقادات من بينها:[2]

- حتى لو كان جمود الأجور هو السبب في البطالة، فلا يمكن أن نلوم العمال على ذلك فالعمال يتفاوضون على الأجور الإسمية وليس على الأجور الحقيقية، حيث أن الأجور الحقيقية تحدد بواسطة منشآت الأعمال فهم الذين يدفعون الأجور وهم الذين يرفعون الأسعار؛
- لما كانت الأجور هي المصدر الأول للطلب فإن تخفيضها سوف يؤدي إلى انخفاض طلب العمال للعمل مما يؤدي إلى انخفاض مبيعات المؤسسة والنتيجة هي حدوث زيادة في البطالة والمترتبة عن تخفيض الأجور.

على أية حال هناك العديد من الحقائق أهملتها النظرية الكلاسيكية المفسرة لسوق العمل، فالناتج ليس دائماً عند مستوى التشغيل الكامل وأن معدل البطالة يختلف وفي بعض الأحيان يكون مرتفعاً للغاية،ويصبح هناك عدد كبير من العمال الذين يرغبون في العمل ولكنهم لا يجدون مناصب عمل وعليه فإن مقدار عرض العمل يزيد عن مقدار طلبه.

3-2- سوق العمل والبطالة من المنظور النيوكلاسيكي:

يعد النيوكلاسيك امتداداً للفكر الكلاسيكي، حيث يعتبرون العمل على أنه سلعة تتبادل في السوق كما تتبادل السلع الأخرى، وسنرى نظرة النيوكلاسيك لسوق العمل وتفسيرهم لظاهرة البطالة.

3-2-1- سوق العمل عند النيوكلاسيك:

ينطلق تحليل النيوكلاسيك لسوق العمل من خمس فرضيات أساسية نلخصها فيما يلي:[1]

- **التجزء *(Atomicitè)***: حيث لا يستطيع أحد العارضين للعمل أو الطالبين له أن يؤثر على السوق،بمعنى أن الكل يساهم في تحديد مستوى التوازن؛
- **التجانس**: معناه أن مميزات العرض هي نفس مميزات الطلب، أي أن المنافسة تتوقف على السعر؛
- **حرية الدخول إلى السوق** : لا يوجد ما يعيق (إعاقة قانونية، مالية، نقدية، ....) دخول عارضين جدد أو طالبين جدد للعمل؛
- **الشفافية**: أي أن هناك علم كافي بمجريات السوق، بحيث لا يحتاج كل من العارض والطالب للعمل وقتاً معيناً أو تكلفة معينة حتى يتحصل على المعلومة، أي الأجر النقدي الذي يدفعه طالب العمل هو نفس الأجر الذي يرغب عارض العمل الحصول عليه؛

[1] - رمزي زكي، مرجع سابق، ص169.
[2] - سامي خليل ، مرجع سابق ، ص ص91 ، 92.
[3]-Arthuis Patrick Muet Pierre Alain , **théories du chômage**, Economica, Paris ,1995,p13.

- **الحركة**: أي لا يقتصر التشغيل على نوع معين من العمل ونوع معين من النشاط ولا على منطقة معينة دون أخرى.

بعد التطرق لهذه الفرضيات سوف يتم دراسة كل من العرض والطلب على العمل وكيف يحدث التوازن عند النيوكلاسيك.

أ- الطلب على العمل:

الطلب على العمل عند النيوكلاسيك دالة متناقصة للأجر الحقيقي W/P لأن السلوك الرشيد للمنتجين (تعظيم الربح)، يجعلهم ينتجون إلى الحد الذي تتساوى فيه الإنتاجية الحدية للعمل: Pm(L) (من حيث الحجم) مع الأجر الحقيقي W/P، أي أن التوازن يتحقق عندما تكون: W/P=Pm(L).

وبما أن رأس المال في الأمد القصير ثابت فإن دالة الإنتاج $q=y=f(L)$ تصبح تتوقف على كمية العمل وعلى الإنتاجية الحدية للعمل أي تكون على الشكل:

$$f'(w) = Pm(L) \text{..... .....} (18-1)$$

وبما أن الإنتاجية الحدية للعمل دالة متناقصة، هذا يعني أنه:

- إذا زادت المنشأة من حجم العمل تتناقص الإنتاجية الحدية للعمل؛
- إذا إنخفض حجم العمل تزيد الإنتاجية.

منحنى الإنتاجية الحدية للعمل Pm(L) بدلالة كمية العمل L يسمى منحنى الطلب على العمل للمنشآت، و بما أنه عند التوازن الإنتاجية الحدية تكون مساوية للأجر الحقيقي:

$$\frac{W}{P} = Pm(L) \text{..... .....} (19-1)$$

هذا يعني أن هذا الأخير هو أيضا دالة متناقصة لكمية العمل كما هو مبين في الشكل (1-12)

الشكل رقم (1-12)- منحنى الطلب على العمل عند النيوكلاسيك-

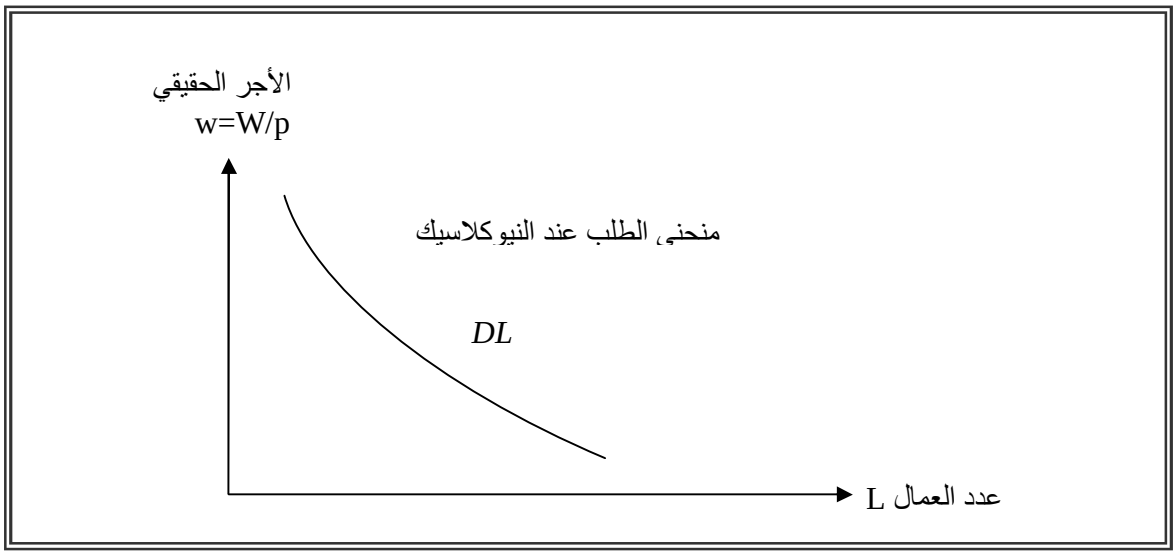

Source : Ménendian Claude, fiches de macroéconomies ,Edition Ellipses , Paris ,p81.

ب- عرض العمل:

يرى النيوكلاسيك أن الشخص القادر على العمل له القدرة على أن يقسم وقته بين وقت يخصصه للعمل T0 ووقت يخصصه للراحة T1، يتيح الزمن المستغرق في العمل للعامل أجراً حقيقياً W/p، أما وقت الراحة فهو يكلفه هذا الأجر، وبما أن الزمن المستغرق في العمل وزمن الراحة هما زمنان متكاملان، بإعتبار أن الزمن الأول هو زمن عرض للعمل والثاني هو زمن الطلـــب على الراحة:

$$T_1 = T - T0$$

كما يرى أصحاب النظرية الكلاسيكية الجديدة أنه كلما كان متوسط الأجر منخفضاً كلما كانت المدة المستغرقة في البحث عن عمل مناسب أطول أما إذا زاد متوسط الأجر قل الزمن المستغرق في البحث عن عمل وزاد عرض العمل (أثر الدخل و أثر الإحلال).[1]

ويمكن أن نلخص دالة عرض العمل في الشكل رقم (1-13):

الشكل رقم (1-13) - منحنى عرض العمل عند النيوكلاسيك-

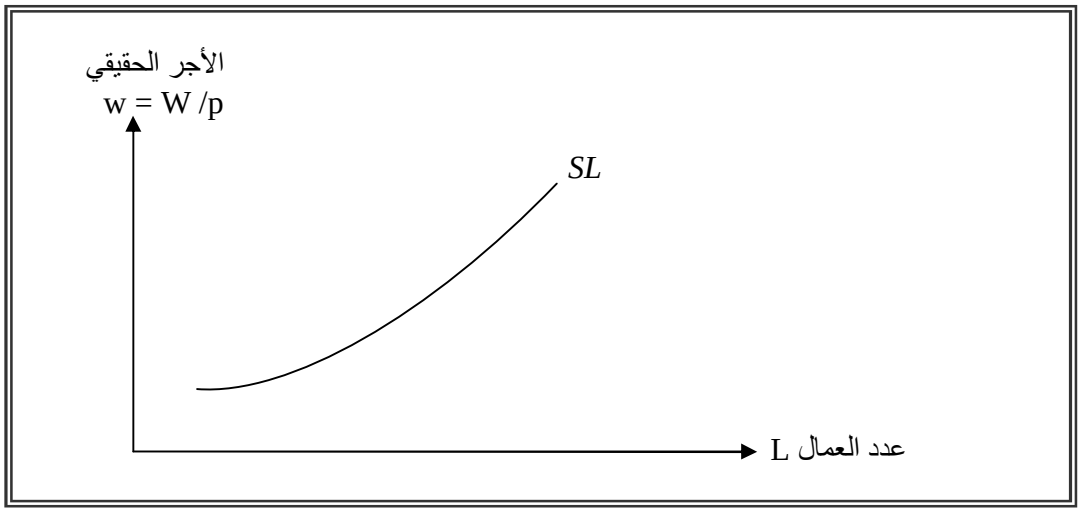

Source : Gourlaouen .J.P, Economie , op .cit, p135.

نلاحظ من الشكل أن عامل السعر عنصر حاسم في سلوك عارض العمل، وعليه فكل خطأ في تقديره سيكون له الأثر البالغ على سلوكه الرشيد.

ج- التوازن بين العرض والطلب في سوق العمل:

يتحقق التوازن في سوق العمل من منظور النيوكلاسيك عندما يتقاطع منحنى العرض بمنحنى الطلب، فهو يعبر عن التساوي الآني بين الأجر الحقيقي و الإنتاجية الحدية للعمل من جهة وبين الأجر الحقيقي ومعدل الإحلال بين الإستهلاك و الرغبة في الراحة من جهة أخرى[2]،حيث لو أدمجنا الشكل رقم (1-12) مع الشكل رقم (1-13)، نحصل على شكل التوازن كما يلي:

[1]- Gourlaouen .J.P, **Economie** , Edition Vuibert , Paris ,1986,P134.
[2]- Arthuis Patrick Muet Pierre Alain , op.cit ,p17.

الشكل رقم (1-14) - التوازن في سوق العمل عند النيوكلاسيك -

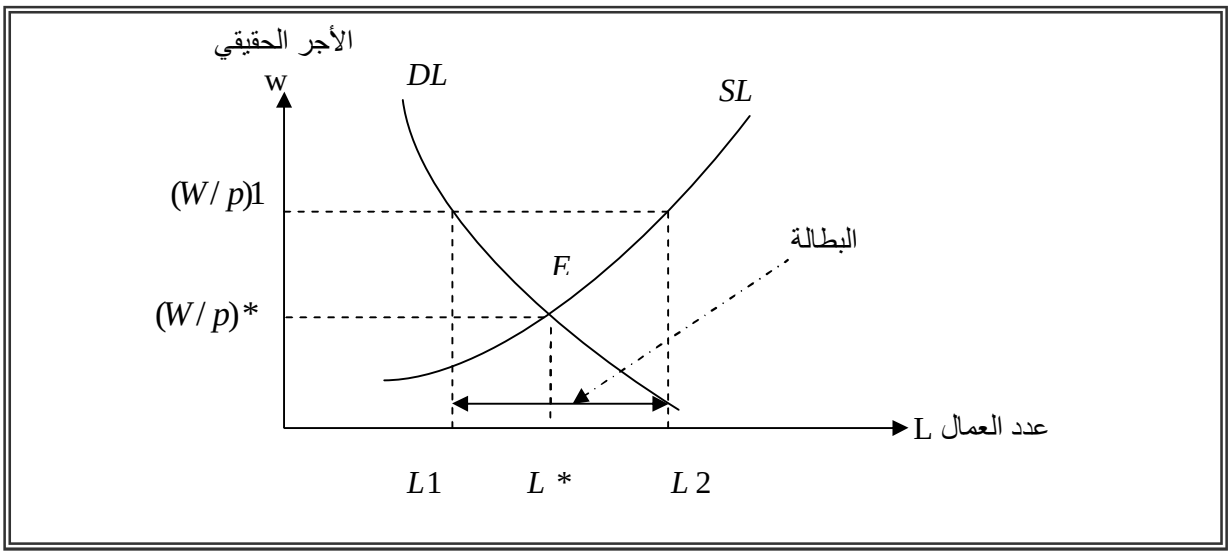

Source : Ménendian Claude,op cit , p82.

ومنه يحدث التوازن بين العرض والطلب عند مستوى أمثل من كمية العمل L^* والأجر الحقيقي عند هذه الكمية هو الأجر الحقيقي التوازني $(W/p)^*$، ويكون عندها :

$$L = L^* = DL = SL$$

حيث تمثل L^* كمية العمل عند التشغيل الكامل: أي عدد العمال الذين يقبلون العمل عند الأجر الحقيقي التوازني : $(W/p)^*$.

3-2-2- البطالة عند النيوكلاسيك:

يتحقق التوازن في سوق العمل بواسطة الأجر الحقيقي التوازني $(W/p)^*$، وعليه إذا كان الأجر الحقيقي $(W/p)1$ أكبر من الأجر الحقيقي التوازني عندها يكون الطلب على العمل $L1$ أقل من عرض العمل $L2$ والبطالة تقدر في هذه الحالة بـــ:($L2 - L1$) كما هو موضح في الشكل رقم (1-14)، حتى يتحقق التوازن وتختفي البطالة تنخفض الأجور الحقيقية إلى أن تصبح تساوي الأجر الحقيقي التوازني،حيث كل من يقبل العمل بهذا الأجر سيجد منصب عمل، عندها يكون الإقتصاد في حالة التوازن الذي يحقق التشغيل الكامل، مثلّ "باريتو" هذه الحالة بالحالة القصوى التي يمكن أن يكون عليها الإقتصاد،والبطالة في هذه الوضعية لا يمكن أن تكون إلا بطالة إرادية.[1]

ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل رقم (1-15) .

[1]- Arthuis Patrick Muet Pierre Alain , op.cit ,p18.

الشكل رقم (1-15) - البطالة عند النيوكلاسيك-

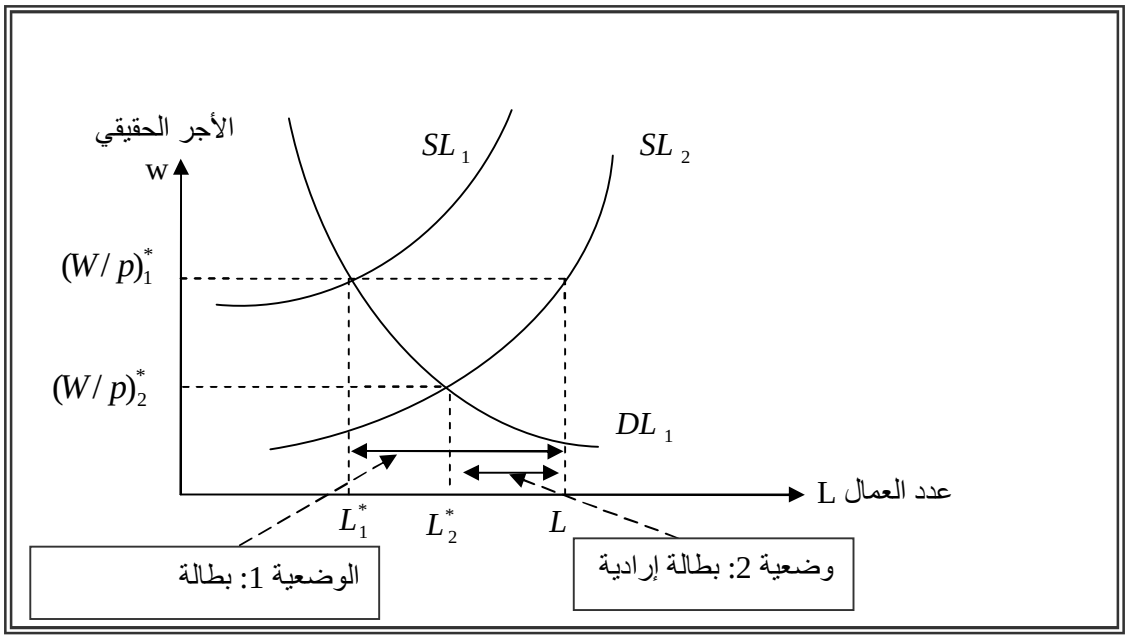

Source : Arthuis Patrick Muet Pierre Alain,opcit,p18.

من خلال الشكل رقم (1-15) يمكن القول أنه عند تقاطع عرض العمل SL_1 مع الطلب DL_1 الوضعية (1) في الشكل رقم (1-15) حيث يتم تشغيل كمية من العمل L_1^* عند الأجر الحقيقي التوازني $(W/p)_1^*$، نفترض في الوضعية (2) أن عرض العمل يزيد و الطلب يبقى ثابت : المنحنى SL_1 ينتقل إلى اليمين ويصبح يساوي SL_2 في هذه الحالة يكون عدد البطالين عند الأجر $(W/p)_1^*$ يساوي ($L_1^* - L$) ، بإعتبار أن الأجر مرن (فرضية الكلاسيك) سينخفض إلى $(W/p)_2^*$فيتحقق توازن جديد بين العرض و الطلب مما يسمح بإمتصاص عدد إضافي من العمال أي تنتقل كمية العمل من L_1^* إلى L_2^* في الوضعية الثانية تختفي البطالة اللاإرادية وتبقى فقط البطالة الإرادية $L_2^* - L$.

ومهما يكن من أمر فإن النظرية النيوكلاسيكية افترضت حالة التوظيف التام، ولم تعطي للبطالة اهتماماً كبيراً بسبب تبنيها لقانون "ساي" للأسواق، كما أن فرضية وجود المنافسة التامة لا تتحقق في الواقع، إضافة إلى أنها إعتبرت أن التغير التكنولوجي هو متغير خارجي يتطور بشكل منعزل عن مستوى التطور الإقتصادي، لكن الواقع يثبت عكس ذلك إذ أن إستخدام التكنولوجيا هو أحد العوامل الأساسية للإنتاج لأنه يرفع من حجمه بأقل التكاليف خاصة عامل الزمن والدقة وبالتالي فإن تشغيل الآلات قد يؤثر على حجم العمالة إذ تحل الآلة محل العامل في أحيان كثيرة.

3-3- تفسير البطالة لدى الفكر الماركسي:

ينتقد الفكر الماركسي النظام الرأسمالي الذي يجزم بأن البطالة هي حالة عرضية، ونادرة الوقوع بسبب وجود آلية السوق التي تعيد التوازن بشكل تلقائي عن طريق تفاعل قوة العرض والطلب، وكل بطالة ناتجة عن الزيادة الهامة في حجم السكان نتيجة حتمية للتطورات التقنية.

بالنسبة للماركسيين فإن الأزمات ما هي إلا مظهر من مظاهر نقص الإستهلاك لدى الطبقة العاملة، لأن قيمة الأجور لا تتساوى وقيم الإنتاج، أي أن الرأسمالية تنتج أكبر مما تدفع من أجور، ومما يزيد الأزمة تفاقماً هو "أن تعتمد الرأسمالية بفضل قانون الإرتفاع المستمر في التركيب العضوي لرأس المال (c/r) إلى إحلال الآلات محل اليد العاملة، فتلقي بالعمال إلى البطالة، مما يعني فقدان العامل لقوة شرائه".[1]

وعليه فإن " البطالة هي نتيجة لزيادة إنتاجية العمل في الأنظمة الرأسمالية للتراكم"[2] ويرتبط التشغيل أساساً بمعدل الربح الذي يحققه أرباب العمل، إذ أنهم يحاولون دون تخفيض أرباحهم، أي أنهم يعوضونه بزيادة إنتاجهم مما يؤدي إلى فائض في الإنتاج خاصة أن التقدم التقني يتطلب رأس مال أكثر يمتص الجزء المخصص للأجور، وبالتالي فإن العمال سوف يستمرون في إنتاج رأس المال وتحقيق تراكمه، بمعنى أنهم ينتجون بأنفسهم أداة إحالتهم للبطالة.

3-4- سوق العمل والبطالة من المنظور الكينزي:

لقد إنطلق " كينز" في دفع نظريته العامة من ملاحظته لأحداث الأزمة الإقتصادية لعام 1929 ومن عجز النظرية الكلاسيكية من تفسير الأحداث وإيجاد الحلول المناسبة لها، هذا بصفة عامة، وبصفة خاصة لاحظ "كينز" ظاهرة البطالة التي تعد من أبرز مظاهر الأزمة وأخطرها المتفشية آنذاك في كل من أوربا الغربية والولايات المتحد الأمريكية وغيرها من بلدان العالم، وأدرك عجز النظرية الكلاسيكية عن تفسير الظاهرة.[3]

3-4-1- منطلقات الفكر الكينزي:

أهم الأفكار الأساسية التي تقوم عليها النظرية الكينزية عند تحليل كل من سوق العمل والبطالة هي:[4]

- من العبث الإعتقاد بأن النظام الإقتصادي الرأسمالي لا يعرف إلا حالة توازن الإستخدام الكامل، على العكس من ذلك بين "كينز" بأن الحالة العادية، أو على الأقل الأكثر وقوعاً، هي حالة التوازن غير الكامل وقد بنى "كينز" فكرته على أساس ما كان سائداً آنذاك، في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وانجلترا، ويمكن أن يعرف الإقتصاد حالة الإستخدام الكامل، إلا أن هذه الأخيرة حالة عرضية وغير دائمة، وهكذا تكتسب نظرية "كينز" إحدى خصائص عموميتها بإعتبارها تلقي الضوء على كل الحالات، مع إعتبار حالة توازن الإستخدام غير الكامل هي الأكثر تكراراً؛
  - تركيز التحليل على الفترة قصيرة الأمد، عكس الكلاسيك يرى "كينز" ما يهم أكثر هو المدى القصير، لأن في الأجل الطويل سنكون كلنا أموات؛

[1] - إسماعيل سفر وعارف دليلة ، مرجع سابق ،ص430.
[2] - P.Salama et J.Valier , **un introduction a l'économie politique** , collection Maspero ,1974,p89.
[3] - محمد رشدي شيحة، **الاقتصاد النقدي والمصرفي** ، الدار الجامعية، مصر، 1985 ، ص ص 773-779.
[4] - محمد شريف إلمان، مرجع سابق ، ص ص 36- 40.

وفي هذا الإطار، لا يهمه لا مشكلة التراكم ولا التوزيع ولا تحرك الأسعار النسبية، كل ما شغل باله هو تشكل الدخل الكلي وتقلبات النشاط الإقتصادي والإستخدام أو تسيير البطالة؛

- يرفض "كينز"رفضاً باتاً فكرة حيادية النقد التي تتخلل التحليل الكلاسيكي، ويعتبر النقد نشيط ويؤثر على الحركة الإقتصادية، أي على المتغيرات الحقيقية، وبالتالي فالتحليل الإقتصادي لا يمكن أن يتم على أساس التفرقة بين القطاعين النقدي والحقيقي، كما يفعل الكلاسيك ، فالتحليل عند "كينز" دمج القطاعين؛
- الفكرة الهامة هي أنه، على عكس النظرية الكلاسيكية الجديدة تخلص نظرية "كينز"إلى ضرورة تدخل الدولة بشكل فعال وذلك بواسطة سياسة إقتصادية نشيطة لإرجاع الإقتصاد إلى حالة توازن الإستخدام الكامل.

3-4-2- سوق العمل في التحليل الكينزي:

لكي يحدث التوازن في سوق العمل لا بد من تساوي الطلب على العمل (DL) والعرض عليه (SL) أي (DL=SL)، ولهذا الغرض لابد من دراسة الطلب على العمل وعرض العمل وفي الأخير يتم دراسة التوازن.

أ- الطلب على العمل:[1]

فيما يخص الطلب على العمل فإن كينز تبنى وجهة نظر المدرسة الكلاسيكية والتي تعتبر أن الطلب هو تابع متناقص لمعدل الأجر الحقيقي(W/P) أي :

$$DL = f(W/P) : f'(W/P) < 0 \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (20-1)$$

وهذا ينجم عن طبيعة تابع الإنتاج في الفترة القصيرة حيث:

$$Y = f(L) : f'(L) > 0 \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (21-1)$$
$$f''(L) < 0$$

حيث ترمز L لعنصر العمل.

ومن أجل أن يحقق المستخدم أقصى ربح ممكن فإنه يقوم بتحديد كمية الإنتاج على الحد الذي يكون فيه الناتج الحدي الطبيعي للعمل متعادلاً مع الأجر الحقيقي(w/p) فإن:

$$f'(L) = W/P \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (22-1)$$

أي أن الناتج الحدي للعمل $f'(w)$ يساوي التكلفة الحدية(W/P)، وبما أن الناتج الحدي للعمل يكون متناقصا أي $f''(L) < 0$ فإن العامل الوحيد الذي يسبب زيادة في الطلب على العمل هو تخفيض معدل الجر الحقيقي(W/P) .

ب- عرض العمل:

بالنسبة لدالة عرض العمل اختلف كينز عن الكلاسيك في نقطتين هما:[2]

[1] - بريبش السعيد، **الاقتصاد الكلي (نظريات ، نماذج وتمارين محلولة)** ، دار العلوم للنشر و التوزيع، الجزائر ،2007، ص220.
[2] - محمد شريف إلمان ، مرجع سابق، ص ص 280-282.

- رفض كينز إعتبار الكلاسيك بأن العمل دالة للأجر الحقيقي، فهو يعتبر أن ما يحدد هذا العرض هو معدل الأجر الإسمي، وهو يرى أن العمال معرضون للخداع النقدي، أي معرضون في اللاشعور إلى إنخفاض قدرتهم الشرائية نتيجة الزيادة الحاصلة في مستوى الأسعار، فالعامل لا يملك الوسائل التي تسمح له بمعرفة حركة الأجور والمستوى العام للأسعار الذي غالباً ما تكون معرفته لها ضعيفة وغير واضحة؛
- يتمثل الإختلاف الثاني في إمكانية جمود معدل الأجر الإسمي نحو الأسفل، أي عدم إنخفاض معدل الأجر دون مستوى معين، بعبارة أخرى يرى كينز أن معدل الأجر الإسمي غير مرن في إتجاه الهبوط،وهو يفرض أن هناك حداً أدنى لمعدل الأجر الإسمي لا يمكن أن ينخفض إلى مستوى أقل منه والسبب يعود في وجود منظمات نقابية وتنظيمات قانونية وإدارية مختلفة تعمل على حماية العامل.

إذن دالة عرض العمل عند كينز تتحدد بمعدل الأجر الأسمي وأن لهذا الأجر حداً أدنى لا يمكن إختراقه، والشكل رقم (1-16) يوضح ذلك.

الشكل رقم (1-16) - منحنى عرض العمل عند كينز-

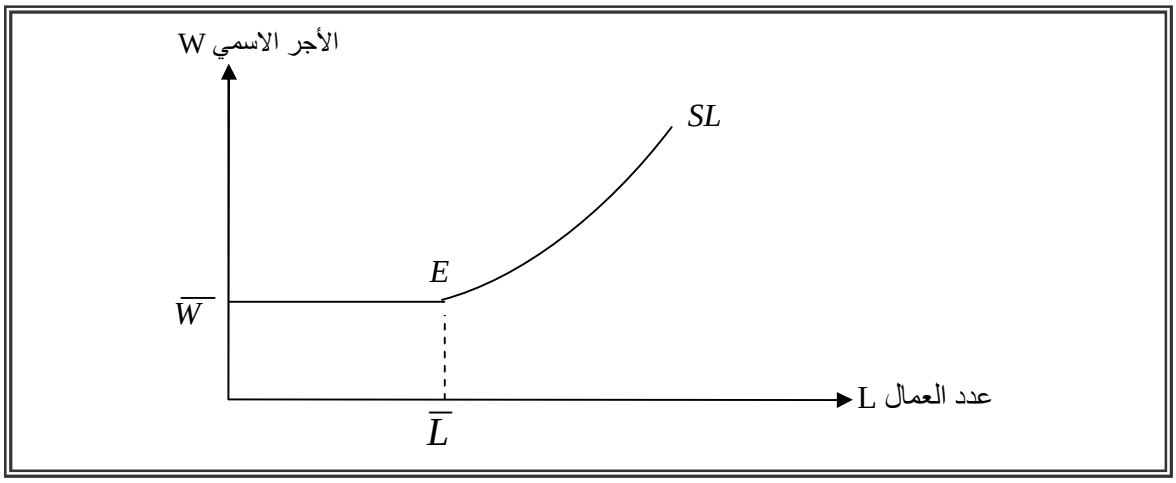

المصدر : محمد شريف إلمان، مرجع سابق ، ص383.

لا ينتج عن عرض العمل عند كينز دالة متزايدة للأجر الحقيقي، وإنما هي دالة في الأجر الأسمي الذي لا ينخفض عن السقف $\overline{W}$ والذي يمثل الحد الأدنى للأجر، مهما كانت الكمية المعروضة من عنصر العمال L والتي تقدر بالمسافة $O\overline{L}$، كما هو مبين في الشكل رقم (1-16)، ويفيد الجزء المتصاعد من المنحنى أنه إذا تم توظيف حجم إضافي من اليد العاملة ينتج عنه إرتفاع في الأجور الإسمية وهذا ما يفسر ميل منحنى عرض العمل ابتداءاً من النقطة E.

ج- التوازن في سوق العمل عند كينز:

يتحدد توازن سوق العمل عند كينز بالمساواة بين عرض العمل وطلب العمل أي: *(DL=SL)*،ولتوضيح أكثر كيف يحدث التوازن في سوق العمل عند كينز نستعين بالشكل رقم (1-17)

الشكل رقم (1-17)- توازن سوق العمل عند كينز-

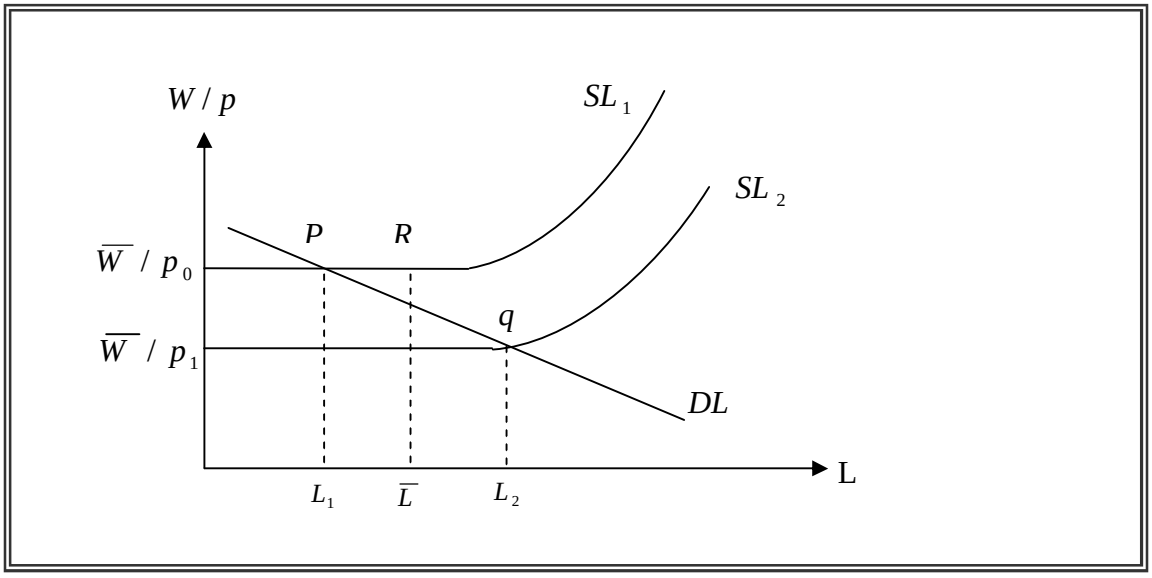

المصدر: بريبش السعيد، مرجع سابق، ص222.

من خلال الشكل رقم (1-17) يتحدد توازن سوق العمل بالمساواة بين عرض العمل والطلب العمل، ويلاحظ على الشكل رقم (1-17) أن التقاطع بين منحنى عرض العمل وطلبه يكون في النقطة P التي تقابل حجم الإستخدام L_1 ولكن بما أن عدد العمال الذين يرغبون في العمل بمعدل $\overline{W}/p_0$ يساوي $\overline{L}$ فإن المسافة بين L_1 و $\overline{L}$ تقيس مستوى البطالة الإجبارية، أي أن هذه البطالة في رأي كينز ليست ناشئة عن تحديد مستوى أجر معين وإنما لعدم وجود فرص عمل.

إن عدد العمال L_1 يحقق توازن سوق العمل *(DL=SL)*، ولكن هذا التوازن هو توازن الإستخدام الناقص أو التشغيل الناقص إذ أن هناك عدد من العمال يرغبون في العمل بالحد الأدنى للأجر $\overline{W}$ ولكنهم لم يجدوا فرصة عمل.[1]

ويرى كينز أنه من أجل تحقيق الإستخدام الكامل يجب على أصحاب المنشآت أن يزيدوا من الطلب الكلي على اليد العاملة وفي نفس الوقت يرفعوا نسبياً في الأسعار لتعويض ذلك.

إن الزيادة في الأسعار تؤدي إلى انخفاض معدل الأجر الحقيقي من المستوى $(\overline{W}/p_0)$ إلى المستوى $(\overline{W}/p_1)$، وبالتالي انتقال منحنى عرض العمل نحو الأسفل من SL_1 إلى SL_2، الأمر الذي يعطينا نقطة تقاطع أخرى بين منحنى طلب العمل وعرضه وتتمثل في النقطة q.

في هذه الحالة فإن q تقابل المستوى L_2 وهو يمثل استخدام أكبر من $\overline{L}$، والنتيجة تخفيض مستوى البطالة الإجبارية.

[1] - بريبش السعيد ، مرجع سابق ، ص ص 222،223.

3-4-3- البطالة عند كينز :

إضافة إلى التحليل السابق يمكن القول أن الحالة المسماة بـــ:"البطالة الكينزية" تتميز بوجود عرض زائد في العمل *(SL>DL)* وأرجع كينز ذلك إلى نقص الطلب الفعال، هذا الأخير الذي يحدد مستوى التشغيل والسلع التي تنتج حيث يقوم المنتجون بالإنتاج وبناءاً على هذا الإنتاج يتم تحديد العدد اللازم من العمال لتشغيلهم، فإذا إنخفض الطلب عند مستوى التشغيل الكامل ينخفض مستوى الإنتاج،وتظهر البطالة بين العمال، للخروج من البطالة أكد كينز على ضرورة تدخل الدولة بإعتبارها الجهاز الوحيد القادر على إحداث التأثير وتحديد المعالم السياسة والإقتصادية الجديدة التي ينبغي أن تتبع حتى يصل الإقتصاد إلى وضعية التوظيف الكامل.

كما إقترح كينز بعض السياسات المالية والنقدية حيث يمكن رفع الطلب بتحفيز الإستثمار الخاص عن طريق سياسة نقدية متمثلة في تخفيض معدل الفائدة مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج وبالتالي زيادة التشغيل، كذلك يمكن دفع الطلب بالتخفيض من الضرائب والزيادة في النفقات العمومية والرفع من التعويضات الإجتماعية بتشجيع إستهلاك العائلات.

المبحث الرابع: سوق العمل والبطالة في الفكر الحديث.

تناولت النظريات السابقة مشكلة البطالة من المنظور التقليدي لسوق العمل، حيث إما يوجد سوق تنافسي كامل للعمل، كما هو الحال عند الكلاسيك والنيوكلاسيك، أو سوق تنافسي غير كامل للعمل، كما هو الوضع عند "كينز" غير أن هذا الإطار التحليلي لم يستطع تفسير وصول البطالة إلى معدلات مرتفعة غير مسبوقة منذ أوائل سبعينيات القرن الماضي، هذا في الوقت الذي ارتفعت فيه معدلات التضخم، حيث تعايشت الظاهرتان معاً وهو ما أطلق عليه ظاهرة الركود التضخمي.

سنحاول من خلال هذا المبحث التطرق لبعض هذه النماذج والتعرف على أهم أفكارها الأساسية المتعلقة بالبطالة وسوق العمل، وذلك من خلال النظريات التالية:

- تفسير البطالة وفقاً للنظرية النقدية ومنحنى فيليبس؛
- نظرية رأس المال البشري؛
- نظرية البحث عن العمل؛
- سوق العمل التعاقدي في الفكر الكينزي الجديد؛
- نظرية تجزئة أسواق العمل؛
- نظرية إختلال التوازن.

4-1- تفسير البطالة وفقاً للنظرية النقدية ومنحنى فيليبس:

يعتبر تفسير النظرية النقدية وتحليل منحنى فيلبس للبطالة من التفسيرات التي يصنفها الإقتصاديون ضمن التفسيرات الحديثة وذلك من خلال:

4-1-1- تفسير البطالة وفقاً للنظرية النقدية:[1]

يعتبر *Milton Friedman* وأنصاره من مؤسسي المدرسة النقدية، وما يجمع أنصار هذه النظرية هو الأهمية البارزة للنقود ودورها في الإقتصاد القومي، حيث أن التقلبات التي تحدث في مستويات الدخل والناتج والتوظيف سواء بالزيادة أو النقصان يكون سببها هو تغيرات عرض النقود، حيث أرجعت هذه النظرية حدوث البطالة إلى عوامل نقدية وعلاجها يتم وفق السياسة النقدية، فمثلاً نفرض أن البنك المركزي قام بإتباع سياسة نقدية توسعية (زيادة عرض النقود) وذلك بشراء سندات، حيث يصبح الأفراد يملكون نقوداً أكثر لبيعهم للسندات، وبالتالي فإن إنفاقهم على الأوراق المالية أو الأصول العينية مثل: (العقارات، الأراضي والخدمات) يساعد على زيادة الإنفاق على الإستهلاك والإستثمار مما يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي، وإذا كان الإقتصاد يعمل عند مستوى أقل من مستوى التوظيف الكامل فإن السياسة التوسعية سوف تزيد من مستوى الإنتاج الحقيقي، وتقل البطالة بفضل تشغيل الطاقات العاطلة.

أما في حالة حدوث إنكماش نقدي، حيث نفرض أن البنك قرر تخفيض عرض النقود وذلك من خلال بيعه السندات للأفراد، فإن الطلب الكلي سينخفض، إلا أن الأسعار ربما لا تنخفض مباشرة، حيث

1- رمزي زكي ، مرجع سابق، ص390 .

لابد أن تمضي فترة معينة لكي يقتنع رجال الأعمال بأن هذا الإنخفاض حقيقي وليس عابراً، كما أن العاطلين عن العمل لن يقتنعوا بهذا الإنخفاض، لذلك فربما يرفضون الأعمال التي تعرض عليهم مقابل أجر أقل اعتقاداً بأنهم سيجدون عملاً أفضل في الأجل القريب وهو الأمر الذي يمدد من فترة تعطيلهم.

يعتبر النقديون أن البطالة في الدول الصناعية هي بطالة إختيارية، ذلك بسبب رفض العمال للأجور الحقيقية المعروضة عليهم، وهناك من يترك عمله للإلتحاق ببرنامج تدريبي (تكويني) للحصول على مؤهل يمكنه من الإلتحاق بعمل أفضل، وبالتالي فإن الزيادة في البطالة حسب *M. Friedman* قد تكون شيئاً طبيعياً إذا كان يعني مزيداً من الثقة في العثور على عمل أحسن.

4-1-2- تفسير البطالة وفقاً لمنحنى فيليبس:

إن منحنى فيليبس ينسب إلى الإقتصادي البريطاني *Philips A .W.* الذي قدم دراسة عن العلاقة بين تغيرات الأجور والإستخدام والأسعار في سنة 1958 وكانت دراسة تطبيقية على الإقتصاد البريطاني للفترة (1861-1957)، وأظهرت نتائج هذه الدراسة وجود علاقة عكسية بين معدلات التغير السنوي في الأجور النقدية ونسبة البطالة السائدة، وتتمثل الأخيرة بعدد العمال العاطلين مقسوم على عدد الأفراد المؤهلين للعمل، ولوحظ بأن معدلات الأجور ترتفع بدرجة كبيرة في ظل إنخفاض نسبة البطالة، والعكس صحيح إذ تميل معدلات الأجور إلى الإنخفاض عندما تتجه نسبة البطالة إلى التزايد.[1]

ويمكن توضيح منحنى فيليبس من خلال الشكل رقم (1-18)

الشكل رقم (1-18)- منحنى فيليبس -

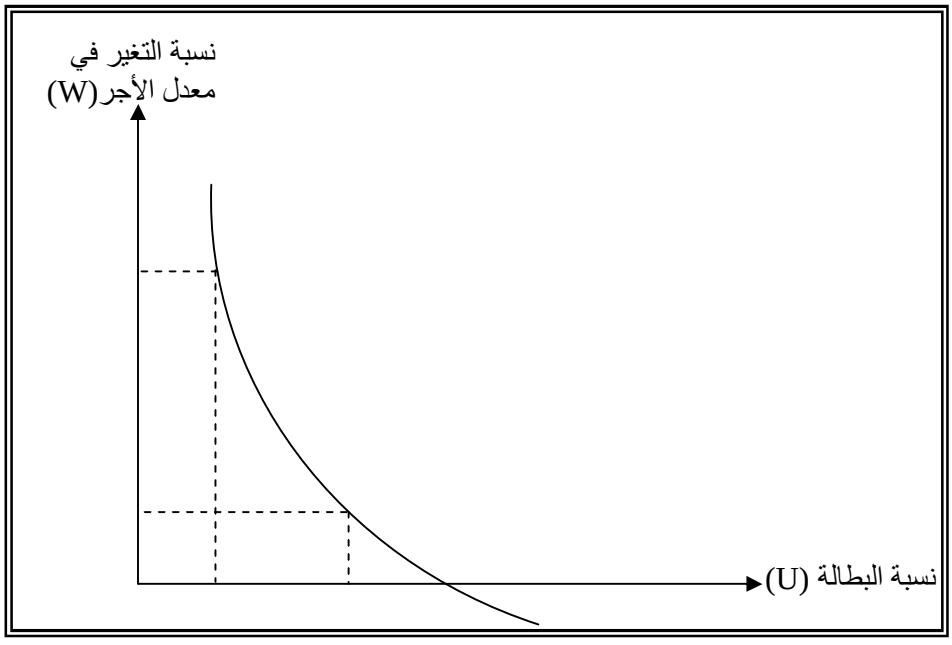

المصدر:ناظم محمد نوري الشمري ومحمد موسى الشروف، مدخل في علم الاقتصاد،جامعة الموصل،العراق، 2006، ص379.

[1]- ناظم محمد نوري الشمري ومحمد موسى الشر وف ، **مدخل في علم الاقتصاد**، جامعة الموصل، العراق ، 2006 ، ص ص379،378.

يشير شكل المنحنى إلى أن :

- المنحنى ذو ميل سالب غير خطي؛
- أن استقرار الأسعار (معدل تضخم معدوم) يفترض وجود معدل من البطالة وهذا ما يفسره إمكانية تقاطع المنحنى مع المحور الأفقي.

من خلال تحاليل فيليبس يمكن إستخلاص بأنه: من الممكن خفض معدل البطالة، على أن يكون ثمن ذلك قبول معدل أعلى للتضخم، وعلى هذا الأساس أصبحت معظم البرامج الإقتصادية للدول الصناعية تختار النقطة التي تفضلها على منحنى فيليبس وما تشير إليه من معدل معين للبطالة ومعدل للتضخم، وتقوم بعد ذلك بإختيار السياسة النقدية والمالية التي تحدد الطلب الذي يضمن تحقيق هذين المعدلين المرغوب فيهما.[1]

لكن بدا واضحاً للعيان مع نهاية الستينات، وبداية السبعينات، من القرن الماضي، أن العلاقة العكسية،والمستقرة، التي ربطت فيما سبق بين التضخم، والبطالة، قد تعطلت نهائيا، ليحل محلها نوع من العلاقة الموجبة، التي يترافق فيها المزيد من التضخم، مع المزيد من البطالة(*stagflation*)[2]، أي ظاهرة الركود التضخمي، حيث لوحظ أن المستوى العام للأسعار ظل يتجه نحو الإرتفاع المستمر، في الوقت الذي تتزايد فيه معدلات البطالة، الشيء الذي شكل انتقادات لاذعة لهذا المنحنى وقصوره على تفسير تزامن البطالة والتضخم معاً أو ما يسمى بالركود التضخمي (*Stagflation*).

4-2- نظرية رأس المال البشري:

طور *J.GARY BECER* سنة 1964 نظريته المتعلقة بقرار الإستثمار في الرأس المال البشري،وتشكل هذه النظرية بالنسبة للعديد من الإقتصاديين كفرع جديد للتحليل النيوكلاسيكي، إذ ترتكز على مجمل فرضياته وتركز هذه النظرية على مجموعة المؤهلات والمهارات التي يمكن للفرد الحصول عليها عند مزاولته لنشاط ما. فمثلما يسعى صاحب رأس المال إلى اكتساب الخبرات اللازمة للتسيير والرفع من الإنتاجية، فإن الأجير أيضاً يسعى إلى تراكم معارفه لغرض تحسين راتبه المستقبلي، وقد أثبتت بعض التجارب أن الإستثمار في رأس المال البشري يرفع من القدرات الإنتاجية للفرد على الأمدين المتوسط والطويل، وكل إستثمار في هذا المجال يتطلب نفقات يتحملها صاحب العمل[3]، حيث قارن *J.G.BECKER* بين العائد على الإستثمار في القوى العاملة (مثل المردود الداخلي للرأس المال البشري المستثمر) من خلال تحسين المعارف والمهارات وبين معدل الفائدة المحصل، أي المقارنة بين كلفة الإستثمار والمردودية المحصلة، على أن تكون الأولى أقل من الثانية، أي لصالح صاحب العمل لضمان استمرار المشروع ومن ثم مناصب العمل.

---

[1] - رمزي زكي ، مرجع سابق ، ص404.

[2] - أسامة بشير الدباغ، **البطالة والتضخم(المقولات النظرية ومناهج السياسة الاقتصادية)**، الطبعة العربية الأولى،الأهلية للنشر والتوزيع، الأردن،2007، ص217.

[3] - Michel Burda , Charles Wyplosz , **Macro Economie (Une Perspective Europeenne)**, Ouvertures Economiques , De Boeck , Bruxelles ,1993,P 123.

إن أسلوب العائد على الإستثمار في القوى العاملة يعتبر أحسن مؤشر على مدى جدوى عملية الإستثمار، كما يمثل سعر الخصم الذي تصبح بموجبه القيمة المتوقعة لصافي الدخل المتأتي للفرد خلال حياته تساوي صفرا، أي:[1]

$$\sum_{i=n_1}^{n_2} \frac{Ri - Ci}{(1+r)^n} = 0 \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (23-1)$$

حيث أن:

Ri: الدخل المتأتي في الفترة i.

Ci: تكاليف التعليم وما صاحبها في الفترة i.

n_1: السن القانونية المسموح بها للفرد أن يترك مقاعد الدراسة ويلتحق بمراكز التكوين أو اقتحام سوق العمل (السن الأدنى للعمل).

n_2: سن التقاعد القانوني والتي يغادر الفرد بعدها سوق العمل (السن الأقصى للعمل).

أي: (n_2-n_1): تمثل عدد السنوات التي يقضيها الفرد في العمل.

r: معدل العائد أو معدل المردود على الإستثمار.

فعند احتساب معدل العائد على الإستثمار في القوى العاملة لفئة معينة بموجب المعادلة (1-23) أعلاه، تجرى مقارنة ذلك العائد مع عائد فئة أخرى من القوى العاملة تسمى "فئة المقارنة"، فإذا كان عائد الفئة الأولى أكبر من عائد فئة المقارنة، معناه أن الإستثمار في تلك الفئة من القوى العاملة مربح ومرغوب فيه، والعكس صحيح، فعلى سبيل المثال: إذا كان العائد المتأتي من سلك الإداريين أو المحاسبين أكبر منه في سلك الأطباء، يجب التوسع في الإستثمار على مستوى كليات العلوم الإدارية بدلاً من الإستثمار في كليات الطب، وهكذا ....

ومع هذا، وعلى نحو مفاجئ يقرر بعض الأفراد مغادرة مناصب عملهم من أجل آفاق مهنية أخرى، غير أن هذه المغادرة الإرادية تشكل خسارة لصاحب العمل أو المشروع الذي إستثمر وساهم مادياً في تأهيلهم، مما يدفع بصاحب المشروع البحث عن طريقة ملائمة تمكنه من إسترداد المبالغ المنفقة على هذه الفئة من القوى العاملة، وهذا لن يتم إلا من خلال:[2]

- تخفيض أجور الفئة العمالية المتبقية الشابة؛
- عزوف المؤسسة عن الإستثمار في رأس المال البشري تحسباً لأي تسرب آخر؛

وبما أن كل فرد يعتبر مكوناً لرأس المال البشري في ميدان التكوين والتعليم، فإن النظرية تفترض وجود صنفين من الأشخاص: فئة قليلة ذات قدرات تدريبية عالية، والفئة الأخرى الغالبة لا تملك

[1] - بوبكر بن العائب، **دراسة تحليلية لتطور التشغيل في الجزائر (منهجية التنبؤ بإستعمال نماذج الانحدار الذاتي VAR)**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2002-2003،ص 52.

[2] - Michel Burda , Charles Waplosz , op.cit , pp 124

مؤهلات تعليمية، مما يؤدي إلى نقص في رأس مالها البشري، إذ تمارس أعمالاً مترديةوفي أغلب الحالات تكون في بطالة سافرة.

وقد انتقد هذا النموذج من طرف *J.C.EICHER*، إذ يرى أنها نظرية تمنح للأجر دوراً مميزاً لكونه يتحدد بنوع العمل، كما أن طلب المستخدمين لليد العاملة لا يتحدد بمستوى الأجر، ضف إلى ذلك مجموعة المآخذ التالية:[1]

- التصرفات التمييزية الصادرة عن أصحاب العمل، حيث تبين الدراسات الأمريكية المتعلقة بتوزيع الأجور، أن هناك فروقات شاسعة بين مستويات أجور النساء والرجال حتى ولو حظي كل منهما بنفس المستوى التأهيلي والتكويني؛
- ظاهرة إنقسام العمل، إذ نجد أن هناك انقساماً مرتبطاً بفئة العمر على سبيل المثال، فنلاحظ أن فئة الشباب هي الأوفر حظاً للإستثمار في مجال التعليم والتكوين مقارنة بالفئة الأكبر سناً، بحيث لا يمكن للتكوين أن يحقق مردوداً لهم إلا في فترة قصيرة، على عكس الشباب؛
- الخصائص الفردية للأشخاص والتي تلعب دوراً هاماً في الحصول على العمل، مثلا تلاؤم العامل مع منصب العمل أو إندماجه في مجموعة من العمال، بحيث أنه كلما كان الإتصال سهلاً كانت العمليات الإنتاجية الجماعية جيدة.

يكفي أن نشير أن نظرية رأس المال البشري هي النظرية الجزئية الكلاسيكية الأولى التي حاولت إيجاد تفسيراً لظاهرة البطالة وإختلال سوق العمل خلال عشرية كاملة (1960-1970)، أما النظرية الثانية التي سعت إلى نفس الغرض وفي نفس الفترة ، فركزت على فكرة مدة البحث عن العمل.

4-3- نظرية البحث عن العمل:

ترجع صياغتها إلى مجموعة من الإقتصاديين من أمثال:*Pevry, Hall, Gordon ,Phelps*، وقد استطاعت هذه النظرية في السبعينات أن توفر إضاءة مهمة لمختلف مظاهر سوق العمل حيث تسعى إلى إدخال بعض الحقائق في النموذج النظري لسوق العمل كالتخلي عن فرضية أساسية من فرضيات النموذج الكلاسيكي لسوق العمل وهي المعرفة التامة بأحوال السوق وتوفر المعلومات الكافية المتعلقة بمناصب العمل والأجور، فهي تبين صعوبة توفير المعلومات الكافية، مما يدفع بالأفراد للسعي من أجل الحصول عليها ولو نسبياً، كذلك محاولة إكتشافهم للمؤسسات التي تعرض مناصب عمل مع تحديد مستوى الأجر الملائم لنوعية العمل المقترح.

وعليه ، فإن نظرية البحث عن العمل تنطلق من الوقائع التالية :[2]

- تباين كبير في توزيع الأجور مصحوباً بتنوع كبير في المناصب المعروضة؛

---

[1] - مليكة يحيات، **إشكالية البطالة والتضخم في الجزائر خلال الفترة (1970- 2005)**، رسالة دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006-2007، ص ص 37،38..

[2] - نفس المرجع، ص 38.

- تحصيل المعلومات خلال البحث عن العمل من طرف الأفراد أو بحث المؤسسة عن العامل الكفء هي عملية مكلفة مادياً لأنها تحتاج إلى نفقات بحث وانتقال من جانب العاملين وتكاليف الإختبارات من جانب رجال الأعمال، هذا من جهة، من جهة أخرى، هي عملية تحتاج لوقت طويل والى تفرغ كامل من الأفراد لجمع المعلومات اللازمة؛
- تزامن وجود كم هائل من العاطلين جنباً إلى جنب مع وجود فرص عمل شاغرة، دون أن يعني هذا وجود أي نوع من الإختلال في آليات سوق العمل.

ومن منظور هذه النظرية، ترجع معدلات البطالة المشاهدة في المجتمع إلى رغبة الأفراد في ترك وظائفهم الحالية من أجل البحث والتقصي عن أفصل فرص العمل المناسبة لقدراتهم وهيكل الأجور المقترن بها.

ويمكن حصر فرضيات هذه النظرية في النقاط التالية:

- أن الباحث عن العمل على علم بالتوزيع الإحتمالي للأجور المختلفة؛
- كلما كانت مدة البحث عن العمل طويلة، كلما كان الأجر المتوقع الحصول عليه عالياً؛
- الأفراد العاطلين هم أوفر حظاً في الحصول على المعلومات من خلال حركتهم المستمرة واتصالاتهم الدائمة بأرباب العمل مقارنة بالأفراد العاملين، لتصبح البطالة من هذه النظرة استثماراً.[1]

وهكذا تخلص نظرية البحث عن العمل إلى أن البطالة السائدة في الإقتصاد هي بطالة إرادية أو مرغوبة تنتج عن سعي العمال للحصول على أجر أفضل وفرص عمل أكثر ملائمة، كما أنها ضرورية من أجل الوصول إلى التوزيع الأمثل لقوة العمل بين الإستخدامات المختلفة، طالما أنها تؤدي في النهاية إلى حصول كل فرد على أفضل فرصة عمل متاحة.

وقد ساعدت نماذج البحث عن العمل في تفسير المشكل المتعلق بمدة البطالة، وينطبق هذا بصفة خاصة على الشباب الداخلين الجدد إلى سوق العمل، فنظراً لإنعدام خبرتهم بأحوال السوق تزداد حركتهم ودرجة دورانهم بين الوظائف المختلفة من أجل الحصول على المعلومات المطلوبة، وهكذا يتسم هؤلاء بقدر أكبر من الحركة مقارنة بالفئات الأخرى، مما يزيد من حدة البطالة في أوساطهم أثناء تنقلاتهم.

وعلى الرغم من العناصر الجديدة التي أدخلتها نظرية البحث عن العمل عند تحليلها للبطالة، إلا أنها محل انتقادات أيضاً، شأنها في ذلك شأن نظرية رأس المال البشري .نذكر أهمها :[2]

- عدم إتفاق هذه النظرية في تفسيرها للبطالة مع الواقع المشاهد ذلك أنها تعزو سبب البطالة إلى رغبة الأفراد في البحث عن عمل أفضل، ومن ثم فإن هذه النظرية ترى أن البطالة اختيارية،ولكن

[1] - مهدي كلو ، مرجع سابق ، ص 11.
[2] - نجا علي عبد الوهاب، مرجع سابق ، ص ص 49 ،50.

الواقع العملي يبين أن الجانب الأكبر من البطالة يرجع بالدرجة الأولى إلى الإستغناء عن العمال من قبل رجال الأعمال، ومن ثم فإن غالبية البطالة تكون إجبارية وليست إختيارية؛

- أوضحت عديد من الدراسات التطبيقية، خاصة في الدول المتقدمة أن الفرد يكون لديه قدرة أكبر في البحث عن فرصة العمل الأفضل حينما يكون موظفاً وليس متعطلاً، كما توجد حالات انتقالات بين الوظائف بدون مرور الفرد بحالة بطالة؛
- من الصعب إرجاع الإرتفاع المستمر للبطالة في أي مجتمع لمجرد رغبة الأفراد في جمع المعلومات عن سوق العمل؛
- تعجز عن تفسير المحددات الأساسية للبطالة واستمرارها في الأجل الطويل.

وقبل الإنتهاء من هذا العرض الموجز لنظرية البحث عن العمل يمكن الإشارة إلى استنتاج مؤداه أن مجال تطبيق هذه النظرية يقتصر على تفسير ظاهرة البطالة الإحتكاكية، حيث أن هذه الظاهرة تتعلق بنوع من أنواع البطالة الإختيارية.

4-4- سوق العمل التعاقدي في الفكر الكينزي الجديد:

يرتكز سوق العمل التعاقدي على الإتفاقيات المبرمة بين العمال وأصحاب العمل، إذ تتحدد على مستوى هذا السوق معدلات الأجر الطويلة الأجل، نميز في سوق العمل التعاقدي نظريتان أساسيتان ركز عليهما التحليل الكينزي الجديد لتفسير ظاهرة الجمود الحقيقي للأجور في سوق العمل وهما: نظرية العقود الضمنية ونظرية الأجور الكفأة .

4-4-1- نظرية العقود الضمنية:

تقترن نظرية العقود الضمنية بأعمال مؤسسيها وأبرزهم *Azariadis (1975),Baily1974 ,Gordon (1975)*، واستطاع هؤلاء من خلال هذه النظرية إرساء أولى المحاولات المتعلقة بالإقتصاد الحديث للعمل،حيث تقوم على أساس أن الإتفاقات الملزمة بين العمال وأصحاب العمل قد تكون غير رسمية أو ضمنية معناه، أنه ليس من الضروري صياغة هذه الإتفاقات بشكل رسمي ومكتوب.[1]

وتفترض نظرية العقود الضمنية أن العمال والموظفين على غير إستعداد لتحمل مخاطر هذه العقود خاصة تلك المتعلقة بعدم إستقرار مداخليهم الممنوحة من طرف أصحاب الأعمال في ظل حالات عدم التأكد وحدوث الدورات الإقتصادية على طول الوقت الذي يطبق عبره الإتفاق، فأصحاب الأعمال اظهروا إستعدادهم لتحمل المخاطر المالية بالإقدام على القيام بمشروعاتهم، بينما العمال يظهرون عدم إستعدادهم لتحمل المخاطر بأن يعملوا لحساب غيرهم، وفي مساعيهم تظهر فرضية التبادل بين الطرفين كالتالي: تقوم المؤسسات بمنح تعويضات للعمال والتي تتكون من جزء من مدفوعات الأجور وجزء من خدمات التأمين سعياً منها لتحقيق الإستقرار في مداخيل عمالها، وبالتالي لكي يتسنى لها تعظيم

[1] - Anne Perrot , **Les nouvelles thèries du marchè du travail** , édition la découverte , paris ,1992 ,p 28.

أرباحها،بالمقابل يقبل العمال معدل الأجر السائد الثابت والمستقر الذي تسعى المؤسسات وبطريقة منتظمة تعديله ليكافئ تماماً إنتاجيتهم الحدية.

ومن أهم الإنتقادات التي وجهت لهذه النظرية ما يلي:[1]

- هذه النظرية تبين للكينزيين الجدد بأنها عاجزة عن تفسير البطالة الكينزية، بل تكتفي بإظهار دور وفعالية الدخول الثابتة بدلاً من الدخول المتغيرة؛
- هذه النظرية لم تستطع تفسير أسباب إنهيار الإقتصاد العالمي الذي حدث خلال السنوات (1929-1933)، بل إكتفت بتوضيح إهتمام العمال بالدخل الحقيقي ودرجة إستقراره وليس بالدخل النقدي؛
- هذه النظرية لم تستطع تفسير إصرار العمال على ربط أجورهم النقدية بالأرقام القياسية للأسعار.

4-4-2- نظرية الأجور الكفأة:

تقوم هذه النظرية على أن إنتاجية العامل تتوقف على مستوى الأجر الحقيقي، حيث يعتبر *Leibenstein*[2] أن إنتاجية العامل الواحد هي دالة متزايدة في الأجر الحقيقي في كتابه " *Back- wardness and Economic Growth*" الذي صدر في عام 1957، أي أن أصحاب العمل يقومون بدفع أجور للعمال أعلى من الأجور التوازنية في السوق وذلك بتشجيع العمال لزيادة إنتاجهم مما يزيد من عرض العمال لقوة عملهم، وأسباب رفع الأجور بالنسبة لأصحاب العمل هي:[3]

- الرغبة في اجتذاب اليد العاملة ذات المهارات والكفاءات العالية لأنها أكثر إنتاجية، وهذا ما نلمسه في البلدان النامية؛
- تحفيز العمال على التمسك بمناصب عملهم وبالتالي التقليل من سرعة دوران قوة عملهم من خلال رفع تكلفة ترك العمل، لأنه كلما زاد الأجر كلما شجع العامل على التمسك بمنصبه، ضف إلى ذلك أن المؤسسة التي تدفع أجوراً أعلى تسعى من وراء ذلك التقليص من وتيرة الإنصراف الإرادي للعمال، كذلك الإقتصاد في المال والوقت حتى لا تزيد من تكلفة تكوين وتوظيف عمال جدد خلفاً للفئة العمالية الأولى؛
- زيادة إنتاجية عنصر العمل، إذ يعتقد أرباب العمل أن العمال سيبذلون جهوداً كبيرة في حالة حصولهم على أجور أعلى، فيحدث تقليل لضياع الوقت وترك العمل مع تحسين مستويات العمال وإخلاصهم.

لنفرض أن مؤسسة ما قامت بتحديد الأجور عند مستوى أعلى من المستوى التوازني (w_0)، كما هو مبين في الشكل رقم (1-19).

[1] - سامي خليل ، مرجع سابق، ص ص 1009،1010.

[2] - Anne Perrot ,op. cit , p 51

[3] - Gregory N. Mankiw , **Macroéconomie** , Ouvertures économiques prémisses , 3ème édition , DE BOECK , Bruxelles,2001, p 196.

الشكل رقم (1-19)- البطالة وفقاً لنظرية الأجور الكفأة-

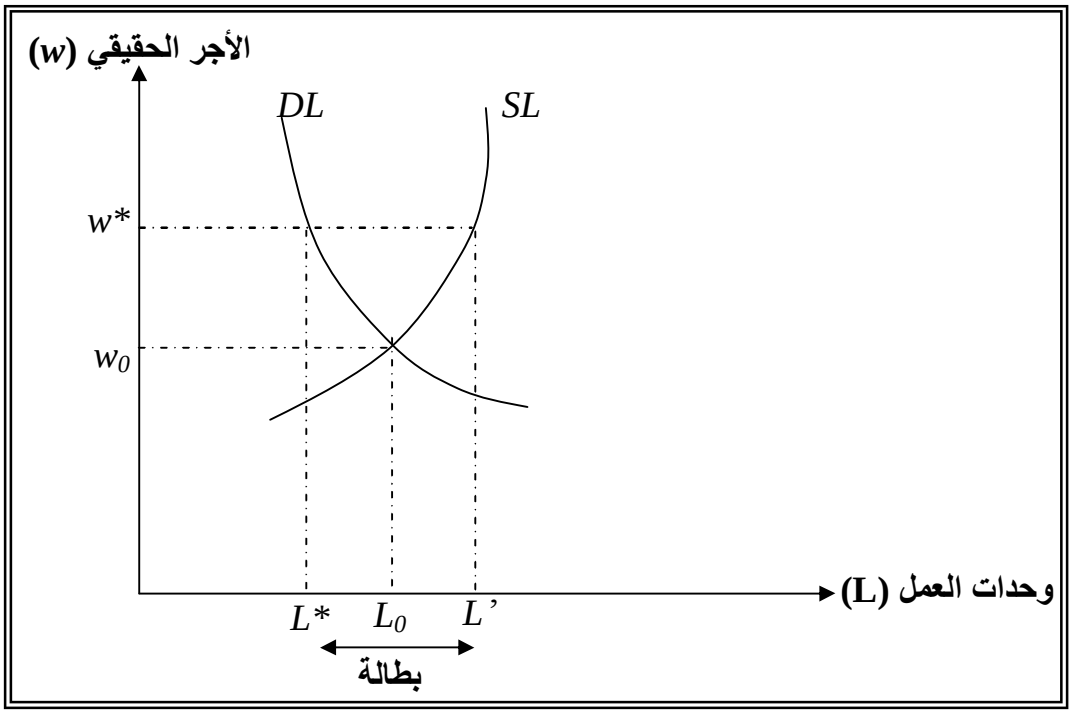

Source : Gregory M. ankin, les principes de l'économie, édition économica, Paris ,1998, P 714.

حيث w^* هو أجر الكفاءة مما ينتج عنه بطالة قدرها (L^*L')، وهذه البطالة ناتجة عن رفض المؤسسة تخفيض الأجر عن هذا المستوى وذلك من أجل استقرار العمالة المشتغلة في حين يكون العمال غير المشتغلين في حالة استعداد للحصول على أجر أقل من أجر الكفاءة w^*.

من خلال ما سبق يمكن القول أن نظرية الأجور الكفأة استطاعت تفسير بعض جوانب سلوكات أسواق العمل في الإقتصاد الجزئي خصوصاً تلك المتعلقة بحركة العمال وسعيهم إلى الوظائف التي تدفع أجوراً مرتفعة، إلا أنه يمكن إنتقاد هذه النظرية من جانب أن ربط الأجور بالأرقام القياسية للأسعار يمكّن المؤسسات من الإبقاء على جهود العمال عن طريق دفع الأجر الأمثل وفي نفس الوقت الإبقاء على معدل أجر نقدي مرناً.[1]

4-5- نظرية تجزئة سوق العمل:[2]

كان الإقتصاديان *P.Doeringe* و*M.Piore* أول من تناولا فكرة ازدواجية سوق العمل من خلال أعمالهما الصادرة سنة 1971 والمرتبطة بأسواق العمل العالمية وتحليل القوى العاملة، حيث أوضحت دراستهما الميدانية أن قوة العمل تتعرض لنوع من التجزئة على أساس العرق، النوع، السن والمستوى التعليمي.

[1] - سامي خليل ، مرجع سابق ، ص 1013.
[2] - مليكة يحيات ، مرجع سابق ،ص ص 44 ،45.

وتهدف النظرية إلى البحث عن أسباب ارتفاع معدلات البطالة في نهاية الستينيات وبداية السبعينيات ومن ثم تقديم العلل حول تزامن وجود معدلات بطالة مرتفعة في قطاعات معينة مع حدوث ندرة في القوى العاملة في قطاعات أخرى، وتفترض النظرية وجود نوعين من الأسواق، يختلفان من حيث الخصائص والوظائف المرتبطة بكل منهما على النحو التالي:

أ- سوق أولي:

يتميز هذا السوق بالإستقرار الوظيفي، إذ يشمل مناصب عمل ذات أجور مرتفعة في ظل ظروف جيدة وآفاق مستقبلية مهيأة لامعة. وتستخدم في هذه السوق الفنون الإنتاجية كثيفة رأس المال وفئة عمالية ماهرة التي تحرص المؤسسة الإحتفاظ بها، كما تتمتع مثل هذه الأسواق بدرجة عالية من إستقرار الطلب على منتجاتها، ومن الطبيعي أن ينعكس هذا الإستقرار على اليد العاملة المشغلة فيها.

ب- سوق ثانوي:

يتميز بالخصائص العكسية للسوق الأولى: أجور منخفضة، حركة عالية لليد العاملة، علاقات العمل فيه فردية تسودها أحكام تعسفية، مناصب عمل محدودة الآفاق مع تعرض أغلب العمال إلى البطالة،إذ تستخدم أساليب إنتاجية كثيفة العمل والتي تتأثر بسهولة بالتقلبات في مستوى النشاط الإقتصادي،ونتيجة لذلك تحتاج هذه السوق إلى فئات من العمل لا تتمتع بنفس الحقوق والضمانات السائدة في السوق الرئيسي.

إن الفئة الأكثر عرضة للبطالة هي تلك التي تنتمي إلى السوق الثانوي أين تخضع تقلبات العمل فيه للظروف الإقتصادية حيث يسهل تشغيل العمال في أوقات الرواج، كما يسهل التخلص منهم في أوقات الكساد، وهو ما يعني أن المشتغلين يكونون أكثر عرضة للبطالة. هذا لا يعني أن البطالة لا تمس السوق الأولي، بل يمكن أن يحدث ذلك في فترة الركود الإقتصادي المستمر وبنسب ضعيفة، فإذا مست البطالة عامل ينتمي إلى السوق الأولي ويرفض البحث عن العمل في السوق الثانوي، فإن مثل هذه البطالة"إرادية" ولا تشكل خطراً عليه لأن احتمال بقاءه فيها ضعيف خصوصاً إذا دخل المنافسة عمالاً لديهم خصائص فردية غير مفضلة للإندماج السهل في سوق الشغل كتلك المتواجدة في السوق الثانوي.

وبشكل عام، فإن المرور من السوق الثانوي إلى الأولي عملية مستحيلة، لأن العامل المنتمي إلى السوق الثانوي يتطلب منه قضاء فترة البطالة ليست بالقصيرة حتى يتم إدماجه في سوق العمل الأولى وهنا تكمن الخطورة .

4- 6- نظرية إختلال التوازن:

ظهرت هذه النظرية على يد الإقتصادي الفرنسي *E.Malinvaud*، كمحاولة لتفسير معدلات البطالة المرتفعة في الدول الصناعية خلال فترة السبعينيات، ويرتكز تحليله للبطالة على سوقين إثنين هما: سوق السلع وسوق العمل.

وتتبنى هذه النظرية فرضية جمود الأسعار والأجور في الأجل القصير، ويرجع ذلك إلى عجزهما عن التغير بالسرعة الكافية لتحقيق التوازن المنشود، ونتيجة لذلك يتعرض سوق العمل لحالة الإختلال متمثلة في وجود فائض في عرض العمل عن الطلب، مما يقود إلى البطالة الإجبارية، ولا تقتصر النظرية على البحث عن أسباب البطالة في إطار دراسة سوق العمل، وإنما تسعى أيضاً لتحليلها من خلال دراسة العلاقة بين سوق العمل وسوق السلع.[1]

حسب هذه النظرية أنه نتيجة تفاعل هذين السوقين ينتج نوعين من البطالة هما:[2]

أ- **النوع الأول**: يصف حالة وجود فائض عرض في سوق السلع مع نقص الطلب في سوق العمل حيث أن أصحاب العمل لا يقومون بتشغيل عمالة إضافية نظراً لوجود فائض في الإنتاج لا يمكن تصريفه،(يلاحظ أن هذا النوع يشبه تحليل البطالة عند كينز، لهذا يعرف هذا النوع بالبطالة الكينزية). ويمكن توضيح النوع الأول (البطالة الكينزية وفقاً لنظرية الإختلال) من خلال الشكل رقم (1-20)

الشكل (1-20) – البطالة الكينيزية وفقاً لنظرية الإختلال -

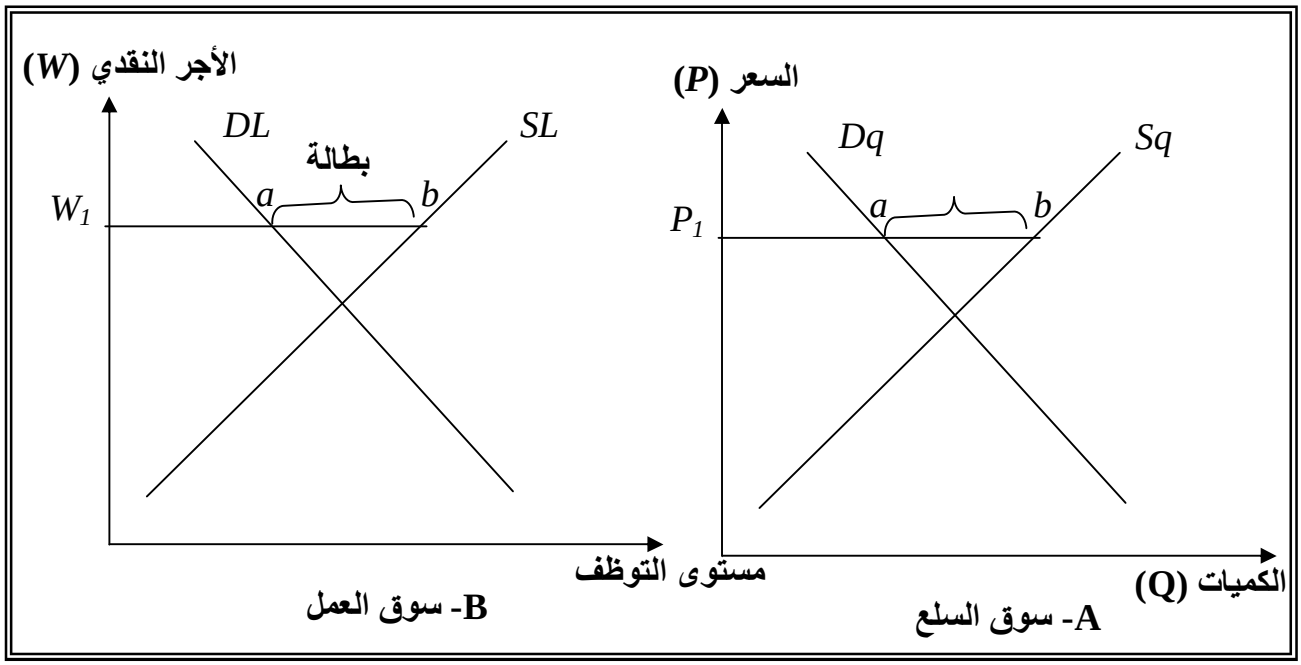

المصدر: نجا علي عبد الوهاب، مرجع سابق، ص53.

النوع الثاني: يتمثل في حالة الطلب على السلع يكون أكبر من عرضها، مع حالة إرتفاع معدل الأجر الحقيقي مما يدفع أصحاب العمل إلى عدم زيادة عرض السلع وعدم زيادة مستوى التشغيل وبذلك يسبب انخفاض مردودية المشاريع الإنتاجية الإضافية، ونظراً لتشابه هذه الحالة مع التحليل الكلاسيكي يعرف هذا النوع بالبطالة الكلاسيكية، ويمكن توضيح النوع الثاني (البطالة الكلاسيكية وفقا لنظرية الإختلال) من خلال الشكل رقم (1-21).

[1] - دانيال ارنولد، **تحليل الأزمات الاقتصادية للأمس واليوم**، ترجمة: عبد الأمير شمس الدين، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، بيروت ، 1992 ، ص ص 207- 210.

[2] - E.Malinvaud , **Théorie Macroéconomique** , édition conjoncturelles bondas , Paris , 1982 , p 60

الشكل (1-21) – البطالة الكلاسيكية وفقا لنظرية الإختلال -

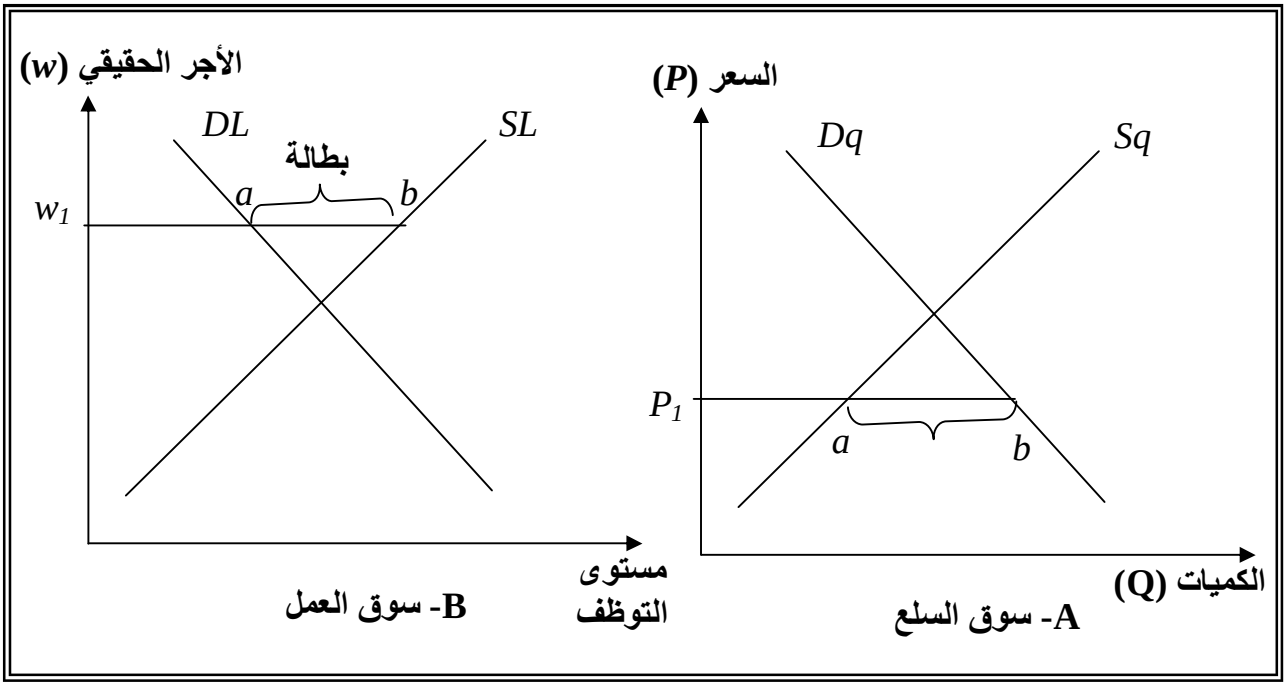

المصدر: **نجا علي عبد الوهاب، مرجع سابق، ص 52.**

وعلى الرغم من القبول المنطقي لهذه النظرية في تفسير البطالة، إلا أنه يوجه إليها العديد من الانتقادات أهمها:[1]

- أنها تقتصر على تحليل البطالة في الفترة القصيرة فقط، ولا توضح أسبابها واستمرارها في الأجل الطويل؛
- افتراض تجانس عنصر العمل الأمر الذي يعني إما أن تكون البطالة كينزية أو كلاسيكية، وهذا لا يعكس. الواقع، حيث توجد أنواع مختلفة من عنصر العمل، ومن ثم يمكن أن يتزامن نوعي البطالة معاً، الأمر الذي يؤدي إلى تعارض الحل المقترح لعلاج البطالة الكينزية مع الحل المقترح لعلاج البطالة الكلاسيكية، حيث أن السياسة الملائمة لعلاج البطالة الكينزية هي سياسة مالية توسعية تهدف إلى زيادة الطلب الكلي (من خلال زيادة الإنفاق الحكومي و/ أو الأجور بهدف زيادة الإستهلاك) ولكن ذلك سوف يؤدي إلى زيادة البطالة الكلاسيكية نظراً لتناقص معدل ربحية الإستثمارات بدلاً من زيادتها.

كما إن علاج البطالة الكلاسيكية يتم من خلال الأجور، الأمر الذي يترتب عليه إنخفاض الدخول،ومن ثم الإستهلاك، وبالتالي خفض الطلب الكلي، مما يزيد من حدة البطالة الكينزية، وبالتالي فإن هذه النظرية لا تقدم السياسات الإقتصادية الواجب إتباعها لعلاج مشكلة البطالة نظراً لوجود النوعين من البطالة آنياً.

[1] - نجا علي عبد الوهاب، مرجع سابق ، ص 54.

خلاصة:

يعتبر الوقوف على ماهية عنصر العمل والتعرض لمفهوم التشغيل والتعرف على آلية سير سوق العمل، من الأمور المهمة بالنسبة لكل مهتم بالتنمية الإقتصادية، حيث من خلال التعرض للعناصر السابقة تبين أن حدوث ظاهرة البطالة ما هو إلا ناتج عن إختلال في سوق العمل، حيث هذا الإختلال يحدث عندما يكون عرض العمل أكبر من الطلب على العمل.

كما تم التوصل إلى أن التشخيص السليم للبطالة يكون انطلاقاً من معرفة الأسباب الحقيقية لحدوثها، ومن ثم وضع السياسات الملائمة لعلاجها .

من خلال معرفة موقف الفكر الإقتصادي من سوق العمل، وجدنا تباين وتعدد وجهات النظر المفسرة للبطالة، فبعد دراسة وتقييم هذه الإسهامات النظرية، تبين عجز هذه النظريات للتوصل إلى تفسير علمي مقبول للظاهرة خاصة في البلدان الرأسمالية، فهي لا تستطيع تفسير ظاهرة البطالة وآلية سير سوق العمل بسبب الديناميكية المتسارعة التي يتميز بها سوق العمل وكذلك التغيرات العشوائية التي تحدث فيه بإستمرار لكون تحاليلها محدودة، تتم في فترة معينة وفي ظروف معينة لا تطبعها الإستمرارية أو الشمولية، من جانب آخر يتضح لنا مما تقدم عدم انطباق العديد من الفرضيات المستخدمة في هذه النظريات على أوضاع الدول النامية.

من خلال تناول الطرح النظري لسوق العمل والبطالة في هذا الفصل، والتساؤل الذي يطرح نفسه: ما هو واقع كل من سوق العمل والبطالة في الجزائر خلال المرحلة الإنتقالية؟ هذا ما ستناوله في الفصل الثاني.

تمهيد:

إن المتتبع لتطور الإقتصاد الجزائري يلاحظ أن الفترة (1990-2006) تعتبر فترة حاسمة في مسيرة الإقتصاد الجزائري، حيث شهد فيها الإقتصاد الجزائري مرحلة تحول من نظام أثبت فشله في الكثير من الدول أي النظام الإشتراكي إلى نظام يعتمد على ميكانيزمات السوق يتمثل في نظام اقتصاد السوق، حيث اصطلح على هذا التحول بالمرحلة الإنتقالية التي تخللتها مجموعة من الإصلاحات الإقتصادية التي تم تنفيذها في الجزائر بالتعاون مع المؤسسات المالية والنقدية الدولية، حيث كان الهدف منها إعادة تحقيق التوازن الداخلي والخارجي على مستوى الإقتصاد الكلي، ومنذ سنة 2001 إعتمدت الحكومة الجزائرية برنامجاً تنموياً تجسد في برنامج الإنعاش الإقتصادي الذي امتد إلى غاية نهاية سنة 2004.

يتطلب تحليل سوق العمل في الجزائر خلال المرحلة الإنتقالية الأخذ بالمحيط الذي تطورت فيه هذه السوق، حيث تمثل هذا المحيط في جملة الإجراءات الواردة أنفاً، لإن العرض والطلب في سوق العمل يتوقف على المحيط الإقتصادي والإجتماعي والسياسي والثقافي السائد خلال فترة الدراسة.

إن تحليل سوق العمل في الجزائر يسمح لنا بالتعرف على وضعية كل من البطالة والشغل خلال هذه الفترة، والتعرف على أهم نتائج الإصلاحات الإقتصادية بما فيها برنامج الإنعاش الإقتصادي على البطالة،والوقوف على ما حققته أجهزة مكافحة البطالة من نتائج إيجابية، إلى جانب التعرف على الجانب السلبي الذي إتسمت به خلال فترة الدراسة(1990-2006).

سنحاول في هذا الفصل تشخيص واقع سوق العمل والبطالة في الجزائر خلال المرحلة الإنتقالية وذلك من خلال أربعة مباحث وهي:

- المبحث الأول: ماهية مرحلة الإنتقال وطبيعة الإصلاحات الإقتصادية في الجزائر؛
- المبحث الثاني: مفاهيم أساسية ومصادر المعلومات الأساسية المتعلقة بالتشغيل والبطالة في الجزائر؛
- المبحث الثالث: وصف وتحليل لتطور البطالة والشغل الجزائر خلال الفترة(1990-2006)؛
- المبحث الرابع: عرض وتقييم لأجهزة مكافحة البطالة في الجزائر خلال الفترة(1990-2006).

المبحث الأول: ماهية مرحلة الإنتقال وطبيعة الإصلاحات الإقتصادية في الجزائر.

تعتبر الأزمة التي أصابت الإقتصاد الوطني سنة 1986 والتي كان لها تأثير كبير على عدة قطاعات منها الصناعية والفلاحية والتجارية حيث خلفت سلبيات في الإنتاج والإستثمار،الإستهلاك،التشغيل، الأسعار ... الخ،وكانت هذه السلبيات أكثر وقعاً في سنتي 1987-1988.

في ظل هذه الظروف القاسية برزت الحاجة الماسة إلى سياسة تصحيحية حيث إعتمدت الجزائر سياسة تصحيحية ذاتية والعمل على تحرير الآلة الإقتصادية من قبضة الإدارة البيروقراطية والإنتقال من الإقتصاد المخطط السابق (النظام الإشتراكي) الذي أثبت فشله ليس في الجزائر فقط بل حتى في الدول العظمى إلى الإقتصاد الحر (اقتصاد السوق)، وفي نفس الوقت عملت الجزائر على التقارب وخلق جو من التعاون مع المؤسسات المالية والنقدية الدولية (صندوق النقد الدولي والبنك العالمي)، وذلك بهدف دفع عجلة الإصلاحات المتخذة لتحقيق التوازن الداخلي والخارجي وتحسين الأداء للإقتصاد الكلي، وهذا ما نحاول التطرق له في هذا المبحث من خلال النقاط التالية:

- مفهوم مرحلة الإنتقال إلى إقتصاد السوق؛
- المؤسسات المالية الدولية ودعم مسار الإصلاح الإقتصادي في الجزائر؛
- إصلاح المؤسسات العمومية و الخوصصة؛
- برنامج الإنعاش الإقتصادي.

1-1- ماهية مرحلة الإنتقال إلى اقتصاد السوق:

لدراسة مرحلة إنتقال الإقتصاد الجزائري من الإقتصاد المخطط إلى إقتصاد السوق لا بد من التطرق لمفهوم مرحلة الإنتقال وأهم التعاريف لإقتصاد السوق وذلك من خلال:

1-1-1- مفهوم مرحلة الإنتقال:

إن مرحلة المرور من اقتصاد مخطط (الإقتصاد الإشتراكي) إلى اقتصاد يعتمد على ميكانيزمات السوق (اقتصاد السوق) يطلق على هذه العملية مرحلة الإنتقال.

أما الإنتقال إلى اقتصاد السوق يمثل عملية إقتصادية إجتماعية تتعهد من خلالها دولة ما أن تتبنى اقتصاد السوق كنظام لها، ولقد ظهرت عملية الإنتقال إلى اقتصاد السوق مع نهاية الثمانينات وبداية التسعينات من القرن الماضي في بلدان أوربا الشرقية، بولونيا 1989، بلغاريا 1990، ألبانيا 1991، أما الجزائر، إن نية الدخول إلى اقتصاد السوق كانت ظاهرة بوضوح كبير في بيان السياسة العامة للحكومة في ديسمبر 1990 أمام المجلس الشعبي الوطني.

وتتمثل خصوصية الإنتقال إلى اقتصاد السوق في نقطتين أساسيتين هما:[1]

[1] - مسعود درواسي، **السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي (حالة الجزائر 1990- 2004)**، أطروحة دكتوراه دولة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005-2006 ، ص 366.

- الإنفصال عن نظام اقتصادي أثبت فشله وعدم فعاليته ليس في الجزائر فقط إنما حتى في دول العالم؛
- تحقيق هذا الإنفصال في محيط سياسي متعدد أي ناتج عن انتخابات ديمقراطية تعددية.

وهكذا عملية الإنتقال إلى اقتصاد السوق تتطلب دقة وفعالية الإختيارات الإقتصادية بالإضافة إلى إمكانياتها السياسية، ووعي وتفهم وتأقلم المواطنين مع النظام الجديد(اقتصاد السوق).

إن تطبيق نظام اقتصاد السوق ليس بالأمر السهل، وليس من نوع العمليات التي يجري إنجازها بعجالة،ولهذا عادة ما تقف أمامه صعوبات كبيرة منها ما هي اقتصادية ومنها ما هي اجتماعية لأن المعروف عن إقتصاد السوق أنه آلة تحرك ثلاث عناصر إنتاج هي:

- ♦ العمل كقوة منتجة تتمثل في الأشخاص الطالبين للعمل؛
- ♦ عناصر الإنتاج كموارد مادية طبيعية أو اقتصادية؛
- ♦ رأس المال كتيار مالي لتمويل عملية الإنتاج.

غير أن الصعوبة التي يصطدم بها هذا النظام الجديد في البلدان التي كانت تعتمد النظام الإشتراكي هي خضوع تلك الحرية لقيود التوجيه المركزي، من حيث توزيع عناصر الإنتاج بين مختلف الإستخدامات أو من حيث توزيع الناتج الصافي بينها كمداخيل للأشخاص.

ولهذا لنقل تسيير الإقتصاد من نظام موجه(إشتراكي) إلى نظام حر (اقتصاد السوق) لابد من إحداث تغييرات كبيرة في العلاقات الإنتاجية القائمة، مع أنها تتطلب وقت للتكيف مع العلاقات الإنتاجية الجديدة بهدف انجاز عملية الإنتقال بأقل التكاليف الممكنة.[1]

من خلال ما سبق يمكن القول إن عملية الإنتقال تتمثل في التحول من نظام اقتصادي مركزي(موجه) إلى نظام يستند إلى السوق (حر) من خلال قواعد تسيير السوق، وتسهيل الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج أي الإعتماد على سياسة إقتصادية كلية من النوع الليبرالي.

1-1-2- تعريف اقتصاد السوق:

لقد شاع مصطلح إقتصاد السوق، على أنه حصول القطاع الخاص على الحصة الكبيرة في الإقتصاد الوطني، لتستطيع ميكانيزمات السوق القيام بدورها في تنميته بفعالية أكبر، وقد تعددت التعاريف حوله والتي نذكر منها:

- ♦ **بالنسبة لجاك رياف Jaque Rueff:**

يعرف جاك رياف اقتصاد السوق على أنه "مصطلح عالمي، أي هو ذلك النظام الذي يعمل على تكثيف الإنتاج مع متطلبات الأفراد، بإستعمال ميكانيزمات الأسعار وبمعنى آخر هو ذلك النظام الإقتصادي الذي يعتمد على السوق كأسلوب لتنسيق النشاط الإقتصادي مع المجتمع".[2]

[1] - مسعود درواسي، مرجع سبق ذكره، ص 367.

[2] - Mohamed Hocine Ben Issad, **économie international**, OPU, 1983, p22.

- **بالنسبة لأندري بياترPiettre andrais**:

يقول أن" الإقتصاد الحر هو إقتصاد موجه من طرف المستهلكين ذوي قدرة شرائية، يعني ذلك أن الإقتصاد الحر موجه من طرف الثروة".[1]

- **بالنسبة لميلتون فريدمان Milton Friedmane**:

يرى بأن" اقتصاد السوق الذي يعمل بحرية سيؤدي إلى تقدم اقتصادي وتقني، وإلى إستخدام فعال للموارد، وإلى مستوى معيشة مرتفع يجرى توزيعه مع بعض الإستثناءات التي لابد من الإعتراف بها توزيعاً عادلاً، وكذلك إلى قيام مجتمع يتميز بالحرية الإجتماعية والحرية السياسية".[2]

- **بالنسبة لحمدي أحمد العناني**:

يرى بأن " نظام السوق هو ذلك النظام الإجتماعي الذي يتم من خلاله تنظيم ورقابة معظم النشاط الإقتصادي من خلال الأسواق التي تتميز بالمنافسة عند تحديد الأثمان".[3]

- **بالنسبة لهايك F.A.Hayek**:

يعتبر أن" اقتصاد السوق هو الآلية الأكثر فعالية القادرة على معالجة المقدار الضخم من معلومات متفاوتة ومتباينة، والضرورية من أجل تنسيق خطط الأعوان الإقتصاديين الفردية".[4]

من خلال هذه التعاريف المتعددة والمختلفة يظهر لنا أن اقتصاد السوق هو الخيار بين السوق والدولة كمنظم ومهيمن على النشاط الإقتصادي.

كذلك يمكن القول بأن اقتصاد السوق يقوم على أسس الحرية الإقتصادية، المنافسة والسوق، معنى ذلك ممارسة الحرية الإقتصادية من قبل المنتجين في إنتاج وبيع السلع والخدمات في السوق وقيام المنافسة فيما بينهم بغية تحقيق أقصى ربح ممكن، وكذلك ممارسة الحرية الإقتصادية من قبل المستهلكين في إستهلاك السلع والخدمات المعروضة في السوق وقيام المنافسة فيما بينهم بغية تحقيق أقصى إشباع ممكن،ولا يتحقق كل هذا إلا في ظل عدم تدخل الدولة في عمليات السوق.

1-1-3- إجراءات التحول لإقتصاد السوق في الجزائر:

أصدرت وعدلت الحكومة الجزائرية عدة نصوص قانونية ترتكز على حرية السوق والمبادرة أهمها:

- قانون النقد والقرض؛
- القانون التجاري؛
- قانون الإستثمار؛
- القانون المتعلق بتسيير رؤوس أموال الدولة؛

---

[1] - Piettre andrais, **histoire économique et problèmes économique comptemporain**, CUJAZ, paris, 1973, p97

[2] - تشارلز وولف جونير، **الأسواق أم الحكومات (الاختيار بين بدائل غير مثالية)**، ترجمة علي حسين حجاج، الطبعة الأولى، دار البشير، عمان، الأردن، 1996، ص18.

[3] - أحمد العناني حمدي، **اقتصاديات المالية العامة ونظام السوق**، الجزء الأول، الدار المصرفية اللبنانية، بيروت، 1992، ص35.

[4] - أندرو شتر، **علم اقتصاد السوق الحرة**، ترجمة نادر إدريس التل، الطبعة الأولى، دار الكتاب الحديث للنشر والتوزيع،عمان، الأردن،1996 ،ص43.

- الأمر المتعلق بخوصصة المؤسسات العمومية؛
- قانون المنافسة؛
- المرسوم المتضمن إنشاء سوق مالية(البورصة).

وسوف نتطرق إلى البعض منها.

أ- قانون النقد والقرض:

بعدما تم تعديل الدستور في 1989، وأزيل الطابع الإشتراكي ظهرت قوانين أخرى أكثر وضوحاً ومنها قانون النقد والقرض رقم 90-10المؤرخ في 14-10-1990.

لقد جاء هذا القانون لإدماج النظام المالي الجزائري في اقتصاد السوق، كما كرّس العودة إلى المفاهيم البنكية وحدد الإطار القانوني لممارسة المنافسة والإستثمار الوطني والخارجي، فأصبح يضم عدة بنوك تجارية وطنية، مختلطة وأجنبية.

يهدف القانون 90-10الى:[1]

- وضع حد نهائي للتدخل الإداري في القطاع المالي، ذلك لأن التدخل الإداري قد ولد تضخماً غير مراقب؛
- إعادة تأهيل دور البنك المركزي في تسيير النقد والقرض؛
- تدعيم إمتياز الإصدار النقدي بصفة محضة لفائدة البنك المركزي؛
- تولي مجلس النقد والقرض إدارة البنك المركزي؛
- تولي مجلس النقد والقرض تسيير مجلس إدارة البنك المركزي ومنح مجلس النقد والقرض سلطة نقدية؛
- عدم التفرقة بين المتعاملين الإقتصاديين العموميين والخواص في ميدان القرض والنقد؛
- ترقية الإستثمار الأجنبي؛
- تخفيض المديونية؛
- إدخال منتوجات مالية جديدة.

ب- المنافسة كإحدى آليات اقتصاد السوق:

في إطار جملة الإصلاحات التي تبنتها الجزائر للتماشي مع الإختيار الإقتصادي الجديد قامت بإصدار الأمر رقم 95-06 المؤرخ في 25-01-1995[2] والمتعلق بالمنافسة.

يهدف القانون إلى تنظيم المنافسة الحرة وترقيتها وإلى تحديد قواعد حمايتها قصد زيادة الفعالية الإقتصادية وتحسين معيشة المستهلكين، كما يهدف أيضاً إلى تنظيم شفافية الممارسات التجارية ونزاهتها.

[1] - محفوظ لعشب، **الوجيز في القانون المصرفي الجزائري**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص ص44،45.
[2] - الجريدة الرسمية، **أمر95-06 المتعلق بالمنافسة**، عدد09، الصادرة بتاريخ:22فيفري1995.

يطبق هذا القانون على نشاطات الإنتاج والتوزيع والخدمات، كما يطبق على كل العقود والإتفاقيات والتسويات.

ومن أجل ذلك سعى القانون إلى تطبيق مجموعة من المبادئ والمتمثلة في:

- تحرير الأسعار؛
- مجلس المنافسة.

ج- قانون الإستثمارات:

ترقية الإستثمار الأجنبي يشكل محوراً هاماً لسياسة الإنفتاح الجديد المعتمدة لدى الجزائر، فمنذ خوض الإصلاحات بغرض الإنتقال إلى اقتصاد السوق، تم الشروع التدريجي في وضع الإطار المؤسسي والتنظيمي لرفع كل الحواجز المفروضة في السابق على الإستثمار الأجنبي مع أخذ التدابير اللازمة لتشجيعه.

تجلت إرادة الدولة في الإنفتاح على رأس المال الأجنبي وإنشاء علاقة ثقة بينها وبين المستثمر،من خلال المرسوم التشريعي رقم 93-12[1] المتعلق بترقية الإستثمار بحيث كرّست حرية الإستثمار والمعاملة المماثلة لكل مستثمر مقيم أو غير مقيم دون تمييز أو قيد وعلى الشكل الذي يرغب فيه.

لقد ترتب عن هذا القانون إنشاء وكالة ترقية ومتابعة ودعم الإستثمارات(أبسي)[2]، فهي تتوفر على الصلاحيات الضرورية لمساعدة ومراقبة المستثمرين في شتى إجراءات انجاز مشاريعهم، لهذا الغرض نجد بها الشباك الوحيد لضمان أفضل التسهيلات لعمليات الإستثمار.

د- الخوصصة كأداة للتحول إلى اقتصاد السوق:

إن الحصيلة التي أعدتها الوزارة المنتدبة لترقية الإستثمارات تبين أن 27% من المؤسسات لها أصول صافية سلبية قدرها 59.68%، وتمتلك رؤوس أموال جارية سلبية وهي بالتالي عاجزة عن تمويل ذاتها، وبلغت المديونية العامة للمؤسسات الإقتصادية العمومية بتاريخ 30-06-2003، 1300مليار دينار،ومن بين 1234 مؤسسة اقتصادية عمومية الواقعة تحت وصاية شركات تسيير المساهمات لا توجد إلا 482 مؤسسة تتمتع بصحة مالية جيدة.[3]

إذا كانت هذه بعض الإجراءات التي اتخذتها الجزائر للتحول لإقتصاد السوق، حيث أن هذه الإجراءات كانت نتيجة الإصلاحات الإقتصادية الناتجة عن التعامل مع المؤسسات المالية والنقدية الدولية (صندوق النقد الدولي، البنك العالمي) هذا ما سنتطرق له في الآتي.

---

[1] - الجريدة الرسمية ، **المرسوم التشريعي93-12 المتعلق بترقية الاستثمار**، عدد64، الصادرة بتاريخ10اكتوبر1993.

[2] - الجريدة الرسمية، **المرسوم التنفيذي رقم 94-319 المؤرخ في 17 أكتوبر 1994**، المتضمن صلاحيات وتنظيم وسير وكالة ترقية الاستثمارات ودعمها ومتابعتها، العدد67.

[3] - عبد الله بدعيدة، **واقع وآفاق الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر**، الملتقى العلمي الدولي حول الإصلاحات الاقتصادية في ظل العولمة، واقع ورهانات، المكتبة الوطنية بالجزائر، يومي 11و12 جوان 2005، ص2.

1-2- المؤسسات المالية الدولية ودعم مسار الإصلاح الإقتصادي في الجزائر:

إن السبب الرئيسي الذي يدفع بالدول المدينة إلى اللجوء إلى صندوق النقد الدولي وعقد برامج التثبيت والتكييف معه، يرجع إلى موقفها الإقتصادي الحرج خصوصاً بعد بلوغ معدل خدمة دينها الخارجي مستوى خطير، حيث لا تستطيع الدولة المواءمة بين سداد ديونها الخارجية، والحصول على قروض جديدة لوارداتها من السلع الأساسية، حيث يرى الصندوق أن إجراءات التكييف هي العلاج النهائي للمشكلة، فعلى الدولة أن تختار بين الإسراع أو التدرج في تطبيق إجراءات التكييف.

والمقصود بسياسات التثبيت والتكييف الهيكلي، تلك" الحزمة من القواعد والأدوات والإجراءات والتدابير التي تتبعها الحكومة في دولة معينة تعاني من إختلال التوازن الداخلي والتوازن الخارجي،وتكون مهمتها أن تعمل في مجموعها على تثبيت الإقتصاد وإحداث تصحيحات هيكلية لتحقيق أهداف معينة تصب في إعادة التوازن الداخلي والخارجي خلال فترة زمنية معينة".[1]

بصفة عامة تتكون برامج الإصلاح الإقتصادي التي تضم سياسات التثبيت والتكييف من عنصرين أساسين وهما:[2]

- سياسة التثبيت، يصممها صندوق النقد الدولي، وهي ترتكز على جانب الطلب من خلال إتباع مجموعة من سياسات مالية ونقدية إنكماشية، تهدف إلى معالجة العجز في الميزانية العامة وميزان المدفوعات؛
- سياسات التكييف الهيكلي، حيث يختص بها البنك الدولي، وترتكز على تصحيح هيكل الإنتاج(جانب العرض) من خلال تحرير الأسعار، تحرير التجارة الخارجية، تحرير الإستثمار، تحرير أسواق العمل ورأس المال بالإضافة إلى الخوصصة.

وقد بدأت أولى المفاوضات بين الجزائر وصندوق النقد الدولي في فيفري 1989 في سرية تامة، والمبادرة كانت منذ البداية إلى النهاية في يد الحكومة الجزائرية، وانتهت في أفريل من نفس السنة[3]، وقد نتج عن هذه المفاوضات الإتفاقيات التالية:

1-2-1- الإتفاق الإستعدادي الائتماني الأول1989: [4]

لجأت الجزائر إلى صندوق النقد الدولي للحصول على الأقساط المرتفعة في 30 ماي 1989، وقد وافق صندوق النقد الدولي على تقديم 155.7 مليون وحدة حقوق سحب خاصةDTS في إطار إتفاق *STAND BY*، وقد استخدم المبلغ كلياً في 30ماي1990.

---

[1] - عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص211.

[2] - كريمة محمد الزكي، **آثار سياسة صندوق النقد الدولي على توزيع الدخل القومي**، منشأة المعارف بالإسكندرية، مصر، 2004، ص ص233،234.

[3] - Mourad Ben Achenhou, **reforme économiques dette et démocratie**, édition echrifa, Alger, 1992, p120.

[4] - مسعود درواسي، مرجع سابق، ص372.

إنّ انخفاض مداخيل الصادرات من المحروقات مع ارتفاع أسعار الحبوب في الأسواق الدولية،كل هذا جعل الجزائر تلجأ إلى تسهيل التمويل التعويضي والطارئ، والذي قدر ب 351 مليون وحدة حقوق سحب خاصة *DTS*.

لقد كانت هذه المفاوضات مثالية وقد سمحت للجزائر بالحصول على سيولة لفترة طويلة وبمعدّل فائدة منخفض مقارنة بالمعدلات المطبقة في الأسواق المالية، لقد سمح هذا الإتفاق بتحسين الوضعية الإقتصادية للجزائر سنة 1989، حيث ارتفعت الصادرات بنسبة19% عما كانت عليه سنة 1988، كما أن الإنتاج الداخلي الخام هو الآخر ارتفع بنسبة 2.9% سنة 1989 أين انخفض سنة 1988 بنسبة 3.8% هذا يدل على أنّ الجزائر استرجعت مرحلة النمو خلال هذه الفترة.

1-2-2- الإتفاق الإستعدادي الائتماني الثاني 1991:

كان هدف الحكومة خلال هذه الفترة هو دفع عجلة الإصلاحات، مما جعل المفاوضات تتواصل بينها وبين صندوق النقد الدولي مع بداية سبتمبر1990، وقد توصلت الحكومة الجزائرية إلى عقد ثاني مع صندوق النقد الدولي في 03جوان1991، حيث تمّ تحرير رسالة النية في 21 أفريل1991.[1]

حصلت الجزائر بموجب هذا الإتفاق على قرض يقدر بـ300 مليون وحدة حقوق سحب خاصة DTS أي ما يعادل 403 مليون دولار، مع خدمة دين تقدر ب6 مليار دولار لسنتي 1990-1992.[2]

وقد وزع هذا القرض على أربع أقساط متساوية أي ما يعادل 100مليون دولار لكل قسط،ويستمر تحرير الأقساط بناءاً على تحقيق الأهداف المنصوص عليها في الإتفاق والمتمثلة في الإصلاحات الإقتصادية التي تضمنتها رسالة حسن النية في 27 أفريل 1991 التي صادق عليها الصندوق، وقد وزعت الأقساط الأربعة على النحو التالي: الأول في جوان 1991، الثاني في سبتمبر1991، الثالث في ديسمبر1991، والرابع في مارس1992، ومما سبق يتضح أنّ هذه الفترة تميزت بإستعمال هذا القرض مشروطاً بوضع برنامج تثبيت قصير الأجل 10 أشهر، يهدف الإتفاق الإستعدادي الائتماني هذا إلى:[3]

- تحرير التجارة الخارجية من خلال العمل على قابلية تحويل الدينار؛
- رفع معدل الفائدة على القروض البنكية؛
- التقليص من حجم تدخل الدولة في الإقتصاد؛
- إصلاح النظام الجبائي؛
- ترشيد الإستهلاك والإدخار عن طريق الضبط الإداري لأسعار السلع؛
- سن شبكة إجتماعية للعائلات لإمتصاص الغضب الإجتماعي الناتج عن تطبيق هذا البرنامج.

وكإجراءات عملية لجأت الحكومة في 01 أكتوبر 1991 بتقليص دعم موارد المحروقات والكهرباء، تطهير المؤسسات المالية، تحرير 40% من الأسعار، تخفيض قيمة الدينار الجزائري، لكن

---

[1] -Mourad Ben Achenhou, opcit ,p119.

[2]- مسعود درواسي، مرجع سابق، ص 372.

[3] - الهادي خالدي، **المرآة الكاشفة لصندوق النقد الدولي**، دار هومة، الجزائر، 1996، ص47.

خلال تلك الفترة الجزائر كانت تعيش وضع اقتصادي واجتماعي صعب هذا من جهة ومن جهة أخرى هي في أمّس الحاجة للحصول على تمويلات جديدة بالعملة الصعبة، لكن هذه التمويلات يجب أن يوافق عليها صندوق النقد الدولي في شكل برنامج إصلاحي آخر.

1-2-3- الإتفاق الإستعدادي الائتماني الثالث 1994:

لجأت الجزائر للمرة الثانية إلى طلب مساعدات صندوق النقد الدولي لحل الإختلالات الهيكلية التي ميزت الإقتصاد الجزائري والتي يمكن اعتبارها قيوداً تعرقل إعادة التوازن الداخلي والخارجي والتي نحصرها فيما يلي:[1]

- الإعتماد شبه الكلي على قطاع المحروقات الذي يمثل أكبر من 95% من حصيلة الصادرات سنة 1994، رغم الإنخفاض الشديد لأسعار المحروقات سنة1993؛
- الإختلالات المالية الداخلية (عجز الميزانية الدائم)؛
- عبء خدمة المديونية التي بلغت 86% سنة 1993 أين كانت سنة 1992 تقدر ب: 76% وقد أثر هذا على صادرات الجزائر.

ولقد تمحورت أهداف هذا الإتفاق حول ما يلي:

- بعث وتيرة النمو مع خلق مناصب شغل جديدة في قطاعي الصناعة والفلاحة؛
- تشجيع الإستثمار في قطاع السكن؛
- مساعدة الفئات الإجتماعية المحرومة.

وعلى هذا الأساس تحصلت الجزائر على قرض قدره 1037 مليون دولار أي ما يعادل731.5مليون DTS، وزع هذا القرض إلى قسطين الأول قدره389 مليون DTS وتتسلمه مباشرة بعد الإتفاق ، والثاني يسلم خلال السنة على شكل دفعات.

وكإجراءات عملية لجأت الجزائر إلى اتخاذ عدة إجراءات لتحقيق أهداف الإتفاق المشار إليها سابقاً نذكر منها مايلي:

- تعديل معدل الصرف ليصبح 1دولار=36 دينار، أي تخفيض قيمة الدينار بمعدّل 40.17%؛
- بهدف دعم إدماج الإقتصاد الجزائري في الإقتصاد العالمي لجأت لتحرير التجارة الخارجية؛
- تخفيض عجز الميزانية إلى 3.3% من الناتج الداخلي الخام؛
- تقليص وتيرة التوسع النقدي (الكتلة النقدية) عن طريق رفع معدل الفائدة على الإدخار من 10% إلى 14% وفي نفس الوقت رفع معدلات الفائدة على القروض إلى 23.5%.

أما النتائج المتوصل إليها بعد تطبيق هذه الإجراءات نذكر أهمها:

- بلغت الأسعار المحررة 85% في حين تم رفع أسعار النقل، البريد بنسبة تتراوح من 20% إلى 30%؛

[1] - الهادي خالدي، مرجع سبق ذكره، ص ص 202 ،203.

- كبح معدل التضخم في حدود 29.05%؛
- ارتفاع مخزون العملات الأجنبية ب 1.5 مليار دولار نهاية سنة 1994، وبالتالي وصل المخزون الكلي من العملة الأجنبية إلى 2.6 مليون دولار؛
- تخفيض قيمة الدينار من 23.4دج للدولار إلى 35.1دج للدولار الواحد.

لقد سمح هذا الإتفاق مع صندوق النقد الدولي بإعطاء مؤشر إيجابي للدائنين حيث تمّ الإتفاق على إعادة جدولة الديون الموّقع عليها سنة 1994 وحددت مدة التسديد 16 سنة في إطار نادي باريس، مما مكّن الجزائر بعد ذلك من إبرام 17 إتفاقية ثنائية، الأولى كانت مع كندا في ديسمبر 1994، والأخيرة كانت مع ايطاليا في فيفري1995.[1]

1-2-4- إتفاق التصحيح الهيكلي(ماي 1995- ماي1998):

بعد انقضاء برنامج الإستقرار وجهت السلطات الجزائرية رسالة نية في 30 مارس 1995 إلى المدير العام لصندوق النقد الدولي، وبغرض دعم السياسات التي تنوي الجزائر تطبيقها، فإنها تطلب مساهمة مالية من الصندوق، وفي هذا الإطار قامت السلطات الجزائرية بإبرام اتفاق في ماي1995 مع صندوق النقد الدولي في إطار برنامج التصحيح الهيكلي، وهذا لمدة 03سنوات(ماي 95- ماي98) في نطاق الميكانيزم الموسع للقرض. بمقتضى هذا الإتفاق تمّ الحصول على مبلغ يقدر ب 1.169 مليون وحدة حقوق سحب خاصة DTS، أي ما يعادل 127.9% من حصة الجزائر في الصندوق، وتبعاً لمصادقة مجلس إدارة الصندوق على طلب الجزائر فإنها ستطلب من الدول الأعضاء في نادي باريس ونادي لندن إعادة جدولة مستحقاتها المتعلقة بخدمة الدين الخارجي إلى أن يحين موعد سداده خلال مدة الإتفاق، وعلى هذا الأساس قامت الجزائر في جويلية 1995 بعقد إتفاق إضافي لإعادة جدولة الديون المستحقة السداد بين 01جوان 1995 و31 ماي 1998، بالإضافة إلى الفوائد المستحقة السداد بين 01 جوان 1995 و31 ماي 1996، ومن المقرر سداد هذه المبالغ على 25 قسطا من الأقساط نصف السنوية الآخذة في الزيادة تدريجياً ابتداءاً من 30 نوفمبر 1999 وتستمر حتى سنة 2011.[2]

ولقد سمحت الإجراءات العامة بإعادة جدولة 16 مليار دولار نتيجة للمفاوضات التي تمت حول إعادة جدولة ديون المؤسسات الخاصة بين نادي لندن والجزائر، ومفاوضات حول الدين العمومي مع نادي باريس، ولقد تمحور البرنامج أساساً على إستراتيجية تسعى إلى تحقيق نمو متزايد واستقرار مالي،خلق مناصب شغل، تدعيم الطبقات الإجتماعية المحرومة، تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات،حيث أن خلال الفترة 1995-1998 اتخذت عدة قرارات نذكر منها:

- حل وإعادة تنظيم وحتى التطهير المالي للمؤسسات العمومية ثم خوصصة بعضها؛
- إنشاء شركة للتأمين على الصادرات من أجل تنويع الصادرات وترقيتها؛

[1] - مسعود درواسي، مرجع سابق، ص 374.
[2] - كريم النشاشيبي وآخرون، **الجزائر. تحقيق الاستقرار والتحول إلى اقتصاد السوق**، صندوق النقد الدولي، واشنطن، 1998، ص 123.

- إنشاء البنوك الخاصة برأسمال محلي أو مختلط أو فروع لبنوك أجنبية؛
- إنشاء بورصة القيم المنقولة لتدعيم خوصصة المؤسسات العمومية.[1]

1-3-إصلاح المؤسسات العمومية والخوصصة:

قبل عام 1994 بذلت السلطات جهوداً معتبرة نحو إعادة هيكلة المؤسسات العمومية إذ منحت لمعظم هذه المؤسسات الإستقلالية القانونية والمالية مع إعادة تأهيل هذه المؤسسات بإعفائها من الديون،نظراً للوضع المالي المزري الذي تميزت به المؤسسات العمومية المستقلة لجأت السلطات للتدخل وذلك من خلال التطهير المالي للمؤسسات العمومية من خلال المواد المستخرجة من قوانين المالية ومخططات التعديل الداخلية المقدمة من طرف المؤسسات العمومية الإقتصادية.

1-3-1- إصلاح المؤسسات العمومية:[2]

إن بداية إصلاح القطاع العام خلال الأزمة كانت بإصدار القانون رقم 88-01 الذي أعطى المؤسسات الإقتصادية الإستقلالية القانونية والمالية، حيث وفرّ لها قدر كبير من الحرية بهدف تحقيق اللامركزية في إتخاذ القرار(إلغاء الوصاية الوزارية، تطبيق القواعد التجارية في أعمالها وفي التسيير،حرية تحديد أسعار منتوجاتها وأجور عمالها وإمكانية القيام بالإستثمار دون المرور بالهيئة المركزية للتخطيط)، وإمكانية إعلان حالة الإفلاس والمعاقبة إذا لم تقم بتسديد التزاماتها المالية.

وفي نفس الإطار جاء القانون 88-02 ليسهل عملية الإنتقال إلى اقتصاد السوق وتجنب معوقات التسيير المركزي البيروقراطي، وتم تطهير العديد من المؤسسات مالياً لتكييفها مع معطيات اقتصاد السوق، حيث مسحت ديونها وتحولت إلى التزامات على عاتق الدولة إتجاه البنوك التجارية، ولكن هذه الإجراءات واجهت صعوبات عديدة نوجزها فيما يلي:

- إستمرار تراكم خسائر المؤسسات لأنه لم تكن لها السلطة الكافية في تحرير أسعار منتوجاتها وكانت كل مرة تلجأ للبنوك التجارية لتغطية عجزها؛
- إن إعادة الهيكلة لم تأخذ بعين الإعتبار الحجم الفيزيائي للمؤسسات.

وخلال سنة 1994 وبالموازاة مع إنطلاق برامج الإصلاح للإقتصاد الوطني حاولت السلطات معالجة هذه النقائص، وذلك من خلال إنشاء وزارة كاملة هي وزارة إعادة الهيكلة، وقبل ذلك تعرضت المؤسسات لقيود مالية صارمة بهدف تعويدها على الإعتماد على الذات في إحداث الموارد فتم تسقيف الإئتمان المصرفي لـ 23 مؤسسة كبيرة عاجزة، والملاحظ أيضاً أن برنامج التعديل الهيكلي لعام 1995 تم تدعيمه بنصوص وأحكام كانت موجهة إلى إعادة هيكلة القطاع العام الإقتصادي وتطهير البنوك التجارية، وذلك بوضع مخطط يدعى مخطط بنوك- مؤسسات، حيث تم تنفيذه بواسطة الشركات القابضة

[1] - مسعود درواسي، مرجع سابق، ص375.

[2] - علي بطاهر، **سياسات التحرير والإصلاح الاقتصادي في الجزائر**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد00 السداسي الثاني 2004، ص ص205-207.

الوطنية*، وذلك من خلال دعم من الخزينة العمومية والبنك المركزي والبنوك التجارية، وهذا البرنامج تم وضعه لبعث الحيوية المالية للمؤسسات العمومية الكبرى التي يمكن تأهيلها، وغلق وتصفية تلك التي لا يمكن إنعاشها.

وفي هذا الإطار فإن تقديرات صندوق النقد الدولي تشير إلى أن حوالي 76 مؤسسة و 64 وحدة إنتاج مستها إجراءات الغلق والتصفية، وتم تسريح 400 ألف عامل نحو البطالة، على أن يتم تطبيق نظام جديد للتأمين على البطالة يقضي بدفع منحة جزافية للعمال المسرحين، واتخذت إجراءات من نفس الجنس بالنسبة للدواوين وشركات الخدمات العمومية.

وبحلول سنة 1998 صفيت 827 مؤسسة عامة، وقد نتج عن هذه التصفيات الإستغناء عن عدد كبير من العمال بعدما كانت في سنة 1991 نصف القوة العاملة يشتغلون في القطاع العام.

وفي نهاية 1998 قدرت وزارة المالية مختلف عمليات تطهير المؤسسات العمومية الإقتصادية بحوالي 1400 مليار دينار.

1-3-2- الخوصصة كأداة لتحول لإقتصاد السوق:

لقد جاء تبني الجزائر لسياسة الخوصصة كمحصلة لفشل القطاع العام في تحقيق المردودية الإقتصادية والمالية وكذا التراكمات المعتبرة للعجز الذي لم تفلح معه المبالغ الضخمة التي تم ضخها في إطار عمليات التطهير وإعادة الهيكلة والتي فاقت 600 مليار دينار قبل سنة 1996، ومن جانب آخر فقد إزداد مكشوف المؤسسات على الحساب بشكل كبير منذ سنة 1994 فقد وصل إلى 29 مليار دينار نهاية 1995 وهو مبلغ يمثل أكبر من ربع رقم أعمال هذه المؤسسات.[1]

وللإحاطة بموضوع الخوصصة في الجزائر لابد من التطرق لمفهومها في القانون الجزائري والتعرف على أسباب اللجوء إلى الخوصصة في الجزائر.

أ- مفهوم الخوصصة في القانون الجزائري:

يمكن تناول مفهوم الخوصصة في القانون الجزائري من زاويتين، يتعلق الأول بالتعريف الذي نص عليه الأمر 95-22 المؤرخ في 26 أوت 1995 المتعلق بخوصصة المؤسسات العمومية على إعتباره القانون الأول و الذي تمت بموجبه العمليات الأولى للخوصصة، أما الثانية فتقدم المفهوم الذي يحمله التشريع الجديد الساري المفعول، الذي يحل محل التشريع السابق، وهو المتضمن في الأمر رقم01-04 المؤرخ في 20 أوت 2001 المتعلق بتنظيم المؤسسات العمومية الإقتصادية وتسييرها وخوصصتها.

* الشركة القابضة أنشئت بموجب الأمر 25-95 الصادر في 25 سبتمبر 1995 وحلت محل صناديق المساهمة، وهي شكل من أشكال تسهر على تسيير ومراقبة الأموال العمومية التي تحوزها الدولة لدى المؤسسات العمومية.

[1] - آمال عياري ونصيب رجم، **تقييم آثار الإصلاح الاقتصادي في الجزائر**، الملتقى الوطني الأول حول المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد، ورقلة، 22-23 أفريل ،2003.

فحسب الأمر 95-22 فإن مفهوم الخوصصة يمكن أن يتجسد في شكلين، أولهما أن تتحول ملكية كل الأصول المادية أو المعنوية في مؤسسة عمومية أو جزء منها أو كل رأسمالها أو جزء منه لصالح أشخاص طبيعيين أو معنويين تابعين بدورهم للقانون الخاص ويكون هذا التحويل بصيغ تعاقدية محددة.[1]

أي أن الخوصصة من هذا المنظور تتعدى عملية بيع الأصول لتشمل حتى خوصصة التسيير بإسناد هذه المهمة للخواص بهدف تأهيل المؤسسات المعنية.

أما الأمر 01-04: فقد عرفت مادته رقم13 الخوصصة على أنها "كل صفقة تتجسد في نقل الملكية إلى أشخاص طبيعيين أو معنويين خاضعين للقانون الخاص من غير المؤسسات العمومية".[2]

إن هذا التعريف ومن ورائه التشريع الجديد الذي نصت مادته رقم42على إلغاء الأمر 22-95،لا يتضمن أية إشارة لخوصصة التسيير بصيغ تعاقدية محددة التي نص عليها التشريع الملغى وإنما إقتصر على نقل الملكية إلى أشخاص تابعين للقانون الخاص وقد بين طبيعة هذه الملكية التي تشمل على ما يلي:

- إما على كامل رأس المال الذي تحوزه الدولة أو أي شخص معنوي خاضع للقانون العام أو على جزء منه سواء كانت هذه الحيازة بصفة مباشرة أو غير مباشرة؛
- وإما كذلك على الأصول التي تشكل وحدة إستغلال مستقلة في المؤسسات التابعة للدولة.

وتجدر الإشارة إلى أن عملية خوصصة رأس المال هذه تتم من خلال التنازل عن أسهم أو حصص إجتماعية أو إكتتاب للزيادة في رأس المال.

ب- أسباب اللجوء إلى الخوصصة في الجزائر:

يرجع قرار الخوصصة في الجزائر إلى عوامل ذات طابع مالي واقتصادي وإداري وتسييري ونخص بالذكر:[3]

- عجز متزايد للمؤسسات العمومية الإقتصادية حتى أصبحت هذه الأخيرة تشكل عبئاً ضخما لميزانية الدولة؛
- إنعدام فعالية أجهزة مراقبة تسيير عمليات المؤسسات العمومية، وأن هذه الوضعية ناتجة أساساً عن التعقيد في الهياكل الإدارية وتعدد الإجراءات وتنوع مجالات التدخل، وقد أدت مجمل هذه الأسباب إلى إنشاء جهاز مراقبة الذي حث على تحفيز المسيرين والمراقبين؛
- الجمود الملاحظ في التسيير والذي لا يتماشى مع نظام اختيار المسيرين، حيث بينت التجربة أن المراقبة الصارمة التي تمارسها الدولة على المؤسسات العمومية أدت إلى نفور مسيري هذه الأخيرة.

لذا نرى أنه يمكن خدمة مصالح الدولة خدمة أحسن وذلك من خلال عقد برنامج، والذي يحدد فيه مسؤولية مسيري المؤسسات العمومية حسب النتائج المتحصل عليها.

---

[1]- الجريدة الرسمية، **أمر 95-22، يتعلق بخوصصة المؤسسات العمومية**، عدد48، الصادرة بتاريخ26: أوت1995، ص3.

[2]- الجريدة الرسمية، **أمر01-04، يتعلق بتنظيم وتسيير خوصصة المؤسسات**، عدد64، الصادرة بتاريخ:20 أوت 2001، ص4.

[3] - وهيبة بوخدوني، **التطهير المالي وخوصصة المؤسسات العمومية الجزائري**،الملتقى الوطني حول الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر والممارسة التسويقية ، المركز الجامعي بشار، 20-21 أفريل 2004 .

1-4- برنامج الإنعاش الإقتصادي:

لمواجهة الضغط الإجتماعي الناتج عن إرتفاع معدل البطالة وتدهور القدرة الشرائية، طبقت الحكومة مع بداية هذا القرن برنامجاً سمي ببرنامج الإنعاش الإقتصادي، حيث يهدف هذا الأخير إلى تحفيز الطلب الإجمالي عن طريق الزيادة في نفقات التجهيز العامة، وسنتناول بعض جوانب هذا البرنامج من خلال النقاط التالية:[1]

أ- **السياق**: بفضل تطور السوق البترولية الدولية تستفيد الجزائر من ظرف مالي مناسب، وعلى مستوى الإقتصاد الكلي، تميز الوضع آنذاك بقابلية إستمرار التوازنات المالية الخارجية التي تقوم خاصة على فائض في الحساب الجاري في سنة 2000 وإنخفاض نسبة خدمة المديونية إلى 19.8% في سنة 2000 مقابل 47.5% في سنة 1998.

وعلى الرغم من تحسن أسعار المحروقات فإن معدل النمو المسجل خلال السنوات الخمس الأخيرة والمقدر ب3% يبقى غير كافي للإستجابة إلى الحاجات الملحة للسكان لاسيما في ميدان التشغيل.

وقد أدى الركود الإقتصادي إلى تسريح العمال وتقهقر إجتماعي زاد من تفاقمه آثار الإرهاب مثل (تحطيم المنشآت والتوترات المستمرة وهجرة السكان الناجمة عن ذلك)، ومثل هذا الوضع يفتح الباب على مصرعيه على الفقر وعدم الإستقرار ويشكل مصدر لفوارق إجتماعية كبرى.

ب- **إستراتيجية الإنعاش**: إن برامج التعديل المطبقة من أجل إسترجاع التوازنات الإقتصادية الكبرى،أدت إلى تقليص معدل مستوى معيشة السكان، ومن ثم تركيز عمل الحكومة على تكثيف مسار الإصلاح ليشمل جميع الجوانب الإجتماعية والإقتصادية وتحرير الإقتصاد الوطني من أجل تمكين المؤسسة الجزائرية من أن تصبح المصدر الرئيسي للثروة.

وهكذا فإن الحكومة توصلت إلى نتيجة تقضي بأنه بدون تحضير فضاء إقتصادي ودون تعزيز قدرات الإنتاج المحلية وإنعاشها، ودون تعبئة الإدخار المحلي، ودون إنشاء القدرة الشرائية، فإن إقامة إستراتيجية للإنعاش، القائمة على الإصلاحات الهامة لإطار التسيير وإصلاحات هياكل الإقتصاد الوطني،قد تصطدم بعراقيل سريعة في التطبيق بل تزيد من حدة تفكك الإقتصاد على المستوى الجغرافي والإجتماعي، وعليه فمن الضروري القيام بعمل واسع النطاق وتهيئة بلادنا إلى إنعاش أفضل.

ج- **مقومات البرنامج**: يمتد برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي على فترة تنطلق من 2001 إلى 2004،ويتمحور حول الأنشطة المخصصة لدعم المؤسسات والأنشطة الزراعية المنتجة وغيرها وإلى توزيع المرافق العمومية في ميدان الري والنقل والمنشآت القاعدية وتحسين ظروف المعيشة والتنمية المحلية وتنمية الموارد البشرية.

وستجد هذه الأعمال دعمها في جملة من التدابير الخاصة بإصلاح الهيئات ودعم المؤسسات.

[1] - المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، **مشروع التقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2001**، الدورة العامة العشرون ، جوان 2002، ص ص121- 124.

إن هذا البرنامج الذي يتضمن غلافا مالياً قدره 525 مليار دينار جزائري يتوزع حسب المقومات الآتية وهو ما يوضحه الجدول رقم (2-1):

جدول رقم (2-1) – الترخيصات المالية لمخطط دعم الإنعاش الإقتصادي-

الوحدة: مليار دينار

طبيعة الأعمال	رخص البرامج					مجموع الرخص
السنوات	2001	2002	2003	2004	01/04	البرامج (%)
دعم الإصلاحات	30.0	15.0	-	-	45.0	8.6
الدعم المباشر للفلاحة والصيد البحري	10.6	20.30	22.5	12.0	65.4	12.4
التنمية المحلية	32.4	42.9	35.7	3.0	114.0	21.7
الأشغال الكبرى	93.0	73.9	37.6	2.0	210.5	40.1
الموارد البشرية	39.4	29.9	17.4	3.5	90.2	17.2
المجموع	205	185.9	113.2	20.5	525.0	100

المصدر: المجلس الوطني الإقتصادي والإجتماعي، مشروع التقرير حول الظرف الإقتصادي والإجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2001، مرجع سبق ذكره، ص 123.

وتقوم معايير إنتقاء الأنشطة والمشاريع على ما يلي:

- إنهاء العمليات التي هي في طريق الإنجاز؛
- إعادة تأهيل وصيانة المنشآت؛
- توفير وسائل وقدرات الإنجاز خاصة منها الوطنية؛
- العمليات الجديدة التي تتطابق وأهداف البرنامج والقابلة للإنطلاق الفوري.

د- أهداف البرنامج: إن الأهداف العملية التي يعتزم برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي إنجازها، تتمثل في إعادة تنشيط الطلب ودعم النشاطات التي تنتج القيمة المضافة وتوفير الشغل، عبر ترقية الإستغلال الزراعي والمؤسسة المنتجة خاصة منها المحلية ذات الحجم الصغير والمتوسط، وإعادة تأهيل المنشآت القاعدية خاصة تلك التي تساعد على إنطلاق النشاطات الإقتصادية وتغطية الحاجات الضرورية للسكان في مجال تنمية الموارد البشرية.

ويتكفل هذا التدخل بثلاثة أهداف ذات نوعية عالية: مكافحة الفقر، توفير فرص العمل وتحقيق توازن جهوي وإنعاش الفضاء الإقتصادي الجزائري.

المبحث الثاني: مفاهيم أساسية ومصادر المعلومات الأساسية المتعلقة بالتشغيل والبطالة في الجزائر.

إن للمعلومات الإحصائية المتعلقة بسوق العمل دور بارز لا يقتصر فقط في إنشاء سياسات التشغيل،بل يتعدى إلى قطاعات أخرى كتوجيه الإستثمار وتوجيه قطاعي التكوين المهني والتعليم العالي،أين تلعب المعلومة الإحصائية الخاصة بمؤشرات سوق العمل الظرفية دور فعال في نماذج تقديرات التنبؤات التي تؤخذ بعين الإعتبار في تسيير هذه القطاعات.

ونظراً للأهمية التي تلعبها المعلومات المتعلقة بسوق العمل على مستوى الإقتصاد العالمي فإن إنتاجها يعد هدف مسطر من قبل الحكومات التي تسعى لوضع وتطوير أنظمة معلوماتية فعالة حيث تسهر على إنتاج معلومات إحصائية دقيقة تحاكي تذبذبات سوق العمل، ولذلك خصصت هيئات معينة مكلفة بمراقبة التقلبات الظرفية لسوق العمل واليد العاملة، كما يتعلق الأمر هنا بتسليط الضوء على بعض المفاهيم والتعاريف العامة المستعملة من قبل الإقتصاديين والخاصة بالشغل والبطالة، إذ نهتم بما هو أكثر استعمالاً في الإقتصاد الجزائري، وللإلمام بهذه الجوانب سنتناول في هذا المبحث النقاط التالية:

- مفاهيم عامة حول التشغيل والبطالة في نظام المعلومات الجزائري؛
- المعدلات الشائعة الإستعمال في سوق العمل؛
- المصادر الإستقصائية عن البطالة والشغل في الجزائر؛
- النقائص والسلبيات التي تميز المصادر الإحصائية والبدائل المقترحة.

2-1- مفاهيم عامة حول التشغيل والبطالة في نظام المعلومات الجزائري:

الجدير بالذكر أن كل التعاريف المتعلقة بالمجتمع النشيط والتشغيل والبطالة المعتمدة من طرف نظام التخطيط الوطني متولدة من التعاريف المقترحة من المكتب الدولي للعمل، غير أن الشروط الخاصة بكل دولة هي ضرورية.

لإلتماس التعاريف الخاصة بالنظام الوطني للمعلومات الإحصائية سنتطرق إلى مفهوم المجتمع النشيط والبطالة من منظور الديوان الوطني للإحصاء.

2-1-1- السكان النشطون La population active:

يتكون السكان النشطون حسب مفهوم مكتب العمل الدولي من مجموع السكان المشتغلين ومجموع السكان البطالين، فالسكان المشتغلون هم مجموع الأشخاص الذين صرحوا بأنهم يمارسون نشاطاً مكسب خلال الأسبوع المرجعي (بما في ذلك الأشخاص الذين صرحوا في البداية أنهم بطالين، نساء ماكثات بالبيت، أو آخرين غير نشطين).[1]

ويمكن تعريف المجتمع النشيط من خلال جمع النقاط التالية:

[1] - ONS, **Données statistiques**, (Activité et emploi et chômage) au 4ème trimestre 2006, N° 463, P 02.

- الأفراد الذين صرحوا أثناء التحقيق أو التعداد أنهم يعملون، أي لهم نشاط مأجور عن طريق سيولة أو رأسمال عيني، الأشخاص الذين يؤدون الخدمة الوطنية هم جزء من هذا القسم؛
- الذين هم في سن العمل أي يتراوح سنهم بين (16-59 سنة) وصرحوا أثناء التحقيق أو التعداد أنهم مارسوا نشاط مأجور ويبحثون عن عمل (STR_1)؛
- الذين هم في سن العمل ولم يسبق لهم الدخول لسوق العمل ويبحثون عن أول عمل (STR_2).

أي المجتمع النشيط يتكون من مجموع المشتغلين ومجموع البطالين.

2-1-2- السكان المشتغلون (La population occupée) :[1]

إن المشتغل (الذي يملك منصب شغل) هو ذلك الشخص الذي يمارس عملاً أو يقوم بأي نشاط له عائد نقدي أو طبيعي وهذا خلال فترة زمنية معينة وهي فترة الإستقصاء.

فالمشتغلون هم أولئك الذين:

- يمارسون عملاً خلال فترة زمنية معينة؛
- غائبون عن عملهم خلال فترة الإستقصاء؛
- يتابعون دراستهم مع القيام بنشاط ذو عائد مادي؛
- هم في عطلة مرضية لمدة قصيرة الأجل (أقل من ثلاث أشهر)؛
- الشباب الذين يقومون بأداء واجب الخدمة الوطنية؛
- الدائمون في سلك جيش التحرير الوطني (les actifs).

2-1-3- السكان البطالون (La population chômage):

حسب الديوان الوطني للإحصاء "بدون عمل" يقصد به "بطال" وهو ذلك الشخص الذي يستوفي في آن واحد على النقاط التالية:[2]

- أن يكون في سن العمل أي بين 16-59 سنة؛
- بدون عمل أثناء فترة التحقيق (أي لم يتمكن من عمل بأجرة أو بدونها)؛
- أن يكون قام بالبحث الجاد عن عمل؛
- أن يكون متاح ومستعد لأي عمل مأجور أو غير مأجور أثناء فترة الإسناد.

ويمكن أن نفرق بين نوعين مع العاطلين حسب ما ورد في مطبوعات الديوان الوطني للإحصاء،حيث نجد الفئة STR_1 والفئة STR_2 حيث تمثل كل فئة ما يلي:

- STR1: الذين هم بدون عمل ويبحثون عن عمل، لكنهم كانوا يشتغلون من قبل؛
- STR2: الذين هم بدون عمل ويبحثون عن عمل، لكنهم لم يشتغلوا أبداً من قبل.

[1]- مهدي كلو، مرجع سابق، ص 12.

[2] - Samira Lakel, **l'emploi et le chômage en Algérie**, Mémoire d'ingénieur, INPS, 1998, P 10.

2-2- المعدلات الشائعة الإستعمال في سوق العمل:

انطلاقاً من التعاريف والمفاهيم السابقة فالديوان الوطني للإحصاء يقوم بحساب مجموعة من المعدلات، الهدف من حسابها معرفة الوضعية الحالية لسوق العمل والمقارنة مع السنوات الأخرى، ومن أهم هذه المعدلات نجد معدل النشاط ومعدل التشغيل ومعدل البطالة.

2-2-1- معدل التشغيل (Taux d'occupation):[1]

هذا المعدل حسب الديوان الوطني للإحصاء يتم حسابه من خلال إيجاد النسبة بين السكان المشتغلين من جهة والسكان النشطين من جهة أخرى أي:

$$\text{معدل التشغيل} = \frac{\text{السكان المشتغلين}}{\text{السكان النشطين}} \quad , \quad T.O = \frac{Population\ Occupées}{Population\ Actives}$$

والهدف من حساب هذا المعدل هو معرفة عدد المناصب التي تم خلقها ومن ثم الوقوف على تطور وضعية التشغيل.

2-2-2- معدل النشاط (Taux d'activité):

حسب الديوان الوطني للإحصاء يوجد نوعين من معدل النشاط حيث نجد:

- معدل النشاط الأول ويمثل النسبة بين السكان النشيطين كلياً (المشتغلين والبطالين) والسكان الكليون المقيمون أي:

$$\text{معدل النشاط 1} = \frac{\text{المشتغلون + البطالون}}{\text{مجموع السكان المقيمون}} \quad , \quad T.A_{(1)} = \frac{Population\ occupée + Population\ en\ chômage}{Population\ total}$$

- معدل النشاط الثاني ويمثل النسبة بين السكان النشيطين (المشتغلون والبطالون) والسكان البالغين سن العمل (حسب مفهوم المكتب الدولي للعمل)[2]، أي:

$$\text{معدل النشاط 2} = \frac{\text{المشتغلون + البطالون}}{\text{مجموع السكان البالغين سن العمل}} \quad , \quad T.A_{(2)} = \frac{Population\ occupée + Population\ en\ chômage}{Population\ en\ age\ de\ travail}$$

حيث يسمح المعدل الأول بمعرفة تركيبة المجتمع الكلي أي معرفة حجم القوة العاملة المؤهلة للعمل مقارنة مع حجم السكان الكلي أما المعدل الثاني فيمكن من خلاله معرفة الفئات التي لا تدخل ضمن فئة البطالين ولا المشتغلين كالطلبة وغيرهم، كما أن المعدل الأول يكون أقل من المعدل الثاني.

[1] -ONS, **Données statistiques** ,(Activité et emploi et chômage) au 3ème trimestre 2004, N° 411, P 02.
[2] - ONS, **Données statistiques**, N° 463, opcit, P 02.

2-2-3- معدل البطالة:

معدل البطالة حسب الديوان الوطني للإحصاء هو العلاقة النسبية بين السكان البطالين من جهة والسكان النشيطين من جهة أخرى أي:[1]

$$\text{معدل البطالة} = \frac{\text{السكان البطالين}}{\text{مجموع السكان النشيطين}} \quad , \quad T.C = \frac{Population\ en\ chômage}{Population\ Actives}$$

حيث يسمح لنا هذا المعدل بمعرفة القوة العاملة المؤهلة للعمل لكنها لا تشتغل.

كما يمكن الإشارة إلى أن طريقة قياس البطالة تختلف من دولة لأخرى بسبب إختلاف الفئة العمرية المستخدمة في التعريف، الفترة الزمنية للبحث عن عمل، تباين الدول في مصادر الحصول على البيانات المستخدمة في قياس البطالة، فالبعض يعتمد على الإحصاء العام للسكن، بينما دول أخرى تعتمد على إعانات البطالة كمؤشر لحجم البطالة وإحصائيات مكتب العمل.

2-3- المصادر الإستقصائية عن البطالة في الجزائر:

إن دراسة وتحليل سوق العمل تحتاج إلى حد أدنى من المعلومات الإحصائية المتعلقة بهذا السوق وذلك للدور الفعال الذي تلعبه هذه المعلومات في عملية إتخاذ القرار، هذه المعلومات لا تأتي من مصدر واحد، بل تأتي من عدة مصادر مختلفة غالباً ما تختلف فيما بينها فيما يخص المفاهيم والمصطلحات والتسميات و توجد ثلاثة أنواع من المصادر:

- المسوح الأسرية؛
- المسوح عبر المؤسسات ؛
- المصادر الإدارية.

2-3-1-المسوح الأسرية:

هذه المسوح من مهام الديوان الوطني للإحصائيات(ONS) حيث تقدم هذه المصادر معلومات إحصائية بخصوص عرض العمل من خلال مفهوم السكان النشطين الذي يجمع بين العاملين والبطالين الذين هم في مسيرة بحث عن العمل. حيث يستند الديوان الوطني للإحصاء عند تحديد معدلات البطالة في الجزائر على مصدرين أساسين هما

- الإحصاء العام للسكن والسكان(RGPH)*؛
- المسوح الأسرية الخاصة باليد العاملة(MOD)*.

[1] - ONS, **Données statistiques**, (Activité et emploi et chômage) au 2ème trimestre 2000, N° 330, P 04.

* **RGPH**: recensement général de la population et de l'habitat.

* **MOD**: Main d'œuvre et démographie.

أ- الإحصاء العام للسكن والسكان (RGPH):

هي عبارة عن عملية مسح شامل على مستوى كل التراب الوطني، تنفذ مرة كل عشر سنوات،والجزائر حققت خمس إحصاءات منذ الإستقلال (1987،1977،1967،1998،2008)، ويتميز الإحصاء العام بثقله كما ينفذ في مدة 15 يوماً ويعطي معلومات شاملة حول اليد العاملة والبطالة على المستوى الجغرافي من خلال عدة متغيرات هي الجنس، اللغة التي يقرؤها ويكتبها الشخص، آخر سنة دراسية لمعرفة المستوى الدراسي، الحالة الفردية خلال الأسبوع ما قبل الإحصاء، النشاط الممارس،البحث عن العمل، المهنة الرئيسية، الوضعية المهنية، القطاع القانوني، قطاع النشاط، مكان العمل، ويمكن توضيح هذه العناصر من خلال الجدول رقم(2-2)

جدول رقم (2-2) – استقصاءات التعداد العام للسكن والسكان-

موضوع الإستجواب		الإجابة المحتملة
الجنس		- ذكر - أنثى
اللغة التي يقرأها ويكتبها الشخص		- العربية - الفرنسية و لغات أخرى - لا شيء
آخر سنة دراسية	في التكوين المهني	- تسجيل آخر سنة دراسية تابعها الشخص في التكوين المهني
	في التعليم العالي	تسجيل آخر سنة دراسية تابعها الشخص في التعليم العالي
الحالة الفردية خلال الفترة المرجعية		- مشتغل- بطال- ماكثة بالبيت-طالب/تلميذ-متقاعد-ذو معاش – حالة أخرى.
النشاط الممارس		-أنشطة زراعية وتربية المواشي - تحضير المواد الغذائية - صناعات تقليدية - أشغال البناء و الصيانة - خدمات - كل أنواع التجارة - النقل(مسافرين، بضائع) - أنشطة أخرى
البحث عن العمل		هل يبحث عن شغل خلال الأسبوع ما قبل الإحصاء:نعم/لا
المهنة الرئيسية		المهنة الرئيسية أو الحرفة التي يمارسها الشخص
الوضعية المهنية		- مستخدم – مستقل- أجير دائم-أجير غير دائم- متمرن-مساعد عائلي
القطاع القانوني		القطاع الذي ينتمي إليه الشخص فيا يخص التشغيل. - عمومي - خاص - مزدوج
قطاع النشاط		النشاط الرئيسي للمؤسسة التي يشتغل فيها الشخص
مكان العمل		تسجيل اسم الولاية والبلدية

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء، استمارة الإحصاء العام الخامس للسكان والسكن، الجزائر، 2008.

حيث يقوم الأعوان المكلفون بالإحصاء بالإستفسار عن وضعية الأشخاص المقيمين بطرح مجموعة من الأسئلة والتي تم التطرق إليها في الجدول رقم (2-2).

ب- المسوح الأسرية الخاصة باليد العاملة والديموغرافيا (MOD):

هي عبارة عن مسوح سنوية يتم من خلالها إستجواب الأسر بطريقة عشوائية موزعة على كل الولايات هدفها الرئيسي هو إعطاء تقديرات لخصائص ومميزات اليد العاملة المتاحة.

لتقييم السكان النشطين ومكوناتهم من عدد المشتغلين وعدد البطالين آخذين بعين الإعتبار تعاريف المكتب الدولي للعمل، يقوم المكلفون بالإحصاء بإتباع المراحل التالية:[1]

المرحلة الأولى:

يطلب فيها من مجموع الأشخاص البالغين 15 سنة فأكثر تحديد أنفسهم بطرح السؤال التالي عليهم: "ما هي وضعيتك الشخصية؟" خلال الأسبوع المرجعي بشروط مقيدة للأجوبة الآتية:

- **المشتغل:** هو الشخص الذي يشتغل أثناء الأسبوع المرجعي أو له نشاط يحصل بفضله على فائدة مالية أو عينية؛
- **العاطل الباحث عن العمل (SRT):** هو الشخص الذي لا يعمل وهو يبحث عن العمل (البطال)؛
- **في الخدمة الوطنية؛**
- **الماكثة بالبيت:** المرأة التي لا تمارس أي نشاط مكسب والتي لا تقوم إلا بالأشغال المنزلية فقط؛
- **الطالب أو التلميذ:** هو الشخص الذي لا يهتم إلا بالدروس فقط؛
- **المتقاعد:** هو الشخص الذي لا يمارس أي نشاط مكسب والذي يعيش بفضل منحة تقاعده؛
- **الحالة الأخرى لغير النشيط:** هو الشخص الذي لا يمارس أي نشاط مكسب والذي لا يمكن تصنيفه في الحالات السالفة الذكر.

حيث يسمح التصريح التلقائي للأشخاص بتقدير ما يلي:

- السكان المشتغلون وهم مجموع الأشخاص الذين صرحوا بأنهم يشتغلون (OCC 1) بما في ذلك الأشخاص في الخدمة الوطنية؛
- العاطلون وهم مجموع الأشخاص البالغين من 16-59 سنة والذين صرحوا بأنهم بدون عمل ويبحثون عن شغل (CHOM 1)؛
- السكان النشيطون (1) وهم مجموع الأشخاص المشتغلين (1) والبطالين (1):

$$\mathbf{ACT(1) = OCC\ (1) + CHOM\ (1)}$$

المرحلة الثانية:

يطلب فيها من جميع الأشخاص الذين صرحوا بوضعية غير مشتغل ولو بالخدمة الوطنية، إذا مارسوا نشاطاً مكسباً ولو لساعة خلال الأسبوع المرجعي.

ولكل حالة نجد من يجيب بـــ "نعم" وبالتالي يحسبون من بين المشتغلين والذين يجيبون بـــ "لا" يحافظون على وضعيتهم الشخصية السابقة.

[1] - ONS, **Données statistiques**, N°463, opcit, PP 4-6.

ونحصل إذاً على ما يلي:

- المشتغلون (1) + الأجوبة بنعم للحالات الأخرى = المشتغلون (2)
- البطالون (2) = بطالون(1) – الباحثون عن عمل والذين صرحوا بأنهم مارسوا نشاط مكسب خلال الأسبوع المرجعي أي: CHOM (2) = CHOM (1) – STR(1)

المرحلة الثالثة:

يطلب فيها من الباحثين عن العمل والذين لم يمارسوا نشاطاً مكسب خلال الأسبوع المرجعي إذا كانوا يبحثون فعلاً عن العمل وإذا كان الأمر كذلك، يعتبرون بطالين وإلا سيحسبون مع الآخرين غير نشطين:

المشتغلون (3) = المشتغلون (2) OCC (3)= OCC(2)

البطالون (3) = البطالون (2) – المصرحون بأنهم بطالين لكن لم يقوموا فعلاً بالبحث عن عمل

النشيطون (3) = المشتغلون (3) + البطالون (3) ACT (3) = OCC (3) + CHOM (3)

كما جاء في البيان الوصفي بعض الملاحظات المنهجية فيما يخص عملية المسح لعام 2006 حول العمل.[1]

- تم إنجاز المسح الوطني حول العمل في سنة 2006، خلال فترة نوفمبر-ديسمبر 2006 وحددت الفترة المرجعية في الأسبوع الأخير من شهر أكتوبر 2006 لدى عينة تتكون من 14921 أسرة عادية موزعة عبر التراب الوطني.
- إن الأشخاص الممسوحين المعنيين بالأسئلة الخاصة بالنشاط هم البالغين 15 سنة فأكثر، تم تقديرهم بـــ 62605 شخص؛
- تتكون قاعدة المسح من مجموع المقاطعات للعينة الرئيسية المعدة لحاجيات المسوح لدى الأسر والمستخلصة من نتائج التعداد العام للسكان والسكن لسنة 1998؛
- تمت دعوة مسؤولي المسح الجهويين شهران قبل بدء العملية في الميدان ليوم دراسي تناولوا خلاله المسائل المتعلقة بالوسائل البشرية والمادية من توظيف وتكوين المستخدمين وتنظيم سير المسح في الميدان؛
- جند 84 باحث و27 مراقب و4 مشرفين في الملاحق الجهوية للديوان الوطني للإحصائيات، خلال شهرين لإعداد وإنجاز هذا المسح في الميدان، ثم تكوين المستخدمين مدة 15 يوما قبل الشروع في العمل في الميدان حول تنفيذ المسح ومضمون الإستمارة التي تم توزيعها عليهم.

حيث أفرزت عملية المسح الوطني حول العمل لسنة 2006 على النتائج ويمكن إبرازها من خلال الشكل رقم (2-1).

[1] - ONS, **Données statistiques**, N° 463, opcit, P 8.

الشكل رقم (2-1)- هيكل تحديد السكان النشطين في الجزائر (الفترة المرجعية: أكتوبر 2006)-

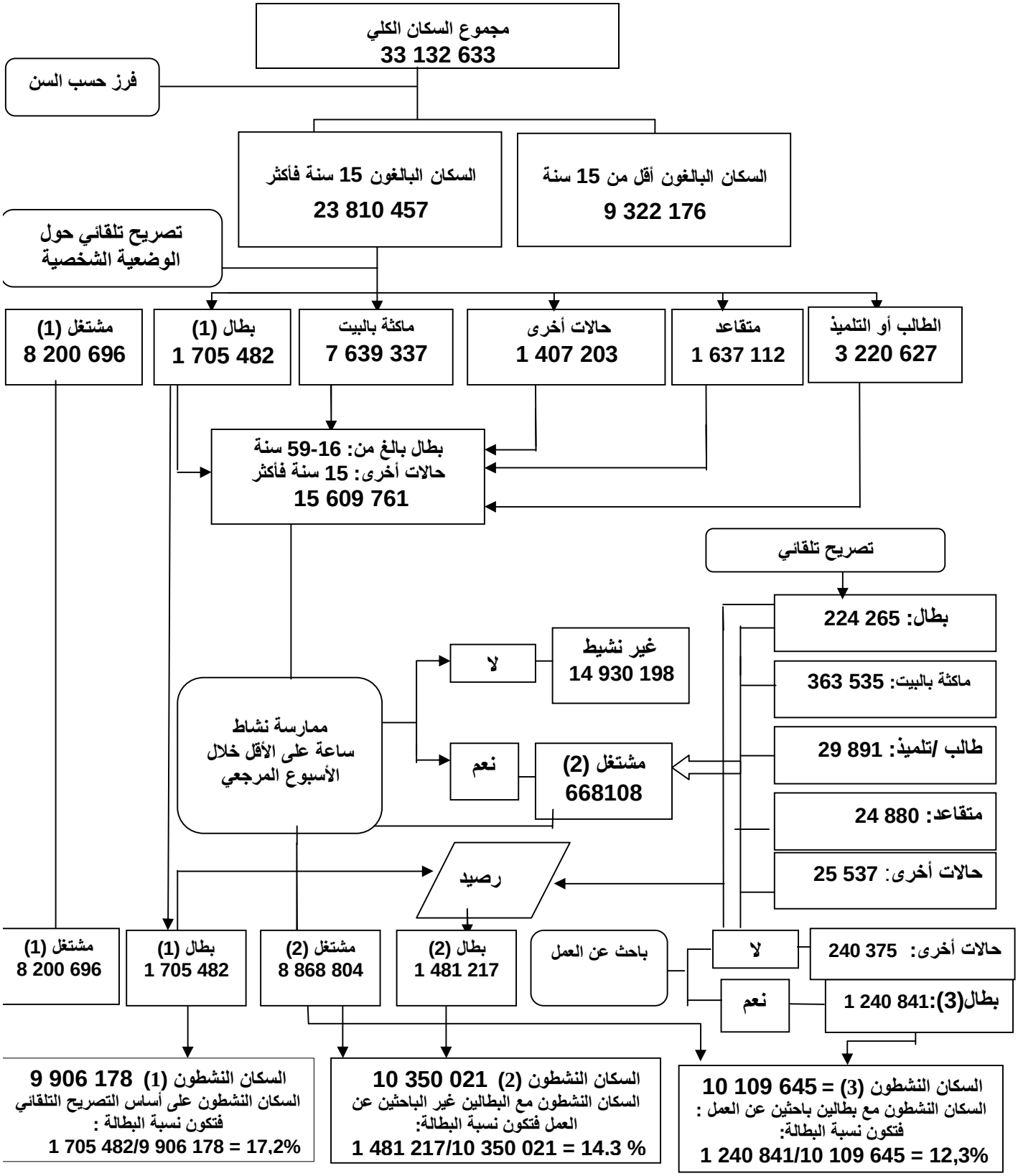

Source: ***ONS, Données statistiques, N° 463, opcit, P 5.***

لكلا المصدرين أهمية (RGPH وMOD) بحيث يعطي المصدر الأول صورة عامة عن بنية وخصائص السكان المقيمين في لحظة معينة، فهو بذلك يشكل عنصراً هاماً يمكن من معرفة حجم العمالة وحجم السكان النشيطين.

من إيجابيات هذا المصدر هو الشمول، بإعتبار أن العنصر المستقصى(السكان) يمكن له أن ينتمي إلى كل القطاعات المتاحة في الإقتصاد الجزائري بما فيها القطاع غير الرسمي، إلا أنه يبقى يتميز بعدم الدقة عندما يريد تحديد طبيعة السكان النشيطين، لذلك ارتأى الديوان الوطني للإحصاء لإستدراك هذا النقص وتدعيم هذا الإستقصاء بإستقصاء آخر في 1982 شامل (لا يستثني أي قطاع) ودقيق (يخص عينة تتراوح بين 10 آلاف و15 ألف أسرة) سمي بالإستقصاء الخاص باليد العاملة والديمغرافيا.[1]

2-3-2- المسوح الخاصة بالمؤسسات والشركات:[2]

في هذا النوع، يهتم فقط بمحددات عرض الشغل، والتي لا تعني سوى الإجراء بصفة عامة وانطلاقاً من حجم معين للمؤسسات بصفة خاصة.

لكن هذه الإستقصاءات تتلقى مشاكل عدة مثل:

- عدم ملائمة وموافقة قاعدة سبر الآراء المشكّلة من الملف العام للمؤسسات المقيدة لدى الديوان الوطني للإحصائيات (ONS) وهذا راجع إلى عدم كفاية الملف الإبتدائي وكذا التأخير في تحديثه؛
- النسبة الضعيفة للإجابة والرد، رغم إرسال برقيتين للتذكير (هذا النوع من الإستقصاء يكون عن طريق البريد).

وبصفة عامة فإننا نجد استقصاءات خاصة مثل:

- استقصاءات الشغل – الأجر؛
- حصيلة الشغل؛
- الإستقصاءات الثلاثية حول الشغل؛
- استقصاءات الأجور ... الخ.

كما نجد أيضاً أنواعاً أخرى من الإستقصاء خاصة بالمؤسسات وهذا مثل تلك المتعلقة بالصناعة،البناء والأشغال العمومية، وأخرى ... الخ.

2-3-3- المصادر الإدارية:

حيث تعطي هذه المصادر صورة عن الشغل في الإدارة (مديرية الميزانية، المديرية العامة للوظيف العمومي) وبعض المعلومات حول الشغل للقطاعات الأخرى، ولكنها غير كاملة لأسباب عديدة منها:[3]

---

[1] - Ahamed Zakane, **Analyse de l'offre d'emploi (réalités et perspectives cas de l'Algérie)**, mémoire de magister, institut des science économiques, université d'Alger, juin 1992, P 8.

[2]- بوبكر بن العائب، مرجع سابق، ص 12.

[3] - S. Ichaouene, **les sources statistiques et les études sur l'emploi**, revue conjoncture, N° 22, novembre 1995, PP 17,18.

- يوفر الصندوق الوطني للتأمين للعمال الأجراء فقط معلومات حول المشغلين (CNASAT) أو غير الأجراء (CASNOS) المصرحين؛
- توفر كذلك الوكالة الوطنية للتشغيل (ANEM) معطيات حول البطالة ولكنها لا تغطى سوى جزئياً؛
- توفر الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب (ANESEJ) معطيات حول البطالة والشغل، ولكنها تبقى كذلك جزئية تتعلق بالمصرحين فقط؛
- تنجز وزارة العمل سنوياً حوصلة حول الشغل، ولكنها تصطدم بعائق المعدل الضعيف للإجابات بخصوص إستمارة الأسئلة (Questionnaire) الموجه للإدارات والمؤسسات وهو ما يفقدها قيمتها العلمية.

2-4- النقائص والسلبيات التي تميز المصادر الإحصائية والبدائل المقترحة:[1]

بعد دراستنا لمختلف مصادر المعلومة الإحصائية المتعلقة بسوق الشغل في الجزائر نستخلص أن هذه المصادر والأنظمة تعاني من النقائص والسلبيات التالية:

2-4-1- النقائص والسلبيات التي تميز المصادر الإحصائية:

من أهم النقائص والسلبيات التي تميز هذه المصادر الإحصائية نوجزها فيما يلي:

- عدم التكامل فيما بينها أي أنها مصادر متلاشية وغالباً ما تصعب عملية المقارنة بينها إما بسبب المفاهيم المستعملة أو بسبب الفترات المختلفة التي تتخللها عمليات المسوح (فصلية، سنوية)، أو التسميات المستعملة، ولا توجد أي هيئة رسمية تعمل على تجميع هذه المعطيات المتفرقة والتوفيق بين مختلف المصادر وتوجيهها نحو هدف واحد ومشترك؛
- كل المؤشرات المتعلقة بسوق العمل تحسب على أساس الإجابة على سؤال واحد يخص الحالة الفردية (الشخصية)، وبالتالي لا تسمح بتسجيل متغيرات متعددة مرتبطة فيما بينها بصورة أكثر تعقيداً، كما أنه لا يوجد أي مصدر يعمل على تقدير اليد العملة في السوق السوداء ولا عمل الأطفال في سن الدراسة، ولا المتقاعدين الذين لم يغادروا سوق العمل بمحافظتهم على حجز مناصب شغل؛
- فترات تنفيذ المسوح والمدة اللازمة لنشر نتائجها غير معروفة بصفة واضحة وخاصة بالنسبة للمسوح الأسرية، وكذلك التأخر المطلق فيما يخص نشر النشرات الخاصة بالمصادر الإدارية؛
- قانون المسح المتعلق باليد العاملة غير واضح، سنوي بين سنتي 1982-1985، نصف سنوي بين سنتي 1990-1992؛
- المسوح عبر الشركات لا تتسم بالشمولية، حيث المسوح الفصلية لا تمس سوى القطاع العمومي، حيث أن نتائج القطاع العمومي لم تنشر أبداً على المستوى الفصلي؛

[1] - رابح بلعباس، **مكانة ودور الوكالة الوطنية لتشغيل في تسيير سوق الشغل الجزائري (دراسة كمية)**، مذكرة ماجستير، المعهد الوطني للتخطيط والإحصاء، 2005، ص ص 34-37.

- بالنسبة للمعلومات الواردة من المصادر الإدارية تتميز هذه المعلومات بالتأخر في عملية نشرها وكذلك هذه المصادر مازالت تعتمد على طرق غير حديثة في جمع المعطيات ومعالجتها؛
- بالنسبة لنظام الإعلام الإحصائي الخاص بالوكالة الوطنية للتشغيل، المعلومات التي يقدمها هذا النظام معلومات منتظمة وقيمة لأنها تعطي خصائص طلب وعرض العمل وفقاً لعدة متغيرات اجتماعية ومهنية، جغرافية، إلا أن هذا النظام يعاني من السلبيات التالية:
  - الأرقام التي ينشرها هذا النظام أرقام جافة غالباً ما تكون بدون مدلول ويصعب قراءتها؛
  - المعطيات السنوية والفصلية التي تنشرها هذه الوكالة معطيات غير مقبولة إحصائياً لأنها تقدر بواسطة حسابات وطرق غير منطقية، حيث يتم حساب الطلب السنوي في نهاية السنة بجمع الطلبات المسجلة خلال أشهر السنة مع أن مدة تمديد الطلبات تساوي 06 أشهر، وبالتالي قد يسجل طالب عمل لنفسه ثم يعيد التسجيل بعد أكثر من 06 أشهر فلا يمدد طلبه بل يعتبر طالب جديد لأن بطاقته قد ألغيت من مخزون الطلب فيظهر بذلك في الإحصائيات السنوية مسجلاً مرتين ومن ثم لا تعطي هذه المعطيات الوصف والتفسير الحقيقي لحجم البطالة خلال السنة أو الفصل؛
  - المعطيات التي تنشرها الوكالة معطيات متعلقة فقط بالطلب والعرض المسجلين خلال الشهر ولا تتكلم أبداً،على الطلب والعرض المتاح أو الموجود في نهاية الشهر، ومن ثم تعاني هذه المعطيات من ضياع كبير للمعلومات وانحصارها فقط في دائرة الطلب والعرض المسجلين خلال الشهر؛
  - جدولة الإحصائيات على مستوى الوكالات المحلية تتم بواسطة حسابات يدوية مما يرفع إحتمال وقوع أخطاء وينقص من فعالية وقيمة هذه المعلومات؛
  - عملية الإتصال، جمع المعلومات، وإرسال التقارير الشهرية تتم بواسطة البريد وما تخلفه من تخلف زمني أحياناً وربما ضياعها أحياناً أخرى؛
  - التأخر في الإستثمار في قطاع الإعلام الآلي ووسائل الإتصال؛
  - قاعدة المعلومات للوكالة الوطنية للتشغيل تأخذ الوكالات المحلية كوحدات ولا تأخذ طلبي الشغل أو عارضيه فهي تعتمد على تسجيل التقارير الشهرية لكل الوكالات(الجداول المتعلقة بالطلب والعرض وتوزيعها حسب مختلف المتغيرات)، وبالتالي فالمعلومات المتوفرة في هذه القاعدة هي معلومات مكبلة لأنها معلومات كمية وليست نوعية (كيفية)؛
  - كما تعاني هذه الوكالة من مشكل التعريف بنفسها وبالمهام والصلاحيات المجانية التي يمكن أن يستفيد منها كل من الباحثين عن العمل والباحثين عن العمال، مما يقلل من حجم المتعاملين معها في ميدان طلب العمل وعرضه.

2-4-2- البدائل والحلول المقترحة لهذه الأنظمة:

من أجل تحسين نوعية المعلومات من حيث القيمة والفعالية لا بد من الأخذ بالإجراءات التالية:

- يجب تعريف هيئة معنية تختص بجمع المعلومات الواردة من مختلف المصادر، ومن ثم تعمل على توحيد المفاهيم والمصطلحات وتوجيه هذه المصادر نحو تحقيق هدف واحد؛
- يجب توحيد المفاهيم والمصطلحات التي تستخدمها كل المصادر، بالإضافة إلى وضع قوانين تصحيحية جديدة لمختلف المسوح التي تغذي نظام الإعلام الإحصائي الخاص بسوق العمل تتماشى مع الظروف الحالية للأسواق العالمية، ووضع رقم التعريف الإحصائي حيز التنفيذ مما يسهل عملية تتبع الحياة المهنية للأفراد، كما يجب إتخاذ الإجراءات اللازمة للتقليص من التأخر في نشر المعلومات الآتية من طرف المصادر الإدارية، وتسهيل عملية نشرها عبر مواقع خاصة للإنترنيت مما يسهل ويتيح إمكانية الحصول عليها؛
- من وجهة نظر تقنية يجب تعريف وبدقة طرق التقدير المستعملة وتحديد المفاهيم المستعملة وفي هذا المجال لا بد من القيام بالإجراءات التالية:

- الفترة المرجعية: يجب أن تكون عملية المسوح خلال كل فصول السنة وذلك للسماح بتسجيل الحركة الفصلية لليد العاملة؛
- من أجل تقدير التطور ينبغي إستعمال المسوح المكررة مع الحفاظ على جزء من الفئة وتجديد الجزء الآخر؛
- الإستمارات: محتوى الإستمارات يجب أن يوضع بمساعدة كل مستعملي المعلومات المتعلقة بسوق الشغل وذلك من أجل القدرة على الإجابة على عدة أهداف في آن واحد؛
- تحقيق مسوح عبر الشركات خاصة بالقطاع الخاص، هذا القطاع الذي يبقى الأب الفقير من حيث إنتاج معلومات إحصائية رغم الظروف الحالية المتمثلة في خوصصة مؤسسات القطاع العمومي،وإقامة الشراكة مع الشركات الأجنبية، وتدعيم الإستثمار الأجنبي والخاص؛
- التفكير في إيجاد وسيلة لمراقبة وتقدير العمل في السوق السوداء، عمل النساء، عمل الأطفال في سن الدراسة، عودة المتقاعدين إلى سوق العمل؛

- بخصوص نظام إعلام الوكالة الوطنية للتشغيل ينبغي ما يلي:

- تطوير الميكانيزمات التي يسير وفقها هذا النظام خاصة فيما يخص وسائل الإتصال، وذلك بوضع نظام إتصال عبر شبكة إعلام آلي تسمح بالنقل السريع للمعلومات وتقلل من مدة التأخر في نشر معلوماتها؛
- تطبيق الطرق الإحصائية الفعالة والناجعة في عملية التقديرات والحسابات السنوية؛
- الإستغناء على استعمال التقارير الشهرية كوسيط لنقل المعلومات بين الوكالات المحلية والمديريات العامة وذلك لضياع المعلومات وقلة أبعادها مادامت سجينة داخل جداول

متقاطعة،وبالتالي فالمعطيات التي يأخذها نظام معلومات هذه الوكالة كمادة أولية في برامج تسيير قواعد المعطيات هي عبارة عن معطيات كمية (رقمية) وليست نوعية (كيفية) وبالتالي لا تساعد في تلبية الطلب المتنوع على المعلومة الإحصائية ولا تساهم في القيام بدراسات كمية معمقة؛

- استعمال البرامج الإحصائية السريعة والمتطورة لمعالجة وتحليل المعطيات الأولية على مستوى الوكالات المحلية وذلك للتقليل من إحتمال الخطأ وتوفير معلومات في أسرع وقت ممكن؛
- الإستثمار في مجال الإعلام الآلي وإعطاءه أهمية أكثر وذلك للوزن الذي يلعبه في تطوير الأنظمة المعلوماتية الحديثة والإستخدام الأمثل لبرامج الإعلام الآلي وتطوير برامج تسيير قواعد المعطيات؛
- القيام بدراسات معمقة لسوق الشغل لمعرفة التقلبات الفصلية لليد العاملة مما يسمح بإرشاد سياسات التشغيل؛
- تعريف وضبط نسبة تغطية المعطيات المسجلة في وكالات التشغيل بالنسبة للقيم الحقيقية وذلك لمعرفة درجة تمثيل هذه المعطيات بالنسبة للواقع؛
- القيام بإجراءات إشهارية (ملتقيات، معارض، إعلانات عبر وسائل الإعلام...الخ) خاصة على مستوى الجامعات ومراكز التكوين وذلك قصد توعية الجمهور بالمهام والخدمات المجانية التي تقدمها لهم هذه الوكالة أثناء رحلتهم في البحث عن مناصب شغل، مما يساهم في جلب أكبر عدد ممكن من الباحثين عن العمل.

- يجب القيام بدراسات تحليلية لهذه المعطيات، وذلك لترجمة هذه الأرقام وقراءتها قراءة صحيحة مما يسمح برؤية الإرتباطات المتواجدة بين مختلف المؤشرات والمتغيرات وهذا ما يسمح بتوجيه وإرشاد سياسات التشغيل، التكوين المهني، والتعليم العالي.

المبحث الثالث: وصف وتحليل لتطور البطالة والشغل في الجزائر للفترة (1990-2006).

لقد كان لإنخفاض أسعار النفط في نهاية الثمانينات الأثر البالغ في تردي الوضع الإقتصادي في بلادنا، حيث تراجعت الإستثمارات وتراكمت الديون الخارجية، والنتيجة تمثلت في تقلص فرص التشغيل بالوظيفة العمومية هذا من جهة ، ومن جهة أخرى إنتقال الجزائر من الإقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق و التعاون مع المؤسسات المالية الدولية في مجال الإصلاحات الإقتصادية وهذا منذ بداية التسعينيات، كل هذه العوامل أدت إلى وجود إختلالات في سوق العمل في الجزائر.

إن الأخذ بهذه المسألة يدفعنا للبحث عن دراسة الموقف الحالي للبطالة في بلادنا بإعتبارها مشكلاً اجتماعياً حقيقياً وذلك بالإستعانة بتحليل الظروف القائمة في سوق العمل.

للوقوف على تطور البطالة و ديناميكية سوق العمل وما يحيط بها من عوامل ذات تأثير مباشر على التشغيل و البطالة في الجزائر خلال الفترة (1990-2006) سنتطرق في هذا المبحث للنقاط التالية:

- واقع القوى العاملة غير المشتغلة (البطالين) وتوزيعها؛
- واقع القوى العاملة المشتغلة (العمالة) وتوزيعها؛
- البطالة وعلاقتها ببعض متغيرات الإقتصاد الكلي في الجزائر؛
- وضعية سوق العمل والأجور؛
- خصائص البطالة وبروز القطاع غير الرسمي؛
- أثر برامج التكييف والتعديل الهيكلي والإنعاش الإقتصادي على البطالة.

3-1- واقع القوى العاملة غير المشتغلة (البطالين) وتوزيعها :

تنال مشكلة البطالة في بلادنا اهتماماً كبيراً، وأن تحديد حدة هذه المشكلة يقتضي تمييز السكان الذين تمسهم البطالة على أساس عدد من التصنيفات، ومن أهمها:

- السن (فئات العمر)؛
- المناطق الجغرافية والجنس؛
- المدة الزمنية.

والهدف من معرفة توزيع البطالين حسب هذه التصنيفات هو معرفة خصائص البطالة في الجزائر خلال هذه الفترة.

3-1-1- توزيع البطالين حسب فئات العمر:

لمعرفة الفئة السكانية الأكبر من حيث عدد البطالين، لابد من تفحص وقراءة للجدول رقم (2-3) والذي يوضح توزيع البطالين حسب فئات العمر (السن)، كما أن هذا الجدول يكون مرفوق بشكل بياني (2-2) لتوضيح أكثر لكيفية توزيع البطالة حسب فئات العمر.

الجدول رقم (2-3)– توزيع حجم ونسب البطالة حسب فئات العمر للفترة (2000-2006)-

السنوات / فئات العمر	2000(1)	2001(1)	2003(1)	2004(2)	2005(2)	2006(3)
15-19 سنة	640136	393441	329136	256907	205417	166414
%	25,5	16,82	15,84	15,37	14,18	13,41
20-24 سنة	761933	687958	666872	505378	481169	369982
%	30,54	29,41	32,08	30,24	33,22	29,81
25-29 سنة	554975	578984	509289	462633	398779	333483
%	22,1	24,75	24,5	27,68	27,53	26,88
30-34 سنة	254264	280890	245568	206447	176666	170394
%	10,13	12,01	11,83	12,35	12,2	13,78
35-39 سنة	112245	155896	133532	104297	84257	91115
%	4,48	6,66	6,43	6,24	5,82	7,34
40-44 سنة	70818	93287	75108	58291	43096	48942
%	2,82	3,99	3,62	3,49	2,98	3,94
45-49 سنة	47976	72662	62516	41583	31613	28415
%	1,9	3,11	3,00	2,48	2,18	2,29
50-54سنة	49512	58163	40295	24577	19498	25544
%	1,98	2,49	1,94	1,47	1,35	2,1
55-59 سنة	19004	18169	15954	11422	7791	6553
%	0,75	0,78	0,76	0,68	0,54	0,5
المجموع	2510863	2339449	2078270	1671534	1448288	1240842
%	100	100	100	100	100	100

Source: ***(1) ONS , l'Algérie en quelques chiffres, résultats 2003,N° 34 ,édition 2005,P13-15.***
(2)ONS,l'Algérie en quelques chiffres,résultats (2003-2005),N°36,édition2007,PP13-15
(3) ONS, données statistiques, N° 463, opcit, P 3.

الشكل رقم (2-2) – توزيع نسب البطالين حسب فئات العمر للفترة (2000-2006)-

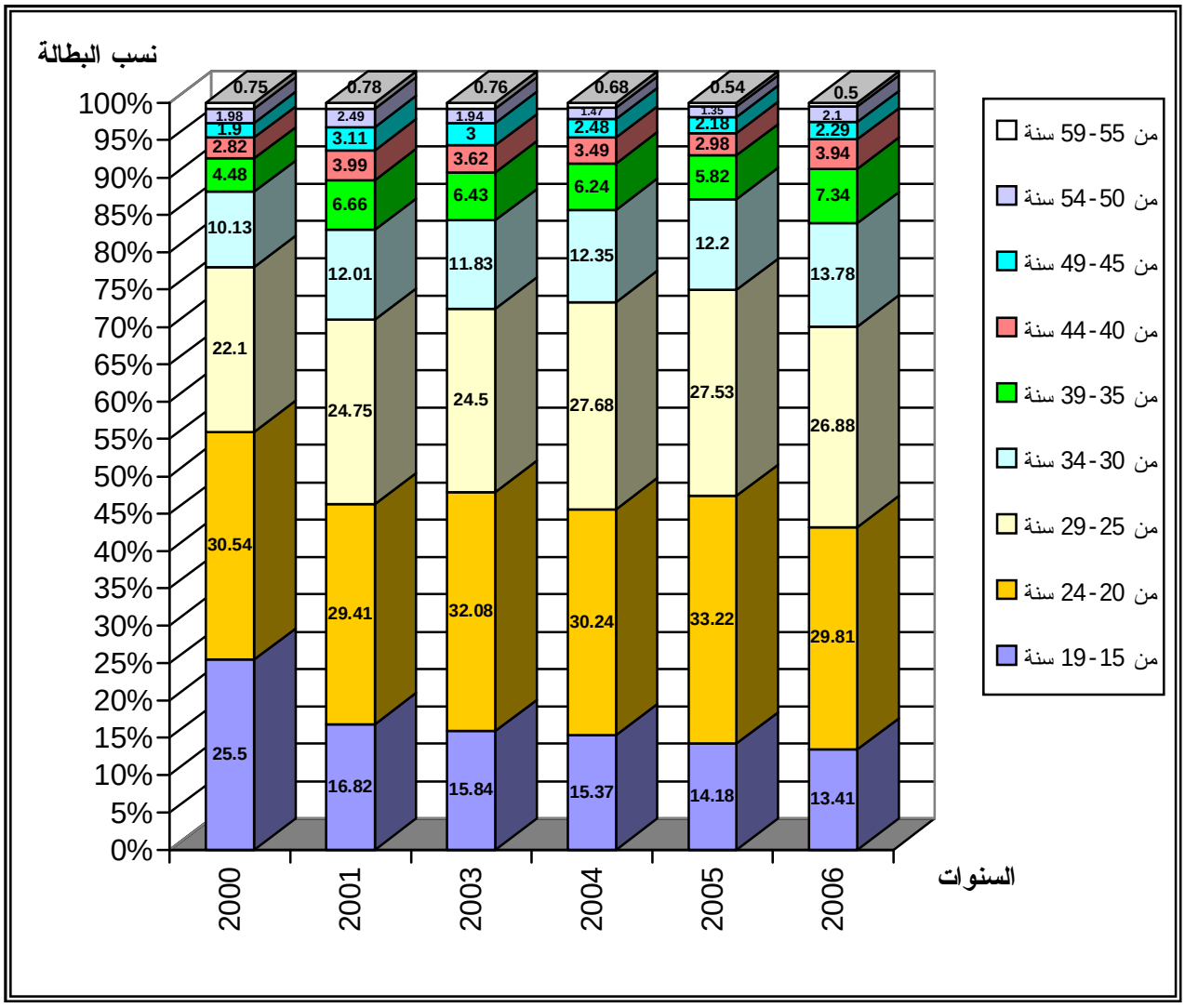

المصدر: من إعداد الطالب بناءاً على معطيات الجدول رقم (2-3).

الجدول رقم (2-3) والشكل البياني رقم (2-2) يوضحان فكرة حول توزيع البطالة حسب فئات العمر خلال السنوات الموضحة آنفاً، حيث نلاحظ أن العاطلين عن العمل (البطالين) معظمهم من الشباب الذين تقل أعمارهم عن 30 سنة حيث أن نسبة البطالة لدى هذه الفئة سجلت عام 2000 حوالي 78.15%،وعلى العموم فإن هذه النسبة لا تقل عن 70% خلال السنوات الموضحة في الجدول رقم(2-3) حيث أن هذه النسب هي نسب مرتفعة جداً إذا ما قورنت بالفئات الأخرى هذا من جهة، ومن جهة أخرى يلاحظ أن فئة (20-24) سنة هي التي تعاني أكثر من غيرها من البطالة حيث سجلت سنة 2000 معدل بطالة 30.54 % ليرتفع إلى معدل بطالة يقدر بـــ: 33.22%سنة 2005.

ويمكن إرجاع هذا الإرتفاع إلى أن هذه الفئة تتوافق مع السنوات التي يتخرج خلالها معظم الطلبة الجامعيين والمكونين في المعاهد، كذلك المؤدون لواجب الخدمة الوطنية والذين معظمهم يتقدمون لأول مرة لسوق العمل، وهم بدون تجربة أو خبرة ميدانية، حيث أن أغلبية المؤسسات الإقتصادية تعطي أولوية

التوظيف للأفراد المؤهلين وذوي الخبرة المهنية، مما جعل البطالة تمس بالدرجة الأولى الشباب الذين يشكلون الجزء الأكبر من فئة السكان النشطين، نفهم من هذا أن البطالة تتركز بشكل خاص بين الشباب الداخلين لسوق العمل لأول مرة.

3-1-2- توزيع البطالين حسب المناطق الجغرافية وحسب الجنس:

يمكن النظر إلى توزيع البطالة كذلك من زاوية أخرى، وتتمثل في توزيع البطالين من حيث الجنس والمنطقة الجغرافية، والهدف من ذلك هو معرفة أين تكون البطالة مرتفعة عند الذكور أو الإناث هذا حسب معيار الجنس، وكذلك أين ترتفع في الريف أو المدينة، وذلك ما سنعرفه بعد عرض الجدول رقم (2-4) المرفق بالشكلين البيانيين رقم (2-3) و(2-4).

الجدول رقم (2-4)– توزيع حجم ونسب البطالة حسب المناطق الجغرافية وحسب الجنس للفترة (2000-2006)

نوع المنطقة	السنوات / الجنس	2000(1)	2001(1)	2003(1)	2004(2)	2005(2)	2006(3)
حضري	ذكور	1340788	1127763	995969	790727	656378	588196
	%	85	77,5	81,42	79,52	78,6	75,7
	إناث	236443	327578	227150	203644	178678	189170
	%	15	22,5	18,58	20,48	21,4	24,3
	المجموع	1577231	1455341	1223119	994371	835056	777366
	%	100	100	100	100	100	100
ريفي	ذكور	88357	807147	763964	579688	542667	400093
	%	94,72	91,3	89,33	85,6	88,5	86,32
	إناث	49275	76961	91187	97475	70535	63383
	%	5,28	8,7	10,67	14,4	11,5	13,68
	المجموع	933632	884108	855151	677163	613232	463476
	%	100	100	100	100	100	100
المجموع	ذكور	2225145	1934910	1759933	1370415	1199075	988288
	%	88,62	82,7	84,68	81,98	82,8	79,65
	إناث	285718	404539	318337	301119	249213	252553
	%	11,38	17,3	15,32	18,02	17,2	20,35
	المجموع	2510863	2339449	2078270	1671534	1448288	1240841
	%	100	100	100	100	100	100

Source: ***(1) ONS , l'Algérie en quelques chiffres, résultats 2003.opcit, PP 12-15.***
(2)ONS, l'Algérie en quelques chiffres, résultats (2003-2005).opcit, PP 13-15.
(3) ONS, données statistiques, N°463, opcit , p3.

الشكل رقم (2-3) – توزيع نسب البطالة حسب الجنس للفترة (2000-2006)-

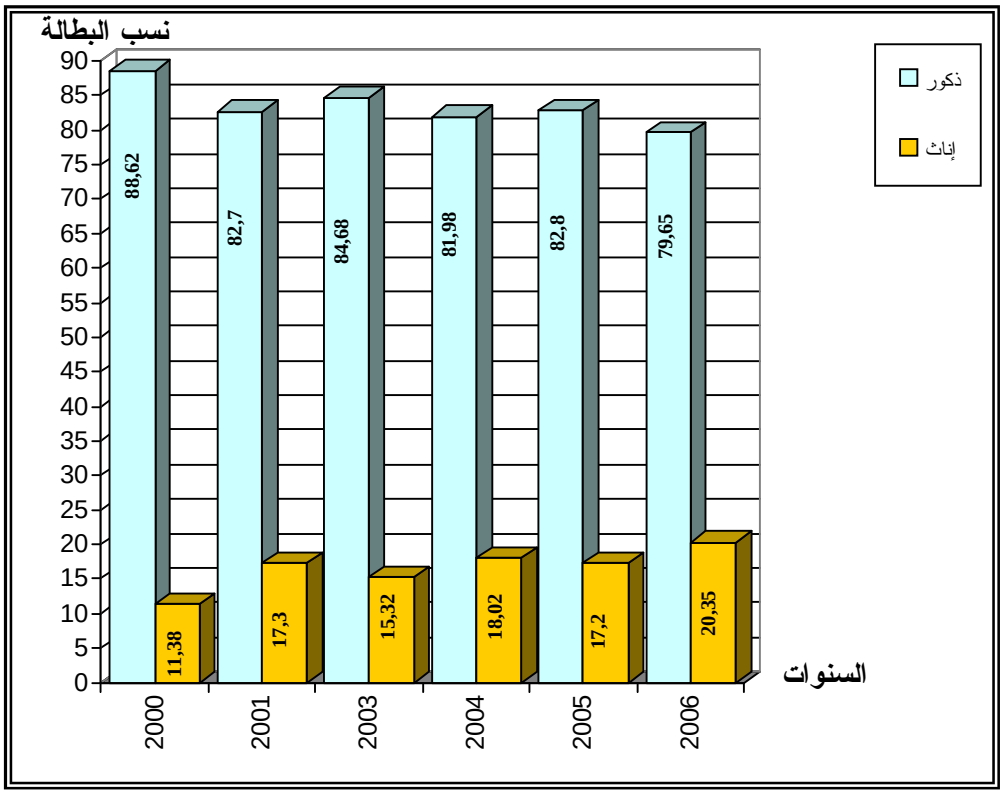

المصدر: من إعداد الطالب بناءاً على معطيات الجدول رقم (2-4).

الشكل رقم (2-4) – توزيع نسب البطالة حسب المنطقة الجغرافية للفترة (2000-2006)-

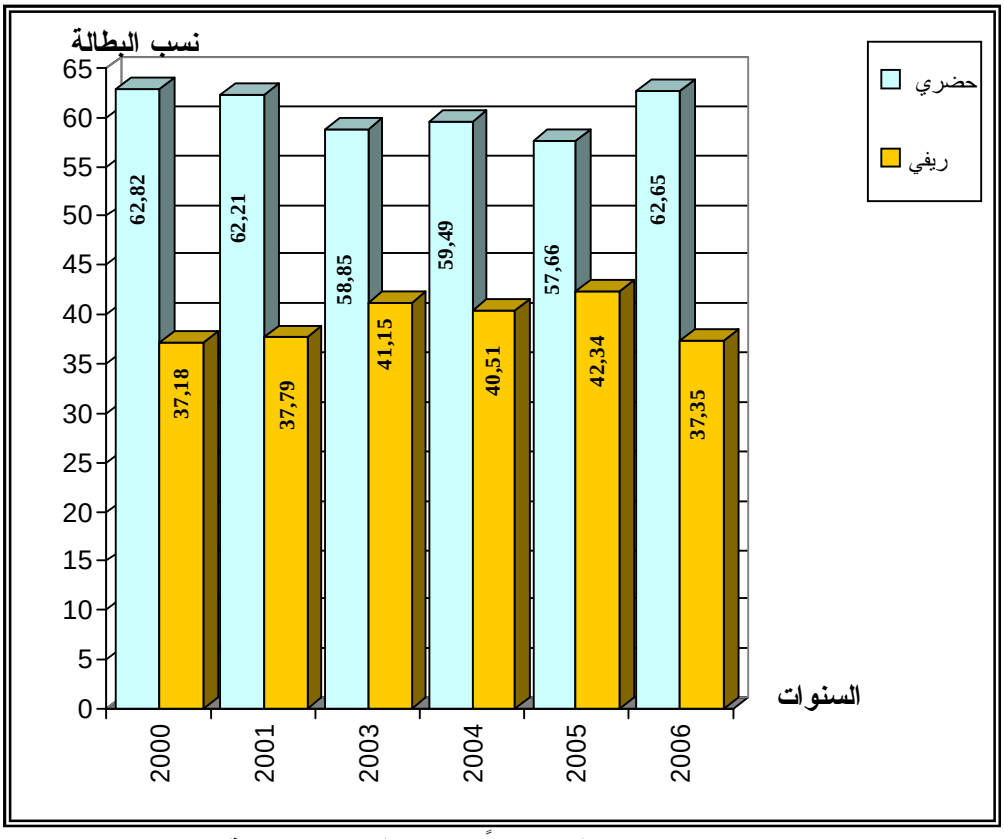

المصدر: من إعداد الطالب بناءاً على معطيات الجدول رقم (2-4).

يتضح لنا من الجدول رقم (2-4) والشكلين البيانيين رقم (2-3) و(2-4) ما يلي:

- بالنسبة لتوزيع البطالة حسب الجنس فإن البطالة تمس فئة الذكور أكثر من الإناث وذلك من خلال النسب المرتفعة المسجلة خلال فترة الدراسة حيث سجلنا في سنة 2000 نسبة 88.62% وهي أعلى نسبة إذا ما قورنت بباقي السنوات، حيث انخفضت في سنة 2006 لتصل إلى 79.65%،في حين أن البطالة عند الإناث عرفت العكس من ذلك حيث سجلنا في سنة 2000 نسبة 11.38% لترتفع وتصل إلى 20.35% سنة 2006؛
- بالنسبة لتوزيع البطالة حسب المنطقة الجغرافية فإن حجم البطالة كبير بالنسبة لمنطقة الحضر (المدينة) إذا ما قورنت بحجم البطالة في الريف حيث نجد أن عدد البطالين في سنة 2000 بلغ 1577231 بطال في المدينة مقابل 933632 في الريف، وعلى مختلف سنوات الدراسة تبقى البطالة في المدينة أكبر من الريف حيث وصلت في سنة 2006 إلى 777366 بطال في المدينة مقابل 463476 بطال في الريف؛
- وإذا نظرنا من زاوية أخرى إلى توزيع البطالين حسب المنطقة الجغرافية والجنس في آن واحد نجد أن الذكور تمسهم البطالة في المدينة أكبر من فئة الذكور في الريف وكذلك بالنسبة للإناث؛
- الذكور يمثلون قوة عاملة نشطة أكبر من الإناث؛
- إرتفاع نسبة البطالة لدى الإناث في المدينة أكبر من الريف يرجع إلى عادات و تقاليد الريف الجزائري حيث أن المرأة تتميز بمؤهلات ضعيفة إذا ما قورنت بالمرأة في المدينة؛
- الكثافة السكانية مرتفعة بالمدينة أكبر من الريف؛
- إنعدام الأمن خلال الفترة شجع الهجرة من الريف إلى المدينة وبالتالي زيادة المجتمع النشط في المدينة أكبر منه في الريف.

3-1-3- توزيع البطالين حسب المدة الزمنية:

إن تحليل مدة البطالة (المدة اللازمة) والكافية للظفر بمنصب شغل، مهما كان نوعه ...الخ يساعدنا في إلقاء الضوء بصورة أفضل على وضع فئة البطالين وعلاقتها بسوق العمل بشكل عام، عموماً أن مدة البطالة كانت تعد بالأشهر، أصبحت الآن تعد بالسنوات وهذا راجع لنقص العمل وكذلك لعدم ملائمة بعض الوظائف المقترحة على البطالين، الجدول رقم (2-5) والشكل البياني رقم (2-5) يوضحان فكرة توزيع البطالين في الجزائر حسب المدة الزمنية لسنة 2003.

الجدول رقم (2-5) – توزيع البطالين حسب المدة الزمنية لسنة 2003-

السنة / مدة البحث	2003	
	العدد	النسبة %
سنة واحدة	807870	38,87
سنتين	425540	20,48
3 سنوات	285835	13,75
4 سنوات	170280	8,19
5 سنوات فأكثر	388745	18,71
المجموع	2078270	100

Source: ONS ,données statistiques,N° 386 , 2003,P 4.

الشكل رقم (2-5) – توزيع نسب البطالة حسب المدة الزمنية لسنة 2003 -

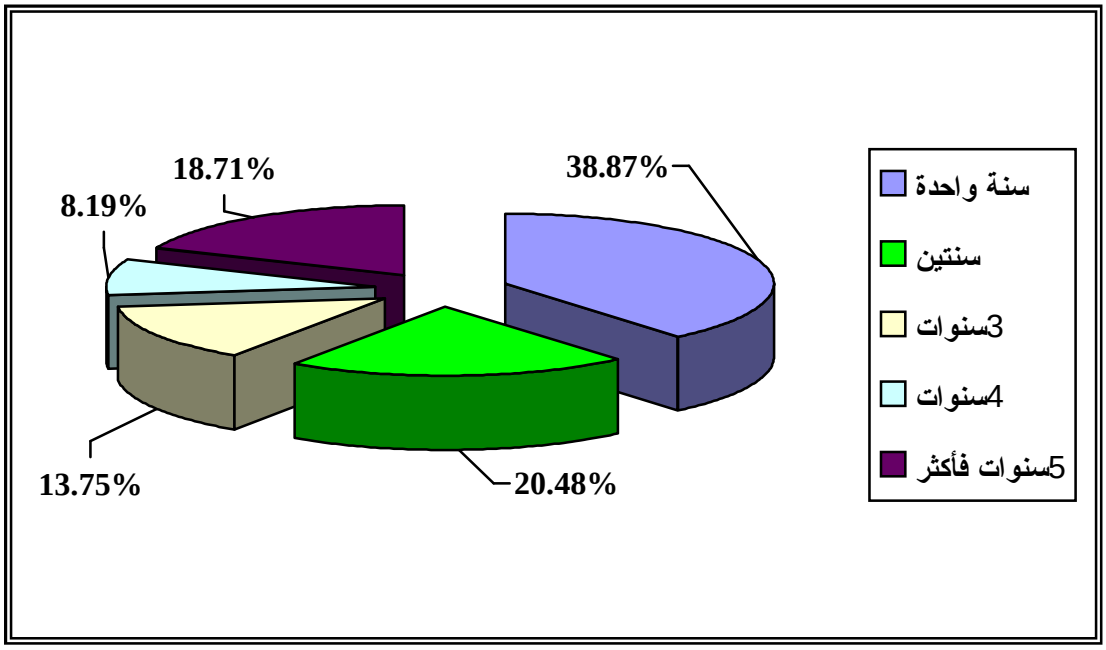

المصدر: من إعداد الطالب بناءاً على معطيات الجدول رقم (2-5).

من خلال الجدول رقم (2-5) والشكل البياني رقم (2-5) يتضح لنا أن حوالي 38.87% من مجموع البطالين يتواجدون في حالة بطالة منذ سنة، حسب تعداد 2003، وحوالي 18.71% يتواجدون في حالة بطالة منذ 5 سنوات فأكثر، كذلك نجد عدد البطالين الذين هم عاطلون لمدة سنتين حوالي 425540 فرد أي 20.48 % من مجموع البطالين، كل هذه المؤشرات ما هي إلا دلالة على صعوبة الحصول على مناصب الشغل من طرف الأفراد العاطلين، وعلى إمتداد المدة الزمنية المستغرقة في الحصول على الشغل.

من خلال عرضنا لأهم توزيعات البطالة حسب التصنيفات السابقة فإنه من الصعب فهم البطالة بكل أبعادها في بلادنا على الخصوص لأن أرقام وإحصاءات البطالة غير منتظمة وغير دقيقة (إن وجدت

أصلاً)، بالإضافة إلى إظهارها بأحجام أقل من أحجامها الحقيقية (الأصلية) وهذا يرجع إلى كونه عمل مقصوداً من جانب السلطات الحاكمة أو غير مقصود (التهاون والتستر وراء أن هذا العمل من أسرار الدولة)، الدليل على ذلك هو النقص الكبير في البيانات الإحصائية المتعلقة بهذه الظاهرة بصورة عامة،على سبيل المثال لم نجد كيف يتوزع البطالون حسب المستوى التعليمي، وكذلك لم تبرز لنا الإحصاءات الرسمية عن هيكلة هذه البطالة ولم تكشف لنا عن البطالة الخفية، أو المقنعة أو الأنماط الأخرى، (الإجبارية، أو الإختيارية ... الخ) في الوقت الذي يبين لنا في كل عام وبكامل الوضوح والدقة أحجام ومعدلات البطالة بمختلف أنواعها ومظاهرها في الدول المتقدمة.

3-2- توزيع القوى العاملة المشتغلة (العمالة):

إن الفهم العام للعمالة من حيث حجمها ونسبها وهيكلها يعتبر مطلباً أساسياً لتحديد مستويات العمالة والتعرف على القطاعات التي تواجه زيادة في العمالة، والهدف من ذلك هو معرفة خصائص العمالة في الجزائر، حيث توجد التصنيفات التالية:

- توزيع العمالة حسب القطاعات الإقتصادية؛
- توزيع العمالة حسب المهنة؛
- توزيع العمالة حسب فئات العمر؛
- توزيع العمالة حسب المناطق الجغرافية وحسب الجنس.

3-2-1- توزيع العمالة حسب القطاعات الإقتصادية:

إن دراسة التوزيع القطاعي للعمالة يعد من الأمور الهامة في دراسة مسار وتوجيهات التنمية الإقتصادية، ومعرفة مساهمة كل قطاع في عملية التنمية، لذا سنحاول التعرف على توزيع العمالة بين القطاعات و ذلك من خلال الجدول رقم (2-6) والشكل البياني رقم (2-6).

جدول رقم (2-6)-توزيع حجم و نسب العمالة حسب القطاعات الإقتصادية للفترة (2000-2006)-

السنوات / القطاعات	(1)2000	(1)2001	(1)2003	(2)2004	(2)2005	(3)2006
الفلاحة	872880	1312069	1412340	1617125	1380520	1609633
%	14,12	21,06	21,13	20,74	17,16	18,15
الصناعة	826060	861119	804152	1060785	1058835	1263591
%	13,37	13,82	12,03	13,6	13,16	14,24
بناء و أشغال عمومية	617357	650012	799914	967568	1212022	1257703
%	9,99	10,44	11,96	12,41	15,07	14,18
تجارة وخدمات	3863695	3405572	3667650	4152934	4392843	4737877
%	62,52	54,68	54,88	53,25	54,61	53,44
المجموع	6179993	6228772	6684056	7798412	8044220	8868804
%	100	100	100	100	100	100

Source: ***(1) ONS, l'Algérie en quelques chiffres, résultats 2003,.opcit, PP12-15.***
(2) ONS, l'Algérie en quelques chiffres, résultats (2003-2005, opcit, PP 14-15.
(3) ONS,données statistiques,N°463, opcit,p2.

الشكل رقم (2-6) – توزيع نسب العمالة حسب القطاعات الإقتصادية للفترة (2000-2006)-

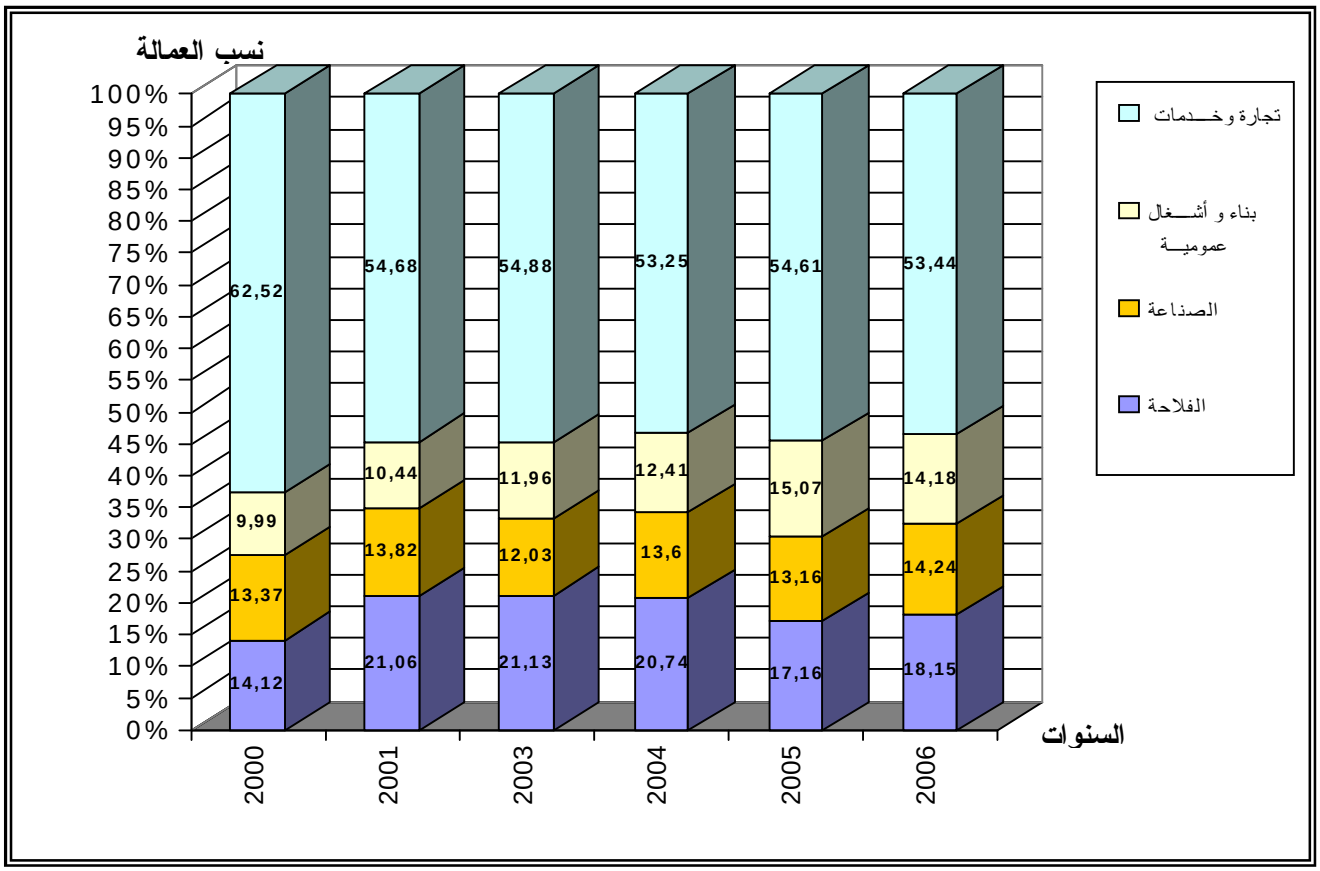

المصدر: من إعداد الطالب بناءاً على معطيات الجدول رقم (2-6).

من خلال الجدول رقم (2-6) والشكل البياني رقم(2-6) لتوزيع حجم ونسب العمالة حسب القطاعات الإقتصادية، أن أول ملاحظة نسجلها هو أن اليد العاملة المشتغلة (العمالة) الكلية تزداد شيئاً فشيئاً من سنة لأخرى حيث وصلت إلى 8868804 مشتغل سنة 2006.

يمكن تحليل معطيات الجدول (2-6) وتفحص الشكل البياني رقم (2-6) اللذين يوضحان فكرة توزيع العمالة حسب القطاعات الإقتصادية وذلك من خلال تناول كل قطاع على حدا، حيث أن ترتيب القطاعات يمكن تصنيفه على أساس أعلى نسبة لليد العاملة التي يستقطبها كل قطاع حيث نجد:

أ- قطاع التجارة والخدمات:

يعتبر قطاع التجارة والخدمات القطاع الأول من حيث إستقطاب اليد العاملة، حيث سجل هذا القطاع سنة 2000 نسبة 62.52% وهي أعلى نسبة إذا ما قورنت بالقطاعات الأخرى، وإذا كان هذا القطاع يستقطب أكبر عدد من العمالة خلال فترة الدراسة، إلا أنه إذا تفحصنا نسب اليد العاملة ومقارنتها مع القطاعات الأخرى، نلاحظ أن هذا القطاع يعرف تراجع حيث وصلت نسبة العمالة به سنة 2006 إلى نسبة 53.44%.

ويرجع سبب وجود عمالة كبيرة في قطاع التجارة والخدمات إلى وجود عوامل ترجع أسبابها إلى الديناميكية الإقتصادية لأن الإستثمار في القطاع الصناعي يؤثر بالضرورة على قطاع الخدمات مما يؤدي إلى تطور نشاط الخدمات والتجارة، ومن جهة أخرى أن استحواذ القطاع غير الإنتاجي (قطاع الخدمات) على نسبة معتبرة من مناصب العمل غير مرغوب فيها، لأنه كان من المفروض ومن المنطقي استحواذ القطاع الإنتاجي على النسبة المعتبرة (الكبرى) من مناصب الشغل، و ذلك لكون القطاعات المنتجة هي أساس التنمية الإقتصادية.

ب- قطاع الفلاحة:

يحتل قطاع الفلاحة المرتبة الثانية من حيث إستحواذ اليد العاملة حيث قدرت العمالة سنة2000 بنسبة قدرها 14.12% ثم إرتفعت هذه النسبة إلى أن تصل إلى أعلى نسبة لها خلال فترة الدراسة حيث وصلت سنة 2003 إلى 21.13% لكن تراجعت هذه النسبة في الآونة الأخيرة لتصل إلى نسبة قدرها 18.15% سنة 2006 ويرجع هذا التراجع إلى ما يلي:

- التحول الإقتصادي الذي عرفته البلاد وانتهاج سياسة التصنيع التي ساهمت في ترقية النشاطات غير الفلاحية؛
- وجود فوارق في مستوى المداخيل ما بين القطاع الفلاحي والقطاعات الأخرى التي تعمل على إغراء المداخيل وجلب العمالة إليها؛
- عدم توفر الإمكانيات المادية للفلاح مما يساعد على الهجرة الريفية نحو المدن بحثاً عن العمل في نشاطات أخرى.

ج- العمالة في القطاع الصناعي:

لقد كان من أولويات الإستراتيجية التنموية الجزائرية الإهتمام بالقطاع الصناعي قصد تكوين إقتصاد متكامل يعتمد على الصناعة، إلا أن العمالة الصناعية في الجزائر تحتل المركز الثالث بعد كل من قطاع التجارة والخدمات وقطاع الفلاحة، حيث كانت نسبة العمالة في سنة 2000 تقدر بـــ: 13.37% لترتفع في سنة 2006 حيث قدرت بـــ:14.24% وذلك نتيجة لسياسة التشغيل المتبعة من طرف الدولة.

وإذا نظرنا إلى حجم العمالة في القطاع الصناعي وإذا ما قارناه بالقطاعين السابقين فهو ذو حجم عمالة منخفض و يمكن إرجاع ذلك إلى:

- ارتفاع أسعار المواد الأولية المستوردة من الخارج؛
- نقص الإطارات المؤهلين للعمل في بعض الصناعات مما يؤدي إلى جلب يد عاملة من الخارج؛
- عدم تنوع الموارد المالية لتمويل الصناعة في الجزائر وما تتطلبه من أموال باهظة وذلك راجع لتبعية الإقتصاد الجزائري إلى الإعتماد على المحروقات فقط كمصدر لجلب العملة الصعبة.

د- العمالة في قطاع البناء و الأشغال العمومية:

يشهد هذا القطاع ارتفاعاً محسوساً خلال هذه الفترة حيث إنتقلت نسبة العمالة به من 9.99% سنة 2000 إلى أن تصل إلى 15.07% سنة 2005 إلا أنه انخفض في سنة 2006 حيث قدرت نسبة العمالة به بـــ:14.18% و يرجع هذا التراجع إلى:

- إرتفاع أسعار المواد الأولية التي أثرت على ميزانية القطاع ولا سيما في سنة 2006؛
- جلب اليد العاملة المؤهلة من الخارج مما أدى إلى نقص اليد العاملة الجزائرية في هذا القطاع وخاصة وجود اليد العاملة الصينية.

3-2-2- توزيع العمالة حسب نوع المهنة:

إن التركيب المهني للعمالة، هو توزيع هذه الأخيرة حسب نوع العمل الذي يؤديه العامل بغض النظر عن النشاط الإقتصادي للمؤسسة التي يعمل بها، لذلك يعبر مثل هذا التصنيف في أي مجتمع عن أهمية الوظائف (المهن) التي تؤديها العمالة، وفي نفس الوقت يعكس الأنشطة السائدة في المجتمع ودرجة التطور التي بلغها، والجدول (2-7) والشكل البياني رقم (2-7) يوضحان فكرة توزيع العمالة بالعدد والنسب حسب نوع المهنة.

جدول رقم (2-7)- توزيع حجم ونسب العمالة حسب نوع المهنة للفترة (2000-2006)-

السنوات / المهنة	(1)2000	(2)2001	(3)2003	(4)2004	(5) 2006
المستخدمون والمشتغلون	1645897	1826020	1855361	2471805	2846217
%	26,63	29,32	27,75	31,7	32,09
الأجراء الدائمون	3017956	2570793	2829197	2902364	2900503
%	48,83	41,27	42,32	37,22	32,7
الأجراء غير الدائمين والمتدربون	1213054	1306407	1515442	1784641	2429620
%	19,62	20,97	22,67	22,88	27,4
مساعدو العائلات	303095	525552	484057	639602	692463
%	4,92	8,44	7,26	8,2	7,81
المجموع	6179992	6228772	6684056	7798412	8868804
%	100	100	100	100	100

Source: ***(1) ONS, données statistiques (Activit2 et emploi et chômage), N° 330, 2000, P 1.***
(2) ONS, données statistiques (Activit2 et emploi et chômage), N° 343, 2001, P 1.
(3) ONS, données statistiques (Activit2 et emploi et chômage), N° 386, 2003, P 1.
(4) ONS, données statistiques (Activit2 et emploi et chômage), N° 411, 2004, P 1.
(5) ONS, données statistiques, N° 463, opcit, P 2.

الشكل رقم (2-7) – توزيع نسب العمالة حسب نوع المهنة للفترة (2000-2006)-

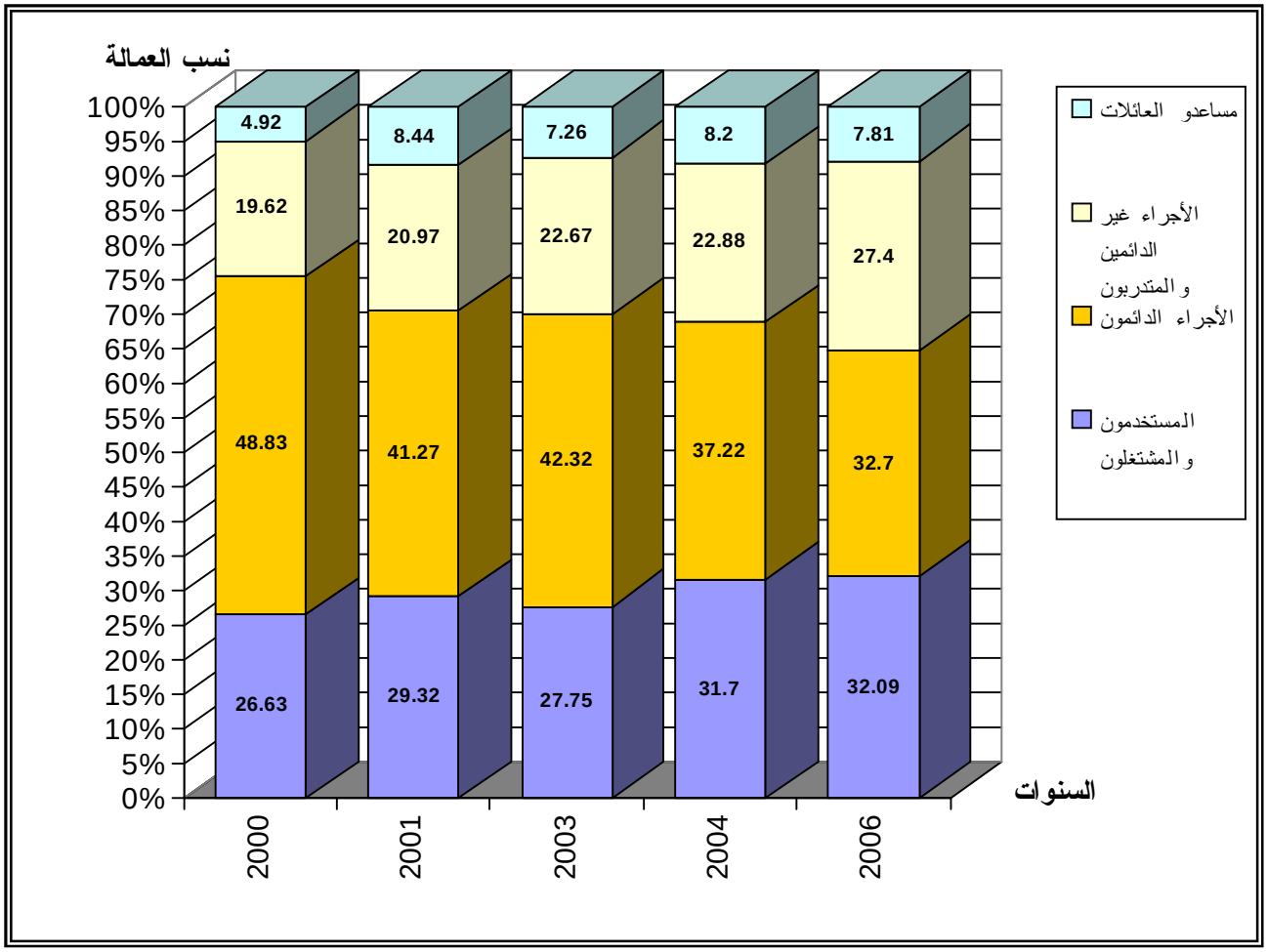

المصدر: من إعداد الطالب بناءاً على معطيات الجدول رقم (2-7).

إن الشيء الذي يمكننا ملاحظته من خلال تفحصنا لهذه الأرقام والنسب هو أن نسبة الأجراء الدائمين هي في إنخفاض تدريجي مقارنة بسنة 2000، فبعدما كانت تمثل 48.83% من اليد العاملة المشغلة أصبحت تمثل سوى 38.7% سنة 2006، أما عدد الأجراء غير الدائمين فهو في ارتفاع حيث انتقلت النسبة من 18.62% سنة2000 إلى 27.40% سنة 2006، في حين أن المستخدمون والمشتغلون يعرفون ارتفاع تدريجي حيث انتقلت النسبة من 26.63% سنة 2000 إلى 32.09% سنة 2006، كما أن مساعدو العائلات توجد به أضعف النسب من حيث اليد العاملة المشتغلة.

ويرجع هذا الإختلاف إلى أنه خلال الفترة (2000-2006) أنه تم خلق مناصب شغل كانت لصالح المستخدمون والمشتغلون، وكذلك الأجراء الغير دائمين، وتراجع نسب الأجراء الدائمين من حيث اليد العاملة المشتغلة يعود إلى عدم وجود سياسة تشغيل فعالة.

3-2-3- توزيع العمالة حسب فئات العمر:

لقد تطرقنا في الفقرات السابقة إلى تطور العمالة في الجزائر حسب كل من النشاط الإقتصادي الذي ينتمون إليه، وحسب نوع المهنة، فوجدنا في الحالة الأولى اختلالاً فيما يخص توزيع هذه الأخيرة على كافة القطاعات الإقتصادية المنتجة، وفي الحالة الثانية برز فيها تزايد عدد مناصب العمل المؤقتة مقارنة بالدائمة، أما في الحالة الثالثة سوف نحاول التعرف على الفئات العمرية (أو الفئة العمرية) التي تملك النسبة الكبيرة، ومن ثم نتعرف على نوعية العمالة، هل هي شابة أو غير ذلك؟ والجدول رقم (2-8) والشكل البياني رقم (2-8) يوضحان فكرة توزيع العمالة حسب فئات العمر خلال الفترة(2000-2006).

جدول رقم (2-8)- توزيع حجم ونسب العمالة حسب فئات العمر للفترة (2000-2006)-

السنوات / فئات العمر	(1)2000	(1)2001	(1)2003	(2)2004	(2)2005	(2)2006
19-15 سنة	341885	372728	341538	469538	393147	469379
%	5,53	5,98	5,11	6,03	4,88	5,29
24-20 سنة	835333	810158	851363	1123794	1129925	1201696
%	13,52	13,06	12,73	14,41	14,04	13,55
29-25 سنة	952547	962368	1036461	1275676	1357067	1360371
%	15,42	15,43	15,52	16,35	16,87	15,33
34-30 سنة	994678	936882	1041010	1157632	1217917	1305236
%	16,09	15,04	15,57	14,85	15,14	14,72
39-35 سنة	924616	898307	977556	1054982	1055709	1253100
%	14,96	14,4	14,62	13,52	13,12	14,12
44-40 سنة	659964	738611	807590	880621	950859	1205074
%	10,68	11,85	12,08	11,3	11,82	13,58
49-45 سنة	638205	630472	651461	704841	743339	825347
%	10,33	10,12	9,75	9,03	9,24	9,32
54-50 سنة	333607	435283	495958	562296	615927	622754
%	5,4	6,98	7,42	7,21	7,65	7,04
59-55 سنة	252513	223698	243577	315166	337505	346483
%	4,08	3,6	3,64	40,05	4,2	3,9
أكبر من 60سنة	246644	220264	37543	253866	242826	279363
%	3,99	3,54	3,56	3,25	3,03	3,15
المجموع	6179992	6228772	6684056	7798412	8044220	8868804
%	100	100	100	100	100	100

Source*: *(1) ONS, l'Algérie en quelques chiffres, résultats 2003, opcit, PP 13-15.
(2) ONS, l'Algérie en quelques chiffres, résultats (2003-2005) ,opcit, PP 13-15.

الشكل رقم (2-8) – توزيع نسب العمالة حسب فئات العمر للفترة (2000-2006)-

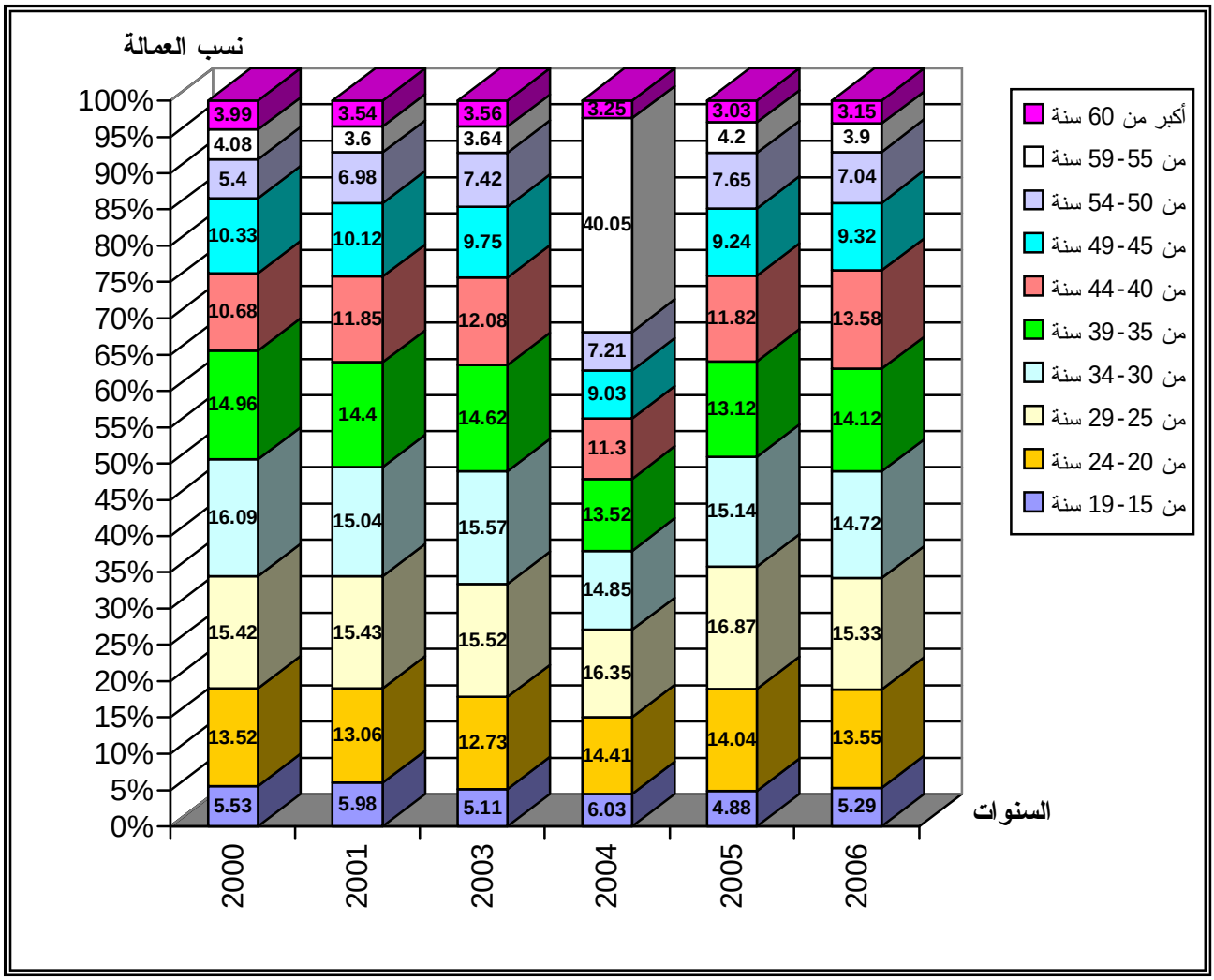

المصدر: من إعداد الطالب بناءاً على معطيات الجدول رقم (2-8).

يتبين من خلال الجدول (2-8) والشكل البياني رقم (2-8) أن الفئة الأكثر شغلاً أي التي تمثل أعلى مستوى للعمالة هم الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين 20 و35 سنة، حيث نجد أنه في سنة 2005 قدرت نسبة العمالة لدى الفئة (20-24) سنة 2005 بـــ:14.04% ولدى الفئة (25-29) بـــ:16.87% ولدى الفئة (30-34) بـــ:13.12% حيث انتقلت هذه النسبة من 13.52% لدى فئة(20-24) ومن 15.42% لدى فئة (25-27) ومن 16.09% لدى فئة (30-34) سنة 2000، هذا ما يؤكد على مدى إعتماد الشغل في الجزائر على الفئات الشابة التي لا تتعدى الخامسة والثلاثون من العمر على الخصوص، كذلك يمكن إرجاعها إلى سبب آخر هو ارتفاع نسبة الشباب المؤهل للعمل في الجزائر.

أما إذا حاولنا التدقيق أكثر نلاحظ أن العمالة لدى الفئات الكبرى وبالضبط فوق السن 55 سنة فهي تتجه نحو الإنخفاض خلال الفترة (2000-2006) مثل ما هو الشأن بالنسبة للفئات الصغرى أي تحت السن 20 سنة حيث بلغت 5.29% سنة 2006.

3-2-4- توزيع العمالة حسب المناطق الجغرافية وحسب الجنس:

إن النظر إلى العمالة الوطنية من هذه الزاوية يكشف لنا بلا شك عن مجموعة من التوترات والإختلالات في التوازن، إذ أن التوزيع الجغرافي للسكان له الأثر الكبير في توزيع العمالة، كونها لا يمكن أن تنفصل عن هؤلاء السكان بإعتبارها جزء لا يتجزأ منهم، بالإضافة إلى المشاريع الإقتصادية والخدمات الإجتماعية التي لها دور بارز في تركز العمالة، بناءاً على هذا الأساس، يمكن تقسيم العمالة الوطنية إلى تجمعين كبيرين، أحدهما مدني (حضري) والآخر ريفي، وسوف نرى من خلال هذا التقسيم كيف يتوزع الإناث والذكور على هذه المناطق وذلك من خلال الجدول رقم (2-9) والشكلين البيانيين رقم (2-9) و(2-10).

جدول رقم (2-9)- توزيع حجم ونسب العمالة حسب المناطق الجغرافية وحسب الجنس للفترة (2000-2006):

نـــــوع المنطقة	السنوات / الجنس	2000(1)	2001(2)	2003(3)	2004(3)	2005(3)	2006(4)
حضري	ذكور	3098380	2934016	3131440	3606996	3972245	4287719
	%	81,9	81,72	80,58	79,3	82,3	81,04
	إناث	685068	656350	754848	941048	853818	1002876
	%	18,1	18,28	19,42	20,7	17,7	18,96
	المجموع	3783448	3590366	3886288	4548044	4826123	5290595
	%	100	100	100	100	100	100
ريفي	ذكور	2284529	2411207	2619591	2832162	2898103	3084221
	%	95,32	91,38	93,63	87,13	90,05	86,2
	إناث	112015	227199	178176	418206	320054	493988
	%	4,68	8,62	6,37	12,87	9,95	13,8
	المجموع	2396544	2638406	2793768	3250388	3218197	3578209
	%	100	100	100	100	100	100
المجموع	ذكور	5382909	5345223	5751032	6439158	6870348	7371939
	%	87,1	85,82	86,04	82,57	85,4	83,12
	إناث	797083	883549	933024	1359254	1173872	1496864
	%	12,9	14,18	13,96	17,43	14,6	16,88
	المجموع	6179992	6228772	6684056	7798412	8044220	8868804
	%	100	100	100	100	100	100

Source: (1) ONS,l'Algérie en quelques chiffres,résultats 2001,N°320,Edition 2003,P12
(2) ONS , l'Algérie en quelques chiffres , résultats 2003,opcit, P13.
(3) ONS , l'Algérie en quelques chiffres , résultats 2003-2005,opcit, PP12-15.
(4) ONS ,données statistiques,opcit,2004, P 2.

الشكل رقم (2-9) – توزيع نسب العمالة حسب المنطقة الجغرافية للفترة (2000-2006)-

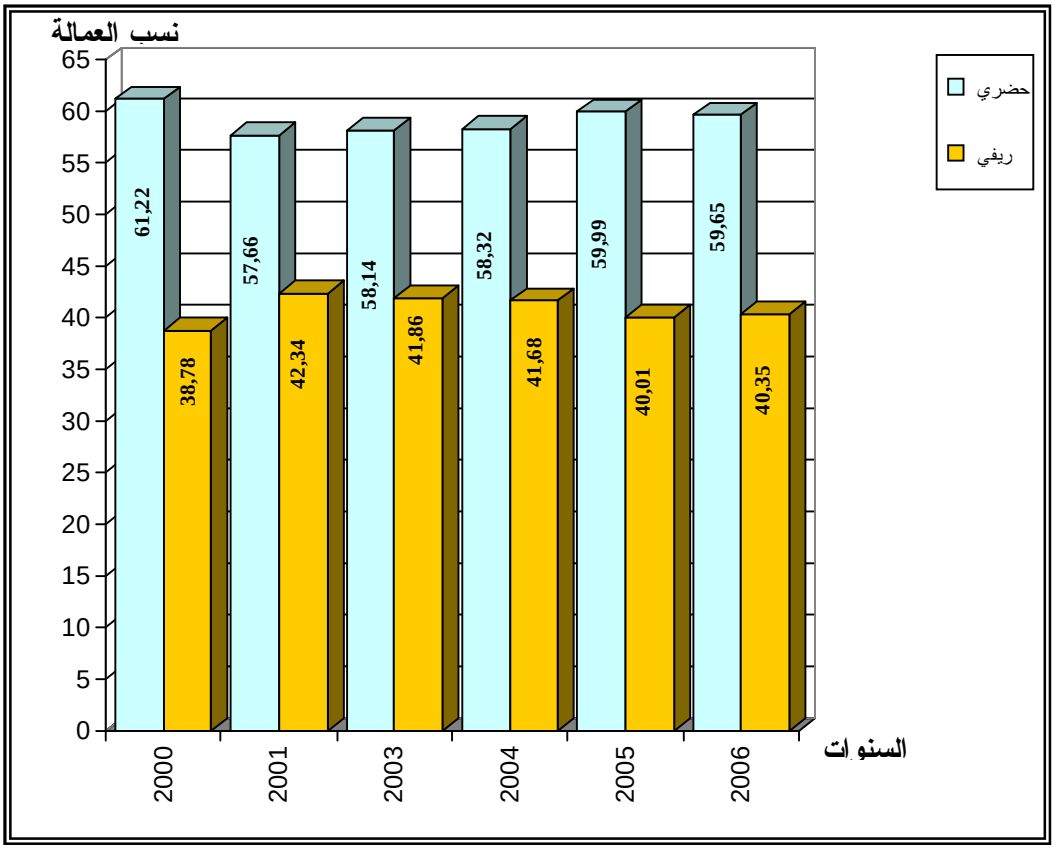

المصدر: من إعداد الطالب بناءاً على معطيات الجدول رقم (2-9).

الشكل رقم (2-10) – توزيع نسب العمالة حسب الجنس للفترة (2000-2006)-

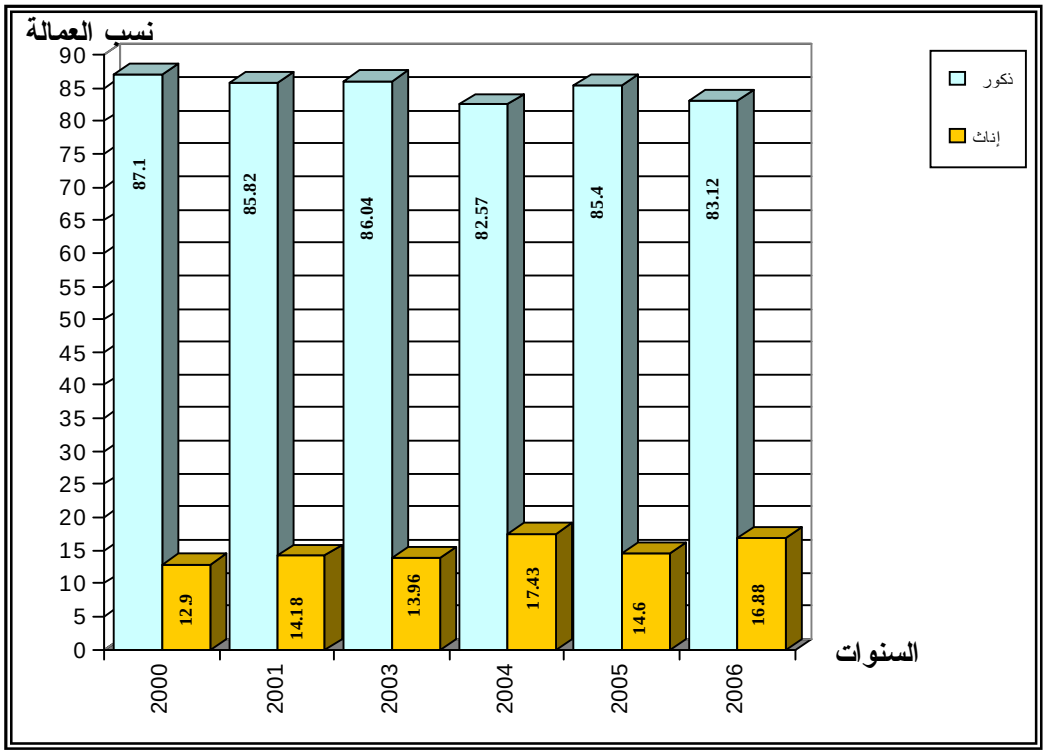

المصدر: من إعداد الطالب بناءاً على معطيات الجدول رقم (2-9).

نلاحظ من خلال هذه الأرقام والنسب الموضحة في الجدول رقم (2-9) والشكلين البيانيين (2-9) و(2-10)، أن العمالة ترتكز بشكل كبير في المناطق الحضرية حيث أن نسبة العمالة بلغت في عام 2006 نسبة 59.7% في حين بلغت 40.3% في المناطق الريفية، إلا أن الذكور بدورهم يستحوذون على الجزء الأكبر من اليد العاملة المشتغلة، حيث بلغت النسبة عام 2006 حوالي 83.1% منها 41.8% يعملون في المناطق الريفية و58.2% في المناطق الحضرية، أما نسبة الإناث فهي تمثل سوى 16.9% من اليد العاملة المشتغلة منها33.0% في مناطق ريفية و الباقي 67.00 % في مناطق حضرية.

ومن خلال تتبعنا لهذه النسب خلال الفترة 2000-2006 نلاحظ أن هناك إختلالاً في توزيع العمالة بين المناطق الحضرية والريفية، وهذا ما ينعكس في الأخير بالتأثير السلبي على التنمية الإقتصادية والإجتماعية في المناطق الريفية على الخصوص، حيث يعتبر حصول الفرد الريفي على مستويات عالية من التعليم والتكوين دافعاً له للهجرة الداخلية نحو المدن وذلك إما لعدم حصوله على عمل ملائم في الريف أو السعي وراء المكاسب المادية والدخول المرتفعة، زد على ذلك التوسع الصناعي على حساب المناطق الزراعية الخصبة، كل هذه العوامل وغيرها أثرت على توزيع العمالة.

3-3- البطالة وعلاقتها ببعض متغيرات الإقتصاد الكلي في الجزائر:

لفهم تطور ظاهرة البطالة في الجزائر لا بد من ربطها بعوامل أخرى ذات تأثير مباشر على حجم البطالة ألا وهما مستوى النشاط ومستوى التشغيل، ومعدل النمو الإقتصادي، وهو ما سنتطرق له من خلال:

3-3-1- تطور معدلات البطالة والنشاط والتشغيل في الجزائر:

لدراسة تطور البطالة في الجزائر لابد من ربط هذه الأخيرة، بتطور مستوى كل من النشاط والتشغيل وهو ما نوضحه من خلال الجدول رقم (2-10) والشكل البياني رقم(2-11).

جدول رقم (2-10)- تطور حجم ومعدلات النشاط والتشغيل والبطالة في الجزائر للفترة (1990-2006)

السنوات	الفئة النشطة	معدل النشاط	عدد المشتغلين	معدل التشغيل	عدد البطالين	معدل البطالة
1990	5851000	23.14	4698353	80.30	1152647	19.70
1991	6085000	23.06	4794980	78.80	1290020	21.20
1992	6318000	23.39	4814316	76.20	1503684	23.18
1993	6561000	24.40	5042129	76.85	1518871	23.15
1994	6814000	24.78	5154110	75.64	1659890	24.36
1995	7561000	26.95	5436359	71.90	2124641	28.10
1996	7811000	27.34	5624701	72.01	2186299	27.99
1997	7757000	26.59	5708000	73.59	2049000	26.41
1998	8056789	27.64	5799277	71.98	2257512	28.02
1999	8583000	28.42	6072472	70.75	2510528	29.25
2000	8690855	28.57	6179992	71.10	2510863	28.90
2001	8568221	27.75	6228772	72.70	2339449	27.30
2002	9303000	29.62	6890000	74.06	2413000	25.94
2003	8762326	27.81	6684056	76.30	2078270	23.70
2004	9469946	29.64	7798412	82.30	1671534	17.70
2005	9492508	19.18	8044220	84.70	1448288	15.30
2006	10109645	30.15	8868804	87.70	1240841	12.30

Source: (1)- ONS, rétrospectives (1970-2002), Edition 2005, Algérie
(2)- www.bank-of-algeria.dz/ 25-06-2008.
(3)- htp://www.amf.org.ae/pages/page.aspx?type=16&Subtype=Statistics&Subject=5&forceLanguage=ar/25-06-2008

الشكل رقم (2-11) – تطور معدلات النشاط والتشغيل والبطالة للفترة (1990-2006)

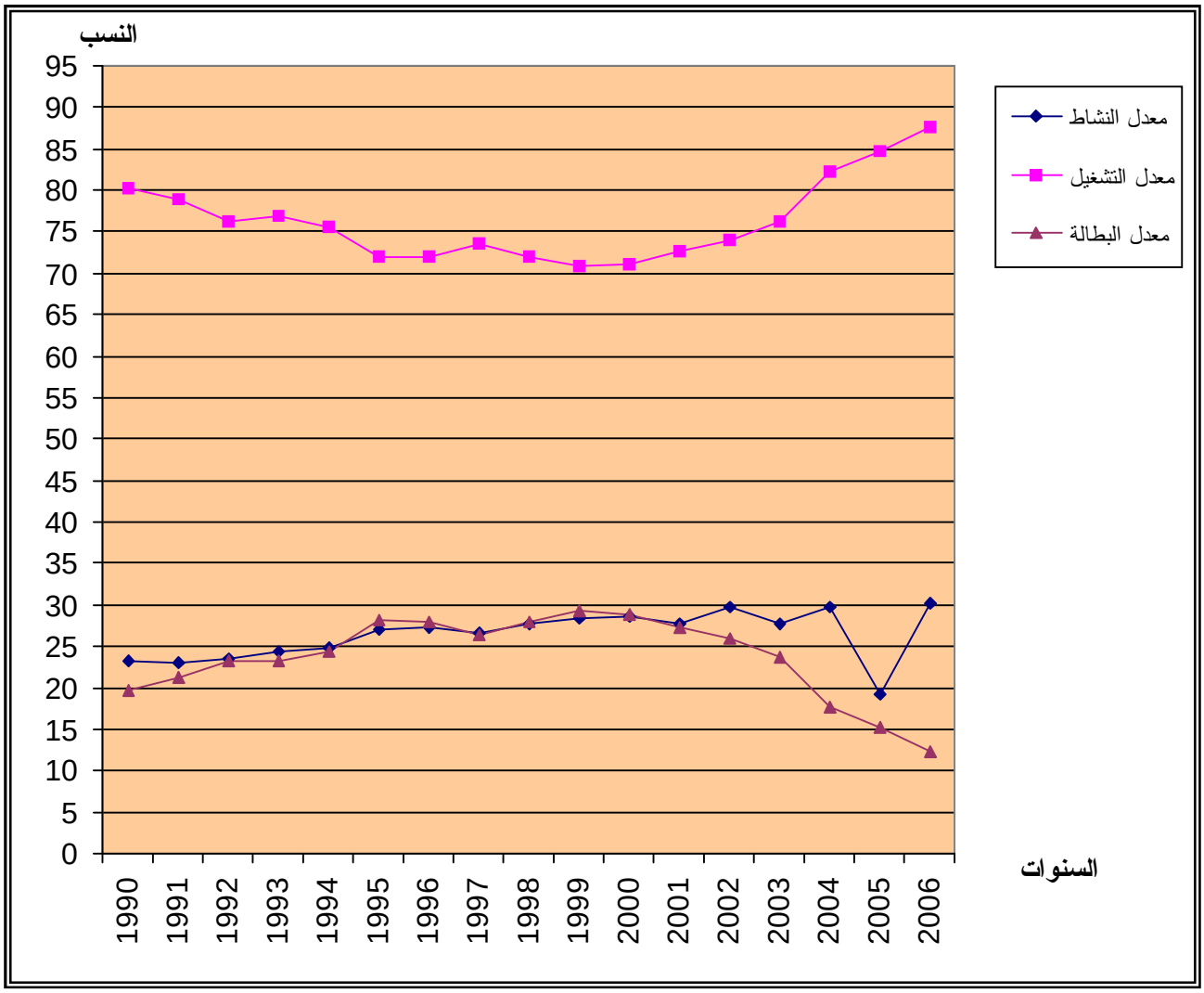

المصدر: من إعداد الطالب بناءاً على معطيات الجدول رقم (2-10).

من خلال الجدول رقم (2-10) والشكل البياني (2-11) فيما يخص تطور معدل النشاط ومعدل التشغيل ومعدل البطالة خلال الفترة (1990-2006)، من خلال كل هذا يمكن إستخلاص النقاط التالية:

- يلاحظ التطور في القوى العاملة النشطة (السكان النشطون) من 5.851 مليون شخص سنة 1990 إلى 8.690855 مليون شخص سنة 2000 أي بزيادة قدرها 48.53%، ليصل حجم السكان النشطون في سنة 2006 إلى 10.109645 مليون شخص أي بزيادة قدرها 16.32% إذا ما قورنت بسنة 2000، وهو ما يبين الحجم المتزايد للسكان النشطون الذي يرجع إلى الزيادة السكانية حيث وصل عدد السكان في الجزائر سنة 2006 إلى 33.132633 مليون نسمة هذا من جهة، ومن جهة أخرى إذا تفحصنا الشكل البياني رقم (2-11) نلاحظ أن معدل النشاط هو كذلك عرف تطوراً خلال الفترة (1990-2006) حيث إنتقل من 23.14 سنة 1990 إلى 31.15% سنة 2006 وهو ما يشير إلى تزايد الداخلين الجدد لسوق العمل.

- تعتبر دراسة معدلات مشاركة السكان النشطين اقتصادياً أو ما يصطلح عليه معدل النشاط من الأمور الهامة بإعتباره يعكس مستوى التطور الإقتصادي والإجتماعي الذي يبلغه البلد، في هذا الصياغ ومن خلال دراسة معدلات النشاط الإقتصادي في الجزائر نلاحظ أنها تبدو إجمالاً منخفضة مقارنة بالبلدان الصناعية التي تصل بها نسبة النشاط إلى 48% ويمكن إرجاع إنخفاض معدلات النشاط إلى العديد من الأسباب من أهمها:
  - فتوة التركيب العمري للسكان في الجزائر؛
  - إرتفاع معدلات الإلتحاق بالتعليم للجنسين معاً؛
  - الإنخفاض الملحوظ في توفير مناصب شغل جديدة دائمة مما يؤثر على معنويات بعض الشباب من القيام بالبحث عن العمل وعدم تسجيل أسمائهم لدى مكاتب اليد العاملة الموجودة في البلاد.
- أما فيما يخص التشغيل بصفة عامة فإن حجم المشتغلين هو كذلك عرف زيادة حيث إنتقل من 4.698353 مليون مشتغل سنة 1990 إلى 6.179992 مليون مشتغل سنة 2000 أي بزيادة قدرها 31.5%، وإذا ما قارنا هذه الزيادة بالزيادة في المجتمع النشيط نجدها أقل حيث أن نسبة الزيادة التي عرفها المجتمع النشيط خلال نفس الفترة هي 48.53%، هذا ما يؤكد إلى إنخفاض مستوى التشغيل في الجزائر، كما إنتقل حجم المشتغلين من 6.179992 مليون مشتغل سنة 2000 إلى 8.868804 مليون مشتغل سنة 2006 هذا من جهة، ومن جهة أخرى ومن خلال الشكل البياني رقم (2-11) نلاحظ أن معدل التشغيل لا يسير بوتيرة واحدة تارة يرتفع وتارة ينخفض وعلى العموم سجل أعلى نسبة له في سنة 2006 أي 87.70% من المجتمع النشيط، وإن كان التشغيل خلال الفترة الأخيرة يعرف ارتفاعاً محسوساً وذلك راجع لسياسة التشغيل المتبعة خلال الفترة والمتمثلة في خلق مناصب الشغل؛
- أما فيما يخص البطالة ومن خلال تفحصنا للإحصائيات المبينة في الجدول رقم (2-10) والشكل البياني(2-11)، نلاحظ أن ظاهرة البطالة قد مرت بمرحلتين بارزتين ومتعاكستين في الإتجاه على العموم خلال الفترة (1990-2006).

أ- **الفترة 1990-2000**:

سجلت هذه الفترة ارتفاعاً فيما يخص معدلات البطالة، حيث إنتقلت من19.70% عام1990 إلى 28.90%عام 2000، هذا نتيجة الضائقة المالية التي مرت بها البلاد الناجمة عن انخفاض أسعار النفط وتقلص مداخيل الجباية البترولية من جهة وعجز المؤسسات العمومية وعدم قدرتها على إحداث المزيد من مناصب الشغل الجديدة من جهة أخرى، لأن في الواقع هذه الزيادة في البطالة نجد تفسيرها في إنخفاض النشاط التنموي في بلادنا خلال هذه السنوات بسبب الظروف الأمنية الصعبة التي عاشتها البلاد، ضف إلى ذلك الإصلاحات الهيكلية التي باشرتها الجزائر مع صندوق النقد الدولي أثرت بشكل كبير على

المؤسسات الإقتصادية العمومية ودفعتها إلى التسريح الجماعي للعمال، إما نتيجة لإعادة هيكلة المؤسسات أو غلقها لعدم إيجاد مصادر التمويل، كل هذه العوامل زادت من تفاقم البطالة خلال هذه الفترة.

ب- الفترة 2001-2006:

سجلت هذه الفترة تراجعاً محسوساً لمعدلات البطالة وانتقالاً فريداً من نوعه مقارنة بنتائج السنوات التي سبقت، حيث وصل عدد البطالين عام 2001 حوالي 2.339449 مليون عاطل عن العمل بنسبة 27.30% من إجمالي المجتمع النشيط، وانطلاقاً من هذه السنة بدأت معدلات البطالة في الإنخفاض إلى أن وصلت إلى 12.30% من إجمالي المجتمع النشيط عام 2006.

ويمكن إرجاع هذا الإنخفاض في نسبة البطالة خلال السنوات الأخيرة راجع بالدرجة الأولى إلى تحسن الوضعية الأمنية للبلاد، التي ساعدت على الإستقرار السياسي والإقتصادي مع تحسن المؤشرات الإقتصادية والإجتماعية التي ساهم فيها بقدر كبير مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي.

كل هذه العوامل ساهمت في تحسين الوضعية النقدية والمالية العمومية بالإضافة إلى الإحتياطات من العملة الصعبة نتيجة تطور أسعار النفط نحو الإرتفاع وبذلك إرتفعت تحصيلات الميزانية العامة،وبالتالي ساعدت على خلق مناصب شغل وبالتالي المساهمة في تخفيض معدلات البطالة خلال هذه الفترة.

إن تأكيد تراجع معدل البطالة على المستوى الإجمالي (12.30% عام 2006) يجب ألا يقلل من خطورة هذه الظاهرة.

3-3-2- البطالة والنمو الإقتصادي في الجزائر:

تشير النظرية الإقتصادية إلى وجود علاقة عكسية بين معدل البطالة ومعدل النمو الإقتصادي،ولتحليل نوع العلاقة الموجودة بين معدل البطالة ومعدل النمو الإقتصادي في الجزائر خلال المرحلة الإنتقالية، نستعين بالجدول رقم (2-11) والشكل البياني رقم (2-12).

جدول رقم (2-11)- تطور معدلات النمو الإقتصادي والبطالة في الجزائر للفترة (1990-2006)

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
معدل البطالة %	19,7	21,2	23,18	23,15	24,36	28,1	27,99	1997	28,02	29,25	28,9	27,3	25,94	23,7	17,7	15,3	12,3
معدل النمو الاقتصادي % (1)	1,3	-1,2	1,6	-2,1	-0,9	3,8	3,8	1.1	5,1	3,2	2,2	2,6	4,7	6,9	5,2	5,1	3,6

Source: (1)- http://www.imf.org/external/siteindex.htm/24-06-2008.

شكل رقم (2-12)- تطور معدلات النمو الإقتصادي والبطالة في الجزائر للفترة (1990-2006)-

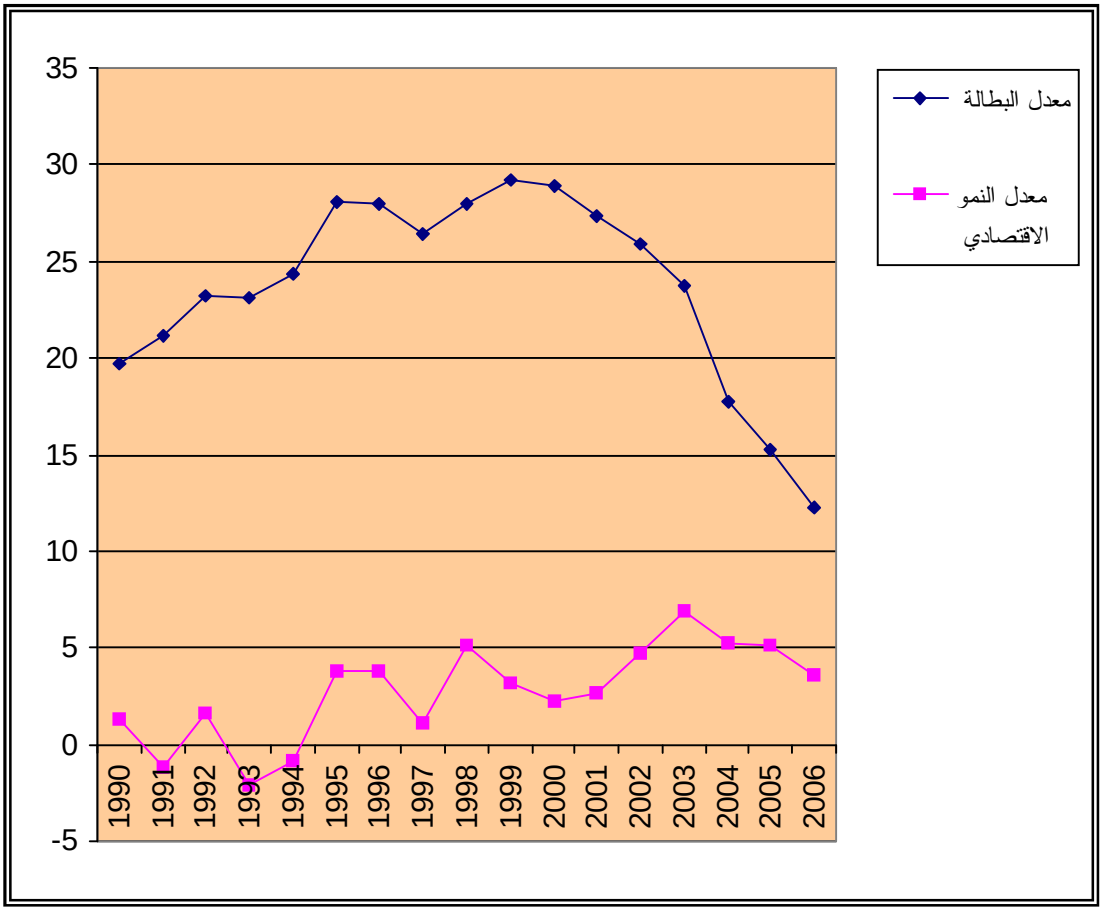

المصدر: من إعداد الطالب بناءاً على معطيات الجدول رقم (2-11).

اعتماداً على مؤشر النمو الإقتصادي في الجزائر نجده متذبذب خلال المرحلة الإنتقالية، نتيجة تذبذب أسعار المحروقات في هذه الفترة، فإستقرار سوق العمل مرتبط أساساً بعوامل خارجية أكثر منها داخلية، لأن معدلات النمو ابتداءاً من سنة 2000 عرفت تحسناً ملحوظاً، وهو ما أدى إلى تقليص معدل البطالة بنسب ملحوظة أيضاً، لكن رغم ذلك فإنه لم يصل إلى الحد الذي يؤدي إلى إستقرار سوق العمل.

من خلال ما سبق يمكن القول أن معدل النمو الإقتصادي في الجزائر يتوقف على أسعار المحروقات، ومن ثم أن ارتفاع وانخفاض حجم البطالة يتأثر كذلك بالجباية البترولية، ما لم تكن هناك سياسة إقتصادية يكون هدفها الأساسي تنويع الصادرات.

3-4- وضعية سوق العمل والأجور في الجزائر خلال الفترة (1990-2006):

لقد عرفت سوق العمل خلال المرحلة الإنتقالية وضعية غير مستقرة نتيجة مناصب الشغل المنشأة خلال هذه المرحلة، والتي تعتمد على توظيف اليد العاملة المؤقتة، أين يفقد فيها العامل المؤقت الإستقرار الوظيفي والكثير من الإمتيازات التي يتمتع بها العامل الدائم، كما أن وضعية الأجور عرفت هي الأخرى عدة تطورات من حيث تطور الأجر الأدنى المضمون وهو ما نحاول التطرق إليه.

3-4-1- العرض والطلب في سوق العمل:

للوقوف على وضعية سوق العمل في الجزائر خلال هذه الفترة سنتناول تطور كل من الطلب على العمل وعرض العمل ومستوى التشغيل المحقق سواء كان دائم أو مؤقت وذلك من خلال الجدول رقم (2-12) الذي يوضح تطور سوق العمل للفترة (1990-2006).

الجدول رقم (2-12)- تطور سوق العمل للفترة (1990-2006)-

السنوات	عرض العمل المعلن فعليا	طلب العمل المعلن فعليا	التشغيل الفعلي		
			دائم	مؤقت	المجموع
1990	229845	78783	33055	27443	60498
1991	158875	53922	19382	22837	42219
1992	170709	44815	14752	21916	36668
1993	153898	43031	15173	20258	35431
1994	142808	44205	12806	24179	36985
1995	168387	48695	11578	29885	41463
1996	134858	36768	6134	25976	32110
1997	163800	27934	5090	19740	24830
1998	166299	28192	3926	22638	26564
1999	121309	24726	3727	18650	22377
2000	101520	24533	3014	19201	22215
2001	99913	25662	3191	20505	23696
2002	147914	31358	3647	23400	27047
2003	234093	47057	6696	32509	39205
2004	570736	73311	11689	45357	57046
2005	401670	86067	11956	52136	64092
2006	132117	590784	17627	79223	96850

Source: - ONS, rétrospectives (1970-2002), opcit.
- ONS, l'Algérie en quelque chiffres, résultats (2003-2005), Opcit, P 11.

يتبين لنا من خلال الجدول رقم (2-12) أن المعروض من اليد العاملة خلال هذه الفترة كان أكبر من المطلوب عنها حيث نجد في سنة 1990 أن عرض العمل بلغ 229845 عرض عمل مقابل 78783 طلب عمل، أما التشغيل الفعلي فلم يتجاوز سوى 60498 فقط منها 33055 منصب عمل دائم أي وجود فجوة بين الطلب على العمل وعرض العمل المقدر بـ 151062 عارض للعمل، حيث كان مصير هؤلاء هو البطالة، حيث كانت مرتفعة خلال هذه السنة، وإذا نظرنا إلى الطلب الفعلي ومستوى التشغيل الفعلي نجد أن الطلب الفعلي أكبر من التشغيل الفعلي وهذا راجع إلى عدم توافق مؤهلات العارضين للعمل ومتطلبات سوق العمل، وهو ما يعرف بالبطالة الهيكلية.

وفي سنة 2001 عرف عرض العمل انخفاضاً مقارنة بسنة 1990 حيث بلغ عدد العارضين لعمل حوالي 99913 مقابل 25662 طالب للعمل، وفي هذه السنة بلغ التشغيل الفعلي حوالي 23696 منصب عمل لكن أغلبها هي مناصب مؤقتة قدرت بـ 20505.

منذ سنة 2001 عرفت عروض العمل ارتفاعاً حيث بلغت في سنة 2005 بـ 401670 عرض عمل مقابل 86067 طلب عمل، والملاحظ وجود فجوة كبيرة بين عرض العمل والطلب عليه حيث قدرت هذه الفجوة بـ 315603 عارض لعمل، وفي هذه السنة كذلك كان عدد المناصب المؤقتة أكبر من المناصب الدائمة، حيث بلغ عدد المناصب الدائمة حوالي 52136 منصب عمل مقابل 11956 منصب عمل دائم.

والجدير بالذكر أن سوق العمل في الجزائر قد عرفت بعض الإنتعاش في السنوات الأخيرة ويرجع ذلك لنتائج برنامج الإنعاش الإقتصادي الأول (2001-2004) وكذلك البرنامج الخماسي لدعم النمو (2004-2005) حيث يركز البرنامج الأول على القطاعات المولدة للعمالة والثاني الذي يهدف إلى خلق مناصب عمل، وعلى العموم قد تميزت سوق العمل خلال هذه الفترة بما يلي:[1]

- عدم التوافق بيم مخرجات التعليم والتدريب واحتياجات سوق العمل وضعف التنسيق ما بين القطاعات؛
- اتساع الفجوة بين الإنتاج والتعليم، حيث تظهر الحاجة لبعض المهن والوظائف التي لا يوفرها التعليم العالي، ولا تجد بعض التخصصات التعليمية الفرص المناسبة بعد التخرج؛
- التعليم يركز على المعارف والمعلومات ولا يهتم بالسلوكيات والمهارات بسبب الأساليب والموارد والهياكل التنظيمية والمناهج السائدة؛
- معظم الوظائف التي تم خلقها من قبل القطاع الخاص، غير مصرح بها لدى مصلحة الضمان الإجتماعي، أي بروز الشغل غير المنظم(الشغل في القطاع الموازي)؛[2]
- يعاني المديرون من أداء العمالة الجديدة، كما يعاني الخريجون والعمالة الجديدة من المديرين،وتعاني كلا المجموعتين من تدهور التعليم والإنتاج؛
- بروز صراع شديد بين العمال الدائمين والعمال المؤقتين نتيجة المرونة الشديدة التي عرفتها علاقات العمل في إطار القوانين الجديدة تمهيداً للدخول في اقتصاد السوق.[3]

ومن هنا نلاحظ عدم التوافق بين مخرجات التعليم والتدريب المهني ومتطلبات السوق هو من أهم الإختلالات التي يتميز بها سوق العمل في الجزائر، كما يمكن القول بأنه من أسباب البطالة أيضا عدم

---

[1] - مسيكة بوخامة، **المواءمة بين مخرجات التعليم وسوق العمل**، الملتقى الوطني الثاني حول واقع التشغيل في الجزائر وآليات تحسينه، جامعة الجزائر، الجزائر،25-26 جوان 2008.

[2] - Kammel Bouadam, **l'analyse eschaustive de la question de l'emploi en algèrie**, Deuxième colloque nationale sur la réalité de l'emploi en Algérie et l'amélioration des mécanismes, Faculté des Sciences Economiques et Sciences de la gestion, Université d'Alger,25-26 juin2008.

[3] - سعدية قصاب، **سوق التشغيل وجهاز التكوين في ظل الإصلاحات الاقتصادية الجديدة في الجزائر**، مجلة الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 7، جامعة الجزائر، 2002، ص 37.

إيجاد الإرتباط الوثيق بين المنظومة التعليمية واحتياجات سوق العمل، وبالإضافة لذلك نجد عدم الملائمة بين بعض الوظائف واختصاصات العاملين بها.

3-4-2- تطور الأجور في الجزائر خلال الفترة (1990- 2005):

إذا كانت الأجور تعبر عن المكافأة المادية أو العينية التي يتقاضاها العامل نظير الجهد العقلي أو العضلي أثناء التبادل بين الطرفين المتعاقدين، حيث يركز مضمون العقد إلى النتائج المتوصل إليها،فاستناداً إلى التشريعات القانونية فإن الأجور تحدد ضمن الإتفاقيات الجماعية وتحدد حسب نتائج المؤسسة الإقتصادية.

وسنتناول تطور الكتلة الأجرية الإسمية وتطور الأجر الأدنى المضمون خلال الفترة وذلك من خلال الجدول رقم (2-13) الذي يوضح التطور الإسمي في الكتلة النقدية الأجرية في كل من القطاع الإداري وبقية القطاعات الأخرى.

الجدول رقم (2-13)- تطور الكتلة الأجرية الإسمية خلال الفترة (1990-2005)-

الوحدة: 10 ^{9} دج

السنوات	القطاع الإداري	خارج القطاع الإداري	المجموع
1990	73.9	106.1	180.0
1991	103.3	152.2	255.5
1992	149.4	191.9	341.3
1993	178.1	234.4	412.5
1994	206.2	263.7	469.9
1995	255.0	313.8	568.8
1996	303.9	363.3	667.2
1997	331.1	391.0	722.1
1998	364.5	430.1	794.6
1999	392.6	455.0	847.6
2000	404.9	479.7	884.6
2001	453.5	518.9	972.4
2002	489.3	540.3	1029.6
2003	542.8	576.0	1118.8
2004	596.3	648.6	1244.9
2005	632.4	689.9	1322.3

Source: - ONS, rétrospectives (1970-2002), Opcit.
- ONS, l'Algérie en quelque chiffres, résultats (2003-2005), Opcit, P 17.

من خلال الجدول رقم (2-13) يتضح التطور المستمر في الأجور الإسمية حيث انتقلت من 180.0 مليار دينار جزائري سنة 1990 لتصل إلى 1322.3 مليار دينار جزائري عام 2005 هذا من

جهة، وما يشد الإنتباه الزيادة الكبيرة في الأجور الإسمية منذ سنة 2001 إلى غاية 2005 وهذا راجع إلى ارتفاع أسعار النفط، كما يمكن إرجاع التطور في الأجور الإسمية إلى الزيادة التضخمية خلال هذه الفترة.

من الصعوبات التي تواجه نظام الأجور في الجزائر خلال المرحلة الإنتقالية اختلاف أجور مختلف القطاعات الإقتصادية كالوظيف العمومي والقطاع الإقتصادي العام والخاص.

تعرف الكتلة الأجرية الإسمية بالقطاع الإداري تطور متزايد وتمثل النسبة الأكبر من مجموع الكتلة الأجرية الإسمية إذا ما قورنت بالقطاعات الأخرى، فمثلاً في عام 2005 قدرت نسبة الكتلة الأجرية الإسمية من مجموع الكتلة الأجرية الإسمية بـ 47.82% مقابل 52.18% لباقي القطاعات، هذا ما يدل على أن هناك قطاعات تعرف تزايداً وتطوراً سريعاً في الأجور مثل القطاع الإداري وقطاعات أخرى تشهد نسبة جمود في الأجور الموزعة فيها مثل القطاع الزراعي، وإن كان هذا التطور التنافسي لا يعكس عملية الإصلاحات الإقتصادية في الجزائر والتي تريد أن تضع من خلالها الأسس التي من خلالها يمكن المرور إلى اقتصاد السوق، عوض أن يكون هناك تطور في أجور القطاعات الخالقة للثروة والتي للجزائر لها فيها ميزة تنافسية كالزراعة بالدرجة الأولى ثم الصناعة بالدرجة الثانية، نجد أن أجور قطاع الإدارة غير الخالق للثروة تتطور بمستويات أكبر من مستويات الأجور بالنسبة للقطاعات الأخرى.

الجدول رقم (2-14)- تطور الأجر الوطني الأدنى المضمون خلال الفترة (1990-2006)-

الوحدة: دينار جزائري

السنوات	الأجر الوطني الأدنى المضمون
01 جانفي 1990	1000
01 جانفي 1991	1800
01 جويلية 1991	2000
01 أفريل 1992	2500
01 جانفي 1994	4000
01 ماي 1997	4800
01 جانفي 1998	5400
01 سبتمبر 1998	6000
01 جانفي 2001	8000
1جانفي 2004	10000
31 ديسمبر2006	10000

Source: ONS, l'Algérie en quelque chiffres, résultats (2003-2005) , opcit,P17

يدخل تحديد الأجر الأدنى المضمون ضمن السياسة الإقتصادية العامة للدولة، أي أنه المجال الذي تتدخل فيه الدولة لتحاول دون نزول الأجور إلى مستويات أقل من المستوى الذي يحقق للفرد العيش الضروري، أي تعمل الدولة على أن يكون يتماشى والقدرة الشرائية للأسر الجزائريين.

تقدير المستوى الأدنى من الأجر يضع الدولة في الواقع في مأزق، من جهة يعلم أصحاب القرار أن رفع الحد الأدنى للأجور يؤدي إلى رفع التكاليف بالنسبة للمؤسسة الإقتصادية ومن ثم تشغيل أقل وبطالة أكثر، في المقابل تثبيته في الوقت الذي يتميز به النظام الإقتصادي القائم على تحرير الأسعار يجعل القدرة الشرائية تنخفض فينخفض الطلب وكذلك يقل التشغيل وتزيد البطالة نظراً للأهمية التي يكتسيها التقدير النهائي للأجر الوطني المضمون على الأداء الإقتصادي ككل، أصبحت الدولة في إطار قانون علاقات العمل الجديد لا تحدده إلا بعد الرجوع إلى الأعضاء الفاعلين في سوق العمل (أو ما يسمى بالشركاء الإقتصاديين والإجتماعيين) أما تأثير الزيادة فيه على بقية الأجور فقد ترك للمؤسسة الإقتصادية أو للفرع الذي تنتمي إليه المؤسسة التصرف فيه بالشكل الذي تراه مناسباً حتى لا تؤثر الزيادة على توازنها الإقتصادي و المالي.[1]

عموماً فإن تطور الأجر الأدنى المضمون خلال المرحلة الإنتقالية قد عرف تطور ملحوظ حيث انتقل من 1000 دج سنة 1990 ليصل إلى 10000 دج عام 2006 وهذا ما يدل على تحسن مستويات الدخول بالنسبة للعاملين في الوظيف العمومي.

3-5- خصائص البطالة وبروز الشغل غير الرسمي:

من خلال ما تم التطرق إليه فيما يخص توزيع المشتغلين و البطالين وتطور معدلات النشاط والتشغيل و البطالة والتعرف على وضعية سوق العمل وحركية الأجور، يمكن التعرف على أهم خصائص البطالة في الجزائر خلال المرحلة الإنتقالية، كما يعتبر ظهور الشغل غير الرسمي من أبرز خصائص البطالة خلال هذه الفترة وهو ما سنتطرق إليه من خلال:

3-5-1- خصائص البطالة خلال المرحلة الإنتقالية:

من أبرز خصائص سوق العمل في الجزائر ارتفاع وتيرة نمو العرض من العمالة نتيجة ارتفاع معدلات نمو السكان والقوة العاملة النشطة، مقارنة مع تباطؤ نمو الطلب على العمالة، الناتج عن عدة عوامل منها: ضعف الإستثمار، ومن ثم ضعف القدرة على توليد فرص للتشغيل ، وتواضع مستويات الإنتاج، ومنه استفحال مشكلة البطالة خاصة بين الشباب والمتعلمين، وقد عرف هيكل البطالة تغيراً معتبراً بسبب تنوع أسبابها وتغير المحيط الإقتصادي والإجتماعي.

تميزت ظاهر البطالة بمجموعة من الخصائص خلال فترة الإصلاحات الإقتصادية (1990-1998)، وحسب تقرير المجلس الوطني الإقتصادي والإجتماعي حول مشروع مكافحة البطالة يمكن توضيح خصائص البطالة خلال هذه الفترة على النحو التالي:[2]

- أغلبية البطالين هم من الشباب حيث أكثر من 80% من البطالين لا يتجاوز سنهم 30 سنة؛

[1] - كمال بوصافي، **حدود البطالة الظرفية والبطالة البنيوية في الجزائر خلال المرحلة الانتقالية (دراسة تحليلية للفترة 1990-2002)**، أطروحة دكتوراه دولة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006، ص 169.

[2] - المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، **تقرير حول المخطط الوطني لمكافحة البطالة** ، الدورة العامة الحادية عشر ، جويلية 1998،ص 18، 19.

- ثلثا عدد البطالين (3/2) هم طالبوا العمل لأول مرة، بمعنى أنهم لا يمتلكون خبرة مهنية ويتعلق الأمر هنا ببطالة تدعى بطالة الإدماج، التي تعكس ظاهرة خطيرة تتمثل في الإقصاء الإجتماعي؛
- تمس البطالة أساساً الأشخاص غير المؤهلين، حيث أحصي قرابة مليون بطال لهم مستوى دراسي متوسط ، وما يقارب نسبة 73% ليس لهم أي تأهيل؛
- ارتفاع عدد البطالين الحاملين لشهادات عليا، حيث فاق عددهم 80000 بطال سنة 1996؛
- الإتجاه نحو بطالة طويلة المدى ، حيث انتقلت مدة البحث عن مناصب الشغل من 23 شهر سنة 1989 إلى 27 شهر سنة 1996، وبلغت نسبة البطالين الذين استغرقت مدة بحثهم عن منصب عمل أكثر من نسبة 55% و35.4% بالنسبة للذين استغرق بحثهم عن عمل مدة تزيد عن السنتين؛
- يعرف ثلث عدد البطالين (3/1) حالة بطالة تستوجب إعادة الإدماج وقد ارتفعت هذه النسبة بسبب فقدان مناصب العمل المسجلة خلال السنوات الأخيرة؛
- الإرتفاع المعتبر للبطالة عند النساء ، إذ بلغت نسبتها 38%؛
- تعد البطالة أكثر ارتفاعاً في أوساط الفئات الإجتماعية المحرومة (إذ تقدر بنسبة 44% عند الفقراء) .

أما ما ميز ظاهرة البطالة بعد فترة الإصلاحات الإقتصادية و من خلال دراستنا يمكن توضيح خصائص البطالة في الآتي ذكره:

- إن النسبة الأهم من البطالين في الجزائر هم من فئة الشباب ، فأكثر من 70% من العاطلين عن العمل هم أقل من 30 سنة؛
- أصبحت ظاهرة البطالة ظاهرة طويلة الأجل فقد انتقلت مدة البحث عن العمل من 27 شهر سنة 1996 إلى 5 سنوات وأكثر سنة 2003؛
- نلاحظ تزايد ملحوظ للبطالة في صفوف النساء حيث بلغت نسبة البطالة لديهن بـ: 18.02% في سنة 2006؛
- البطالة تمس أكثر الفئات الغير حاصلة على أي مستوى تكويني، فأكثر من مليون متعطل عن العمل له مستوى دراسي متوسط و73%من البطالين ليس لهم أي مستوى تأهيلي؛[1]
- ارتفاع معدل البطالة في المناطق الحضارية مقارنة مع المناطق الريفية وذلك راجع إلى ارتفاع الكثافة السكانية في المناطق الحضرية وكذلك عامل الهجرة من الريف إلى المدينة بدافع البحث عن العمل لعدم توفر مناصب الشغل بالمناطق الريفية، مما جعل زيادة في المجتمع النشيط بالمناطق الحضارية،حيث بلغت نسبة البطالة في المناطق الحضرية 62.65% سنة 2006 مقابل 31.35% بالنسبة للمناطق الريفية.

[1] - ناجي بن حسين وآخرون، **البطالة في الجزائر(دراسة تحليلية)، مجلة الاقتصاد والمجتمع**، مخبر المغرب الكبير، العدد الأول، 2002، ص125.

أما فيما يخص التشغيل فهناك مجموعة من الخصائص نوجزها في ما يلي:[1]

- تراجع نصيب القطاع العمومي في التشغيل حيث كان يشغل 3.6 مليون عامل في سنة 2001 ليصبح العدد 3 مليون سنة 2005 وهو ما يدل على ضياع أو تسريح 600 ألف منصب شغل؛
- عرفت سوق العمل في هذه الفترة الإنتقالية وضعية غير مستقرة نتيجة طبيعة مناصب الشغل المنشأة في هذه المرحلة والتي تعتمد على توظيف اليد العاملة المؤقتة أين يفقد فيها العامل المؤقت الإستقرار الوظيفي و الكثير من الإمتيازات التي يتمتع بها العامل الدائم؛
- غلق أكثر من 1200 مؤسسة اقتصادية منها 815 مؤسسة عمومية بين 1994 و2001؛
- تطور نصيب مساهمة القطاع الخاص في التشغيل حيث تمكن من خلق ما يعادل 2.5 مليون منصب عمل في الفترة 2001-2005 منهم 2.1 مليون منصب عمل خارج الزراعة؛
- ارتبطت مناصب الشغل المنشأة في هذه الفترة بالنفقات العمومية للدولة سواء في إطار برنامج الإنعاش الإقتصادي أو في إطار المعالجة الإجتماعية لمشكل البطالة، حيث تمكنت الحكومة من إنشاء حوالي 300 ألف منصب سنوياً لإمتصاص المخزون السنوي من البطالة.

3-5-2- التشغيل في القطاع غير الرسمي:

إن تقييم التشغيل غير الرسمي في الجزائر صعب جداً، وهو يختلف من مصدر إلى آخر لكن الأهمية التي يمثلها لا تقبل الجدل، فمنذ سنوات الثمانينات بدأ الإهتمام بالقطاع غير الرسمي في الجزائر الذي بدأ يتنامى شيئاً فشيئاً في ظل الظروف التي تزامنت مع مخططات إعادة هيكلة المؤسسات، وتسريح العمال بفعل تدخل الدولة في النشاط الإقتصادي، كذلك الظروف الأمنية الصعبة التي عاشتها الجزائر خلال عشرية التسعينات حيث في هذا الشأن سنتطرق إلى مفهوم القطاع الموازي (غير الرسمي) وتطور الشغل غير الرسمي في الجزائر.

أ- مفهوم القطاع الموازي:

إن أول تعريف للقطاع الموازي قدم من طرف المكتب الدولي للعمل و المنظمة الدولية للعمل عام 1972، حيث يعتبر نشاط ما بأنه نشاط موازي (غير رسمي) إذا توفرت فيه المواصفات التالية:[2]

- سهولة انتشار النشاط داخل السوق؛
- استعماله للموارد المحلية؛
- ملكية عائلية للمؤسسات الخاصة بالنشاط؛
- التكوين الخاص بالنشاط يكون خارج مجال التعليم المدرسي؛
- انتشار المنافسة غير القانونية في السوق.

[1] - سعدية قصاب، **مرونة علاقات العمل في الجزائر (1990-2006)**، الملتقى الوطني الثاني حول واقع التشغيل في الجزائر وآليات تحسينه ، جامعة الجزائر ، 25-26 جوان 2008 ص 3.

[2] -CNES, **le secteur informel (illusions et réalité)** , rapport commission relation de travail , Alger , 2004 ,p24.

ب- أوجه الشبه والإختلاف بين القطاع الرسمي و القطاع غير الرسمي:

يمكن توضيح أوجه الشبه و الإختلاف بين القطاع الرسمي والقطاع غير الرسمي من خلال الجدول رقم (2-15):

جدول رقم (2-15)- أوجه الشبه والإختلاف بين القطاع الرسمي والقطاع غير الرسمي-

المحددات / طبيعة القطاع	القطاع الرسمي	القطاع غير الرسمي
الأهداف الأساسية	تعظيم أرباح السوق	الحصول على أرباح من السوق
السوق	- نشاط قانوني(مقنن), مع وجود نقابات. - تطبيق تشريعات العمل - تمويل محلي أو خارجي (قروض أو غير ذلك) - دفع الضريبة. - العمل بالأجر والتعاقد .	- عدم احترام القوانين . - عدم وجود تشريعات . - تمويل ذاتي. - عدم دفع الضريبة(التهرب). - عمل ذاتي
تركيبة السوق	- وجود حاجز لممارسة النشاط . - علامة المنتجات مسجلة. - سوق محمي (ترخيصات, ضرائب, تأمينات).	- عدم وجود حواجز . - منتوجات حرفية . - سوق غير محمي.
التكنولوجيا المستعملة	- آلات عصرية مستوردة. - استعمال شديد لرأس المال. - التعليم و التكوين رسمي	- آلات تقليدية مبتكرة . - استعمال شديد للعمل - تعليم غير رسمي

Source : CNES, le secteur informel (illusions et réalité), rapport commission relation de travail,opcit,p26.

ج- تطور الشغل غير الرسمي في الجزائر: مقارنة بعام 1999، سجلت النشاطات غير الرسمية في عام 2003 تطوراً ايجابياً حيث قدر فارق التغير بـــ:2.2%، في حين سجل التشغيل المهيكل (الرسمي) انخفاضاً بفارق 2.1%، و الجدول الموالي يوضح تطور الشغل الرسمي والشغل غير الرسمي في الجزائر إلى غاية 2003 .

جدول رقم (2-16)- تطور الشغل الرسمي و الشغل غير الرسمي في الجزائر خلال الفترة(1992-2003)-

الوحدة : بالآلاف

السنوات / طبيعة الشغل	1992	1997	1999	2003
الشغل الرسمي	4286	4684	5162	6027
الشغل غير الرسمي	688	1132	911	1249
المجموع	4979	5815	6073	7276
نسبة التشغيل غير الرسمي%	13.8	19.4	15	17.2

Source : CNES,le secteur informel (illusions et réalité) , rapport commission relation de travail,op cit,59 **.**

د- البطالة والقطاع غير الرسمي: تعتبر البطالة أحد أهم أسباب تنامي ظاهرة الإقتصاد غير المنظم،فازدياد معدلات البطالة معناه عدم توفر الأفراد على المال وعلى الدخل اللازم لمعيشتهم وأهليهم،وهذا يترتب عنه نشوء حالة من الحرمان والعجز عن توفير المتطلبات الأساسية، الأمر الذي يدفع بالأفراد إلى الإنضمام إلى الإقتصاد غير الرسمي وممارسة النشاطات غير المسجلة و غير المصرح بها لدى السلطات الإدارية والجبائية.[1]

3-6- أثر برامج التكييف والتعديل الهيكلي والإنعاش الإقتصادي على البطالة في الجزائر:

رغم ما حققته برامج الإستقرار الإقتصادي و التعديل الهيكلي المطبقة من طرف الحكومة الجزائرية من نتائج إيجابية على مستوى التوازنات الإقتصادية الكلية، إلا أن الجانب الإجتماعي عانى الكثير من الإهمال وتأثر سلباً بسببها وهذا ما جعل فاتورة الإصلاحات باهظة الثمن على الطبقة الفقيرة،كون سياسة الإصلاحات لم يرافقها سياسة اجتماعية محكمة وصارمة هذا من جهة، ومن جهة أخرى اعتمدت الحكومة الجزائرية برنامجاً تنموياً تمثل في برنامج الإنعاش الإقتصادي الذي انطلق منذ سنة 2001.

حيث كان لكل من برامج التكييف والتعديل الهيكلي والإنعاش الإقتصادي تأثيرات مباشرة على ظاهرة البطالة في الجزائر وهو ما سنوضحه فيما يلي.

3-6-1- أثر برامج التكييف والتعديل الهيكلي على البطالة في الجزائر:

لقد ساهم تطبيق برامج التكييف والتعديل الهيكلي في تدهور الأوضاع الخاصة بالتشغيل حيث من خلال تتبع تطور البطالة خلال فترة الإصلاحات (1990-1998)، ومن خلال البيانات الإحصائية المقدمة سابقاً تبين أن نسبة البطالة انتقلت من 19.70% سنة1990 إلى 28.02% سنة 1998، وسجلت أكبر نسبة لها خلال فترة الدراسة (1990-2006) بـ:29.25% سنة 1999، ويمكن حصر العوامل التي أدت إلى تفاقم ظاهرة البطالة نتيجة تطبيق برامج التكييف و التعديل الهيكلي في النقاط التالية:

- ارتفاع معدلات النمو الديمغرافي التي عرفتها الجزائر في فترة ما قبل التسعينات حيث تجاوز في المتوسط 2.8% سنويا، وهو ما أدى إلى تزايد القوة العاملة التي ارتفعت من 5.85مليون سنة 1990إلى ما يزيد عن 7.8 مليون سنة 1996 ثم ما يقارب 8.25 مليون سنة 1998؛[2]
- انخفاض الدخل الحقيقي بنسبة 30% بين سنة 1994 وسنة 1996، كما انخفض الحد الأدنى للأجور الحقيقية بشكل حاد خلال الفترة 1994-1997، و كل ذلك يرجع أساساً إلى إلغاء الدعم الذي أدى إلى تضاعف أسعار الأغذية وأسعار منتجات الطاقة عام 1994-1995 والتي زادت بنسبة 60%عام

[1]- علي بودلال، **تقييم دور القطاع غير المنظم في تعديل مشكلة البطالة في الجزائر(دراسة قياسية)**، الملتقى الوطني الثاني حول واقع التشغيل في الجزائر وآليات تحسينه، جامعة الجزائر، 25/26 جوان 2008، ص ص 77 ،78.

[2]- عبد الباقي روابح وعلي همال، **أثر إعادة الهيكلة الصناعية على سوق العمل في الجزائر**، الملتقى الدولي حول برامج التصحيح الهيكلي و المسألة الاجتماعية ، جامعة قسنطينة ،الجزائر، 29- 30 ماي 2000.

1995-1996، كما ألغي دعم جميع أسعار المواد الغذائية سنة 1996، مما أدى إلى انخفاض الأجور الحقيقية، وانعكس ذلك على مستوى معيشة الغالبية العظمى من السكان؛[1]

- ارتفاع نسبة البطالة خلال هذه الفترة كان مرتبط بإنخفاض الإستثمارات و النمو و تزايد التسربات المدرسية (600 ألف تلميذ سنة 1996) وتقليص عدد العمال في إطار إعادة هيكلة المؤسسات العمومية[2]، ورغم خلق فرص عمل خلال هذه الفترة إلا أن معدل البطالة بقي مرتفعاً بسبب تسريح عدد كبير من العمال نظراً لغلق المؤسسات التي يعملون بها و الجدول التالي يوضح عدد العمال المسرحين و عدد المؤسسات التي تم غلقها؛

جدول رقم (2-17)- تطور تسريح العمال و غلق المؤسسات خلال الفترة (1994-1997)-

السنوات	1994	1995	1996	1997	المجموع
عدد المؤسسات التي تم حلها	20	300	162	503	985
عدد العمال المسرحين	20908	236300	100498	162175	519881

المصدر : عبد الباقي روابح وشريف غياط, الآثار الإقتصادية و الإجتماعية لبرنامج التعديل الهيكلي في الجزائر, الملتقى الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة, جامعة سعد دحلب, البليدة,2003.

- أمام هذا الكم الهائل من البطالين خلال هذه الفترة الذي صاحبه ضعف في القدرة الشرائية للمواطن وتزايد الفوارق الإجتماعية، وتدهور الأوضاع الأمنية و عدم الإستقرار السياسي، تزايدت حدة الفقر واليأس حيث قدر عدد الفقراء بـ:1.7 مليون فقير بينهم 1.3 مليون جزائري لا يستطيعون توفير لقمة العيش؛[3]
- كما يلاحظ خلال هذه الفترة الإنخفاض المحسوس في اليد العاملة المشتغلة ، فحسب تقرير للمجلس الوطني الإقتصادي والإجتماعي لسنة 1999، هذه البطالة نتجت عن انخفاض خلق مناصب عمل وتسريح العمال (360 ألف عامل مسرح من 1994 إلى 1998) أي ما يقارب 8% من اليد العاملة المشتغلة، فالبطالة في الجزائر تخص الرجال بأكثر من 77%، وهذا نتيجة لإرتفاع اليد العاملة الذكرية عن الأنثوية، وهي تخص بالدرجة الأولى طالبوا العمل للمرة الأولى حوالي 68% بطال،وبخصوص المتخرجين من قطاع التربية هذا الأخير الذي يقصي كل سنة حوالي 200ألف تلميذ خصوصاً بين 16 سنة و19 سنة، وحسب إحصائيات أخرى يقصى 250 ألف تلميذ سنوياً من المدارس الجزائرية؛[4]
- كما يعود تفاقم البطالة أساساً إلى إجراءات التعديل الهيكلي، حيث بين التحقيق الذي أجراه المركز الوطني للدراسات والتحاليل الخاصة بالتخطيط حول الأسر، أنه في سنة 1998بلغت نسبة البطالين

[1]- كريم النشاشيبي و آخرون ، مرجع سابق ، ص 81.
[2]- المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي ، الدورة العامة العادية الحادية عشر، مرجع سابق، ص18.
[3]- العربي ساكر، **آثار التحولات الدولية على التقنية الاقتصادية و الاجتماعية بالجزائر**، الملتقى الوطني الأول حول الدولة الوطنية و التحولات الراهنة، كلية العلوم السياسية و الإعلام ، دار هومة للنشر والتوزيع ، الجزائر، 2004، ص469.
[4]- Abd elmadjid bouzidi , **les années 90 de l'économie algérienne** , édition ENAG,1999,p145.

الذين سبق أن اشتغلوا وشملتهم هذه الإجراءات 45%، وتتمثل الأسباب التي أوردها البطالون محل الدراسة بشأن إحالتهم على البطالة، في التسريح (10% من الحالات)، وتقليص العمال (11%) وغلق الورشات (11.4%)، وحل الوحدات(10.1%)، أما الذهاب الإرادي و انخفاض مستوى الأجر فلا يمثلان سوى 12.6% و11.7% على التوالي من أسباب البطالة المصرح بها في التحقيق.[1]

من خلا ما سبق نلاحظ إن برامج التكييف و التعديل الهيكلي التي طبقت من 1990إلى غاية 1998 وفي غياب سياسة واضحة للتشغيل، ساهمت من رفع حجم البطالة بوتيرة متسارعة نتيجة خوصصة المؤسسات وحلها، وتراجع دور الدولة في الحياة الإقتصادية والإجتماعية، و التوجه ناحية اقتصاد السوق.

3-6-2- أثر برنامج الإنعاش الإقتصادي على البطالة في الجزائر:

إن الكثير من الخبراء و الإقتصاديين يرجعون أسباب انخفاض معدلات البطالة في الآونة الأخيرة وخاصة بعد سنة 2001 إلى خلق مناصب الشغل من طرف الدولة في سياق برنامج الإنعاش الإقتصادي،الذي قدرت قيمته بـ:525 مليار دج، انطلق سنة 2001 وامتد إلى غاية نهاية 2004، ويعكس هذا المخطط الرجوع إلى النفقة العمومية بهدف إنعاش الإقتصاد عن طريق تفعيل الطلب عبر ثلاثة أهداف محورية:[2]

- مكافحة الفقر؛
- إنشاء مناصب الشغل؛
- التوازن الجهوي وإعادة تنشيط فضاء الإقتصاد الجزائري.

إن مساهمة مخطط دعم الإنعاش الإقتصادي في مجال إنشاء مناصب الشغل تستحق التنويه منذ انطلاقه سنة 2001 إلى نهاية 2004 ، حيث تم إنشاء 751812 منصب شغل، منها 464930 منصب دائم (أي 61.8% من مجموع المناصب التي تم خلقها) و292882 منصب مؤقت (أي 38.2%).[3]

ويمكن الوقوف على إسهامات برنامج الإنعاش الإقتصادي فيما يخص القطاع الخاص ومناصب الشغل التي تم خلقها عبر بعض الولايات من الوطن وذلك من خلال:[4]

لقد استفادت المؤسسات الخاصة بشكل معتبر من مخطط دعم الإنعاش الإقتصادي، فقد بلغت حصيلة هذا البرنامج 22400 مؤسسة خاصة مع نهاية جوان 2004، حيث هذه المؤسسات تنجز حوالي 16698 مشروعاً.

---

[1]- المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، **تقرير حول الآثار الاقتصادية و الاجتماعية لبرنامج التعديل الهيكلي**، الدورة العامة الثانية عشر ، أفريل 1999، ص ص 143 ،144.

[2]- المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، **مشروع التقرير التمهيدي حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الأول من سنة 2004**، الدورة العامة العادية الخامسة و العشرون ، ديسمبر 2004، ص ص 120 ،121.

[3]- المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، **مشروع التقرير التمهيدي حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2004**، الدورة العامة العادية السادسة و العشرون ، جويلية 2005، ص 113.

[4]- نفس المرجع، ص 114.

كما أن توزيع حصة المناصب الجديدة لكل ألف ساكن حسب المناطق، يبرز حركية شديدة في منطقة الجنوب (40 منصب شغل لكل 1000 ساكن)، تليها منطقة الهضاب العليا (28منصب شغل لكل 1000ساكن)، ووصلت هذه الحصة إلى11 لكل 1000 ساكن في ولاية وهران.

من حيث الأرقام، سجل بولاية الجزائر العاصمة أهم عدد من المناصب الجديدة (50918 منصب شغل) وسجل اضعف عدد بولاية تندوف (3381 منصب شغل) .

إن هذا التوزيع يترجم حرص السلطات العمومية على تخفيف الفوارق الجهوية كما جاء في مخطط دعم الإنعاش الإقتصادي.

من خلال ما تم تناوله فيما يخص إسهامات برنامج الإنعاش الإقتصادي يمكن القول أن هذا النوع من التمويل أكيد أن يساهم في تعديل السوق لكنه مرهون ببرميل المحروقات حيث تبقى سوق العمل تتميز بالهشاشة، ومعدلات البطالة يمكنها أن ترتفع بمجرد حدوث تقهقر في أسعار البترول، فإن مثل هذه المعالجة تبقى ظرفية ومرهونة بعائدات المحروقات، لذلك يقر خبراء اقتصاد العمل أن الحل يكمن في معدلات النمو خارج قطاع المحروقات، وذلك بتدعيم قطاع الزراعة، الصناعة، البناء والأشغال العمومية،السياحة ...، إنها القطاعات المولدة للشغل.

المبحث الرابع: عرض وتقييم لأجهزة مكافحة البطالة في الجزائر خلال الفترة (1990-2006).

قامت السلطات العمومية الجزائرية بخطوات معتبرة ميدانية بهدف خلق ديناميكية في سوق العمل وذلك بإنشاء العديد من الأجهزة والهياكل تصب كلها في محاولة تشجيع الأشخاص بدون شغل على خلق مناصب الشغل لأنفسهم ولغيرهم وخلق الثروة.

حيث تعتبر مكافحة البطالة من أهم انشغالات الحكومة التي بذلت جهوداً كبيرة وخصصت أموال معتبرة لمكافحة البطالة، بحيث اتخذت الحكومة عدة إجراءات لمواجهة البطالة، حيث سيتم تناول هذه الأجهزة والتي تمثلت في:

- الأجهزة المسيرة من طرف الوزارة المكلفة بالعمل؛
- الأجهزة التي تسيرها الوكالة الوطنية للتنمية الإجتماعية؛
- الصندوق الوطني للتأمين على البطالة؛
- الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب والوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار؛
- دور المؤسسات المصغرة والمتوسطة في خلق مناصب الشغل؛
- تقييم مختلف آليات دعم التشغيل في الجزائر.

4-1- الأجهزة المسيرة من طرف الوزارة المكلفة بالعمل:

ونجد ضمن هذه الأجهزة برنامجين أو جهازان للتشغيل وهما:

- برنامج تشغيل الشباب؛
- جهاز الإدماج المهني للشباب.

4-1-1- برنامج تشغيل الشباب:

هذا البرنامج موجه لفئات الشباب المتراوح أعمارهم ما بين 16 و30 سنة، يتعلق بمنح المستفيد منه تكويناً خاصاً، يندمجون بعده في ورشات متنوعة عامة في قطاعات الفلاحة والري والبناء والأشغال العمومية، وتكوين طالب العمل لأول مرة دون تأهيل مهني خاص، وقد تكفل هذا البرنامج بـــ 100000 شاب خلال سنتين،[1] وقد كشف تطبيق هذا البرنامج عن وجود نقائص مرتبطة بـــ:

- مركزية نظام تسيير وتخصيص موارد صندوق دعم الشباب؛
- إشكالية الإدماج التي تنحصر في مناصب العمل المؤقتة غير المحفزة وغير المؤهلة؛
- التنظيم والإجراءات الهامشية تماماً على المستوى المحلي بسبب غياب هيئة تتكفل بتوجيه وتنسيق نشاطات مختلف المتدخلين ومتابعتها؛[2]

وبعد هذا التقييم تقرر إنشاء جديد مع بداية سنة 1990 لإستخلاف برنامج تشغيل الشباب.

---

[1] - شفير أحمين، **التحولات الاقتصادية والاجتماعية وآثارها على البطالة والتشغيل في بلدان المغرب العربي**، المعهد العربي للثقافة العمالية وبحوث العمل بالجزائر، مطبعة النور، القليعة، الجزائر، 1999، ص 160.

[2] - CNES, **Rapport sur "les dispositifs d'emploi"**, juin 2002, P 72.

4-1-2- جهاز الإدماج المهني *DIPJ*:

يهدف هذا الجهاز إلى إزالة وتصحيح النقائص التي أظهرها برنامج تشغيل الشباب وإلى تشجيع الشباب على إنشاء نشاطات لحسابهم الخاص لترقية روح المبادرة، حيث يتضمن هذا الجهاز الفروع التالية:

- الوظائف المؤجرة بمبادرة محلية (*ESIL*): وهي مناصب عمل مؤقتة مدتها سنة واحدة، ومنذ سنة 1996 أصبحت تمول من طرف صندوق مساعدة تشغيل الشباب (*FAEJ*) يستفيد منها الشباب العاطل عن العمل الذي لا يتمتع بمؤهلات كبيرة؛[1]
- المساعدة على خلق نشاطات يقترحها الشباب لتشكيل تعاونيات فردية أو جماعية، حيث 30% من قيمة المشروع تقدم من طرف صندوق ترقية التشغيل، والباقي تقدمه البنوك على شكل قروض مصرفية على أن لا تتعدى قيمة المشروع 3000.000 دج؛[2]
- تكوين مستمر في التعاونيات لمدة 16 شهر داخل مؤسسات التكوين المتخصصة وذلك للسماح لهم بإكتساب تجربة التحكم في أجهزة المشروع وتسييره.

وقد ساهم فرع الوظائف المأجورة بمبادرة محلية (*ESIL*) في إنشاء 160000 منصب عمل مؤقت، لكن عدد الشباب الذين تحصلوا على منصب عمل دائم بقي ضعيف حيث لم يتجاوز 11000 منصب عمل أي 3.3% من إجمالي الإدماجات المنجزة خلال الفترة (1990-1994).

إلا أن جهاز الإدماج المهني للشباب تخللته بعض النقائص منها:

- الوظائف المأجورة بمبادرة محلية اقتصرت على الأشغال غير المنتجة والقليلة التأهيل، كما أنها تعتبر إعانة مستمرة للبطالة؛
- الجهاز لم يتمحور بما فيه الكفاية حول الشراكة ما بين المؤسسات والهيئات المالية والمستثمرين الشباب وطالبي العمل؛
- إن استهداف فئة الشباب لم يسمح بإدراج إنشاء النشاطات في إطار منطق اقتصادي نظراً لضعف تأهيل المترشحين الذين لا يتمتعون بكفاءات مهنية واضحة.[3]

4-2- الأجهزة التي تسيرها الوكالة الوطنية للتنمية الإجتماعية:

الوكالة الوطنية للتنمية الإجتماعية هي هيئة ذات طابع خاص يتابع نشاطها وزير التشغيل والتضامن الوطني، أنشئت عام 1996 في ظل تطبيق مخطط إعادة الهيكلة بالجزائر هدفها التخفيف من حدة نتائج هذا المخطط على الفئات الإجتماعية الضعيفة وذلك بوضع تدابير وبرامج لمحاربة البطالة والفقر والتهميش.

---

[1] - A. BRAHIMI, **les réformes économiques (implications sociales**), revue algérienne du travail n° 25-2000, P 51.
[2] - CNES, Rapport sue **"les dispositifs d'emploi"**, opcit, P 95.
[3]- رشيد بلخريصات وعبد الجليل جميل، **سياسات التشغيل في الجزائر**، بحوث وأوراق عمل ندوة عربية حول "البطالة، أسبابها، معالجتها، وأثرها على المجتمع" الجزء الثاني، 25-27 أفريل 2006، ص 379.

وعليه فإن المهام الأساسية للوكالة يمكن تلخيصها في:

- ترقية واختيار وتمويل كل العمليات الموجهة للفئات الإجتماعية المحتاجة؛
- تمويل مشاريع لها منفعة إقتصادية وإجتماعية تستعمل في إنجازها عمالة كثيفة أي تشغيل أكبر عدد ممكن من العمال في كل مشروع.[1]

وتتمثل هذه البرامج التابعة للوكالة الوطنية للتنمية الإجتماعية في:

4-2-1- التعويض مقابل نشاطات ذات منفعة عامة (*IAIG*)*:

نتيجة للقيود التي فرضها برنامج التعديل الهيكلي، تم الشروع في إنشاء أنشطة ذات منفعة عامة من خلال تقديم منح مالية في هذا الإطار (*IAIG*) بدعم وبموافقة من البنك العالمي وذلك منذ أكتوبر 1994؛ من أجل توفير مداخيل لفئة البطالين خاصة الشباب منهم مقابل القيام بأشغال وأنشطة للصالح العام.

حيث يتعامل هذا الفرع من الشبكة الإجتماعية مع الأشخاص الذين بلغوا السن القانونية للعمل،وكذا العاطلين عن العمل، ويتم تشغيل هؤلاء الأشخاص في نشاطات ذات منفعة عامة، في ورشات البلديات ضمن نفس شروط التشغيل العادي فيما يخص المدة القانونية للشغل والإستفادة من الحماية الإجتماعية،والملاحظ أن هذا الإجراء لا يشكل نوع من الشغل بل هو حل مؤقت وشكل من أشكال التضامن، وتحدد الإستفادة من البرنامج بشخص واحد لكل عائلة، ويعطى حق الإستفادة من أجر تبلغ قيمته 3000 دج شهريا،[2] ويحق للمستفيد من التعويض مقابل نشاطات ذات منفعة عامة وذوي حقوق الإستفادة من خدمات الضمان الإجتماعي.

4-2-2- الأشغال ذات المنفعة العامة وذات الإستعمال المكثف لليد العاملة (*TUP-HIMO*)*:

أنشأ هذا الجهاز سنة 1997، ويهدف إلى المعالجة الإقتصادية للبطالة خاصة بطالة الشباب والمساعدة الإجتماعية لفئات المجتمع المحرومة و/أو الضعيفة.

ويتميز هذا الجهاز بنشاطات بسيطة لا تستدعي مستوى عال من التقنية ولا معدات ضخمة، ويبقى عامل اليد العاملة أهم عامل.

وتم تطبيق برنامج الأشغال ذات المنفعة العامة وذات الإستعمال المكثف لليد العاملة على مرحلتين:

---

[1] - محمد قرقب، **عرض حول التوجيه والإرشاد في برنامج وأجهزة التشغيل بالجزائر**، الندوة الإقليمية عن دور الإرشاد والتوجيه المهني في تشغيل الشباب، طرابلس، 11-13 جويلية 2005، ص 10.

* **IAIG**: Les activités d'intérêt générale.

[2] - المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، **تقويم أجهزة الشغل**، الدورة العامة العشرون، الجزائر، 2002، ص 82.

* **TUP-HIMO**: Les travaux d'utilité publique a haute intensité de main-d'oeuvre.

المرحلة الأولى 1997-2000:

حيث قام البنك الدولي لإعادة الإنشاء والتعمير بتمويل هذه البرامج من خلال قرض خارجي قيمته 50 مليون دولار لـــ: 3846 ورشة، وتخص المشاريع الميادين التي تتطلب يد عاملة ضخمة، كما يبينه التوزيع التالي:

- الأشغال العمومية (الطرقات): 24.0%؛
- الزراعة (الري): 30.0%؛
- منشآت الري الصغرى: 24.3%؛
- العمران وأشغال التهيئة: 3.5%.

وخلال هذه المرحلة أدى هذا الجهاز إلى تشغيل 1400.000 شخص (حوالي 36 شخص لكل ورشة)، حيث تم إنشاء 42000 منصب شغل دائم.

المرحلة الثانية 2001-2004:

وفي هذا الصدد استفادت وكالة التنمية الإجتماعية من غلاف مالي تكميلي قدره: 09 مليار دج لإنشاء حوالي 22000 منصب شغل ثابت سنوياً باعتبارها الوكالة المسيرة لهذا البرنامج، وأهم مميزات الأشخاص الذين تم إدراجهم في هذا الجهاز هي:

- ثلث الأشخاص الموظفين تتراوح أعمارهم ما بين 18 و30 سنة، وأن مستوى التعليم لديهم جيد؛
- 60 % من الأشخاص الموظفين يعانون من البطالة منذ أكثر من سنة (سبق وأن دخلوا سوق العمل)؛ أما الباقي فهم يبحثون عن عمل لأول مرة و50% منهم يبحثون عن عمل منذ أكثر من سنتين؛
- 70 % من عمال الورشات لا يتجاوز سنهم 40 سنة.

4-2-3- عقود ما قبل التشغيل (*CPE*)[*]:

وضع البرنامج حيز التنفيذ بموجب المرسوم رقم 402/98 المؤرخ في 1998/12/02 ويهدف إلى زيادة وتشجيع وتسهيل إدماج المتحصلين على شهادات علمية في سوق الشغل من خلال الفرصة التي يمنحها إياهم عقد ما قبل التشغيل في إكتساب تجربة تساعدهم على الإدماج النهائي لدى أصحاب العمل وهم كل الهيآت والمؤسسات العمومية والخاصة.[1]

هذا البرنامج موجه للشباب ذوي الشهادات العاطلين عن العمل، الجامعيين منهم أو التقنيين السامين، والذين تتراوح أعمارهم بين 19 و35 سنة، كما يدمج هذا البرنامج ضمن مستفيديه فئة البطالين الذين سبق لهم وأن اشتغلوا في إطار برامج العمل المؤقت كالوظائف المأجورة بمبادرة محلية أو النشاطات ذات المنفعة العامة.

[*] **CPE:** Les contrats de pré-emploi**.**

[1] - محمد قرقب، مرجع سابق، ص 8.

وتستغرق مدة العقد سنة، وتموله وكالة التنمية الإجتماعية كلياً من صندوق الخزينة، ويمكن تجديد هذا العقد مرة واحدة ولمدة ستة أشهر، بطلب من رب العمل، وخلال الفترة الثانية من العقد يساهم رب العمل بنسبة تقرب 20% من الأجر الممنوح للمستفيد من العقد.

وخلال فترة التعاقد قبل التشغيل كان يمنح أجر قيمته 6000 دج شهريا للجامعيين (أي ما يعادل الأجر الوطني الأدنى المضمون)، و4500 دينار شهرياً للتقنيين السامين، ويخصم من هذه الأجور ما يعادل 07% في إطار اشتراكات الضمان الإجتماعي، أما نسبة 08% التي يساهم بها رب العمل فتتكفل بها وكالة التنمية الإجتماعية.[1]

وابتداءاً من سنة 2004 عرف هذا البرنامج إعادة تثمين الأجور الذين انتقل مبلغهم من 6000 دج إلى 8000 دج شهريا بالنسبة للجامعيين ومن 4500 دج إلى 6000 دج شهريا بالنسبة للتقنيين السامين.[2]

رغم أهمية هذا البرنامج إلا أن الشباب يعرف صعوبات كبيرة في سبيل الحصول على هذا النوع من العقود، وإن حصل على هذا النوع من العقود فإن هناك صعوبات في توظيفه بعد انتهاء العقد بصفة دائمة، حيث يعتبر هذا النوع من البرامج أنه محدود وغير شامل، ومنعزل ولا يعوض العاطل عن منصب العمل الدائم.

والجدول رقم (2-18) يوضح تطور عدد المستفيدين من برنامج الشغل (*ESIL, IAIG, TUP-HIMO, CPE*) خلال الفترة 2001-2005:

الجدول رقم (2-18)- تطور عدد المستفيدين من برامج الشغل (*ESIL, IAIG, TUP-HIMO, CPE*) للفترة (2001-2005)-

السنوات / البرامج	2001	2002	2003	2004	2005	2006
الوظائف المؤجرة بمبادرة محلية *ESIL*	74.7	72.7	70.0	72.5	62.0	351.9
التعويض مقابل نشاطات ذات منفعة عامة *IAIG*	132.4	166.1	180.0	183.5	185.0	847.0
الأشغال ذات المنفعة العامة وذات الاستعمال المكثف لليد العاملة *TUP-HIMO*	6.6	4.7	4.8	59.8	48.0	123.9
عقود ما قبل التشغيل *CPE*	28.0	30.0	30.5	14.0	7.0	109.5

Source: CNES, Rapport National sur le Développement Humain, Algérie, 2006, P 69.

من خلال الجدول رقم (2-18) نلاحظ أن برنامج التعويض مقابل النشاطات ذات منفعة عامة (*IAIG*) قد ساهم بحوالي 847000 منصب عمل خلال الفترة (2001-2005)، ويعتبر بذلك البرنامج الأكبر من حيث المساهمة في توفير مناصب الشغل ويرجع ذلك إلى انخفاض تكاليفه مقارنة بالبرامج الأخرى، ثم يليه برنامج الوظائف المأجورة بمبادرة محلية (*ESIL*) بتوفير حوالي 351900 منصب شغل خلال الفترة (2001-2005)، ثم برنامج الأشغال ذات المنفعة العامة وذات الإستعمال المكثف لليد العاملة

[1] - المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، **الدورة العامة الثانية عشر**، مرجع سابق، ص 148.
[2] - المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، **الدورة العامة العادية السادسة والعشرون**، مرجع سابق ، ص 112.

(*TUP-HIMO*) بتوفير حوالي 123900 منصب شغل خلال الفترة (2001-2005)، وفي الأخير يأتي برنامج عقود ما قبل التشغيل بتوفير حوالي 109500 منصب شغل في نفس الفترة السابقة.

4-2-4- برنامج القروض المصغرة (*MC*)*:

دخل جهاز القروض المصغرة حيز التنفيذ سنة 1999، وهو موجه لكل شخص عاطل عن العمل،يتراوح سنه بين 18 و60 سنة، بما في ذلك الفتيات والنساء الماكثات بالبيت، وهو يتمثل في منح قرض بنكي لدعم عملية إنشاء نشاط يختاره صاحب الطلب، ويتراوح المبلغ الممنوح بين50000 دج و350.000 دج، وللحصول على هذه المساعدة يجب أن يتوفر صاحب الطلب بالضرورة من أمواله الخاصة على نسبة 5% على الأقل من مبلغ القرض المطلوب منحه، وتمنح القروض من طرف البنوك لمدة تتراوح بين سنة و05 سنوات، حيث تتوقف هذه المدة على مبلغ القرض محل الطلب. أما الفوائد المتعلقة بالقرض، فتتولى تخفيضها الخزينة، حيث لا يدفع المستفيد من القرض سوى 02% من الفوائد البنكية، وعلاوة على ذلك تقرر إنشاء صندوق للضمان برأسمال قدره 4 ملايير دينار (منها 2.5 مليار تدفعها الخزينة)، قصد طمأنة البنوك ومن ثمة تسهيل عمليات منح القروض.[1]

حيث بلغ عدد المستفيدين من برنامج القرض المصغر في سنة 2001 بـــ 3500 مستفيد ويرتفع في سنة 2002 إلى 11800 مستفيد، ولكن في السنوات الأخيرة تراجع حيث وصل سنة 2005 إلى 6500 مستفيد، مما يعني عدم نجاعة هذا البرنامج.[2]

ونظراً لأن تطبيق برنامج القروض المصغرة حديث العهد، وفي ظل غياب عناصر الحصيلة الخاصة بالمشاريع المنجزة وقيد الإنجاز، سيكون تقييم هذا البرنامج جزئي ويظهر ما يلي:

- سجل شفف كبير لدى الشباب في إنشاء مناصب شغل ذاتياً؛
- ضعف مساهمة القطاع المصرفي؛
- ضعف الدعم والمتابعة لفائدة أصحاب المشاريع؛
- غياب الهيئات المختصة في ترقية القروض المصغرة.

وحسب وكالة التنمية الإجتماعية يمكن للجهاز أن يساهم في إنشاء من 15000 إلى 20000 مؤسسة صغيرة، إذ تم رفع العراقيل المذكورة سابقاً.

ومنذ سنة 2004 أنشئت الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وذلك بموجب المرسوم التنفيذي رقم 14/04 المؤرخ في 22 جانفي 2004 كهيئة ذات طابع خاص يتابع نشاطها وزير التشغيل والتضامن الوطني، مهمتها تطبيق سياسة الدولة في مجال محاربة البطالة والفقر عن طريق تدعيم أصحاب المبادرات الفردية من أجل مساعدتهم على خلق نشاطات لحسابهم.[3]

---

* **MC**: Le micro-crédit.

[1] - المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، **الدورة العامة العادية الثانية عشر**، مرجع سابق، ص ص 149 ،150.

[2] - CNES, Rapport national sur le développement humain, Opcit, P 69.

[3] - محمد قرقب، مرجع سابق، ص 12.

4-3- الصندوق الوطني للتأمين على البطالة (*CNAC*)*:

عملت الجزائر على إنشاء جهاز جديد من التأمين عن البطالة، وهو يعتبر تحدياً كبيراً، والجزائر البلد الوحيد في الدول العربية التي طبقت هذه التجربة، كما أن ارتفاع مستوى البطالة نتيجة تطبيق سياسة الإستقرار الإقتصادي الذي نتج عنه ضعف مستوى الإستثمار وخاصة العمومي والقليل التشغيل وزيادة الطلب على العمل بوصول بطالين جدد والتقليص المتزايد للعاملين مضافاً إليه البطالة التقنية الناجمة عن حل المؤسسات العمومية حيث تقلص الشغل الدائم في القطاع الوطني بين 3% أي 7580 منصب عمل في فترة سبتمبر 1993- سبتمبر 1994[1]، مما أدى بالجزائر إلى إنشاء الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة.

ويعتبر هذا الجهاز أنه مخصص للأشخاص المسرحون عن العمل لأسباب اقتصادية، والذي يعمل على إعادة إدماجهم في العمل، وذلك من خلال المنحة المقدمة للبطالين مع البحث عن الشغل الذي يتكفل به مركز البحث عن الشغل التابع للصندوق، وقد سمح هذا الجهاز بالإحتفاظ بـــ 1837 منصب شغل.

إن إنشاء الصندوق وتطوره جعله يتبنى فئة عمرية جديدة تتراوح أعمارهم ما بين 35 سنة و50 سنة، إذ لم يكن هذا الإختيار صدفة وإنما نابعة من دراسة سوق العمل بحيث من مجموع البطالين نجد أن هذه الفئة العمرية يتراوح عددها من 350 إلى 400 ألف بطال، وتجلى ذلك في إصدار أربع نصوص أساسية جعلت من الصندوق يتبنى مجموعة من السياسات منها:

- تنظيم حملات التوعية والإعلام والإتصال لصالح الفئة المعنية وجميع المتدخلين؛
- إبرام مجموعة من الإتفاقيات مع مختلف المؤسسات الشرائية؛
- وضع آليات جديدة للتسيير والتنظيم.[2]

لقد ساهم الصندوق الوطني بمنحة البطالة إلى غاية سنة 2004 في إطار عملية الحفاظ على الشغل في رأس مال شركة 16 مؤسسة مما سمح بالإحتفاظ بـــ 1837 منصب شغل، كما أنه قد تمكن الإحتفاظ بـــ 2353 منصب شغل من قبل 15 مؤسسة قابلة للمساعدة، وذلك دون مساهمة الصندوق الوطني بمنحة البطالة على إنشاء أنشطة من قبل البطالين الذين تتراوح أعمارهم من 35 إلى 50 سنة التي كرسها الجهاز الجديد فقد تم تقديم 21181 ملف وزعت كالتالي:

33% في الفلاحة و23% في النقل والتجارة و20% في الخدمات. ومن بين مجموع الملفات التي تم تقديمها: 20942 ملف قبلت واعتبرت قابلة للحـــسم يترتب عنها إستثمارات تقدر بحوالي 17 مليار دينار جزائري.[3]

---

* **CNAC**: La caisse nationale de l'Assurance Chômage.

[1] - المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، **وثائق الدورة العادية الثالثة للجمعية العامة (آراء، توصيات، تقارير ودراسات)**، 25-27 أفريل 1995.

[2] - مدني بن شهرة، **التجربة الجزائرية في مكافحة البطالة من خلال الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة**، بحوث وأوراق عمل ندوة عربية منعقدة بالجزائر حول (البطالة، أسبابها ومعالجتها، وأثرها على المجتمع)، جامعة البليدة، الجزائر، 25-27 أفريل 2006، ص 431.

[3] - المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، **الدورة العامة العادية السادسة والعشرون**، مرجع سابق، ص 113.

4-4- الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (*ANSEG*) والوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار (*ANDI*):

4-4-1- الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (*ANSEG*)*:

أنشأت هذه الوكالة سنة 1996 بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في: 8 سبتمبر وتتمثل مهامها في:

- دعم المستثمرين الشباب واستشارتهم ومرافقتهم؛
- تسيير تمويلات الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب، سيما الإعانات وتخفيض نسبة الفائدة؛
- إخطار المستثمرين الشباب المؤهلين للإستفادة من قروض البنوك والهيئات المالية لتمويل مشاريعهم بمختلف إعانات الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب التي تحصلوا عليها؛
- ضمان متابعة الإستثمارات التي أنجزها المستثمرون الشباب؛
- تشجيع كل أشكال الإجراءات الرامية إلى ترقية تشغيل الشباب، سيما عبر برامج التكوين-التشغيل وما قبل التوظيف.[1]

كما أنه في سنة 2001 انتقل جهاز الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب إلى وصاية وزارة التضامن الوطني، ويطرح هذا الإنتقال مسألة أهداف المؤسسة المصغرة، هل أن هدفها اجتماعي أم اقتصادي؟ وعلى الرغم من أن هذين الهدفين غير متعارضين فإن الجواب عن هذا السؤال سيسمح بالتحليل الجيد لشروط الإستفادة من المؤسسة المصغرة وتطبيقها وكذا كيفية التقييم وآفاق هذا الجهاز.

لقد سجلت الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب منذ إنشائها سنة 1997 إلى تاريخ 30 سبتمبر 2001 إيداع 145000 ملف لمشاريع مؤسسات صغرى كفيلة بإنشاء 416336 منصب عمل، وتأتي نسبة 46% من الملفات المسجلة من منطقة الوسط.

وبالرجوع إلى إحصائيات الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب فإن هذا الجهاز يكون قد ساهم في تغيير السلوكات الإجتماعية نحو ميدان النشاط الذي اقتحمه النســـاء حتى الآن.

وتسجل بالفعل شفف هؤلاء النساء بالأنشطة التالية:

- نقل المسافرين حيث سجل 393 مؤسسة مصغرة؛
- نقل البضائع حيث سجل 184 مؤسسة مصغرة؛
- البناء والأشغال العمومية والري حيث سجل 32 مؤسسة مصغرة؛
- الصيانة حيث سجل 15 مؤسسة مصغرة.

وبلغت نسبة مشاركة النساء في إنشاء المؤسسات المصغرة 17% في سنة 2001 مقابل معدل 10% في الفترة 1998-2000.[2]

---

* **ANSEJ** : Agence nationale de soutien de l'emploi de jeunes.

[1] - المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، **الدور العامة العادية لخامسة والعشرون**، مرجع سابق ، ص 117.

[2] - المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، **مشروع التقرير التمهيدي حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2001**، الدورة العامة العشرون، جوان 2002، ص ص 102،103.

ويمكن توضيح النتائج التي حققتها الوكالة من خلال الجدول رقم (2-19) الذي يوضح توزيع المشاريع المقبولة حسب القطاعات إلى غاية 2004/12/31.

الجدول رقم (2-19)- توزيع المشاريع المقبولة حسب القطاعات التي حققته الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب إلى غاية 2004/12/31-

قطاع النشاط	عدد شهادات القبول الممنوحة	عدد مناصب العمل الموافقة	النسبة
الزراعة	62840	168516	%25.46
الخدمات	63079	165574	%25.55
الحرف	27538	88353	%11.16
نقل المسافرين	23512	57811	%9.52
الصناعة	20936	71909	%8.48
نقل السلع	18198	39609	%7.37
البناء والأشغال العمومية	12809	47087	%5.19
النقل المبرد	11047	23320	%4.47
المهن الحرة	2980	7049	%1.21
الصيانة	2792	7512	%1.13
الصيد	733	2752	%0.30
الري	402	1506	%0.16
المجموع	246866	680998	%100

Source:WWW.ANSEG.ORG.DZ/27-06-2008.

ومن خلال تحليل بعض النتائج الموضحة بالأرقام في الجدول رقم (2-19) نلاحظ ما يلي:

يعتبر قطاع الخدمات أكثر تمويلاً من الوكالة مقارنة بالقطاعات الأخرى إضافة إلى القطاع الفلاحي في حين القطاع الصناعي والصيد البحري والري لم يستحوذ إلا على نسبة ضئيلة جداً، وهذا لكون تكاليف المشاريع الخدماتية تعتبر منخفضة وسريعة الربحية مقارنة بالمشاريع الصناعية، في حين القطاع الصناعي لا يزال تحت عاتق القطاع العام نظراً لكون هذا القطاع يتطلب إستثمارات ضخمة،لا يمكن تحقيقها في ظل الوكالة، بالرغم من خوصصة العديد من الشركات الصناعية.

ومما سبق ذكره يمكن القول أن قطاع الخدمات ساهم بخلق أكبر عدد مناصب العمل ثم القطاع الفلاحي وهو ما تؤكده هذه الأرقام.

4-4-2- الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار *ANDI*:

بمقتضى المرسوم 01-03 الذي أقر تغير الوكالة من *APSI* إلى *ANDI* الوكالة مؤسسة عمومية ذات طابع إداري، تتمتع بالشخصية المعنوية والإستقلال المالي وهي تابعة مباشرة لرئيس الحكومة، ولها إمكانيات وأهداف وتسعى لتحقيقها من خلال الخدمات التي تقدمها للمستثمرين، حيث تقوم الوكالة بالمهام التالية:

- تتولى ترقية الإستثمارات الوطنية والأجنبية وتطويرها ومتابعتها؛

- تستقبل المستثمرين المقيمين وغير المقيمين وتعلمهم وتساعدهم في إطار تنفيذ مشاريع الإستثمارات؛
- تمنح المزايا المرتبطة بالإستثمار في إطار الترتيب المعمول به؛
- تتأكد من إحترام المستثمرين خلال مرحلة الإعفاء من كل الإلتزامات التي تعهدوا بها.

ومن أهم الإنجازات التي حققتها الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار، حيث بلغ عدد المشاريع حسب ما توضحه إحصائيات 2002 بـــ 3109 مشروع، بتكلفة إجمالية قدرها 368882 مليون دينار، كما تم استحداث 96545 منصب شغل جديد وهو ما يوضح مصداقية نظام *ANDI*.

كما بلغ عدد مشاريع الإستثمار التي تم التصريح بها على مستوى الوكالة 3484 مشروع سنة 2004 ومنذ إنشاء الوكالة أي منذ سنة 2001 بلغ عدد المشاريع التي دخلت فعلاً في النشاط الإنتاجي 6616 بمبلغ 743.97 مليار دج و178166 منصب شغل أي 27 منصب لكل مشروع.[1]

4-5- دور المؤسسات المتوسطة والمصغرة في خلق مناصب الشغل:[2]

تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دوراً هاماً في الإقتصاديات المتقدمة حيث تمثل النسبة الأكبر من حيث العدد في مختلف الأنشطة الإقتصادية وتساهم بجزء كبير في خلق القيمة المضافة، وتقاس أهميتها بمؤشرات عديدة منها نسبة مساهمتها في الإقتصاد الوطني في الميادين التالية:

- ضمن العمالة الموظفة؛ ضمن العدد الإجمالي للمؤسسات؛ ضمن الناتج المحلي الإجمالي؛ ضمن القيمة المضافة المتحققة، ضمن التركيب التكاملي للنسيج الإقتصادي.

وهكذا فإن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دوراً هاماً في أي اقتصاد نظراً لمساهمتها في التشغيل وخلق مناصب الشغل وكذا في خلق القيمة المضافة والناتج الداخلي الخام، سوف لن نسترسل في تحليلنا لأهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من كل الجوانب، بل سوف يقتصر تحليلنا لجانب التشغيل ومدى مساهمتها في إيجاد مناصب شغل والمحافظة عليها، والجدول رقم (2-20) يبين لنا نصيب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل في الجزائر خلال سنتي 2005 و2006.

جدول رقم (2-20)- نصيب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل خلال الفترة 2005-2006-

البيان	2005	2006
التشغيل الإجمالي	8044220	8868804
التشغيل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	1157856	1252647
نسبة مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل	%14.4	%14.2

Source: ***http://www.pmeart-dz.org/ar/telch_documents/bulletin_2006_ar.pdf/24/07/2008***

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تساهم في إجمالي التشغيل في الجزائر بنسبة ضئيلة جدا 14.4%، 14.2% خلال السنوات 2005-2006 في التشغيل بالجزائر، خاصة

[1] - المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، **الدورة العامة العادية السادسة والعشرون**، مرجع سابق، ص 114.

[2] - عمار عماري ونبيلة فالي، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التشغيل في الجزائر**، الملتقى الوطني الثاني حول واقع التشغيل في الجزائر وآليات تحسينه، جامعة الجزائر، 25-26 جوان 2008.

إذا علمنا بأنه تم التخلي عن الإستثمار في المشاريع الكبرى خاصة الصناعات الكبيرة، والإتجاه نحو المؤسسات الصغيرة كنموذج جديد قادر على توفير مناصب عمل جديدة وتحريك الحياة الإقتصادية والمساهمة في خلق وتراكم الثروة وبالتالي المساعدة على التخفيف من آفة البطالة كخلل اقتصادي واجتماعي، التي يعاني منها الإقتصاد الوطني.

ما يمكن استنتاجه هو أن الجهود المبذولة لإقامة ونشر نسيج اقتصادي مبني على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لم ترق لذلك المستوى المأمول منها، فالإقتصاد الوطني لا يزال بكراً ويحتاج لعدد ضخم من مثل هذه المؤسسات القادرة على تغطية الكثير من حاجات المجتمع.

والإقتصاد الجزائري خاصة في الوقت الحاضر إذ أن أغلب الحاجات الضرورية يتم استيرادها من الخارج، كما أنها تشكل وعاءاً لإستيعاب الأعداد المتزايدة من اليد العاملة التي تعاني الجمود والبطالة.

4-6- تقييم مختلف آليات دعم التشغيل في الجزائر:

يمكن إبراز الجوانب الإيجابية والسلبية لأجهزة مكافحة البطالة في الجزائر وذلك من خلال:

أ- الجوانب الإيجابية للتقييم:

لقد ساعدت هذه الإجراءات على:

- إدخال ديناميكية للتشغيل والتوظيف في وضع اقتصادي صعب؛
- خلق مناصب شغل وانخفاض الضغوطات الإجتماعية؛
- إنشاء مناصب شغل بتكلفة أقل من منصب الشغل الإتفاقي؛
- تحريك الفضاء الإقتصادي المحلي؛
- حماية وإدماج الشباب في الحياة المهنية؛
- الدور الفعال للدولة في وضع الإجراءات، تنظيمها، تأطيرها وتمويلها.

ب- الجوانب السلبية للتقييم:[1]

تتمثل في العناصر التالية:

- ضعف الموارد المالية المخصصة لبرامج التشغيل وارتباطها بتقلبات القوانين المالية؛
- التحول من العمل الدائم إلى العمل المؤقت؛
- عدم مساهمة البنوك بفاعلية في تمويل مشاريع الشباب؛
- مركزية مفرطة وتعدد المتدخلين في نفس الجهاز؛
- النقائص الإدارية والتقنية مثل تباطؤ الإجراءات وطول آجال إعداد المشاريع؛
- عدم فعالية الإطار المنهجي لتقييم البرامج نظراً لنقص الدراسات والمتابعة الدورية؛

[1] - مراد ناصر، **فعالية آليات دعم التشغيل في الجزائر، الملتقى الوطني الثاني حول واقع التشغيل في الجزائر وآليات تحسينه**، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 25-26 جوان 2008، ص ص 39 ،40.

- عدم ملائمة النصوص التي تسير الأجهزة فيما يتعلق بمعايير التأهيل، وبالنسبة لمستويات الإعانات والتعويضات المقدمة؛
- غياب سياسة تشغيل فعالة تراعي جميع المتغيرات التي لها علاقة بتخطيط القوى العاملة على المدى الطويل.

ولزيادة فعالية آليات دعم التشغيل يجب وضع إستراتيجية شاملة تراعي الإعتبارات التالية:

- إنشاء وسيط بنكي متخصص على مستوى القروض المصغرة؛
- وضع آلية تتكفل بمتابعة وتقييم مختلف مراحل برامج التشغيل؛
- تحسين نظام المعلومات الإحصائية حول التشغيل؛
- الإهتمام بالتكوين ورفع المهارات لإمداد القطاعات التي تعتمد على التكنولوجيات الحديثة باليد العاملة الحديثة؛
- الإهتمام بالقطاع الفلاحي وقطاع البناء والأشغال العمومية نظراً لزيادة المقدرة الإستيعابية للعمالة؛
- الإهتمام بالنظم الحديثة للتدريب وتنمية المهارات الخاصة بالقوة العاملة؛
- تشجيع الإستثمار في المناطق الداخلية لإستيعاب العمالة الريفية؛
- تدعيم مختلف الأجهزة الموجودة المتعلقة بتشغيل الشباب والحماية الإجتماعية؛
- ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتشجيع جميع أشكال التشغيل؛
- إقامة المنشآت القاعدية الإقتصادية الضرورية وتحسين مناخ الإستثمار المشجع لتوفير فرص عمل كافية؛
- ضرورة التنسيق بين مراكز التكوين والتعليم مع احتياجات المؤسسة الإقتصادية وسوق العمل؛
- تطوير نظام المعلومات المتعلقة بسوق العمل لتمكين طالبي العمل والعارضين له من الإلتقاء وفق حاجة المستثمر ومؤهلات العمال؛
- التعرف على السياسات الإقتصادية الفعالة للحد من الآثار السلبية الناجمة عن تطبيق برنامج الإصلاح الإقتصادي؛
- إنشاء سوق عربية مشتركة والتي تعمل على تشجيع تبادل اليد العاملة بين الدول العربية بما يؤدي إلى التقليل من حدة البطالة ورفع مستويات التشغيل.

خلاصة:

من خلال هذه الدراسة يمكن القول أن الشيء الذي أصبح يميز سوق العمل في الجزائر، هي ظاهرة البطالة وتزايد النشاطات غير الرسمية، حيث عرفت البطالة مستويات مرتفعة، خاصة في فترة التسعينات حيث سجلت معدلات بطالة مرتفعة وكان ذلك نتيجة الآثار السلبية المترتبة عن تنفيذ برامج التكييف والتعديل الهيكلي، حيث أنه من أهم أسباب البطالة خلال فترة الإصلاحات تسريح العمال وذلك في إطار برنامج إعادة الهيكلة وخوصصة المؤسسات العمومية، كذلك يرجع ارتفاع معدلات البطالة خلال هذه الفترة إلى انخفاض فرص العمل الجديدة نتيجة نقص الإستثمارات والأزمة الإقتصادية بسبب الظروف الأمنية الصعبة التي عاشتها البلاد، وتزايد ظاهرة التسرب المدرسي، وزيادة معدل النمو الديمغرافي،وارتفاع عدد الباحثين عن العمل.

منذ سنة 2001 عرفت معدلات البطالة انخفاضاً حيث قدرت نسبة البطالة في سنة 2006 بـــ 12.3% ويرجع هذا الإنخفاض إلى اعتماد الحكومة الجزائرية برنامج الإنعاش الإقتصادي الذي خصص له مبلغ 525 مليارد ج، إلى جانب مناصب الشغل التي تم خلقها خلال هذه الفترة ومساهمة القطاع الخاص في خلق مناصب للشغل، هذا فيما يخص تطور البطالة خلال الفترة(1990-2006).

وعموماً فيما يخص هذه الدراسة بالنسبة لوضعية سوق العمل في الجزائر استنتجنا النقاط التالية:

- إن العمالة الجزائرية تعتمد بشكل كبير على الفئات الشابة التي لا تتعدى 35سنة؛
- هناك اختلال في توزيع القوى العاملة المشتغلة، حيث نجد أن نسبة كبيرة من العمالة تتركز في القطاعات غير الإنتاجية(الخدمية) عوض القطاعات الإنتاجية (الصناعة والفلاحة)، وهي تتركز بشكل كبير في المنطقة الحضرية مع سيطرة العمالة الذكرية على العاملة الأنثوية؛
- انخفاض نسبة العمال الأجراء الدائمين، مع تزايد النشاطات غير الرسمية؛
- تفاوت معدلات البطالة بين مختلف الفئات العمرية للقوى العاملة، حيث نجد نسبتها الكبيرة عند الشباب؛
- تفاوت معدلات البطالة بين مختلف المناطق، حيث تتركز في الوسط الحضري أكبر منها في الوسط الريفي؛
- طول مدة البطالة مع ارتفاعها في الوسط النسوي؛
- عرض العمل أكبر من الطلب في العمل في سوق العمل الجزائري.

أما فيما يخص الأجهزة التي وضعتها الدولة بغية مكافحة البطالة حققت نتائج إيجابية فيما يخص توفير مناصب الشغل، لكن معظم هذه المناصب كانت في القطاعات غير المنتجة، كما أنها تعتمد على النفقة العمومية التي مصدرها مصدر وحيد يتمثل في العائدات من المحروقات.

إذا كان هذا هو واقع التحليل النظري فيما يخص ظاهرة البطالة في الجزائر، فهل بإمكاننا بناء نموذج قياسي يمكننا من التعرف على أهم العوامل المؤثرة في حجم البطالة؟ هذا ما سنتناوله في الفصل التالي.

تمهيد:

بعد أن قمنا بدراسة نظرية لظاهرة البطالة في الجزائر في الفصل السابق، حيث نحاول في هذا الفصل إعطاء صورة قياسية لظاهرة البطالة، وذلك بالكشف عن أهم العوامل الإقتصادية المؤثرة في حجمها، وذلك بالإعتماد على ما تمليه علينا نظرية القياس الإقتصادي من معايير عندما يتعلق الأمر ببناء النماذج الإقتصادية، حيث حتى يكون النموذج مقبول من الناحية الإحصائية والإقتصادية والقياسية لابد من تتبع مراحل البحث وفق منهجية القياس الإقتصادي، وللإلمام بهذه الجوانب قسمنا هذا الفصل إلى ثلاث مباحث على النحو التالي:

- الأسس النظرية للإقتصاد القياسي؛
- مدخل عام لنموذج الإنحدار المتعدد؛
- نموذج قياسي لتحديد العوامل المؤثرة في حجم البطالة في الجزائر للفترة (1990-2006).

المبحث الأول: الأسس النظرية للإقتصاد القياسي.

إن غالبية العلاقات التي تقدمها لنا النظرية الإقتصادية، ومن بينها تلك المبينة في الفصل السابق والخاصة بظاهرة البطالة، يمكن صياغتها في صورة نماذج رياضية تقدر من واقع البيانات الفعلية، وهذا ما يمكننا من وضع التنبؤات على الآثار الكمية على أحد المتغيرات الإقتصادية التي يمكن أن تترتب على التغير في أحد أو بعض المتغيرات الإقتصادية الأخرى، حيث أن أغلب المتغيرات الإقتصادية قابلة للقياس الكمي مثل: الناتج المحلي الإجمالي؛ التضخم؛ البطالة؛... الخ، وبالتالي فإن إستخدام الأسلوب الرياضي يساعدنا في شرح العلاقات الإتجاهية بين المتغيرات الإقتصادية، حيث أن إستخدام كل من الأسلوب الرياضي والإحصائي والإقتصادي معاً، يعرف بالقياس الإقتصادي، وهو ما سنتطرق له في هذا المبحث من خلال النقاط التالية:

- مفهوم وأهداف الإقتصاد القياسي؛
- منهجية البحث في الإقتصاد القياسي؛
- ماهية النموذج الإقتصادي القياسي؛
- ماهية النماذج الإنحدارية؛
- مشاكل تقدير نماذج الإنحدار.

1-1- مفهوم وأهداف الإقتصاد القياسي:

فيما يخص هذا الجانب سوف يتم التطرق إلى مجموعة من التعاريف للإقتصاد القياسي، وأبرز الأهداف المرجوة من استخدامه، ومنهجية البحث فيه.

1-1-1- تعريف الإقتصاد القياسي:

لقد عرف كل من سام ولسون وتوماس وستون الإقتصاد القياسي على أنه: "فرع من فروع علم الإقتصاد، يستخدم التحليل الكمي للظواهر الإقتصادية الواقعية المبنية على أساس التماسك بين النظرية والمشاهدة متخذاً في ذلك أساليب الإستقراء الملائمة".[1]

كما يعتبر الإقتصاد القياسي "أداة توفيقية ما بين النظرية الإقتصادية، الرياضيات الإقتصادية والإحصاء، لكنه يختلف تماماً عن كل هذه الفروع، ويعتمد باحثو الإقتصاد القياسي على مبادئ النظرية الإقتصادية عند بنائهم لنموذج الإقتصاد القياسي، مستعملين النظرية الإحصائية وتقنيات الإقتصاد القياسي،ومن ثم يختبرون ميدانياً بعض العلاقات الموجودة فيما بين المتغيرات الإقتصادية، ويمكن تطبيق الإقتصاد القياسي على عدة ميادين مثل العلوم الإجتماعية والإنسانية، الصحة، النقل وغيرها".[2]

---

[1] - عصام عزيز الشريف، **مقدمة في الاقتصاد القياسي**، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1981، ص7.
[2] - صالح تومي، **مدخل لنظرية القياس الاقتصادي**، الجزء الأول، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999، ص1.

من خلال ما سبق وبصورة أكثر تفصيلاً "يعرف الإقتصاد القياسي بأنه فرع المعرفة الذي يهتم بقياس العلاقات الإقتصادية من خلال بيانات واقعية، بغرض اختبار مدى صحة هذه العلاقات، كما تقدمها النظرية، أو تفسير بعض الظواهر أو رسم بعض السياسات، أو التنبؤ ببعض المتغيرات الإقتصادية".

يمكن التمييز بين فرعين لعلم الإقتصاد القياسي وهما: الإقتصاد القياسي النظري، والإقتصاد القياسي التطبيقي، حيث نوجز تعريف كل منهما في الآتي:[1]

أ- الإقتصاد القياسي النظري:

هو ذلك الفرع من علم الإقتصاد القياسي الذي يهتم بتنمية وتطوير الطرق والأساليب الإحصائية في مجال قياس العلاقات الإقتصادية، أو التفسير والتنبؤ بسلوك الظواهر الإقتصادية، أو اتخاذ القرارات الإقتصادية، وبعبارة موجزة يتمثل الإقتصاد القياسي النظري في الطرق والأساليب لهذا العلم.

ب- الإقتصاد القياسي التطبيقي:

هو ذلك الفرع من علم الإقتصاد الذي تطبق فيه أساليب الإقتصاد القياسي في مجال محدد من مجالات النظرية الإقتصادية مثل الطلب والعرض والإنتاج والإستهلاك والإدخار والإستثمار...الخ،والهدف منه هو قياس العلاقات الإقتصادية في مجال من هذه المجالات واختبار مدى الإتفاق بين النظرية والواقع بالإضافة إلى التنبؤات الخاصة بتطور الظاهرة في المستقبل.

1-1-2- أهداف الإقتصاد القياسي:

يمكن التعرف على ثلاث أهداف أساسية للإقتصاد القياسي وهي:[2]

أ- تحليل واختبار النظريات الإقتصادية المختلفة:

إن تحليل واختبار النظريات الإقتصادية يعتبر هدفاً رئيسياً من أهداف الإقتصاد القياسي، ولا يمكن اعتبار النظرية الإقتصادية صحيحة ومقبولة ما لم تجتاز اختباراً كمياً (عددياً) يوضح قوة النموذج ويفسر قوة العلاقة بين المتغيرات الإقتصادية.

ب- رسم السياسات واتخاذ القرارات:

يساهم الإقتصاد القياسي برسم السياسات واتخاذ القرارات عن طريق الحصول على قيم عددية لمعلمات العلاقات الإقتصادية بين المتغيرات لتساعد رجال الأعمال والحكومات في اتخاذ القرارات الحالية من حيث توفيره لصيغ وأساليب مختلفة لتقدير المرونات والمعلمات الفنية والتكلفة الحدية والإيرادات الحدية، والميل الحدي للإستهلاك والإدخار والإستثمار وغير ذلك، وتأسيساً على ذلك فإن معرفة القيم العددية لمعلمات النموذج المقدر تساعد على إجراء المقارنات واتخاذ القرار المناسب سواء على مستوى المؤسسة أو الدولة.

---

[1]- سمير محمد عبد العزيز، **الاقتصاد القياسي مدخل في اتخاذ القرارات**، مكتبة الإشعاع، مصر، 1997، ص26.

[2]- مجيد علي حسين وعفاف عبد الجبار، **الاقتصاد القياسي (النظرية والتطبيق)**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، 1998،ص ص23، 24.

ج- التنبؤات بقيم المتغيرات الإقتصادية في المستقبل:

يساعد الإقتصاد القياسي رجال الأعمال والحكومات في وضع السياسات من خلال توفير القيم العددية لمعلمات المتغيرات الإقتصادية والتنبؤ بما ستكون عليه الظاهرة الإقتصادية مستقبلاً ومثل هذه التنبؤات تمكن واضعي السياسة ومتخذي القرار لتنظيم الحياة الإقتصادية واتخاذ إجراءات معينة للتأثير في متغيرات اقتصادية معينة، ومثال ذلك لو أردات الحكومة أن تحدد مستوى التوظيف فمن الضروري أن تعرف وتحدد مستوى التوظف الحالي، إضافة إلى معرفة وضعه في المستقبل.

كذلك إذا أرادت الحكومة معرفة الآثار المحتملة للسياسة النقدية على التضخم والبطالة، وما هو الأثر المتوقع لزيادة أسعار السلع البديلة أو المكملة على الكمية المطلوبة من السلعة الأصلية؟.

حيث أن الإقتصاد القياسي سوف يحدد مستوى التوظف في ما إذا كان مرتفعاً أو منخفضاً وكذلك يجيب على بقية الأسئلة المتعلقة بالمستقبل.

1-2- منهجية البحث في الإقتصاد القياسي:

هناك أربع مراحل رئيسية في أية دراسة للقياس الإقتصادي وهي موضحة بشكل مختصر فيما يلي:[1]

المرحلة الأولى: تخصيص النموذج: وتشمل إيجاد متغيرات النموذج، الصياغة الرياضية للنموذج،المعرفة المسبقة لإشارة وحجم معالم النموذج؛

المرحلة الثانية: تقدير النموذج: وتشمل تجميع البيانات (بيانات مقطعية، سلاسل زمنية، وغيرها)، تمييز الدالة، اختبار درجة الإرتباط فيما بين المتغيرات المستقلة لتحديد درجة أو مشكلة التعدد الخطي، واختبار تقنية التقدير المناسبة للنموذج؛

المرحلة الثالثة: تقييم النموذج: وتعتمد على ثلاث مقاييس أساسية وهي:

- المقاييس الإقتصادية المعروفة مسبقاً أو مقاييس النظرية الإقتصادية؛
- مقاييس النظرية الإحصائية أو الإختبارات الإحصائية؛
- مقاييس نظرية القياس الإقتصادي أو مشاكل القياس الإقتصادي.

المرحلة الرابعة: تقييم قوة التنبؤ للنموذج المقدر وذلك عن طريق التأكد من استقرار المقدرات، اختبارات التنبؤ والمحاكاة، ويمكن توضيح منهجية البحث في الإقتصاد القياسي من خلال الشكل رقم (3-1)

[1]- **صالح تومي**، مرجع سابق، ص8.

الشكل (3-1)- منهجية البحث في الإقتصاد القياسي-

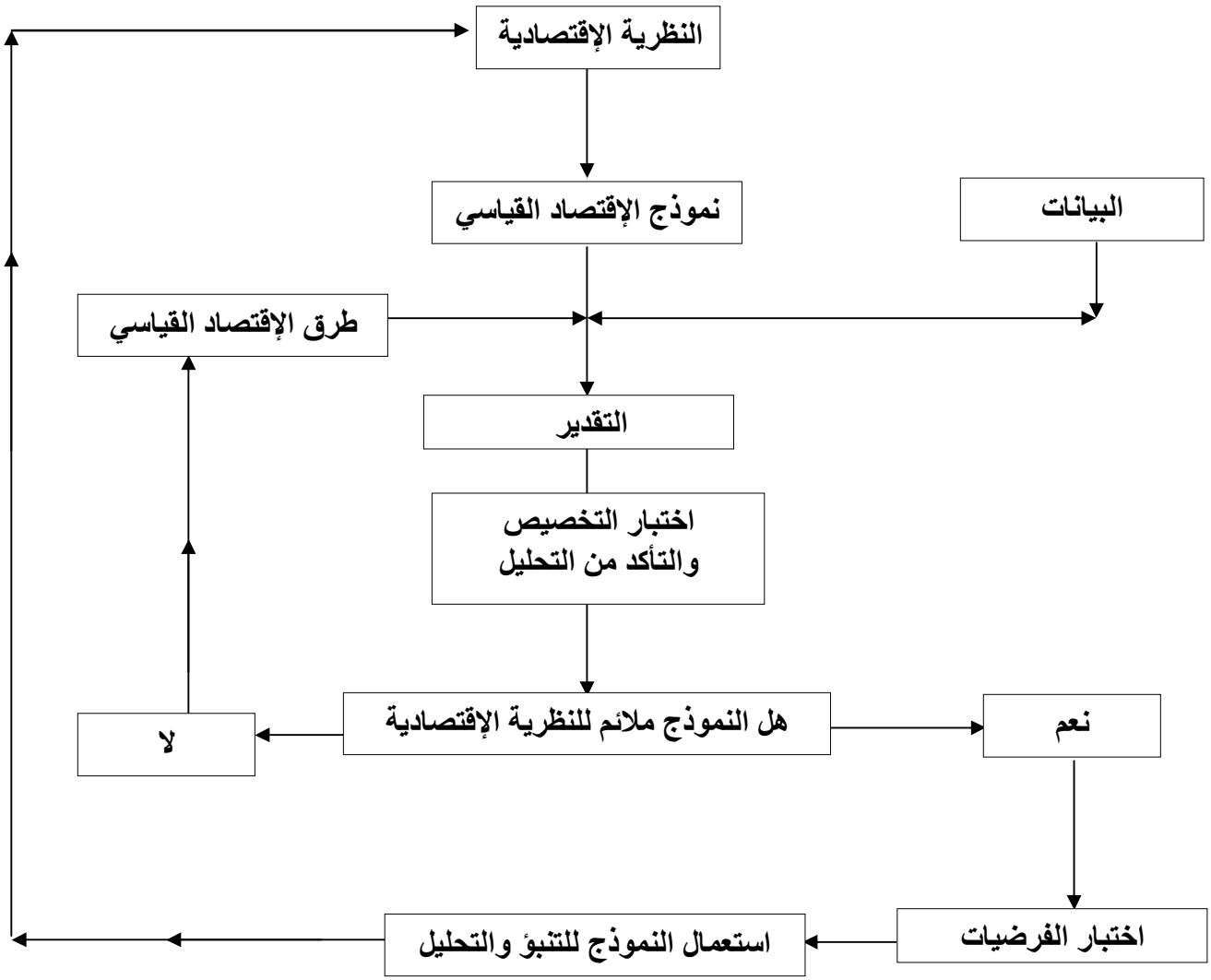

المصدر: صالح تومي، مرجع سابق، ص7.

1-3- ماهية النموذج الإقتصادي ومراحل بناءه:

إن الظواهر الإقتصادية بصورة عامة غاية في التشابك والتعقيد، إذ يلجأ الباحثون في مجال الإقتصاد القياسي إلى صياغة هذه الظواهر الإقتصادية بكل جوانبها ودقائقها في قالب رياضي أي في شكل نموذج بإعتماد الرموز والعلاقات، ولتوضيح ذلك سنتطرق إلى مفهوم النموذج الإقتصادي وأنواعه ومراحل بناءه.

1-3-1- مفهوم النموذج الإقتصادي وأنواعه:

سنتطرق إلى مفهوم النموذج الإقتصادي من خلال مجموعة من التعاريف ومن خلالها سوف يتم إبراز أنواع النماذج الإقتصادية.

أ- مفهوم النموذج الإقتصادي: هناك عدة تعاريف للنموذج الإقتصادي ومن أهمها:

يعبر النموذج الإقتصادي عن مجموعة التفاعلات بين المتغيرات الإقتصادية، كما يعرف النموذج الإقتصادي بأنه مجموعة من العلاقات الإقتصادية التي توضح عادة بصيغ رياضية تسمى معادلة أو (مجموعة معادلات هيكلية)، والتي تعكس أو تشرح سلوك أو آلية العلاقات بين المتغيرات الإقتصادية التي تبين عمل منشأة أو قطاع أو اقتصاد بلد معين، والنموذج الإقتصادي لا يدرس كل العناصر والعلاقات الإقتصادية بل يأخذ في الحسبان أهمها وأشدها تأثيراً.[1]

يرى E.Manilvaud "أن النموذج يتمثل في التشكيل الرياضي للأفكار والمعارف المتعلقة بظاهرة ما".[2]

النموذج هو تمثيل أو تجريد مبسط للواقع العملي في صورة مجموعة من المعادلات وللرموز الرياضية، فهو يبين العلاقة المباشرة وغير المباشرة التي تربط بين العناصر الرئيسية للمشكلة والأفعال وردودها الموجودة في الواقع، فالنموذج وإن كان مبسطاً للواقع فإنه يساعد على الكشف عن الصفات الأساسية للظاهرة التي يقوم المحلل بدراستها، ويعطيه قدرة على التحكم في المتغيرات التي تؤثر فيها،مما يمكنه في نهاية الأمر من اختبار الفرضيات واختبار البديل الأمثل.[3]

ومن ذلك أنه غالباً ما تنتقد النماذج على أساس أنها لا تعبر تماماً عن الواقع، إلا أن الحكم عليها يجب أن يتم من خلال قدرتها على تفسير الأحداث أكثر من مدى تعبيرها عن الحقيقة، وذلك أن هذه النماذج لا يمكن أن تكون واقعية، فالظواهر الإقتصادية معقدة إلى درجة يصعب وصفها وصفاً تفصيلياً.[4]

ب- أنواع النماذج الإقتصادية:

يمكن صياغة النموذج الإقتصادي على عدة صور حيث يمكن الإكتفاء بالتعبير الأدبي ليكون النموذج وصفياً، أو يمكن استخدام القياس الكمي ليكون النموذج رياضياً، كما يمكن استخدام أساليب العلاقات ليكون النموذج قياسياً، ونتعرض لكل نوع من هذه النماذج باختصار فيما يلي:[5]

- **النموذج الوصفي**:

يقدم تحليلاً وصفياً لمختلف العلاقات الموجودة بين المتغيرات الإقتصادية بطريقة أدبية، وتظهر أهميته عند صعوبة صياغة العلاقات في صورة كمية أو رياضية كإفتراض علاقة دالية بين الإستثمار والعوامل الذاتية أو السياسية.

---

[1] - وليد إسماعيل السيفو، **أساسيات الاقتصاد القياسي التحليلي**،الطبعة الأولى، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، 2006، ص44.

[2]- E. Manilvaoud**, Méthodes statistiques de l'économétrie**, DOUNOD, Paris, 1981, P45

[3]- السعدي رجال، **بحوث العمليات**، الطبعة الأولى، دار رجزو، الجزائر، 2004، ص14.

[4]- مايكل إيدجمان، **الاقتصاد الكلي (النظرية والسياسة)**، ترجمة محمد إبراهيم منصور، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 1999، ص25.

[5]- محمد فرحي، **التحليل الاقتصادي الكلي**، الجزء الأول، دار أسامة، الجزائر، 2004، ص37.

- **النموذج الرياضي:**

يقدم تحليلاً للعلاقات الإقتصادية الموجودة بين مختلف المتغيرات بإستخدام الأساليب الرياضية،وهي الصياغة التي تمكن من اشتقاق علاقات التأثير المتبادلة بين مختلف المتغيرات.

- **النموذج القياسي:**

هو عبارة عن معادلة أو مجموعة معادلات تتشكل من متغيرات داخلية (تابعة) وأخرى خارجية (مستقلة) بالإضافة إلى مجموعة معالم ومقادير عشوائية، وتمثل هذه المعادلات نظاماً كاملاً لتشبيه مختلف نشاطات الإقتصاد الوطني، ويفيد هذا النموذج في معرفة أو رصد سلوك بعض المتغيرات في الماضي،ثم التنبؤ بسلوكها المستقبلي، كما أنه يفيد في تحليل السياسة الإقتصادية للدولة وكذا اتخاذ القرار على المستوى الجزئي أو الكلي.[1]

1-3-2- مراحل بناء النموذج الإقتصادي:

عند بناء النماذج الإقتصادية هناك مجموعتين من المراحل يمر بها أي باحث في الإقتصاد القياسي نوجزها فيما يلي:

أ- المرحلة الأولى: تعيين النموذج

يقصد بتعيين النموذج صياغة العلاقة الإقتصادية محل البحث في صورة رياضية حتى يمكن قياس معاملاتها بإستخدام ما يسمى بالطرق القياسية، وتنطوي هذه المرحلة على عدة خطوات أهمها:[2]

- **تحديد متغيرات النموذج:**

يمكن للباحث أن يحدد المتغيرات التي يتضمنها النموذج عند دراسته لظاهرة اقتصادية معينة من خلال مصادر عديدة ولعل من أهم هذه المصادر النظرية الإقتصادية ثم المعلومات المتاحة من دراسات قياسية سابقة وثالثها المعلومات المتاحة بشكل خاص (أي تتعلق بدراسة خاصة بالظاهرة).

- **تحديد الشكل الرياضي للنموذج:**

يقصد بالشكل الرياضي للنموذج عدد المعادلات التي يحتوي عليها النموذج (فقد تكون معادلة واحدة أو عدة معادلات)، ودرجة خطية النموذج (فقد يكون خطي أو غير خطي)، ودرجة تجانس كل معادلة (فقد تكون غير متجانسة أو متجانسة من أي درجة).

- **تحديد التوقعات القبلية:**

يتعين تحديد توقعات نظرية مسبقة عن إشارة وحجم معلمات العلاقة الإقتصادية محل القياس بناءاً على ما تقدمه المصادر السابقة من معلومات، وتعتبر التوقعات القبلية للإشارة وحجم المعلمات هامة بالنسبة

1- مولود حشمان، **نماذج وتقنيات التنبؤ القصير المدى**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1998، ص ص3-6.

2- عبد القادر محمد عبد القادر عطية، **الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2005، ص ص 16- 20.

لمرحلة ما بعد التقدير، حيث يتم اختبار المدلول الإقتصادي للمعلمات المقدرة من خلال مقارنتها مع التوقعات القبلية من حيث إشارتها وحجمها.

ب- المرحلة الثانية: تقدير معلمات النموذج:

بعد الإنتهاء من صياغة العلاقات محل البحث في شكل رياضي خلال مرحلة التعيين يتم الإعتماد أساساً في التقدير للمعلمات على بيانات واقعية يتم جمعها عن المتغيرات التي يتضمنها النموذج، وعلى فنون قياسية تستخدم في عملية القياس وتسمى "المقدرات"، وتنطوي هذه المرحلة على ثلاث خطوات على الأقل:[1]

- **تجميع البيانات:**

يتعين على الباحث أن يقوم بتجميع بيانات عن المتغيرات التي يحتويها النموذج، وهنا نجد عدة أنواع من البيانات:

- بيانات سلسلة زمنية وهو ما كان مرتباً في شكل متسلسل زمنياً؛
- بيانات سلسلة قطاعية وهو ما كان مرتباً في شكل زمني وفقاً لقطاعات معينة؛
- بيانات تجريبية والمتأتية من تجارب بعض الباحثين الإقتصاديين للحصول على بيانات اقتصادية، أو غيرها من مصادر البيانات.

- **حل مشاكل التجميع:**

تنشأ مشاكل التجميع عندما يحتاج الباحث لإستخدام متغيرات تجميعية في الدالة محل القياس، فقد يكون التجميع على مستوى السلع مثلاً، أو على مستوى الأفراد أو على مستوى الفترات الزمنية، وتكمن مشكلة التجميع في أنه مثلاً قد نكون مهتمين بدراسة ظاهرة ما فنحصل على معلومات بفترات فصلية ونريد معلومات سنوية فهل نجمع الفصول الأربعة أم نأخذ المتوسط البسيط أو نأخذ المتوسط المرجح أو كيف يتم تجميع هاته البيانات، إذن مشكلة تجميع البيانات تكمن في كيفية أخذ البيانات، وعلى الباحث الأخذ بطريقة مناسبة في حل مشاكل التجميع.

ج- المرحلة الثالثة: تقييم المعلمات المقدرة بالنموذج:

بعد الإنتهاء من تقدير القيم الرقمية لمعلمات النموذج من خلال بيانات واقعية، يتم الشروع في تقييم المعلمات المقدرة، والمقصود هنا هو تحديد ما إذا كانت قيم هذه المعلمات لها مدلول أو معنى من النواحي التالية:[2]

- **المعايير الإقتصادية:**

تتحدد من خلال مبادئ النظرية الإقتصادية، وتتعلق هذه المعايير بحجم وإشارة المعلمات المقدرة فإذا جاءت هذه المعلمات المقدرة على عكس ما تقرره النظرية مسبقاً فإن هذا يمكن أن يكون مبرر لرفض

[1]- عبد القادر محمد عبد القادر، **الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق**، مرجع السابق، ص ص21-25.
[2]- نفس المرجع، ص44.

المعلمات المقدرة.

- **المعايير الإحصائية (اختبارات الرتبة الأولى، *Tests de niveau I*)**:

تهدف إلى اختبار مدى الثقة الإحصائية في التقديرات الخاصة بمعلمات النموذج، ومن أهمها معامل التحديد واختبارات المعنوية.

- **المعايير القياسية (اختبارات الرتبة الثانية، *Tests de niveau II*)**:

تهدف هذه المعايير إلى التأكد من الإفتراضات التي تقوم عليها المعايير الإحصائية مطبقة في الواقع، فإذا كانت هذه الإفتراضات متوفرة في الواقع فإن هذا يكسب المعلمات المقدرة صفات معينة أهمها عدم التحيز والإتساق والعكس يفقدها ذلك، بل ويؤدي أصلاً إلى عدم صلاحية المعايير الإحصائية نفسها لقياس مدى الثقة في المعلمات المقدرة، وهذا يعني أن المعايير القياسية تستخدم في اختبار المعايير الإحصائية نفسها، لذا تسمى باختبارات الرتبة الثانية.

د - المرحلة الرابعة: تقييم النموذج:

بعد بناء النموذج وتقييم معلماته، يتم تقييم النموذج، والإعتبارات التي تحكم عملية التقييم هي:[1]

- مطابقة الظاهرة بحيث يصف الظاهرة بشكل صحيح؛
- قدرته على توضيح المشاهدات الواقعية، بحيث يكون متناسقاً مع السلوك الفعلي لمتغيرات الظاهرة التي تحدد العلاقة بين هاته لمتغيرات؛
- قدرة النموذج على التنبؤ، بحيث يعطي تنبؤات مقبولة للقيم المستقبلية للمتغيرات المعتمدة؛
- خاصية البساطة، إذ أن النموذج يجب أن يبرز العلاقات بأقصى حد ممكن من البساطة، فكلما قل عدد المعادلات وكان شكلها الرياضي أبسط أعتبر النموذج أفضل، شريطة أن لا يكون على حساب الدقة في التقدير.

1-4- ماهية النماذج الإنحدارية:

يعتبر الإنحدار أحد الأساليب الإحصائية التي تستخدم في قياس العلاقات الإقتصادية بين متغير ما يسمى بالمتغير التابع ومتغير آخر أو مجموعة من المتغيرات تسمى بالمتغيرات المستقلة أو التفسيرية ويلاحظ في هذا الصدد أن الإنحدار كأسلوب قياس ليس هو الذي يحدد أي المتغيرات تابع وأيها مستقل وإنما الباحث هو المسؤول في البداية على تحديد مَن مِن المتغيرات يسبب الآخر، ويمكن أن يعتمد في ذلك على النظريات العلمية الخاصة بنوع دراسته، بالإضافة إلى خبرته الشخصية، في هذا الجزء سوف يتم التطرق إلى تعريف السببية وأهم الصيغ الرياضية للنماذج الانحدارية.

1-4-1- تعريف السببية وأنواعها:

يعتبر مشكل السببية (*causalité*) من أهم المحاور في تحديد النماذج الإقتصادية لذا يهدف إلى البحث عن أسباب الظواهر الإقتصادية للتمييز بين الظاهرة التابعة من الظواهر المستقلة المفسرة لها.

[1]- مجيد علي حسين وعفاف عبد الجبار، **الاقتصاد القياسي (النظرية والتطبيق)**، مرجع سابق، ص39.

أ- تعريف السببية حسب قرانجر *C.W. Granger*:[1]

اقترح قرانجر معيار تحديد العلاقة السببية التي ترتكز على العلاقة الديناميكية الموجودة بين السلاسل الزمنية حيث إذا كان Y_t و X_t سلسلتين زمنيتين تعبران عن تطور ظاهرتين إقتصاديتين مختلفتين عبر الزمن t، وكانت السلسلة Y_t تحتوي على المعلومات التي من خلالها يمكن تحسين التوقعات بالنسبة للسلسلة X_t، في هذه الحالة نقول أن Y_t يسبب X_t ، إذن نقول عن متغيرة أنها سببية إذا كانت تحتوي على معلومات تساعد على تحسين التوقع لمتغيرة أخرى.

ب- أنواع السببية: هناك عدة أنواع للسببية نوجزها فيما يلي:[2]

- **السببية في إتجاه واحد** : نقول أن Y_t تسبب X_t إذا كان استعمال كل المعلومات المتوفرة يؤدي إلى تحسين توقع X_t و نكتب $(y_t \Rightarrow x_t)$

$$y_t \Rightarrow x_t : \quad si \quad d^2\left(x/\overline{m}\right) < d^2\left(x/\overline{m-y}\right)$$

و $\overline{m}$ تمثل المعلومات المتوفرة $\left(\overline{u-y}\right)$ هي جزء من المعلومات الكلية وهو التباين

- وجود ما يسمى بتغذية إسترجاعية (Feed back):

وهذا في حالة إذا كان Y_t يسبب X_t و X_t يسبب Y_t :

$$y_t \Rightarrow x_i : \quad si \quad d^2\left(x/\overline{m}\right) < d^2\left(x/\overline{u-y}\right)$$
$$et \quad d^2\left(x/\overline{m}\right) < d^2\left(x/\overline{u-y}\right)$$

- **السببية اللحظية *causalité instantanée*** :

نقول أن هناك سببية لحظية $(y_t \Rightarrow x_t)$ إذا كان توقع القيمة الجارية لـ Y_t هو أفضل توقع عندما تدخل القيمة الحالية $\left(\overline{\overline{y}}\right)$ لـ Y_t في هذا التوقع:

$$y_t \Rightarrow x_t : \quad si \quad d^2\left(x/\overline{m}; \overline{\overline{y}}\right) < d^2\left(x, \overline{m}\right)$$

- **السببية بالتأخر causalité avec retard** :

نقول أن Y_t تسبب X_t بتأخر m إذا كان m هي اصغر قيمة لـ k حيث :

$$y_t \Rightarrow x_t(avec \quad retard): \quad si \quad d^2\left(x/\overline{m-y(k)}\right) < d^2\left(x/\overline{m-y(k+1)}\right)$$

1-4-2- الصيغ الرياضية لنماذج الإنحدار :

تنقسم نماذج الإنحدار إلى عدة أنواع فهناك الإنحدار الخطي والإنحدار غير الخطي وهناك الإنحدار البسيط والإنحدار المتعدد، وتحدد درجة الخطية على أساس درجة العلاقة المراد قياسها، ففي

[1] - Bernard Paulre , **la causalité en économie (signification et portée de la modélisation structurelle)**, presse universitaire, Lyon, 1985, P 118.
[2] - ibid, P147.

حالة الإنحدار الخطي تكون المعادلة الممثلة للعلاقة من الدرجة الأولى، وفي حالة الإنحدار غير الخطي تكون المعادلة الممثلة للعلاقة من الدرجة غير الأولى، أما عن صفتي بسيط ومتعدد فإنهما يتحددان بعدد المتغيرات التفسيرية أو المستقلة.

قبل تقدير العلاقة بين المتغير التابع والمتغير المستقل (أو المتغيرات المستقلة) يجب أولاً البحث عن أنسب الصيغ الرياضية التي تعبر عن هذه العلاقة تعبيراً دقيقاً ولتحقيق ذلك يجب إجراء الآتي:

- التعرف على الشكل البياني الحقيقي للعلاقة –محل الدراسة- بين المتغيرات ويتم ذلك بواسطة النظرية الإقتصادية أو الدراسات التطبيقية السابقة أو الرسم البياني للمتغير التابع وكل متغير مستقل على حدى.
- اختيار أنسب الصيغ الرياضية التي تتلاءم مع الشكل البياني الحقيقي من بين الصيغ التي تقترحها النظرية الإقتصادية والتي تمثل البيانات المطلوبة أفضل تمثيل منها ما يلي:[1]
  - **الصيغ الدالية الخطية**:
  - **الصيغ الدالية غير الخطية**: والتي تشمل:
    - الصيغة الدالية العكسية؛
    - الصيغة الدالية التربيعية؛
    - الصيغة الدالية الأسية.
  - **الصيغ الدالية اللوغارتمية**: والتي تشتمل على :
    - الصيغة الدالية اللوغارتمية المزدوجة؛
    - الصيغة الدالية شبه اللوغارتمية؛
    - الصيغة الدالية شبه اللوغارتمية المعكوسة.

ويهدف الجدول التالي إلى التعرف على الصيغ الرياضية المختلفة التي يمكن للباحث القياسي الإختيار منها وسوف يتم استخدام معادلة (دالة) ذات متغير مستقل واحد.

[1]- مجيد على حسين و عفاف عبد الجبار ، مرجع سابق ، ص 57.

الجدول رقم (3-1) - الصيغ الدالية لتحليل نماذج الإنحدار -

نوع الصيغة	الصيغة غير الخطية	الصيغة الخطية	الأثر الحدي (الميل) $b=\frac{\Delta Y}{\Delta X}$	الأثر النسبي (المرونة) $EY_x=\frac{\Delta Y}{\Delta X}\Big/\frac{Y}{X}$
الصيغة الدالية الخطية	.....	$y_i=b_0+b_1X_i+u_i$	b_1	$b_1=\frac{Y}{X}$
الصيغة الدالية العكسية	.....	$y_i=b_0+b_1\frac{1}{X_i}+u_i$	$-b_1\frac{1}{X^2}$	$-b_1=\frac{1}{YX}$
الصيغة الدالية التربيعية	.....	$y_i=b_0+b_1X_i+b_2X^2+u_i$	$b_1+2b_2X_i$	$(b_1+2b_2X)\left(\frac{X}{Y}\right)$
الصيغة اللوغارتمية المزدوجة	$y=e^{b_0}X_i^{b_1}e^{u_i}$	$Ln(y_i)=b_0+b_1Ln(X_i)+u_i$	$b\left(\frac{Y}{X}\right)$	b
الصيغة شبه اللوغارتمية	$y_i=e^{b_0}e^{b_1X_i}e^{u_i}$	$Ln(y_i)=b_0+b_1X_i+u_i$	$b\left(\frac{1}{X}\right)$	$b\left(\frac{1}{YX}\right)$
الصيغة شبه اللوغارتمية المعكوسة	$y=e^{b_0}X_i^{b_1}e^{u_i}$	$y_i=b_0-b_1Ln\left(\frac{1}{X}\right)+u_i$	$b\left(\frac{1}{X^2}\right)$	$b\left(\frac{1}{YX}\right)$
الدالة الأسية	$y_i=b_0e^{b_1X_i}e^{u_i}$	$Ln(y)=Ln(b_0)+b_1X_i+u_i$	$b\ Y$	$b\ X$

المصدر: مجيد علي حسين وعفاف عبد الجبار، الاقتصاد القياسي (النظرية والتطبيق)، مرجع سابق، ص ص 93، 94

حيث:

b_0 : معامل ثابت و هو عبارة عن مقدار Y عندما $x=0$

b_1 : معامل انحدار العلاقة بين x كمتغير مستقل و y متغير تابع (ميل العلاقة بين (x,y) وهو يقيس الأثـــر الحدي لـــ x على y ، ومن ثمة فهو عبارة عن التغير في y نتيجة تغير x بوحدة واحدة)

1-5- مشاكل تقدير نماذج الإنحدار:

يغطي هذا الجزء ثلاثة مشاكل قياسية تواجه الباحث تتعلق كل منها بإســقاط إحــدى الفرضــيات التقديرية لطريقة المربعات الصغرى العادية، وتتمثل أهم هذه المشاكل فيما يلي:

- التعدد الخطي؛
- الإرتباط الذاتي للأخطاء؛
- عدم ثبات تباين حد الخطأ.

1-5-1- التعدد (الازدواج) الخطي *Multicollinearité* :[1]

يشير مصطلح الإنحدار الخطي (المتعدد) وجود إرتباط خطي بين عدد من المتغيرات التفسيرية في نموذج الإنحدار، ومن ثم فإن مشكلة الإمتداد الخطي المتعدد لا توجد في حالة الإنحدار البسيط وإنما توجد فقط في حالة الإنحدار المتعدد.

وتكون مشكلة الإمتداد الخطي عند حدها الأقصى إذا كان الإرتباط بين المتغيرات التفسيرية تاماً أي أن: $r_{x_1,x_2,.....x_k} = \pm 1$ حيث ($x_1, x_2,.....x_k$) متغيرات تفسيرية، وفي نموذج انحدار متعدد يأخذ الصيغة التالية :

$$y_i = b_0 + b_1 X_{i1} + b_2 X_{i2} + e_i \quad .....(1-3)$$

يوجد هناك امتداد خطي متعدد تام إذا كانت العلاقة بين x_1 و x_2 تأخذ الصيغة التالية:

$$x_1 = c + c_1 X_2 \quad .....(2-3)$$

حيث يكون الحد العشوائي في هذه العلاقة منعدماً ومن ثم فإن معامل الإرتباط بين المتغيرين x_1 و x_2 يساوي ± 1 أي: $r_{x_1,x_2,} = \pm 1$

وتنعدم مشكلة الإمتداد الخطي المتعدد إذا كان $r_{x_1,x_2,} = 0$ حيث لا يوجد أي ارتباط بين المتغيرات التفسيرية وتسمى المتغيرات التفسيرية في هذه الحالة بالمتغيرات المتعامدة، ويلاحظ انه في حالة المتغيرات المتعامدة لا يوجد هناك حاجة لإجراء انحدار متعدد طالما أن كل متغير مستقل يؤثر في المتغير التابع بطريقة منفصلة تماماً.

ويمكن حصر أسباب وجود الإمتداد الخطي إلى:

- تميل المتغيرات الإقتصادية لأن تتغير معاً عبر الزمن نظراً لأنها تتأثر جميعها بنفس العوامل، فعلى سبيل المثال تزداد المتغيرات الإقتصادية في أوقات الرواج أو النمو الإقتصادي السريع، فزيادة الطلب الكلي على السلع والخدمات يصاحبها زيادة في الإنتاج وزيادة في العمالة وزيادة في الدخل وزيادة في الإستثمار والإستهلاك والإدخار وارتفاع الأسعار والعكس يحدث في فترات الكساد.
- استخدام المتغيرات ذات الفجوة الزمنية كمتغيرات تفسيرية بنموذج الإنحدار، فعلى سبيل المثال يظهر الدخل الجاري للفترة الحالية ودخل الفترة السابقة في دالة الإستهلاك كمتغيرات مستقلة تؤثر في استهلاك الفترة الحالية فتأخذ دالة الإستهلاك الصيغة التالية :

$$y_i = b_0 + b_1 X_t + b_2 X_{t-1} + u_t \quad .....(3-3)$$

حيث :

Y_t : استهلاك الفترة الحالية.

X_t : دخل الفترة الحالية.

X_{t-1} : دخل الفترة السابقة.

[1] -عبد القادر محمد عبد القادر عطية ، **الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق**، مرجع سابق ، ص 468.

ولما كانت القيم المتعاقبة لمتغير ما عبر الزمن غالباً ما تكون مرتبطة، حيث يتأثر دخل الفترة الحالية عادة بدخل الفترة السابقة فإن استخدام المتغيرات ذات الفجوة الزمنية كمتغيرات مستقلة قد يؤدي لوجود مشكلة إمتداد خطي متعدد.

- بالرغم من أن مشكلة الإمتداد الخطي عادة ما تظهر في حالة استخدام بيانات سلسلة زمنية إلا أنها قد تظهر في بعض الحالات عن استخدام بيانات قطاعية فعلى سبيل المثال يلاحظ أنه في حالة استخدام بيانات قطاعية لمجموعة مؤسسات صناعية لتقدير دالة إنتاج فإن الكميات المستخدمة من العمل ورأس المال كمتغيرات مستقلة قد ترتبط بشدة ويرجع هذا إلى أن المؤسسات الكبيرة عادة ما تستخدم كميات كبيرة من كل من العمل ورأس المال في حين أن المؤسسات الصغيرة عادة ما تستخدم كميات قليلة من كل من العمل ورأس المال.
- يحدث الإمتداد الخطي بسبب صغر حجم العينة بحيث يصبح عدد المشاهدات قريباً من عدد المتغيرات التفسيرية إلى ظهور مشكلة الإمتداد الخطي المتعدد، وتسمى المشكلة بمشكلة صغر حجم العينة.

وفي حالة وجود امتداد خطي فإنه سوف يترتب عنه:

- × زيادة تباين وتغاير مقدارات الإنحدار لدرجة كبيرة؛[1]
- × القيم المقدرة لمعاملات الإنحدار سوف تكون غير محددة و دقيقة؛
- × الأخطاء المعيارية للقيم المقدرة لمعاملات الإنحدار سوف تكون كبيرة جداً.

حيث توجد مجموعة من الإختبارات للكشف عن مشكلة الإمتداد الخطي نتطرق إلى أحد هذه الإختبارات في المبحث الثاني.

1-5-2- الإرتباط الذاتي للأخطاء *L'Autocorrélation des erreurs*:[2]

يمكن تعريف الإرتباط الذاتي على أنه الإرتباط بين عناصر لسلسلة من المشاهدات رتبت في بيانات سلسلة زمنية أو في بيانات المقطع العرضي، وفي سياق الإنحدار فإن الإفتراض الكلاسيكي لنموذج الإنحدار الخطي مثل هذا الإرتباط الخطي غير موجود في المتغير العشوائي (u_i) أي أن :

$$E(u_i u_j) = 0 \qquad ; \qquad i \neq j$$

حيث يطلق على هذا الفرض بإستقلال قيمة المتغير العشوائي (u_i) لأي مشاهدة على قيمة المتغير العشوائي لمشاهدة أخرى(u_j) .

حيث في حالة وجود ارتباط خطي تصبح الصيغة السابقة على النحو التالي:

$$E(u_i u_j) \neq 0 \qquad ; \qquad i \neq j$$

ويمكن حصر أسباب ظهور الإرتباط الذاتي في النقاط التالية:

- إهمال بعض المتغيرات المستقلة من النموذج المراد تقديره؛

[1]- إمتثال محمد حسن، **مبادئ الاستدلال الإحصائي** ، الدار الجامعية ، الإسكندرية، 2000، ص 354.
[2]- مجيد على حسين و عفاف عبد الجبار، **الاقتصاد القياسي (النظرية والتطبيق)**، مرجع سابق ، ص ص 447، 448.

- الصياغة الرياضية غير الدقيقة لنموذج الإنحدار المراد تقديره؛
- سوء توصيف المتغير العشوائي؛
- عدم دقة بيانات السلاسل الزمنية؛
- أثر حيز الإرتباط الذاتي، حيث أن لحيز الإرتباط الذاتي دور في ظهور مشكلة الإرتباط الذاتي، خاصة في بيانات المقطع العرضي مثل الأزمات أو الإضطرابات التي تحدث في أحد الأقاليم، هذه الأخيرة تؤثر على الميزانية الإقتصادية في الأقاليم الأخرى المجاورة.

يترتب على وجود الإرتباط الذاتي مجموعة من الآثار نوجزها فيما يلي:

- تكون المعاملات المقدرة غير دقيقة، وتكون لها تباينات كبيرة نسبياً؛
- يكون تباين القيم لمعاملات نموذج الإنحدار متحيزاً نحو الأسفل؛
- عدم دقة التنبؤات المستخلصة بإستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية.

وللكشف عن مشكلة الإرتباط الذاتي هناك مجموعة من الإختبارات سوف نتطرق إلى أحد هذه الإختبارات في المبحث الثاني.

1-5-3- مشكلة عدم تجانس تباينات الأخطاء *L'hétéroscédasticité* : [1]

تتمثل مشكلة عدم ثبات التباين في تغير تباين الحد العشوائي مع تغير قيم المتغير التفسيري، ومن أهم الأسباب لهذه المشكلة ما يلي:

- وجود علاقة ذات اتجاهين بين المتغيرات الداخلية كما يحدث في النماذج ذات المعادلات الآنية؛
- استخدام البيانات القطاعية بدلاً من بيانات السلسلة الزمنية؛
- استخدام بيانات جزئية بدلاً من البيانات التجميعية، فعند استخدام بيانات تجميعية تختفي الإختلافات بين المفردات حيث يلي بعضها البعض فلا يكون هناك مجال لتشتت القيم بدرجة كبيرة، أما في حالة البيانات الجزئية كتلك المتاحة عن الأفراد أو المنشآت الفردية فعادة ما يكون التشتت كبير بين القيم للإختلافات الكبيرة بين سلوك المفردات.

من أهم الآثار المترتبة عن مشكلة اختلاف التباين ما يلي:

- تظل مقدرات المربعات الصغرى العادية تتسم بخواص الخطية وعدم التحيز ولكنها تفقد خاصية الكفاءة؛
- تصبح فترات الثقة أكثر اتساعاً كما تقل قوة اختبارات المعنوية نظراً لإختفاء خاصية أدنى تباين؛
- يسوء الوضع عند استعمال اختبارات t و F والمعتمدة أساساً على فرضية ثبات التباين؛

للكشف عن مشكلة اختلاف التباين هناك مجموعة من الإختبارات سوف نتطرق إلى بعض هذه الإختبارات في المبحث الثاني.

[1] -عبد القادر محمد عبد القادر عطية ، **الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق**، مرجع سابق ، ص ص 496-499

المبحث الثاني: مدخل عام لنموذج الإنحدار الخطي المتعدد.

يعتبر أسلوب تحليل الإنحدار المتعدد، من النماذج القياسية المناسبة عندما يتعلق الأمر، بدراسة تأثير متغيرات خارجية على متغير أخر ويسمى بالمتغير التابع، وبما أن هدفنا تحديد أهم العوامل المؤثرة في حجم البطالة في الجزائر، وبما أننا سنستخدم هذا الأسلوب ، ولتعرف أكثر على هذا النموذج سنتطرق في هذا المبحث إلى النقاط التالية:

- طبيعة نموذج الإنحدار الخطي المتعدد؛
- فرضيات نموذج الإنحدار الخطي المتعدد؛
- تقدير معلمات النموذج الخطي المتعدد؛
- اختبار فرضيات نموذج الإنحدار الخطي المتعدد.

2-1- طبيعة نموذج الإنحدار الخطي المتعدد:[1]

يستند نموذج الإنحدار المتعدد على افتراض وجود علاقة خطية بين متغير تابع Y_i وعدد من المتغيرات المستقلة $X_1, X_2, ..., X_K$ وحد عشوائي U_i، ويعبر عن هذه العلاقة بالنسبة لـ n من المشاهدات و K من المتغيرات المستقلة بالشكل الآتي:

$$Y_i = B_0 + B_1 X_{i1} + B_2 X_{i2} + ... + B_K X_{iK} + U_i \quad .....(4-3)$$

وفي واقع الأمر فإن هذه المعادلة هي واحدة من جملة معادلات يبلغ عددها (n) تكون نظام المعادلات الآتي، ومجمل هذه المعادلات تشكل نموذج الإنحدار الخطي العام.

$$\left.\begin{array}{l} Y_1 = B_0 + B_1 X_{11} + B_2 X_{12} + ... + B_K X_{1K} + U_1 \\ Y_2 = B_0 + B_1 X_{21} + B_2 X_{22} + ... + B_K X_{2K} + U_2 \\ : \quad : \quad : \quad : \quad : \quad : \\ : \quad : \quad : \quad : \quad : \quad : \\ Y_n = B_0 + B_1 X_{n1} + B_2 X_{n2} + ... + B_K X_{nK} + U_n \end{array}\right\} .....(5-3)$$

هذه المعادلة تتضمن ($K+1$) من المعلمات المطلوب تقديرها علماً بأن الحد الأول منها (B_0) يمثل الحد الثابت، الأمر الذي يتطلب اللجوء إلى المصفوفات والمتجهات لتقدير تلك المعلمات، وعليه يمكن صياغة هذه المعادلات في صورة مصفوفات كالآتي:

$$\begin{bmatrix} Y_1 \\ Y_2 \\ : \\ : \\ Y_n \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} 1 & X_{11} & X_{12} & X_{1K} \\ 1 & X_{21} & X_{22} & X_{2K} \\ : & : & : & : \\ : & : & : & : \\ 1 & X_{n1} & X_{n2} & X_{nK} \end{bmatrix} \cdot \begin{bmatrix} B_0 \\ B_1 \\ : \\ : \\ B_k \end{bmatrix} + \begin{bmatrix} U_1 \\ U_2 \\ : \\ : \\ U_N \end{bmatrix} .....(6-3)$$

[1] - حسين علي بخيت وسحر فتح الله، **الاقتصاد القياسي**، الطبعة العربية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2007، ص ص 35 ،36.

وباختصار الصيغة السابقة نحصل على ما يلي:

$$Y = XB + U$$

حيث أن:

Y: متجه عمودي أبعاده $(n+1)$ يحتوي مشاهدات المتغير التابع؛

X: مصفوفة أبعادها $(n \text{ x } k+1)$ تحتوي مشاهدات المتغيرات المستقلة، يحتوي عمودها الأول على قيم الواحد الصحيح ليمثل الحد الثابت؛

B: متجه عمودي أبعاده $(K+1+1)$ يحتوي على المعالم المطلوب تقديرها؛

U: متجه عمودي أبعاده $(n \text{ x}1)$ يحتوي على الأخطاء العشوائية.

وبذلك تعبر المعادلة (3-4) عن العلاقة الحقيقية المجهولة والمراد تقديرها بإستخدام الإحصاءات المتوفرة عن المتغير التابع (Y) والمتغيرات المستقلة $(X_1, X_2, ..., X_K)$، لذلك يتوجب تحقق الفروض الأساسية الخاصة بـــ U_i التالية:

$$U_i \to N(0, s^2 In)$$

2-2- فرضيات نموذج الإنحدار الخطي المتعدد:

عند استخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (MCO) في تقدير نموذج الإنحدار الخطي المتعدد في المعادلة (3-4) يجب توفر الإفتراضات التالية:[1]

- **الفرضية الأولى**: المتغيرات المفسرة المهملة في النموذج لها أثر متوسط معدوم: $E(U_i) = 0$ ؛
- **الفرضية الثانية**:

$$\begin{cases} V(U_i) = s^2; \forall i = 1.....n \Leftrightarrow V(U_i) = s^2 \cdot I_n \\ \text{cov}(U_i, U_j) = 0; \forall i \neq j \end{cases}$$

حيث أن $(V(U_i) = s^2; \forall i = 1.....n)$ هي فرضية تجانس التباين "*Homoscédasticité*" لمختلف الحدود العشوائية (الأخطاء)، وهذا كفيل بإبعاد الحالة التي تكون فيها الأخطاء تتبع تغيرات قيم المتغيرات المفسرة، و$(\text{cov}(U_i, U_j) = 0; \forall i \neq j)$ أي أن الأخطاء ليست مرتبطة ببعضها البعض؛

- **الفرضية الثالثة**: المصفوفة X "*non-stochastique*" غير عشوائية وثابتة، تعني بأن قيم المتغيرات المستقلة يمكن مراقبتها، وبالإضافة إلى ذلك يفترض أن تكون المصفوفة X ثابتة لضمان أن قيم المتغيرات المستقلة لا تتغير من حين لآخر؛
- **الفرضية الرابعة**: رتبة المصفوفة X هي K: عدد المشاهدات N هو أكبر من عدد المتغيرات المفسرة K (رتبة $K=(X)$) وهي الحالة التي تلغي الإرتباط الخطي للمتغيرات المفسرة.

وسنعالج فيما بعد كيف نحل المشكل الخاص بالتقدير لمعاملات النموذج في حالة ما إذا رفضت فرضية أو عدة فرضيات من الفرضيات سالفة الذكر.

[1] - عبد الحميد عبد المجيد البلداوي، **الإحصاء للعلوم الإدارية والتطبيقية**، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، 1997، ص ص: 506-508.

2-3- تقدير معلمات النموذج الخطي المتعدد:[1]

على ضوء الفرضيات المذكورة أعلاه يمكن استخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (*MCO*) في تقدير معلمات النموذج الخطي المتعدد، ولهذا الغرض يمكن كتابة المعادلة (*4-3*) بصيغتها التقديرية كآلاتي :

$$\hat{Y}_i = \hat{B}_0 + \hat{B}_1 X_{i1} + \hat{B}_2 X_{i2} .....(7-3)$$

ولما كان هدفنا هو الحصول على قيم كل من $\hat{B}_0, \hat{B}_1, \hat{B}_2$ التي تجعل مجموع مربعات الإنحرافات أقل ما يمكن، أي تصغير القيمة $\sum e_i^2$ (مبدأ طريقة المربعات الصغرى) إلى اقل قيمة ممكنة، أي:

$$Min \rightarrow \sum_{i=1}^{n} e_i^2$$
$$e_i = Y_I - \hat{Y}_i$$
$$\sum e_i^2 = \sum (Y_I - \hat{Y}_i)^2$$

حيث:

Y_i: القيمة الحقيقية لمشاهدة.

$\hat{Y}_i$: القيمة المتوقعة للمشاهدة.

ومن خلال التعويض عن $\hat{Y}_i$ بما يساويها وأخذ المشتقات الجزئية بالنسبة إلى $\hat{B}_2, \hat{B}_1, \hat{B}_0$ ومساواتها بالصفر نحصل على:

$$\sum e_i^2 = \sum (Y_i - \hat{B}_0 - \hat{B}_1 X_{i1} - \hat{B}_2 X_{i2})^2$$
$$\frac{de_i^2}{d\hat{B}_0} = 2\sum (Y_i - \hat{B}_0 - \hat{B}_1 X_{i1} - \hat{B}_2 X_{i2})(-1) = 0$$
$$-2\sum (Y_i - \hat{B}_0 - \hat{B}_1 X_{i1} - \hat{B}_2 X_{i2}) = 0$$

بالقسمة على (-2) وفك القوس، نحصل على المعادلة الطبيعية الأولى:

$$\sum Y_i - n\hat{B}_0 - \hat{B}_1 \sum X_{i1} - \hat{B}_2 \sum X_{i2} = 0$$
$$\sum Y_i = n\hat{B}_0 + \hat{B}_1 \sum X_{i1} + \hat{B}_2 \sum X_{i2} .....(8-3)$$
$$\frac{d\sum e_i^2}{d\hat{B}_1} = 2\sum (Y_i - \hat{B}_0 - \hat{B}_1 X_{i1} - \hat{B}_2 X_{i2})(-X_{i1}) = 0$$
$$-2\sum X_{i1}(Y_i - \hat{B}_0 - \hat{B}_1 X_{i1} - \hat{B}_2 X_{i2}) = 0$$

بالقسمة (-2) وفك القوس، نحصل على المعادلة الطبيعية الثانية:

$$\sum X_{i1} Y_i - \hat{B}_0 \sum X_{i1} - \hat{B}_1 X_{i1}^2 - \hat{B}_2 \sum X_{i1} x_{i2} = 0$$
$$\sum X_{i1} Y_i = \hat{B}_0 \sum X_{i1} + \hat{B}_1 \sum X_{i1}^2 + \hat{B}_2 \sum X_{i1} X_{i2} .....(9-3)$$
$$\frac{d\sum e_i^2}{d\hat{B}_1} = 2\sum (Y_i - \hat{B}_0 - \hat{B}_1 X_{i1} - \hat{B}_2 X_{i2})(-X_{i2}) = 0$$
$$-2\sum X_{i2}(Y_i - \hat{B}_0 - \hat{B}_1 X_{i1} - \hat{B}_2 X_{i2}) = 0$$

[1] - حسين علي بخيت وسحر فتح الله، مرجع سابق، ص ص 139-150.

بالقسمة على (-2) وفك القوس، نحصل على المعادلة الطبيعية الثالثة:

$$\sum X_{i2}Y_i - \hat{B}_0\sum X_{i2} - \hat{B}_1\sum X_{i1}X_{i2} - \hat{B}_2\sum X_{i2}^2 = 0$$

$$\sum X_{i2}Y_i = \hat{B}_0\sum X_{i2} + \hat{B}_1\sum X_{i1}X_{i2} + \hat{B}_2\sum X_{i2}^2 \quad \ldots\ldots(10-3)$$

وتمثل المعادلات (3-8)، (3-9) و(3-10) المعادلات الطبيعية الثلاث التي تستخدم في تقدير المعالم الثلاثة المجهولة $\hat{B}_2, \hat{B}_1, \hat{B}_0$. إن هذه المعادلات، يمكن حلها بإحدى الطرق الآتية:

أ- طريقة المحددات:

ويمكن أن تحل هذه المعادلات بواسطة قاعدة كرايمر للحصول على قيم $\hat{B}_K$ من المعلمات وعلى النحو آلاتي:

$$\sum Y_i = n\hat{B}_0 + \hat{B}_1\sum X_{i1} + \hat{B}_2\sum X_{i2}$$

$$\sum X_{i1}Y_i = \hat{B}_0\sum X_{i1} + \hat{B}_1\sum X_{i1}^2 + \hat{B}_2\sum X_{i1}X_{i2}$$

$$\sum X_{i2}Y_i = \hat{B}_0\sum X_{i2} + \hat{B}_1\sum X_{i2} + \hat{B}_2\sum X_{i2}^2$$

$$\begin{bmatrix} \sum Y_i \\ \sum X_{i1}Y_i \\ \sum X_{i2}Y_i \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} n & \sum X_{i1} & \sum X_{i2} \\ \sum X_{i1} & \sum X_{i1}^2 & \sum X_{i1}X_{i2} \\ \sum X_{i2} & \sum X_{i1}X_{i2} & \sum X_{i2}^2 \end{bmatrix} \quad \ldots\ldots(11-3)$$

ومن النظام أعلاه، يمكن إيجاد المحددات آلاتية:

$$|D| = \begin{vmatrix} \sum Y_i & \sum X_{i1} & \sum X_{i2} \\ \sum X_{i1}Y_i & \sum X_{i1}^2 & \sum X_{i1}X_{i2} \\ \sum X_{i2}Y_i & \sum X_{i1}X_{i2} & \sum X_{i2}^2 \end{vmatrix}$$

$$|N_1| = \begin{vmatrix} n & \sum Y_1 & \sum X_{i2} \\ \sum X_{i1} & \sum X_{i1}Y_i & \sum X_{i1}X_{i2} \\ \sum X_{i2} & \sum X_{i2}Y_i & \sum X_{i2}^2 \end{vmatrix}$$

$$|N_2| = \begin{vmatrix} n & \sum X_{i1} & \sum Y_i \\ \sum X_{i1} & \sum X_{i1}^2 & \sum X_{i1}Y_i \\ \sum X_{i2} & \sum X_{i1}X_{i2} & \sum X_{i2}Y_i \end{vmatrix}$$

$$\hat{B}_1 = \frac{|N_1|}{|D|} = \frac{\begin{vmatrix} n & \sum Y_i & \sum X_{i2} \\ \sum X_{i1} & \sum X_{i1}Y_i & \sum X_{i1}X_{i2} \\ \sum X_{i2} & \sum X_{i2}Y_i & \sum X_{i2}^2 \end{vmatrix}}{\begin{vmatrix} \sum Y_i & \sum X_{i1} & \sum X_{i2} \\ \sum X_{i1}Y_i & \sum X_{i1}^2 & \sum X_{i1}X_{i2} \\ \sum X_{i2}Y_i & \sum X_{i1}X_{i2} & \sum X_{i2}^2 \end{vmatrix}}$$

$$\hat{B}2 = \frac{|N_2|}{|D|} = \frac{\begin{vmatrix} n & \sum Y_i & \sum X_{i2} \\ \sum X_{i1} & \sum X_{i1}Y_i & \sum X_{i1}X_{i2} \\ \sum X_{i2} & \sum X_{i2}Y_i & \sum X_{i2}^2 \end{vmatrix}}{\begin{vmatrix} \sum Y_i & \sum X_{i1} & \sum X_{i2} \\ \sum X_{i1}Y_i & \sum X_{i1}^2 & \sum X_{i1}X_{i2} \\ \sum X_{i2}Y_i & \sum X_{i1}X_{i2} & \sum X_{i2}^2 \end{vmatrix}}$$

أما بالنسبة لـــ $\hat{B}_0$ فيتم الحصول عليه عن طريق:

$$\hat{B}_0 = \overline{Y} - \hat{B}_1\overline{X}_1 - \hat{B}_2\overline{X}_2 .....(12-3)$$

ب- طريقة الإنحرافات:

ويمكن تقدير معاملات الإنحدار المتعدد بإستخدام أسلوب الإنحرافات أو ما يسمى بالمتوسطات،أي إنحرافات القيم الأصلية عن وسطها وكآلاتي:

ولهذا الغرض نأخذ نموذج يحتوي متغيرين مستقلين X_1 وX_2 :

$$Y_i = \hat{B}_0 + \hat{B}_1X_{i1} + \hat{B}_2X_{i2} + e_i .....(13-3)$$

وبآخذ المتوسط لهذه المعادلة نحصل على:

$$\overline{Y} = \hat{B}_0 + \hat{B}_1\overline{X}_1 + \hat{B}_2\overline{X}2 + \overline{e}_i .....(14-3), \overline{e}_i = 0$$

وبطرح المعادلة (3-13) من المعادلة (3-14) نحصل على:

$$\hat{Y}_i - \overline{Y} = \hat{B}_1(X_{i1} - \overline{X}_1) + \hat{B}_2(X_{i2} - \overline{X}_2) + e_i$$

$$\hat{y}_i = \hat{B}_1x_{i1} + \hat{B}_2x_{i2} + e_i .....(15-3)$$

حيث:

$$x_i = (X_i - \overline{X})$$

$$y_i = (Y_i - \overline{Y})$$

وفي واقع الأمر فإن المعادلة أعلاه هي واحدة من جملة معادلات يبلغ عددها n معادلة تكون نظام المعادلات التالي:

$$\left.\begin{array}{l} y_1 = \hat{B}_1x_{11} + \hat{B}_2x_{12} + ... + \hat{B}_Kx_{1K} + e_1 \\ y_2 = \hat{B}_1x_{21} + \hat{B}_2x_{22} + ... + \hat{B}_Kx_{2K} + e2 \\ : \quad : \quad : \quad : \quad : \\ : \quad : \quad : \quad : \quad : \\ y_n = \hat{B}_1x_{n1} + \hat{B}_2x_{n2} + ... + \hat{B}_Kx_{nK} + en \end{array}\right\} .....(16-3)$$

ويمكن التعبير عن المعادلات أعلاه في هيئة مصفوفة وكما يلي:

$$\begin{bmatrix} y_1 \\ y_2 \\ . \\ y_n \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} x_{11} & x_{12} & ... & x_{1K} \\ x_{21} & x_{22} & ... & x_{2K} \\ . & . & . & . \\ x_{n1} & x_{n2} & ... & x_{nk} \end{bmatrix} \begin{bmatrix} \hat{B}_1 \\ \hat{B}_2 \\ . \\ \hat{B}_K \end{bmatrix} + \begin{bmatrix} e_1 \\ e_2 \\ . \\ e_n \end{bmatrix}$$

حيث يمكن التعبير عن ذلك بصيغة المصفوفات:

$$Y = x\hat{B} + e$$

حيث أن:

y: متجه عمودي أبعاده $(n \times 1)$ يحتوي على إنحرافات قيم المتغير التابع.

x: مصفوفة أبعادها $(n \times k-1)$ تحتوي على إنحرافات قيم المتغيرات المستقلة حيث أنها لا تتضمن العمود الأول الذي يمثل الحد الثابت . حيث يمكن بذلك إستخراج الحد الثابت $\hat{B}_0$ من خارج المصفوفة بإستخدام القانون آلاتي:

$$\hat{B}_0 = \overline{Y} - \hat{B}_1 \overline{X}_1 - \hat{B}_2 \overline{X}_2$$

$\hat{B}$: متجه عمودي أبعاده $(K-1 \times 1)$ تحتوي على المعالم المجهولة.

e: متجه عمودي أبعاده $(n \times 1)$ يحتوي على البواقي.

ويمكن التوصل إلى مصفوفة الإنحرافات بإتباع الخطوات التالية:

بإعادة كتابة المعادلة(3-15) على النحو الآتي:

$$e_i = y_i - \hat{B}_1 x_{i1} + \hat{B}_2 x_{i2} .....(16-3)$$

ولما كانت أفضل طريقة للحصول على أصغر قيمة ممكنة للإنحرافات بتربيع هذه الأخيرة وبجعل مجموع مربعاتها أصغر ما يمكن. وبأخذ المشتقة الجزئية الأولى بالنسبة لكل من $\hat{B}_1, \hat{B}_2$ ومساواتها بالصفر نحصل على:

$$\sum e_i^2 = \sum (y_i - \hat{B}_1 x_{i1} - \hat{B}_2 x_{i2})^2$$

$$\frac{d\sum e_i^2}{d\hat{B}_1} = 2\sum (y_i - \hat{B}_1 x_{i1} - \hat{B}_2 X_{i2})(-x_{i1}) = 0$$

$$-2\sum X_{i1}(y_i - \hat{B}_1 X_{i1} - \hat{B}_2 X_{i2}) = 0$$

وبالقسمة على (-2) وفك القوس، نحصل على المعادلة التالية:

$$\sum X_{i1} y_i - \hat{B}_1 \sum X_{i1}^2 - \hat{B}_2 \sum X_{i1} X_{i2} = 0$$

$$\sum x_{i1} y_i = \hat{B}_1 \sum X_{i1}^2 + \hat{B}_2 \sum X_{i1} X_{i2} .....(17-3)$$

$$\frac{d\sum e_i^2}{d\hat{B}_2} = 2\sum (y_i - \hat{B}_1 X_{i1} - \hat{B}_2 X_{i2})(-X_{i2}) = 0$$

$$-2\sum x_{i2}(y_i - \hat{B}_1 X_{i1} - \hat{B}_2 X_{i2}) = 0$$

وبالقسمة على (-2) وفك القوس، نحصل على المعادلة التالية:

$$\sum X_{i2}y_i - \hat{B}_1\sum X_{i1}X_{i2} - \hat{B}_2\sum X_{i2}^2 = 0$$

$$\sum X_{i2}y_i = \hat{B}_1\sum X_{i1}X_{i2} + \hat{B}_2\sum X_{i2}^2 \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(18-3)$$

ويمكن صياغة المعادلتين أعلاه على شكل مصفوفة وكآلاتي:

$$\begin{bmatrix}\sum X_{i1}y_i \\ \sum X_{i2}y_i\end{bmatrix} = \begin{bmatrix}\sum X_{i1}^2 & \sum X_{i1}X_{i2} \\ \sum X_{i1}X_{i2} & \sum X_{i2}^2\end{bmatrix}\begin{bmatrix}\hat{B}_1 \\ \hat{B}_2\end{bmatrix} \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(19-3)$$

ومن النظام أعلاه، يمكن إعادة كتابته بالشكل التالي :

$$x'y = (x'x)^{-1}\hat{B} \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(20-3)$$

وعليه فإن تقدير المعالم بإستخدام المصفوفة بأسلوب الإنحرافات يأخذ الصيغة التالية :

$$\hat{B} = (X'X)^{-1}X'Y \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(21-3)$$

وبعد احتساب المتجه $X'Y$ ومحدد المصفوفة $|X'X|$ الذي ينبغي أن لا يساوي صفراً نوجد مقلوب المصفوفة الذي هو عبارة عن $(X'X)^{-1} = \frac{adj(x'x)}{|x'x|}$ ومن ثم تطبيق القانون أعلاه . أما $\hat{B}_0$ فيمكن حسابه بموجب القانون آلاتي :

$$\hat{B}_0 = \overline{Y} - \hat{B}_1\overline{X}_1 - \hat{B}_2\overline{X}_2 \ldots\ldots(22-3)$$

وبعد إستخدام الحاسوب، فقد أصبح من السهل على الباحث الإقتصادي أن يحصل على النتائج من خلال إجادته استخدام إحدى البرمجيات الإحصائية مثل *EXCEL*، *SPSS*، *STATS*، *EVIES*، ولا يحتاج إلى استخدام الصيغ أعلاه في الجوانب التطبيقية، ولكن تم عرضها هنا لمعرفة كيفية عمل الإنحدار المتعدد.

2-4- اختبار فرضيات نموذج الإنحدار الخطي المتعدد:

عادة عند اختبار فرضيات نموذج الإنحدار الخطي المتعدد هناك مجموعة من المعايير الإحصائية (اختبارات الرتبة الأولى) ومجموعة من المعايير القياسية (اختبارات الرتبة الثانية)، وسوف نتعرف على أهم الإختبارات التي يمكن إجراؤها على نموذج الإنحدار الخطي المتعدد، وذلك من خلال:

2-4-1- الاختبارات الإحصائية (اختبارات الرتبة الأولى):

تهدف المعايير الإحصائية إلى اختبار مدى الثقة الإحصائية في التقديرات الخاصة بمعلمات النموذج، ومن أهم اختبارات الرتبة الأولى: معامل التحديد المتعدد، اختبار إحصائية ستودينت، واختبار إحصائية فيشر وهو ما سنبينه في الآتي ذكره.

أ- معامل التحديد المتعدد R^2:

يشرح هذا المعامل العلاقة الموجودة بين المتغير التابع مع عدة متغيرات مستقلة مرة واحدة، كما أنه يبين العلاقة الموجودة بين المتغير التابع مع عدة متغيرات مستقلة أخرى، يسمى عندئذ بمعامل الإرتباط المتعدد، إذن معامل التحديد نعتمد عليه لمعرفة النسبة المؤوية التي تفسر بها المتغيرات المستقلة

المتغير التابع، ويعرف بأنه عبارة عن نسبة التغيرات المفسرة إلى التغيرات الكلية:[1] حيث صيغته الرياضية هي على النحو التالي:

$$R^2 = \frac{SCR}{SCT} = 1 - \frac{SCE}{SCT} \text{.....(23-3)}$$

حيث:

SCT: مجموع مربعات الإنحرافات الكلية للمتغير التابع عن وسطه؛

SCR: مجموع مربعات الإنحرافات المشروحة للمتغير التابع المقدر $(\hat{Y})$ عن وسطه الحسابي $(\bar{Y})$.

SCE: مجموع مربعات البواقي.

علما أنه: $0 \leq R^2 \leq 1$

إذا كان: $R^2 = 0$: هذا يعني عدم وجود علاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المفسرة؛

$R^2 = 1$: هذا يعني أن النموذج صالح أي يؤخذ بعين الإعتبار.

يجب عدم التسرع في الحكم عن العلاقة المقدرة من خلال معامل التحديد وحده، فقد تكون القيمة المرتفعة لمعامل التحديد راجعة إلى وجود اتجاه عام قوي بين المتغيرات الموجودة في النموذج المقدر،كما يمكن إرجاع انخفاض قيمة (R^2) إلى الصياغة الخاطئة للنموذج، وعدم إدراج متغيرات تفسيرية هامة في النموذج عند تقدير العلاقة، ولذا يجب استخدام معامل التحديد المتعدد المعدل $\bar{R}^2$ وتأخذ درجات الحرية التفسيرية ويحسب معامل التحديد المعدل عن طريق المعادلة التالية:[2]

$$\bar{R}^2 = 1 - (1 - R^2) \cdot \left(\frac{n-1}{n-K} \right) \text{.....(24-3)}$$

حيث:

$\bar{R}^2$: معامل التحديد المعدل؛

R^2: معامل التحديد.

N: عدد السنوات.

K: عدد المعلمات المقدرة.

ويمكن إجراء معنوية أو جوهرية معامل الإرتباط وذلك بحساب القيمة التالية:[3]

$$t^* = \frac{r\sqrt{n-K}}{\sqrt{1-R^2}}$$

حيث:

t^*: قيمة t المحسوبة.

r: معامل الإرتباط.

---

[1] - Régis Bourbonnais, **Econométrie**, 3ème édition, Dunod, Paris,2000, P 53.

[2] - Pindyck and Rubinfeld, **Econométrie models and Economic forecasts**, Mc Graw-Hill, Book company, New York, 1976, P 92.

[3] - Dutta. M, **Econometric Methods South western publishing company**, cin cinoti, New York, 1975, P 84.

R^2 : معامل التحديد.

N : عدد المشاهدات.

K : عدد المعلمات المقدرة.

ثم مقارنة هذه القيمة المحسوبة بقيمة (t) المجدولة،وذلك عند عدد من درجات الحرية (n-K)،يمكن استنتاج ما إذا كانت قيمة (r) تعتبر جوهرية أم لا.

ب- اختبار إحصائية ستودينت (*Test de Student*):

يستخدم إحصائية ستودينت (T) عندما يكون تباين المجتمع مجهول وحجم العينة صغيراً (أقل من 30)، وذلك بشرط أن يكون مجتمع المعلمات المقدرة موزعاً توزيعا معتدلاً، ولكي نختبر مدى الثقة في المعلمات المقدرة من عينة بإستخدام معيار (T) يتعين إتباع الخطوات التالية:[1]

$$t_{cal} = \frac{\hat{B}_i - B_i}{S_{\hat{B}_i}}$$

t_{cal} : القيمة المحسوبة لإحصائية ستودينت.

$\hat{B}_i$: القيمة المقدرة لـ B_i .

$S_{\hat{B}_i}$:الخطأ المعياري في تقدير B_i وهو يساوي إلى: $S_{\hat{B}_i} = \sqrt{V(\hat{B}_i)}$

بحيث: $V(\hat{B}_i)$ تباين ($\hat{B}_i$) وهو يساوي إلى: $V(\hat{B}_i) = \frac{\hat{d}^2}{\sum X_i^2}$.

تحديد (t) الجدولية (t_{tab})، يمكن تحديد قيمة (t) الجدولية من جدول توزيع (t) عند درجات حرية معينة ومستوى معنوية محدد (*1%،2.5%، 5% ،10%*)، حيث:

درجات الحرية = حجم العينة – عدد المعلمات المقدرة.

- حتى يمكن إجراء اختبار المعنوية للمعلمات المقدرة من عينة لابد من استخدام فرض العدم والفرض البديل الخاصين بمعلمات المجتمع على النحو التالي:

فرضية العدم H_0: $B_1 = B_2 = B_3 = \ldots\ldots = B_K = 0$.

الفرضية البديلة H_1: $B_1 \neq B_2 \neq B_3 \neq \ldots\ldots \neq B_K \neq 0$.

- بعد مقارنة قيمة (t) المحسوبة t_{cal} مع القيمة الجدولية t_{tab} لدرجة حرية (n-K) حيث: n تمثل حجم العينة وK تمثل عدد المعلمات المقدرة. ولمستوى معنوية a ، وبعد ذلك يتم قبول أو رفض فرض العدم وذلك من خلال:

- إذا كانت $t_{tab} \geq |t_{cal}|$ نقبل فرض العدم حيث تكون قيمة t المحسوبة في منطقة القبول، ونرفض الفرض البديل، ويكون تقدير العينة غير معنوي إحصائياً.

[1] - عبد القادر محمد عبد القادر،**الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق**، مرجع سابق، ص ص 197،198.

- إذا كانت $t_{tab} \leq |t_{cal}|$ نرفض فرض العدم ونقبل الفرض البديل حيث تقع t_{cal} في منطقة الرفض،ويكون تقدير العينة معنوياً إحصائياً. ويمكن أن نثق فيه كأساس جيد للوصول لمعلمة المجتمع.

ج- اختبار إحصائية فيشر (*Test de Fisher*):

يستهدف هذا الإختبار معرفة مدى نوعية العلاقة الخطية بين المتغيرات المستقلة، كما يسمى كذلك اختبار المعنوية الإجمالي للإنحدار، يعني أنه إذا كانت مجموعة المتغيرات الداخلية ذات تأثير على المتغير الخارجي، وبدوره يعتمد على نوعين من الفروض:

- **فرضية العدم H_0** : وتنص على انعدام العلاقة بين كل متغير من المتغيرات المستقلة $(X_1, X_2, ...X_K)$ والمتغير التابع Y أي:

$$H_0 = B_1 = B_2 = ... = B_K = 0$$

- الفرضية البديلة H_1: وتنص على وجود علاقة معنوية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع أي:

$$H_1 = B_1 \neq B_2 \neq B_3 \neq ..... = B_K \neq 0$$

والصيغة الرياضية لهذا الإختبار هي:

$$F_{cal} = \frac{R^2/(K-1)}{(1-R^2)/(N-K)}$$

حيث:

F_{cal} : القيمة المحسوبة لإحصائية فيشر.

R^2 : معامل التحديد المتعدد.

N : عدد المشاهدات أو حجم العينة المدروسة.

K : عدد المعالم المقدرة.

وبعد احتساب قيمة F (F_{cal}) تقارن مع قيمتها الجدولية بدرجة حرية (K) و$(N-K)$ للبسط والمقام ولمستوى معنوية معين، فإذا كانت القيمة المحتسبة أكبر من القيمة الجدولية ترفض H_0 وتقبل H_1، أي أن العلاقة المدروسة معنوية، وهناك على الأقل متغير مستقل واحد من المتغيرات X_K ذو التأثير في Y أما إذا كانت القيمة المحتسبة أصغر من الجدولية فإن ذلك يعني قبول H_0، أي أن العلاقة الخطية المدروسة غير معنوية أي أنه ليس ثمة تأثير من أي متغير من المتغيرات المستقلة على المتغير التابع.

2-4-2- الإختبارات القياسية (اختبارات الرتبة الثانية):

تهدف الدراسة القياسية إلى اختبار صلاحية المعايير الإحصائية، ولهذا يطلق على المعايير القياسية المستخدمة في الدراسة القياسية باختبارات الرتبة الثانية ومن بين هذه الإختبارات نجد:

أ- اختبار الإرتباط الذاتي للأخطاء (اختبار داربين- واتسون،*test de Durbin et watson*):

من بين الإفتراضات الكلاسيكية لنموذج الإنحدار الخطي المتعدد، هو استقلال القيمة المقدرة لحد الخطأ في فترة زمنية معينة عن القيمة المقدرة لحد الخطأ في فترة زمنية سابقة لها، أي:

($\text{cov}(U_i, U_j) = 0, \forall i \neq J$) وإذا تم إسقاط هذا الإفتراض فإن ذلك يدل على وجود ما يسمى بالإرتباط الذاتي للأخطاء.

هناك عدد من الإختبارات الخاصة بالإرتباط الذاتي، إلا أن أكثرها شيوعاً ودقة هو اختبار (داربين-واتسون، *Durbin et Watson*) حيث يستعمل هذا الإختبار للتأكد من وجود أو عدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء من الرتبة الأولى، وهو عبارة عن النسبة بين مجموع مربع فروق الأخطاء ومجموع مربع هذه الأخطاء.[1]

يأخذ اختبار داربين-واتسون الشكل التالي:[2]

$$e_t = Pe_{t-1} - U_t \qquad / t = 1.....n$$
$$-1 \leq P \leq +1$$

حيث:

P : معامل الإرتباط الذاتي من الدرجة الأولى.

ويهدف إلى اختبار الفرضيات التالية:

$$\begin{cases} H_0 : P = 0 \\ H_1 : P \neq 0 \end{cases}$$

من أجل اختبار فرضية العدم H_0 يجب حساب إحصائية داربين- واتسون DW من الصيغة التالية:[3]

$$DW = \frac{\sum_{t=2}^{n} (e_t - e_{t-1})}{\sum_{t=1}^{n} e_t^2}$$

حيث:

e_t : القيمة المقدرة لمعامل المتغير العشوائي.

$DW = 2(1-P)$ ، حيث أن DW تمثل القيمة المحسوبة للإختبار وتكون قيمتها بين 0 و4، ويتضح من المعادلة السابقة أنه إذا $P=0$ فإن $DW = 2$.

ويوضح الشكل التالي قيم DW (القيم الجدولية للإختبار) التي تشير إلى وجود أو عدم وجود الإرتباط الذاتي من الدرجة الأولى الموجب أو السالب، أو التي تجعل نتيجة الإختبار غير محددة، وتوجد قيم كل من الحدين الأعلى والأدنى (dL, dU) في الجدول الإحصائي لداربين واتسون.

[1] - جيلالي جلاطو، **الإحصاء التطبيقي مع تمارين ومسائل محلولة**، الطبعة الأولى، دار الخلدونية، الجزائر، 2007، ص 103.

[2] - Jack Johnston et john Dnardo, **Econometriques**, 4ème edition, Edition Economica, 2001, P186.

[3]- Régis Bourbounnais , **Econométrie**, 5ème Edition, Dunod, Paris, 2003, P 223.

الشكل رقم (3-2)- مناطق القبول والرفض لإختبار داربين واتسون:

0	dL	dU	2	4-dU	4-dL	4
P>0	؟	P=0	P=0	؟	P<0	
ارتباط ذاتي سالب	غير محدود	عدم وجود ارتباط ذاتي	عدم وجود ارتباط ذاتي	غير محدود	ارتباط ذاتي سالب	

Source: Régis Bourbonnais,Op.cit, P 223.

بالإعتماد على الشكل رقم (3-2) يمكن أن تستخرج نتيجة اختبار داربين واتسون على النحو التالي:

- إذا كانت: $DW < dL$ أو $DW > 4 - dL$ نرفض H_0.
- إذا كانت: $4 - dU > DW > dL$ يقبل H_0.
- إذا كانت: $4 - dU \le DW \le 4 - dL$ أو $dL \le DW > dU$ تكون نتيجة الإختبار غير محددة،ومن ثم يجب إضافة بيانات أكثر.

ب- اختبار اكتشاف عدم ثبات تباين حد الخطأ:

من بين افتراضات نموذج الإنحدار الخطي هو ثبات تباين حد الخطأ (*Homoscédasticitè*) أي ($Var(U_i) = E(U_i^2) = s^2, \forall i = 1.....n$) ويترتب على إسقاط هذا الإفتراض حدوث عدم تباين حد الخطأ.

يشير اختلاف التباين إلى الحالة التي يكون فيها تباين حد الخطأ غير ثابت عند كل قيم المتغير المستقل، أي أن $E(X_i U_i) \neq 0$ وعليه فإن: $E(U_i^2) = s^2$، ويحدث هذا أساساً في البيانات المقطعية.

ويمكن إرجاع مشكلة عدم ثبات التباين، أنه في حالة وجود هذه المشكلة تكون تقديرات معالم *MCO* غير متحيزة ومتسقة ولكنها تكون غير كفؤة.[1]

بالإضافة فإن تقديرات التباين تكون متحيزة، مما يؤدي إلى اختبارات إحصائية غير صحيحة للمعالم وفترات ثقة متحيزة، ومن أهم الإختبارات للكشف عن مشكلة عدم ثبات تباين حد الخطأ نجد:

اختبار وايت (*Test de White*):[2]

تتمثل خطوات إجراء هذا الإختبار فيما يلي:

- تقدير انحدار مساعد بين (e_t^2) من ناحية والمتغيرات ($X_{1t}, X_{2t}, X_{3t}, ..., X_{Kt}$) و ($X_{1t}^2, X_{2t}^2, X_{3t}^2, ..., X_{nt}^2$) من ناحية أخرى، أي تقدير الصيغة التالية:

$$e_t^2 = B_0 + B_1 X_{1t} + B_2 X_{2t} + ... + B_K X_{Kt} + B'_1 X_{1t}^2 + B'_2 X_{2t}^2 + ... + B'_K X_{Kt}^2 + U_t$$

[1] - سلفادور دومينيك، **الإحصاء والاقتصاد القياسي**، سلسلة ملخصات شوم، ترجمة سعدية حافظ منتصر، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر، 1993، ص 216.

[2] - عبد القادر محمد عبد القادر عطية،**الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق**، مرجع سابق، ص ص 507،508.

- **حساب معامل التحديد** R^2:

نقوم باختبار فرض العدم:

$$H_0 : B_0 = B_1 = B_2 = ... = B_K = B'_1 = B'_2 = ... = B'_K = 0$$

وذلك بمقارنة القيمة ($LM = NR^2$) مع c^2 عند مستوى معنوية معين 5% أو 1% ودرجات حرية تساوي عدد المعلمات الإنحدارية في صيغة الإنحدار المساعد حيث:

- إذا كان $nR^2 > c^2_{K,0.05}$ نرفض فرض العدم، وتوجد مشكلة عدم ثبات التباين، وإذا كان العكس لا توجد مشكلة ثبات التباين، وإذا قبلنا فرض العدم فإن هذا يعني أن:

$$d_t^2 = B_1 \text{ (ثابت)}$$

-**اختبار** ***ARCH*** **(*Test Arch*)**:[1]

الهدف منه هو معرفة إذا كان هناك ارتباط بين مربعات البواقي، وهو يعتمد على مضاعف لاغرانج (إحصائية c^2).

تتمثل خطوات إجراء هذا الإختبار فيما يلي:

- تقدير النموذج العام بطريقة المربعات الصغرى العادية (MCO) ثم حساب $\hat{e}_t^2, \hat{e}_{t-1}^2, ..., \hat{e}_{t-P}^2$.

- نقوم بإجراء انحدار لـ: $\hat{e}_t^2, \hat{e}_{t-1}^2, ..., \hat{e}_{t-P}^2$ كما يلي:

$$\hat{e}_t^2 = B_0 + B_1 \cdot \hat{e}_{t-1}^2 + ... + B_P \cdot \hat{e}_{t-P}^2 + U_t$$

ثم نقوم بحساب معامل التحديد المتعدد R^2.

ثم نقوم باختبار فرض العدم: $H_0 : B_1 = B_2 = ... = B_P = 0$

وذلك بمقارنة القيمة ($LM=nR^2$) مع c^2 عند مستوى معنوية معين (5% أو 1%) ودرجات حرية تساوي عدد المعلمات الإنحدارية في صيغة الإنحدار أعلاه.

وإذا كان: $nR^2 > c^2_{K\cdot 0.05}$ نرفض فرض العدم، وبالتالي التباين الشرطي لأخطاء غير متجانس (غير ثابت).

ج- اختبار الإمتداد الخطي (*Multicolinéarité*): من أبرز الإختبارات للكشف عن مشكلة الإمتداد الخطي نجد اختبار (اختبار كلاين، ***Test de Klein***).

- **اختبار كلاين،** ***Test de Klein***:[2]

يذكر كلاين أن وجود الإمتداد الخطي المتعدد يمثل مشكلة خطيرة فقط إذا تحقق الشرط التالي:

$$R^2_{X_1.X_2} \geq R^2_{Y.X_1.X_2}$$

حيث:

r_{X_1,X_2}: معامل الإرتباط بين المتغيرين التفسيريين X_1, X_2.

[1] - محمد شيخي، **الإقتصاد القياسي**، محاضرات موجهة لطلبة سنة أولى ماجستير تخصص اقتصاد تطبيقي، جامعة بسكرة، 2005-2006.
[2] - عبد القادر محمد عبد القادر عطية، **الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق**، مرجع سابق، ص 478.

$R^2_{Y.X_1.X_2}$: معامل التحديد المتعدد لمعادلة الإنحدار.

X_1, X_2: متغيرين تفسيريين.

$R^2_{X_1.X_2}$: مربع معامل الارتباط بين X_1, X_2.

أي أنه وفقا لهذا الإختبار إذا كان لدينا عدد من المتغيرات التفسيرية (K) فإن مشكلة الإمتداد الخطي المتعدد تكون خطيرة إذا كان مربع معامل الإرتباط البسيط بين أي متغيرين مستقلين أكبر من معامل التحديد الكلي لمعادلة الإنحدار.

د - اختبارات التوزيع الطبيعي (*Tests de normalité*):[1]

من أجل التحقق من أن البواقي (U_i) تتبع التوزيع الطبيعي يمكن الإستعانة باختبار (*Jarque-béera*) الذي يعتمد على معاملي *Skewness* (التناظر) و*Kurtosis* (التفلطح) وهو ما سنتطرق له فيما يلي:

- اختبار سكيونس (*Skewness*) للتناظر واختبار كيرتوزيس (*Kurtosis*) للتفلطح:

إذا كان العزم الممركز من الرتبة K للنموذج y_i من الشكل:

$$U_K = \frac{1}{n}\sum_{i=1}^{n}(y_i - \bar{y})^K$$

فإن معامل *Skewness* هو: $B_1^{\frac{1}{2}} = \frac{U_3}{U_2^{\left(\frac{2}{3}\right)}}$ ، أما معامل *Kurtosis* فهو $B_2 = \frac{U_4}{U_2^2}$

فإذا كان التوزيع طبيعي وعدد المشاهدات كبير ($n>30$) فإن:

$$\left.\begin{array}{l} B_1^{\frac{1}{2}} \to N\left(0, \sqrt{\frac{6}{n}}\right) \\ B_2 \to N\left(3, \sqrt{\frac{24}{n}}\right) \end{array}\right\}$$

وتكون الإحصاءات التي نقارنها بالقيمة 1.96 بمعنوية 5% هي:

$$V_1 = \frac{B_1^{\frac{1}{2}} - 0}{\sqrt{\frac{6}{n}}} \quad , \quad V_2 = \frac{B_2 - 3}{\sqrt{\frac{24}{n}}}$$

القرار: إذا كانت الفرضيات $H_0 : V_1 = 0$ (التناظر) و $H_0 : V_2 = 0$ (التسطح الطبيعي) محققة أي $V_1 \leq 1.96$ و $V_2 \leq 1.96$، فإننا نقبل بفرضية التوزيع الطبيعي للنموذج y_i.

- اختبار جاك-بيرا (*Test de Jarque et B era*):

هو اختبار يجمع بين نتائج الإختبارين السابقين، فإذا كانت B_2 ، $B_1^{\frac{1}{2}}$ تتبعان التوزيع الطبيعي فإن القيمة S تتبع توزيع (*Chei-Deux*) بدرجات حرية 2 حيث:

[1] - Régis Bourbonnais, **Econométrie,** 5ème édition, opcit, P 230.

$$S = \frac{n}{6}.B_1 + \frac{n}{24}\cdot(B_2 - 3)^2 \rightarrow y^2_{1-a}(2)$$

القرار: إذا كانت $S > c^2_{1-a}(2)$ فإننا نرفض فرضية التوزيع الطبيعي للأخطاء بمعنوية $a\%$.

هـ- اختبار معنوية معاملات الإرتباط الذاتي:[1]

في حالة تمتع بيانات النموذج بالإستقرار فإن معاملات الإرتباط للعينة غالباً ما يكون لها توزيع طبيعي وسطه الحسابي 0 وتباينه $(\frac{1}{n})$ أي:

$$P_K \rightarrow N\left(0, \frac{1}{n}\right)$$

ومن ثم فإن حدود فترة الثقة عند مستوى معنوية 5% لعينة كبيرة الحجم هي:

$$\pm 1.96\sqrt{\frac{1}{n}}$$

وبالتالي إذا كان يقع خارج هذه الحدود فإننا نرفض فرض العدم ويكون $\hat{P}_K$ مختلفا جوهرياً عن الصفر.

لإجراء اختبار مشترك لمعنوية معاملات الإرتباط الذاتي كمجموعة نستخدم إحصائية Q والتي تم تقديمها بواسطة *Box-Pierce* حيث:

$$Q = n\sum_{K=1}^{m}\hat{P}_K^2$$

حيث: Q: إحصائية *Box-Pierce*.

n: حجم العينة.

m: عدد الفجوات.

$\hat{P}_K$: معامل الإرتباط الذاتي المتوقع.

وذلك تحت الفرضيات التالية:

$$\begin{cases} H_0 : P_{K1} = P_{K2} = ... = P_{Kn} = 0 & \text{فرض العدم:} \\ H_1 : P_{K1} \neq P_{K2} \neq ..... \neq P_{Kn} \neq 0 & \text{الفرض البديل:} \end{cases}$$

إذا كان حجم العينة كبير فإن: $Q \rightarrow c^2(m)$ حيث (m درجات الحرية).

القرار:

- إذا كان $Q_{cal} > Q_{tab}$ نرفض فرض العدم القائل بأن كل معاملات الإرتباط الذاتي مساوية للصفر وهذا يعني أن النموذج غير مقبول (غير مستقر)؛
- إذا كان $Q_{cal} < Q_{tab}$ نرفض الفرض البديل ونقبل فرض العدم وهذا يعني أن النموذج مقبول (مستقر).

[1] - Régis Bourbonnais, **Econométrie**, 6ème édition, Dunod, Paris, 2005, P 227

كما أنه توجد إحصائية أخرى بديلة تستخدم في إجراء نفس الإختبار السابق تسمى *Ljung-Box* تعطى بالعلاقة التالية:

$$Q_n^{'} = n(n+2)\sum_{K=1}^{m} \frac{\hat{P}^2_K}{n-K}$$

حيث: m: تمثل درجات الحرية.

n: حجم العينة.

ويمكن استخدامها في حالة العينات الصغيرة الحجم لأنها تعطي نتائج أفضل من Q مع كونها تصلح للعينات كبيرة الحجم.

و - اختبارات مقدرة النموذج على التنبؤ:[1]

يعتبر قياس دقة التنبؤ من أهم المراحل في تقييم النموذج للأغراض المستقبلية، ومن المعايير المستخدمة في هذا المجال:

- **متوسط الخطأ**: الذي يعبر على متوسط الفرق بين المشاهدة والتنبؤ لنفس الفترة الزمنية، ويعطى رياضياً في الشكل التالي:

$$ME = \frac{1}{n}\sum_{t=1}^{n}\left(Y_t - Y_t^P\right)$$

حيث: Y_t تعبر على النموذج المدروس، بينما Y_t^P يمثل النموذج الممهد أو المتنبأ به للعينة المدروسة،ويمكن أن يؤخذ هذا القياس في شكل نسبي وكما يلي:

$$PME = \frac{1}{n}\sum_{t=1}^{n}\left(\frac{Y_t - Y_t^P}{Y_t}\right)$$

إلا أنه يعاب على هذين المعيارين أنهما قد يعطيان نظرة غير صحيحة على مدى دقة التنبؤ كونهما يتجاهلان فكرة أن الأخطاء الكبيرة الموجبة تلغي السالبة.

- **جذر متوسط مربعات البواقي *RMSE***: جاء هذا المعيار كبديل للسابق، وهو معطى بالصيغة التالية:

$$RMSE = \sqrt{\frac{1}{n}\sum_{t=1}^{n}\left(Y_t - Y_t^P\right)}$$

ويمكن التعبير عنه أيضا في شكل نسبي كما يلي:

$$PRMSE = \sqrt{\frac{1}{n}\sum_{t=1}^{n}\left(\frac{Y_t - Y_t^P}{Y_t}\right)}$$

يتميز هذين الأخيرين عن سابقيهما في أنهما لا يفرقان بين البواقي سواء كانت موجبة أو سالبة،وبالتالي تم إبعاد فكرة الأخطاء الموجبة التي تلغي السالبة.

- **مقياس الإنحدار والإرتباط**: وهو يعتمد على إجراء انحدار بين المشاهدات الحالية والتنبؤ بمعنى:

[1] - مولود حشمان، مرجع سابق، ص 182.

$$Y_1 = b_0 + b_1 \cdot Y_1^P + e_t$$

ويتم تقدير معلمتي هذا النموذج بطريقة المربعات الصغرى، ويكون التنبؤ فعالاً إذا كانت $\hat{b_0}$ ، $\hat{b_1}$ لا تختلفان معنوياً عن الصفر (0) والواحد (1) على الترتيب باستخدام إحصاءة مناسبة.

وينقد هذا المعيار أيضاً على أساس أنه لا ينظر إلى جودة العلاقة بين المشاهدة والتنبؤ ويهمل حجم وسلوك الخطأ التنبئي، وبالتالي فإنه سيعطي نظرة مغلطة حول دقة التنبؤ.

- **معيار ثايل *Test de Tgeil***: وهو معطى بالعلاقة التالية:

$$U = \frac{\sqrt{RMSE}}{\sqrt{\frac{1}{n}\sum_{t=1}^{n}(Y_t)^2} + \sqrt{\frac{1}{n}\sum_{t=1}^{n}(Y_t^P)^2}}$$

يكون التنبؤ جيداً لما يكون $U=0$ وتكون العملية فاشلة لما $U=1$، وعملياً يتذبذب هذا المقياس بين هاتين القيمتين.

- **معيار اقتفاء الأثر**: تتمثل هذه الطريقة في قياس دقة التنبؤ من خلال مدى قدرة التنبؤ في اقتفاء أثر السلسلة الأصلية والقدرة على تتبع نقاط انعطافها برشاقة كما ذكرنا سابقاً، ولتوضيح هذه العملية نستعين دائماً بالرسومات البيانية للسلسلتين الأصلية والتنبؤية.

المبحث الثالث: نموذج قياسي لتحديد المتغيرات الإقتصادية المؤثرة في حجم البطالة في الجزائر للفترة (1990- 2006).

نهدف من خلال هذه الدراسة التطبيقية إلى بناء نموذج قياسي لحجم البطالة، وذلك بتحديد المتغيرات الإقتصادية الكلية الأكثر فاعلية في التأثير في حجم البطالة في الجزائر خلال الفترة (1990-2006)، كذلك من أجل تحديد الوزن النسبي للمتغيرات المؤثرة في حجم البطالة، وترتيب مدى فاعليتها في التأثير في هذه المشكلة حتى يتأتى لصانع القرار الإقتصادي من وضع السياسات الإقتصادية والبدائل المختلفة لعلاجها، وفي هذا السياق سنتطرق في هذا المبحث إلى النقاط التالية:

- المتغيرات الإقتصادية التي يمكن أن تؤثر في حجم البطالة؛
- صياغة النموذج وتقديره؛
- الدراسة الإحصائية والإقتصادية للنموذج الأول؛
- الدراسة الإحصائية والقياسية والإقتصادية للنموذج الثاني؛
- تحليل نتائج تقدير النموذج القياسي لحجم البطالة في الجزائر.

3-1- المتغيرات الإقتصادية التي يمكن أن تؤثر في حجم البطالة:

إن عملية إختيار المتغيرات الإقتصادية التي تؤثر في الظاهرة محل الدراسة (حجم البطالة) كما أشرنا إليها سابقاً تعتمد على النظرية الإقتصادية بالدرجة الأولى وعلى الدراسات السابقة بالدرجة الثانية.

حيث إستنتجنا من خلال تحليلنا السابق أن حجم البطالة (*La population chômage*) يتأثر بمتغيرات عديدة منها: الناتج المحلي الإجمالي (*Produit interieur brut*)، وحجم السكان (*La population totale*) وحجم السكان المشتغلون (*La population occupée*)، والنفقات العمومية (*Dépenses publiques*).

حيث نعتمد على هذه المتغيرات فقط في دراستنا التطبيقية، واقتصارنا على هذه المتغيرات فقط راجع إلى عدة أسباب ومن أبرزها:عدم توفر المعطيات لبعض المتغيرات (منها: الإستثمار الحقيقي؛النشاطات غير الرسمية؛ الأجور الحقيقية؛ صافي الهجرة للخارج؛ درجة الإنفتاح الإقتصادي ...)، والتي يمكن أن تعطينا أكثر تفسير لتطور حجم البطالة في الجزائر، إضافة لصعوبة قياس بعض المتغيرات الأخرى لكونها كيفية (منها: الميول للعمل، الإستقرار، ....).

من خلال المتغيرات السالفة الذكر، سيتم توضيح أثر هذه المتغيرات في حجم البطالة، وفقاً لمنطق النظرية الإقتصادية، حيث يتم تحديد العلاقات المتوقعة مبدئياً أو قبلياً بين كل من حجم البطالة والمتغيرات التفسيرية سالفة الذكر، هذا في ظل افتراض ثبات المتغيرات التفسيرية الأخرى على النحو التالي:

أ- حجم السكان (*La population totale*):[1]

تؤدي زيادة معدلات النمو السكاني وما يترتب عليها من زيادة في أعداد السكان النشطين اقتصادياً إلى زيادة عرض العمل، مما يؤدي بدوره إلى زيادة حجم البطالة ومعدلها، نظراً لعدم قدرة

[1] - نجا علي عبد الوهاب، مرجع سابق، ص 373.

الطلب على استيعاب مزيد من العروض من قوة العمل، وهو ما تعاني منه معظم الدول النامية ومنها:الجزائر، خاصة في ظل قصور أحد الأسباب الأساسية لمشكلة البطالة في الإقتصاد الجزائري كما سبق توضيحه في الفصل الثاني، أي أنه من المتوقع وحسب النظرية الإقتصادية أنه توجد علاقة طردية بين حجم البطالة وحجم السكان.

ب- حجم السكان المشتغلون (*La population occupée*):

من خلال معرفة العلاقة بين حجم البطالة وحجم السكان، يمكن استنتاج العلاقة بين حجم السكان المشتغلون وحجم البطالة، وذلك من خلال أن سياسة التشغيل في أي دولة تهدف إلى خلق فرص عمل جديدة وبالتالي إمتصاص جزء من الفائض في حجم البطالين، أي أن كل زيادة في عرض العمل يقابلها إنخفاض في حجم البطالة، ومن خلال هذا الطرح يمكن القول أنه من المتوقع أن تكون العلاقة بين حجم البطالة وحجم السكان المشتغلون علاقة عكسية.

ج- الناتج المحلي الإجمالي (*Produit interieur brut*):

كلما زاد حجم الناتج المحلي الإجمالي وارتفع معدل نموه أدى ذلك (وفقا لمنطق النظرية الإقتصادية) إلى زيادة مستوى التشغيل والتوظيف نتيجة لخلق مزيد من فرص العمل الجديدة؛ مما يترتب عليه انخفاض في كل من حجم البطالة ومعدلها، ويتحقق ذلك في ظل ظروف الرواج أو الإنتعاش الإقتصادي، ويحدث العكس في ظل ظروف الركود أو الكساد، أي أن العلاقة المتوقعة بين حجم البطالة وحجم الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي هي علاقة عكسية.[1]

د- النفقات العمومية (*Dépenses publiques*):

من خلال تطرقنا لأجهزة مكافحة البطالة في الجزائر، حيث هذه الأخيرة ممولة من طرف الدولة والهدف منها هو خلق فرص عمل، حيث هذه الفرص تعد بمثابة فرص لإمتصاص الفائض في عرض العمل، وبالتالي التخفيض في حجم البطالة، وبالتالي من المتوقع أن تكون العلاقة بين حجم البطالة والنفقات العمومية (وفقا لمنطق النظرية الإقتصادية) علاقة عكسية.

[1] - نجا علي عبد الوهاب، مرجع سابق، ص 371.

الجدول رقم (3-2) – بيانات المتغيرات الإقتصادية المستخدمة في الدراسة القياسية-

السنوات	حجم البطالة	النفقات العمومية	حجم السكان المشتغلون	حجم السكان	الناتج المحلي الإجمالي
1990	1152647	136500	4698353	25020000	3530010
1991	1290020	212100	4794980	25640000	3487650
1992	1503684	420131	4814316	26270000	3543450
1993	1518871	476627	5042129	26890000	3468950
1994	1659890	566329	5154110	27490000	3437370
1995	2124641	759617	5436359	28060000	3570000
1996	2186299	724609	5624701	29200000	3705660
1997	2049000	845196	5708000	29930000	3746420
1998	2257512	875739	5799277	30680000	3937490
1999	2510528	961682	6072472	31450000	4063490
2000	2510863	1178422	6179992	30420000	4150860
2001	2339449	1321024	6228772	30880000	4260800
2002	2413000	1550646	6890000	31360000	4461060
2003	2078270	1752700	6684056	31850000	4768870
2004	1671534	1891800	7798412	32360000	5016860
2005	1448288	2052000	8044220	32910000	5272720
2006	1240841	2428500	8868804	33290000	5462050

Source: (1)- ONS, rétrospectives (1970-2002), Edition 2005, opcit.
(2)- www.bank-of-algeria.dz/ opcit.
(3)- htp://www.amf.org.ae/pages/page.aspx?type=16&Subtype=Statistics&Subject=5&forceLanguage=ar/ opcit.
(4)- http://www.imf.org/external/siteindex.htm, opcit.

3-2- صياغة النموذج وتقديره:

لمعرفة الصياغة المناسبة للنموذج الخاص بالظاهرة المدروسة (حجم البطالة)، حيث أنه في البداية نشير إلى رموز المتغيرات الداخلة في تركيبة النموذج، حيث تعد هذه الخطوة بالخطوة الأساسية عند صياغة النموذج، وعليه نقدم في البدء مدلول الرموز المستخدمة في النموذج وهي على النحو التالي:

- **المتغير التابع**: ويتمثل في حجم البطالة ورمزه *PCHO*
- **المتغيرات التفسيرية**: بناءاً على ما أشرنا إليه سابقاً فإن المتغيرات التفسيرية تتمثل في:
  - الناتج المحلي الإجمالي ورمزه (*PIB*)؛
  - حجم السكان ورمزه (*PTOT*)؛
  - حجم السكان المشتغلون ورمزه (*POCC*)؛
  - النفقات العمومية ورمزه (*DEP*).

وبذلك يكون حجم البطالة هو المتغير التابع والمتغيرات الأخرى هي متغيرات تفسيرية كما تصورها الدالة التالية:

$$PCHO = f(PIB, PTOT, POCC, DEP).....(25-3)$$

ولمعرفة الصيغة الرياضية المناسبة لتقدير النموذج للظاهرة محل الدراسة سنقوم بتجريب نوعين من الصيغ الرياضية لمعادلات النموذج وهي الخطية (*Linear*) واللوغارتمية الخطية (*Log-linear*) حيث تعطى الصيغة الرياضية لكل نموذج على النحو التالي:

أ- النموذج الخطي:

تكون الصيغة الرياضية وفقاً للنموذج الخطي في صيغة المعادلة التالية:

$$PCHO = B_0 + B_1 PIB + B_2 PTOT + B_3 POCC + B_4 DEP.....(26-3)$$

ب- النموذج اللوغاريتمي:

وفقا لهذه الصيغة الرياضية (اللوغارتمية الخطية)، يتم تحويل قيم المشاهدات (المتغيرات الداخلة في النموذج) إلى قيم لوغارتمية، ومنه الشكل العام للنموذج اللوغاريتمي يكون كالآتي:

$$LPCHO = B_0 + B_1 LPIB + B_2 LPTOT + B_3 LPOCC + B_4 LDEP.....(27-3)$$

فيما يخص تقدير النموذجين (النموذج الخطي والنموذج اللوغاريتمي)، فقد تم إعتماد طريقة المربعات الصغرى العادية (*MCO*) والتي تعد الأفضل من وجهة نظر المعايير الإقتصادية والإحصائية والقياسية، وتم ذلك بالإستعانة بالبرنامج الإحصائي (*EVIEWS4*)، ونتائج تقدير كل من النموذج الخطي والنموذج اللوغاريتمي يمكن توضيحها من خلال الجدولين رقم (3-3) و(3-4).

جدول رقم (3-3)- نتائج تقدير النموذج الخطي لحجم البطالة-

Dependent Variable: PCHOM
Method: Least Squares
Date: 06/09/08 Time: 14:33
Sample: 1990 2006
Included observations: 17

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
PIB	-0.755258	0.442340	-1.707415	0.1135
PTOT	0.321038	0.058448	5.492685	0.0001
POCC	-0.585017	0.265439	-2.203958	0.0478
DEP	0.681214	0.544266	1.251620	0.2346
C	-1681765.	2197333.	-0.765366	0.4588

R-squared	0.829811	Mean dependent var	1879726.
Adjusted R-squared	0.773082	S.D. dependent var	467088.3
S.E. of regression	222501.8	Akaike info criterion	27.70319
Sum squared resid	5.94E+11	Schwarz criterion	27.94825
Log likelihood	-230.4771	F-statistic	14.62751
Durbin-Watson stat	1.732674	Prob(F-statistic)	0.000145

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على البرنامج الإحصائي (*EVIEWS4*).

جدول رقم (3-4)- نتائج تقدير النموذج اللوغاريتمي لحجم البطالة-

Dependent Variable: LPCHOM
Method: Least Squares
Date: 06/09/08 Time: 14:50
Sample: 1990 2006
Included observations: 17

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LPIB	-0.694213	0.936553	-0.741242	0.4728
LPTOT	4.943320	1.406872	3.513694	0.0043
LPOCC	-2.279661	0.969677	-2.350950	0.0366
LDEP	0.206324	0.150815	1.368057	0.1964
C	-27.28180	20.13715	-1.354799	0.2004

R-squared	0.825270	Mean dependent var	14.41552
Adjusted R-squared	0.767027	S.D. dependent var	0.261739
S.E. of regression	0.126334	Akaike info criterion	-1.059840
Sum squared resid	0.191525	Schwarz criterion	-0.814777
Log likelihood	14.00864	F-statistic	14.16935
Durbin-Watson stat	1.536093	Prob(F-statistic)	0.000169

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على البرنامج الإحصائي (*EVIEWS4*).

وفقاً للجدول رقم (3-3) كانت نتائج تقدير النموذج الخطي على النحو التالي:

$$PCHO = -1681765 - 0.7552PIB + 0.3210PTOT - 0.5850POCC + 0.6812DEP$$

الخطأ المعياري (2197333) (0.4423) (0.0584) (0.2654) (0.5442)

قيم t الإحصائية (-0.7653) (-1.7074) (5.4926) (-2.2039) (1.2516)

$$R^2 = 0.8298 \quad , \quad \overline{R}^2 = 0.7730 \quad , \quad F_{cal} = 14.6275$$

$$t_{tab} = t^{a/2}_{(n-k-1)} = t^{0.025}_{12} = 2.179 \quad , \quad F_{tab} = F^{a}_{(k,n-k-1)} = t^{0.05}_{4.12} = 3.26$$

وفقا للجدول رقم (3-4)، كانت نتائج تقدير النموذج اللوغاريتمي على النحو التالي:

$$LPCHO = -27.2818 - 0.6942LPIB + 4.94332LPTOT - 2.2796LPOCC + 0.2063LDEP$$

الخطأ المعياري (20.1371) (0.9365) (1.4068) (0.9696) (0.1508)

قيم t الإحصائية (-1.3547) (-0.7412) (3.5136) (-2.3509) (1.3680)

$$R^2 = 0.8252 \quad , \quad \overline{R}^2 = 0.7670 \quad , \quad F_{cal} = 14.1693$$

$$t_{tab} = t^{a/2}_{(n-k-1)} = t^{0.025}_{12} = 2.179 \quad , \quad F_{tab} = F^{a}_{(k,n-k-1)} = t^{0.05}_{4.12} = 3.26$$

لمعرفة الصيغة الرياضية المناسبة للنموذج المراد دراسته، أي معرفة نوع العلاقة بين المتغيرة التابعة (حجم البطالة) والمتغيرات التفسيرية، فيما يخص خطية أو غير خطية العلاقة، سنقوم بالمفاضلة بين نتائج تقدير كل من النموذج الخطي والنموذج اللوغاريتمي، وذلك بالإعتماد على بعض المعايير

الإحصائية والمتمثلة في معامل التحديد المتعدد (R^2)، ومعنوية المعاملات المقدرة (*T-STATISTIC*) والمعنوية الكلية لنموذج (*F-STATISTIC*).

من خلال مقارنة نتائج التقدير لكل من النموذجين، يمكن القول أن كلا النموذجين صالحين من الناحية الإحصائية، إلا أن النموذج الخطي يعتبر أحسن من النموذج اللوغاريتمي، وعليه نختار النموذج الخطي (أي العلاقة بين المتغيرة التابعة والمتغيرات التفسيرية خطية).

3-3- الدراسة الإحصائية والإقتصادية للنموذج الأول:

لدراسة صلاحية النموذج الأول لحجم البطالة لا بد من إجراء مجموعة من الاختبارات وأهمها: الاختبارات الإحصائية ومدى صلاحية النموذج من منظور النظرية الإقتصادية.

3-3-1- الدراسة الإحصائية:

من خلال الدراسة الإحصائية للنموذج الأول تستخدم مجموعة من الإختبارات تدعى باختبارات الرتبة الأول (*Tests de niveau I*)، حيث نركز على الإختبارات التالية: معامل التحديد المتعدد R^2،اختبار إحصائية ستودنيت (*T-Student*)، واختبار إحصائية فيشر(*T-Fisher*).

أ- معامل التحديد المتعدد R^2:

انطلاقاً من نتائج التقدير المتمثلة في الجدول رقم (3-3)، أن القيمة المحصل عليها لمعامل التحديد المتعدد (R^2= *0.8298*) تدل على أن 82.98% من المتغير التابع (حجم البطالة) مفسر من قبل المتغيرات التفسيرية (الناتج المحلي الإجمالي، حجم السكان، حجم السكان المشتغلون، النفقات العامة)، أما الباقي 17.02% فهي مفسرة بواسطة عوامل أخرى لم نتمكن من حصرها في هذا النموذج، وذلك للأسباب الموضحة آنفاً.

ب- اختبار إحصائية ستودينت (*T-Student*):

يستخدم اختبار (T) لتقييم معنوية تأثير المتغيرات التفسيرية في المتغير التابع في نموذج الإنحدار الخطي المتعدد، حيث يأخذ هذا الإختبار الشكل التالي:

$$\begin{cases} H_0 : B_1 = B_2 = B_3 = B_4 = 0 \quad \text{.....(فرض العدم)} \\ H_1 : B_1 \neq B_2 \neq B_3 \neq B_4 \neq 0 \text{.....(الفرض البديل)} \end{cases}$$

ويمكن توضيح نتائج اختبار ستودينت للنموذج الأول من خلال الجدول رقم (3-5) الذي نوضح من خلال القيم المحسوبة (t_{cal}) للمعلمات المقدرة والقيمة الجدولية (t_{tab}) وأدنى مستوى معنوية (*Prop*)، وذلك عند مستوى معنوية 5%.

جدول رقم (3-5) – نتائج اختبار ستودينت للنموذج الأول-

المتغيرات التفسيرية	المعاملات	قيمة المحسوبة t_{cal}	قيمة t الجدولية t_{tab} [*]	أدنى مستوى معنوية $PROP$
الناتج المحلي الإجمالي PIB	B_1	1.7074-	2.179	0.1135
حجم السكان $PTOT$	B_2	4.4926	2.179	0.001
حجم السكان المشتغلون $POCC$	B_3	2.2039-	2.179	0.0478
النفقات العامة DEP	B_4	1.2516	2.179	0.2346

المصدر: من إعداد الطالب بناءاً على الجدول رقم (3-3).

من خلال الجدول رقم (3-5) نلاحظ أن:

- من أجل المعامل B_1 للمتغير التفسيري (الناتج المحلي الإجمالي) نلاحظ أن القيمة المحتسبة لـ B_1 أقل من القيمة الجدولية أي $|t_{cal}| < t_{tab}$، ولدينا أدنى مستوى معنوية لـ B_1 هو (0.1135) أكبر من (0.05)، وعليه ترفض الفرض البديل (H_1) ونقبل فرض العدم (H_0) أي أن B_1 غير معنوي ومنه نستنتج أن الناتج المحلي الإجمالي ليس له معنوية إحصائية عند مستوى معنوية (5%) في تفسير حجم البطالة خلال الفترة (1990-2006).
- من أجل المعامل B_2 للمتغير (حجم السكان)، نلاحظ أن القيمة المحتسبة لـ B_2 أكبر من القيمة الجدولية أي $|t_{cal}| > t_{tab}$، ولدينا أدنى مستوى معنوية لـ B_2 معنوي، وعليه نرفض فرضية العدم (H_0) ونقبل الفرض البديل (H_1)، أي أن B_2 معنوي، ومنه نستنتج أن حجم السكان له معنوية إحصائية عند مستوى معنوية (5%) في تفسير حجم البطالة خلال الفترة (1990-2006).
- من أجل المعامل B_3 للمتغير التفسيري (حجم السكان المشتغلون)، نلاحظ أن القيمة المحتسبة لـ B_3 أكبر من قيمة T الجدولية أي $|t_{cal}| > t_{tab}$ ولدينا أدنى مستوى معنوية لـ B_3 هو (0.0478) أقل من (0.05) وعليه نرفض فرضية العدم (H_0) ونقبل الفرض البديل (H_1)، أي أن B_3 معنوي، ومنه نستنتج أن حجم السكان المشتغلون له معنوية إحصائية عند مستوى معنوية (5%) في تفسير حجم البطالة خلال الفترة (1990-2006).
- من أجل المعامل B_4 للمتغير التفسيري (النفقات العمومية)، نلاحظ أن قيمة t المحتسبة لـ B_4 أقل من قيمة t الجدولية أي $|t_{cal}| < t_{tab}$، ولدينا من جهة أخرى أدنى مستوى معنوية لـ B_4 هو (0.2346)

[*] $t_{tab} = t^{a/2}_{(n-k-1)} = t^{0.025}_{12} = 2.179$

أكبر من (0.05)، وعليه نرفض الفرض البديل (H_1) ونقبل فرض العدم (H_0)، أي أن B_4 غير معنوي، ومنه نستنتج أن النفقات العمومية ليس لها معنوية إحصائية عند مستوى معنوية (5%) في تفسير حجم البطالة خلال الفترة (1990-2006).

من خلال كل ما سبق يمكن القول أن حسب اختبار إحصائية ستودينت، تبين أن المعاملين B_2، B_3 تختلفان عن الصفر، أما المعاملين B_1 و B_4 فهي تساوي الصفر، ما يستنتج من ذلك أن المتغيرين حجم السكان ($PTOT$) وحجم السكان المشتغلون ($POCC$) هما المتغيران الذين لهما معنوية إحصائية وبمستوى ثقة 95% في تفسير حجم البطالة خلال الفترة (1990-2006).

ج- اختبار إحصائية فيشر (*T-Fisher*):

يستخدم هذا الإختبار لدراسة مدلولية ومعنوية معلمات النموذج المتعددة دفعة واحدة، حيث نحتاج اختبار فرضية العدم ضد الفرضية البديلة على النحو التالي:

$$\begin{cases} H_0 : B_1 = B_2 = B_3 = B_4 = 0 \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots \text{(فرض العدم)} \\ H_1 : B_1 \neq B_2 \neq B_3 \neq B_4 \neq 0 \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots \text{(الفرض البديل)} \end{cases}$$

وبناءاً عليه وبمقارنة القيمة المحسوبة (F_{cal}) مع القيمة الجدولية (F_{tab} *) حيث هذه الأخيرة عند مستوى معنوية (5%) ودرجة حرية (4.12) تساوي 3.26، في حين أن القيمة المحسوبة ومن خلال الجدول رقم (3-3) تساوي 14.1693، ومنه نلاحظ أن $F_{cal} > F_{tab}$ ومنه نرفض فرض العدم (H_0) ونقبل الفرض البديل (H_1) ومنه على الأقل توجد معلمة واحدة مقبولة إحصائياً، أي هناك على الأقل متغير مفسر له تأثير على المتغير التابع، أي أن النموذج إجمالاً معنوي.

نظرا لوجود متغيرات ليس لها مدلولية إحصائية وفقاً لإختبار ستودينت فلا داعي للمرور للإختبارات القياسية، وبالتالي سنتطرق إلى مدى توافق إشارة معاملات المتغيرات التفسيرية ومنطق النظرية الإقتصادية.

3-3-2- الدراسة الإقتصادية:

من خلال الجدول رقم (3-3) الذي يمثل تقدير النموذج الأول نلاحظ أن:

- **حجم الناتج المحلي الإجمالي (*PIB*)**: تدل الإشارة السالبة في معادلة الإنحدار المتعدد المقدر بالنسبة لمعامل هذا المتغير (B_1) وذلك من خلال نتائج الجدول رقم (3-3)، على أن العلاقة بين حجم البطالة وحجم الناتج المحلي الإجمالي علاقة عكسية، وتتفق هذه النتيجة مع التوقعات القبلية ومنطق النظرية الإقتصادية، أي أن هذا المتغير مقبول من الناحية الإقتصادية.
- **حجم السكان (*PTOT*)**: تدل الإشارة الموجبة في معادلة الإنحدار المقدرة لحجم البطالة بالنسبة لمعامل هذا المتغير (B_2)، وذلك من خلال نتائج الجدول رقم (3-3) على أن العلاقة بين حجم البطالة وحجم

* $F_{tab} = F^{a}_{(k,n-k-1)} = F^{0.05}_{4.12} = 3.26$

السكان علاقة طردية، وتتفق هذه النتيجة مع التوقعات القبلية ومنطق النظرية الإقتصادية، أي أن هـذا المتغير مقبول من الناحية الإقتصادية.

- **حجم السكان المشتغلون** (***POCC***): تدل الإشارة السالبة في معادلة الإنحدار المقدرة بالنسـبة لمعامـل هذا المتغير ومن خلال نتائج الجدول رقم (3-3) على أن العلاقة بين حجم البطالـة وحجـم السـكان المشتغلون علاقة عكسية، وتتفق هذه النتيجة مع التوقعات القبلية ومنطق النظرية الإقتصـادية، أي أن هذا المتغير مقبول من الناحية الإقتصادية.
- **حجم النفقات العموميـة** (***DEP***): تدل الإشارة الموجبة في معادلة الإنحدار المقدرة بالنسبة لمعامل هذا المتغير ومن خلال نتائج الجدول رقم (3-3)، على أن العلاقة بين حجـم البطالـة وحجـم النفقـات العمومية علاقة طردية لا تتوافق هذه النتيجة مع التوقعات القبلية ومنطق النظرية الإقتصادية، حيـث كان من المتوقع وجود علاقة عكسية، ومنه هذا المتغير مرفوض من الناحية الإقتصادية.

من خلال الدراسة الإقتصادية للنموذج الأول تبين أن كل من الناتج المحلـي الإجمـالي وحجـم السكان وحجم السكان المشتغلون هي متغيرات تفسيرية مقبولة من الناحية الإقتصادية، إلا أن حجم النفقات العمومية هي متغير تفسيري مرفوض من الناحية الإقتصادية وذلك لعدم توافق إشارة معامل هذا الأخيـر ومنطق النظرية الإقتصادية.

من خلال الدراسة الإحصائية والإقتصادية للنموذج الأول، وذلك من خلال نتائج الجـدول رقـم (3-3) تبين أن كل من حجم السكان وحجم السكان المشتغلون هما متغيران تفسيريان مقبولان من الناحية الإحصائية والإقتصادية، إلا أن الناتج المحلي الإجمالي فهو مقبول من الناحية الإقتصادية ومرفوض مـن الناحية الإحصائية، كما أن المتغيرة التفسيرية النفقات العمومية فهـي متغيـرة مرفوضـة مـن الناحيـة الإحصائية والإقتصادية، وعليه بصفة عامة، يمكن القول أن النموذج الأول لحجم البطالة غير مقبول،فلابد من حذف كل من المتغيرين التفسيريين (حجم الناتج المحلي الإجمالي، النفقات العمومية) والقيـام بتقـدير معادلة إنحدار جديدة.

3-4- الدراسة الإحصائية والقياسية والإقتصادية للنموذج الثاني:

كما أشرنا إليه سابقاً نحذف من النموذج الأول كل من المتغيرين التفسيريين حجم النـاتج المحلـي الإجمالي وحجم النفقات العمومية، فنحصل على نتائج تقدير النموذج الثاني كما هو مبين في الجدول رقـم (3-6) كما يلي:

جدول رقم (3-6)- نتائج تقدير النموذج الثاني لحجم البطالة-

Dependent Variable: PCHOM
Method: Least Squares
Date: 06/09/08 Time: 14:48
Sample: 1990 2006
Included observations: 17

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
PTOT	0.363373	0.050835	7.148043	0.0000
POCC	-0.703103	0.109544	-6.418438	0.0000
C	-4592119.	951350.4	-4.826949	0.0003

R-squared	0.784933	Mean dependent var	1879726.
Adjusted R-squared	0.754209	S.D. dependent var	467088.3
S.E. of regression	231569.9	Akaike info criterion	27.70194
Sum squared resid	7.51E+11	Schwarz criterion	27.84897
Log likelihood	-232.4665	F-statistic	25.54795
Durbin-Watson stat	1.890656	Prob(F-statistic)	0.000021

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على البرنامج الإحصائي (*EVIEWS4*).

من خلال الجدول رقم (3-6) يمكن استنتاج المعادلة الإنحدارية لحجم البطالة على النحو التالي:

$$PCHO = -4592119 + 0.3633PTOT - 0.7031POCC$$

الخطأ المعياري (951350) (0.0508) (0.1098)

قيم t الإحصائية (-4.8269) (7.1480) (-6.4184)

ما يلاحظ من خلال النتائج المبينة في الجدول رقم (3-6) أن الإنحراف المعياري للمعاملات قد انخفض في النموذج الثاني، حيث انخفضت s_{B_2} من 0.0584 إلى 0.0508 وانخفضت s_{B_3} من 0.2654 إلى 0.1095، حيث الإنخفاض في الإنحراف المعياري لمعلمات النموذج الثاني يعبر على قوة دلالتها الإحصائية.

3-4-1- الدراسة الإحصائية:

كما بينا سابقا فإن الدراسة الإحصائية تتمثل في اختبارات الرتبة الأولى، وتتمثل في معامل التحديد المتعدد (R^2)، اختبار ستودينت (*Test de STUDENT*) واختبار فيشر (*Test de FISHER*).

أ- معامل التحديد المتعدد R^2:

انطلاقاً من نتائج التقدير المتمثلة في الجدول رقم (3-6) فإن النموذج الثاني لحجم البطالة مفسر بنسبة 78.49% بواسطة المتغيرات التفسيرية (حجم السكان، حجم السكان المشتغلون) المدرجة في النموذج الثاني، بينما ترجع نسبة 21.51% إلى عوامل أخرى غير مدرجة، هذا ما تؤكده قيمة معامل التحديد المتعدد R^2. إذن من خلال قيمة R^2 فإن هناك علاقة قوية بين المتغير التابع (*PCHO*) والمتغيرات التفسيرية (*PTOT,POCC*).

ب- اختبار إحصائية ستودينت (*T.STUDENT*):

كما أشرنا إليه سابقا أن اختبار (T) يستخدم لتقييم معنوية تأثير المتغيرات التفسيرية في المتغير التابع في نموذج الإنحدار المتعدد، حيث يأخذ هذا الإختبار الشكل التالي:

$$\begin{cases} H_0 : B_2 = B_3 = 0 & \text{.....(فرض العدم)} \\ H_1 : B_2 \neq B_3 \neq 0 & \text{.....(الفرض البديل)} \end{cases}$$

ويمكن توضيح نتائج اختبار ستودينت للنموذج الثاني من خلال الجدول رقم (3-7) الذي نوضح من خلاله القيم المحسوبة (t_{cal}) للمعلمات المقدرة والقيمة الجدولية (t_{tab}) وأدنى مستوى معنوية، وذلك عند مستوى معنوية 5%.

جدول رقم (3-7) – نتائج اختبار ستودينت للنموذج الثاني-

المتغيرات التفسيرية	المعاملات	قيمة المحسوبة t_{cal}	قيمة t الجدولية t_{tab} *	أدنى مستوى معنوية *PROP*
حجم السكان *(PTOT)*	B_2	*7.1480*	*2.145*	*0.0000*
حجم السكان المشتغلون *(POCC)*	B_3	*-6.4184*	*2.145*	*0.0000*

المصدر: **من إعداد الطالب بناءاً على الجدول رقم (3-6).**

من خلال الجدول رقم (3-7) نلاحظ أن:

- من أجل المعامل B_2 للمتغير التفسيري حجم السكان، نلاحظ أن القيمة t المحتسبة لـ: B_2 أكبر من القيمة الجدولية أي $|t_{cal}| > t_{tab}$، ولدينا أدنى مستوى معنوية لـ B_2 هو (0.0000) أقل من (0.05)،وعليه نرفض فرضية العدم (H_0) ونقبل الفرض البديل (H_1)، أي أن B_2 معنوي ومنه نستنتج أن حجم السكان له معنوية إحصائية عند مستوى معنوية (5%) في تفسير حجم البطالة خلال الفترة (1990-2006).
- من أجل المعامل B_3 للمتغير التفسيري حجم السكان المشتغلون، نلاحظ أن القيمة t المحتسبة لـ: B_3 أكبر من القيمة الجدولية أي $|t_{cal}| > t_{tab}$، ولدينا أدنى مستوى معنوية لـ B_3 هو (0.0000) أقل من (0.05)، وعليه نرفض فرضية العدم (H_0) ونقبل الفرض البديل (H_1)، أي أن B_3 معنوي ومنه نستنتج أن حجم السكان المشتغلون له معنوية إحصائية عند مستوى معنوية (5%) في تفسير حجم البطالة خلال الفترة (1990-2006).

من خلال الدراسة الإحصائية لمعنوية معالم النموذج الثاني كل واحدة على حدا تبين انطلاقاً من اختبار إحصاءة ستودينت عند مستوى معنوية 5% من المعنوية أن قيم t المحسوبة (t_{cal}) لمعالم

* $t_{tab} = t^{a}_{(n-k-1)} = t^{0.025}_{14} = 2.145$

المتغيرات التفسيرية والمتمثلة في حجم السكان وحجم السكان المشتغلون أكبر من قيمة t الجدولية (t_{tab}) لإحصاءة ستودينت، وبالتالي فإن هذه المعالم مقبولة إحصائياً عند مستوى المعنوية 5%.

ج- اختبار إحصائية فيشر (*T.FISHER*):

كما أشرنا إليه سابقاً، أنه ومن أجل اختبار معنوية معلمات النموذج الثاني لحجم البطالة دفعة واحدة نستخدم اختبار إحصاءة فيشر، ولإجراء هذا الاختبار نحتاج إلى وضع الفرضيات التالية:

$\begin{cases} H_0 : B_2 = B_3 = 0 & \text{.....(فرض العدم)} \\ H_1 : B_2 \neq B_3 \neq 0 & \text{.....(الفرض البديل)} \end{cases}$

وبناء عليه وبمقارنة قيمة F المحسوبة (F_{cal}) مع القيمة الجدولية (F_{tab})*، حيث هذه الأخيرة عند مستوى معنوية (5%) ودرجة حرية (2.14) تساوي 3.74، في حين أن قيمة F المحسوبة ومن خلال الجدول رقم (3-4) تساوي 25.5479، ومنه نلاحظ أن $F_{cal} > F_{tab}$ ومنه نرفض فرضية العدم (H_0) ونقبل الفرض البديل (H_1) ومنه على الأقل توجد معلمة واحدة مقبولة إحصائياً، أي هناك على الأقل متغير تفسيري له تأثير على المتغير التابع، أي أن النموذج إجمالاً معنوي.

من خلال الإختبارات السابقة تبين أن النموذج الثاني مقبول من الناحية الإحصائية، وبالتالي سنجري عليه الدراسة القياسية (اختبارات الرتبة الثانية).

3-4-2- الدراسة القياسية:

من أهم الإختبارات القياسية لنموذج الإنحدار الخطي المتعدد نجد: اختبار الإرتباط الذاتي للأخطاء (اختبار داربين-واتسون "*DW*")، اختبار إكتشاف عدم ثبات تباين حد الخطأ (اختبار وايت، اختبار *ARCH*)، اختبار الإمتداد الخطي (اختبار كلاين *Test de KLEIN*)، تشخيص البواقي (اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي، تحليل دالة الإرتباط الذاتي)، واختبار مدى مقدرة النموذج على التنبؤ.

أ- اختبار الإرتباط الذاتي لأخطاء (اختبار داربين-واتسون "*DW*"):

كما أشرنا إليه سابقا أنه يعتبر اختبار داربين-واتسون "*DW*" من أهم الإختبارات المستخدمة في التأكد من سلامة النموذج من مشكلة الإرتباط الذاتي، حيث يفترض هذا الإختبار وجود فرضيتين أساسيتين هما:

- **فرضية العدم**: التي تنص على انعدام الإرتباط الذاتي: $H_0 : P = 0$
- **الفرضية البديلة**: ويعني وجود ارتباط ذاتي: $H_1 : P \neq 0$

حيث من خلال هذا الإختبار نقارن بين القيمة المحسوبة لداربين-واتسون (D^*) والمتحصل عليها من الجدول رقم (3-6) مع القيم النظرية (dL, dU) المتحصل عليها من جدول داربين-واتسون حيث:

$D^* = 1.89$ (القيمة المحتسبة لإختبار داربين-واتسون).

القيم الجدولية لداربين-واتسون عند $n=17$ وبمستوى معنوية 5% ومتغيرين تفسيريين هي:

* $F_{tab} = F^{a}_{(k,n-k-1)} = F^{0.05}_{2.14} = 3.74$

$dL = 1.02$: القيمة الدنيا لإنعدام وجود الإرتباط الذاتي للأخطاء.

$dU = 1.54$: القيمة العليا لإنعدام وجود الإرتباط الذاتي للأخطاء.

ولإجراء هذا الاختبار نستعين بالشكل البياني رقم (3-3).

الشكل رقم (3-3) – نتائج اختبار(داربين -واتسون) للنموذج الثاني-

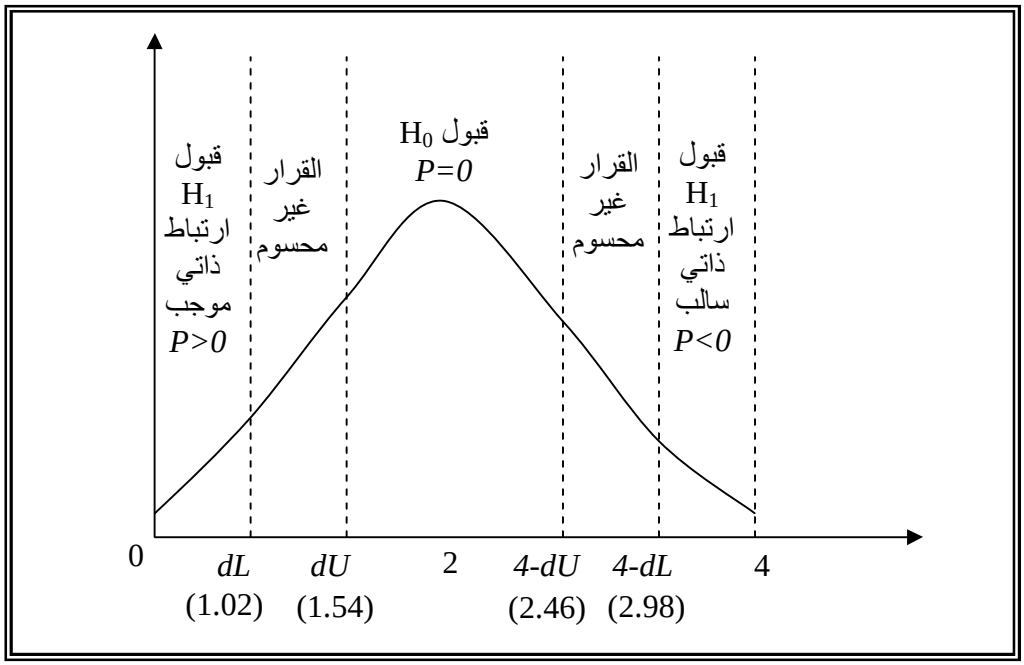

المصدر: من إعداد الطالب بناءاً على الشكل رقم (3-2).

من خلال الشكل البياني رقم (3-3) نلاحظ أن القيمة المحتسبة لداربين-واتسون $D^* = 1.89$ تقع ضمن منطقة قبول H_0 أي $P = 0$ أي:

$$D^* \in [dU, 4-dU] \Rightarrow 1.89 \in [1.54, 2.98]$$

ومنه النموذج الثاني لا يوجد به ارتباط ذاتي بين الأخطاء.

ب- اختبار الإمتداد الخطي المتعدد *Multi collinearité*:

يشير الإمتداد الخطي المتعدد كما تم شرحه في فقرات سابقة من هذا البحث إلى وجود ارتباط خطي بين عدد من المتغيرات المفسرة في النموذج، ولإختبار سلامة النموذج الثاني من هذا المشكل نستعين باختبار "كلاين *Klein*" حيث يكون النموذج الثاني خالي من مشكلة الإمتداد الخطي، إذ تحقق الشرط التالي: $R^2 > R^2_{PTOT.POCC}$

في هذا الشأن تظهر نتائج التقدير للإرتباطات الجزئية بين المتغيرات المفسرة للنموذج كما هو موضح في الجدول رقم (3-8).

الجدول رقم (3-8) – مصفوفة الإرتباطات الجزئية للنموذج الثاني-

POCC	*PTOTO*	المتغيرات المفسرة	النموذج
0.800197 1.0000	1.0000 0.800197	*PTOT* *POCC*	2

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على البرنامج الإحصائي (*EVIEWS4*).

من خلال الجدول يمكن حساب معامل التحديد بين كل من *PTOT* و*POCC* حيث الإرتباط الجزئي بين *PTOT* و*POCC* من خلال الجدول رقم (3-8) تساوي 0.800197 أي $r_{PTOT.POCC} = 0.800197$ ومنه يكون مربع معامل الإرتباط الجزئي بين *PTOT* و*POCC* يساوي 0.6403 أي: $R^2_{PTOT.POCC} = 0.6403$ ، ولدينا من جهة أخرى أن معامل التحديد المتعدد للنموذج الثاني كما هو موضح في الجدول رقم (3-8) مساوي لـ 0.7849 وهذا يدل على أن الشرط $R^2 > R^2_{PTOT.POCC}$ محقق،وهذا ما يؤكد سلامة النموذج الثاني من مشكلة الإمتداد الخطي.

ج- اختبار ثبات تباين حد الخطأ:

كما أشرنا إليه في فقرات سابقة أنه يشير عدم ثبات التباين إلى تغير تباين حد الخطأ العشوائي مع تغير قيم المتغير التفسيري وهو ما يؤثر على كفاءة المعلمات المقدرة بطريقة المربعات الصغرى في عملية التقدير أو التنبؤ.

ومن بين الإختبارات المستخدمة في الكشف عن مشكلة عدم ثبات التباين نجد اختبار وايت " *Test de WHITE*" واختبار ارش "*Test de ARCH*".

- اختبار وايت "*Test de WHITE*" :

يعتمد اختبار وايت بالدرجة الأولى على تقدير إنحدار مساعد بين (ei^2) من ناحية، والمتغيرات التفسيرية، وفي دراستنا هذه تتمثل في (*POCC*،*PTOT*) من ناحية أخرى أي تقدير الصيغة التالية:

$$ei^2 = B_0^{'} + B_2^{'}PTOT + B_3^{'}POCC + B_2PTOT + B_3POCC$$

ونقوم باختيار فرض العدم: $H_0 : B_2^{'} = B_3^{'} = B_2 = B_3 = 0$

وفقاً لهذا الإختبار نتحصل على تقدير النموذج التالي انطلاقاً من الجدول رقم (3-9) كما يلي:

جدول رقم (3-9)- نتائج اختبار (*WHITE*) للنموذج الثاني-

White Heteroskedasticity Test:

F-statistic	2.580643	Probability	0.091094
Obs*R-squared	7.861268	Probability	0.096794

Test Equation:
Dependent Variable: RESID^2
Method: Least Squares
Date: 06/09/08 Time: 15:05
Sample: 1990 2006
Included observations: 17

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-4.49E+12	3.15E+12	-1.425834	0.1794
PTOT	191328.8	233983.3	0.817703	0.4295
PTOT^2	-0.004208	0.004121	-1.021052	0.3274
POCC	701569.3	291295.8	2.408443	0.0330
POCC^2	-0.044016	0.019380	-2.271208	0.0423

R-squared	0.462428	Mean dependent var	4.42E+10
Adjusted R-squared	0.283237	S.D. dependent var	6.09E+10
S.E. of regression	5.15E+10	Akaike info criterion	52.40902
Sum squared resid	3.19E+22	Schwarz criterion	52.65409
Log likelihood	-440.4767	F-statistic	2.580643
Durbin-Watson stat	2.832190	Prob(F-statistic)	0.091094

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على البرنامج الإحصائي (*EVIEWS4*).

من خلال الجدول رقم (3-9) نقوم بحساب إحصائية مضاعف لاغرانج (LM) حيث هذه الأخيرة تعطى بالعلاقة التالية:

$$LM = nR^2 \rightarrow c^2(K)$$

حيث: $n=17$: (عدد المشاهدات المستعملة في الجدول رقم (3-9)).

$R^2=0.4624$: (معامل التحديد المتعدد غير المعدل للإنحدار المساعد بالجدول رقم(3-9)).

$K=4$: (عدد المعلمات الإنحدارية في صيغة الإنحدار المساعد مع إبعاد المعلمة التقاطعية).

ومنه قيمة إحصائية مضاعف لاغرانج: $LM = 17 \times 0.4624 = 7.8608$ ومنه القرار يكون على أســـاس أن الإحصائية المحسوبة للإختبار $LM = 7.8608$ أقل من الإحصائية المجدولة* لتوزيع كاي تربيع بـــدرجات حرية $k=4$ حيث هذه الأخيرة تساوي 9.49 أي: $LM = 7.8608 < c^2_{(4)} = 9.49$ وذلك في حـــدود معنويـــة 5% ومنه نقبل فرض العدم، أي ثبات تباين حد الخطأ العشوائي أي: $ei^2 = B_0 =$ ثابت.

* $c_K^{2a} = c_4^{2.0.05} = 9.49$

- اختبار آرش (*Test de ARCH*):

وفقاً لهذا الإختبار يجرى إنحدار ذاتي لمربعات البواقي من الدرجة الأولى، حيث كانت نتائج التقدير وفقاً لهذا الاختبار، وهو ما يوضحه الجدول رقم (3-10) كما يلي:

جدول رقم (3-10)- نتائج اختبار (*ARCH*) للنموذج الثاني-

ARCH Test:

F-statistic	1.224273	Probability	0.287174
Obs*R-squared	1.286654	Probability	0.256665

Test Equation:
Dependent Variable: RESID^2
Method: Least Squares
Date: 06/09/08 Time: 15:12
Sample(adjusted): 1991 2006
Included observations: 16 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	6.01E+10	1.95E+10	3.082676	0.0081
RESID^2(-1)	-0.283824	0.256513	-1.106469	0.2872

R-squared	0.080416	Mean dependent var	4.68E+10
Adjusted R-squared	0.014731	S.D. dependent var	6.19E+10
S.E. of regression	6.14E+10	Akaike info criterion	52.63572
Sum squared resid	5.28E+22	Schwarz criterion	52.73229
Log likelihood	-419.0857	F-statistic	1.224273
Durbin-Watson stat	1.864016	Prob(F-statistic)	0.287174

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على البرنامج الإحصائي (*EVIEWS4*).

- حساب إحصائية مضاعف لاغرانج (*LM*):

إذا اعتبرنا أن اختبار *ARCH* يعتمد بالدرجة الأولى على إحصائية مضاعف لاغرانج (*Multiplicateur de lagrange*)، فإن هذه الأخيرة تعطى بالعلاقة التالية:

$$LM = n \times R^2 \rightarrow c^2(K)$$

حيث ومن خلال الجدول رقم (3-10) لدينا:

n=16: عدد المشاهدات المستعملة في الجدول رقم (3-10).

$R^2=0.0804$: معامل التحديد المتعدد غير المعدل للإنحدار المساعد بالجدول رقم (3-10)

K=1: درجة الحرية.

ومنه تكون لدينا: $LM = 16 \times 0.0804 = 1.2864$

ومنه القرار يكون على أساس أن الإحصائية المحسوبة لإختبار ($LM = 1.2864$) أقل من الإحصائية المجدولة* لتوزيع كاي تربيع بدرجات حرية $k=1$ حيث هذه الأخيرة تساوي 3.84 أي: $LM = 1.2864 < c_1^2 = 3.84$ وذلك في حدود معنوية 5% ومنه نقبل فرض العدم، إذن التباين الشرطي للأخطاء متجانس.

د - اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج المقدر *Test de Normalité*:

من أجل التحقق من أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي يمكن الإستعانة بإختبار "جاك بيرا، *Jarque Bera*" الذي يعتمد على معاملي *Skewness* التناظر و *Kurtosis* التفلطح.

- اختبارات *Skewness* و*Kurtosis* :

يمكن دراسة التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج الثاني عن طريق اختبار فرضيتي التناظر والتفلطح باستعمال معامل *Skewness* ومعامل *Kurtosis* على الترتيب حيث:

- معامل *Skewness* يعطى بالعلاقة: $B_1^{\frac{1}{2}} = \frac{U_3}{U_2^{\frac{3}{2}}} \to N\left(0, \sqrt{\frac{6}{n}}\right)$

- معامل *Kurtosis* يعطى بالعلاقة: $B_2 = \frac{U_4}{U_2^2} \to N\left(3, \sqrt{\frac{24}{n}}\right)$

مع العلم أن: U_4 يمثل العزم الممركز من الرتبة K.

والشكل البياني رقم (3-4) يوضح معاملات التوزيع الطبيعي للبواقي.

شكل رقم (3-4) - معاملات التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج الثاني-

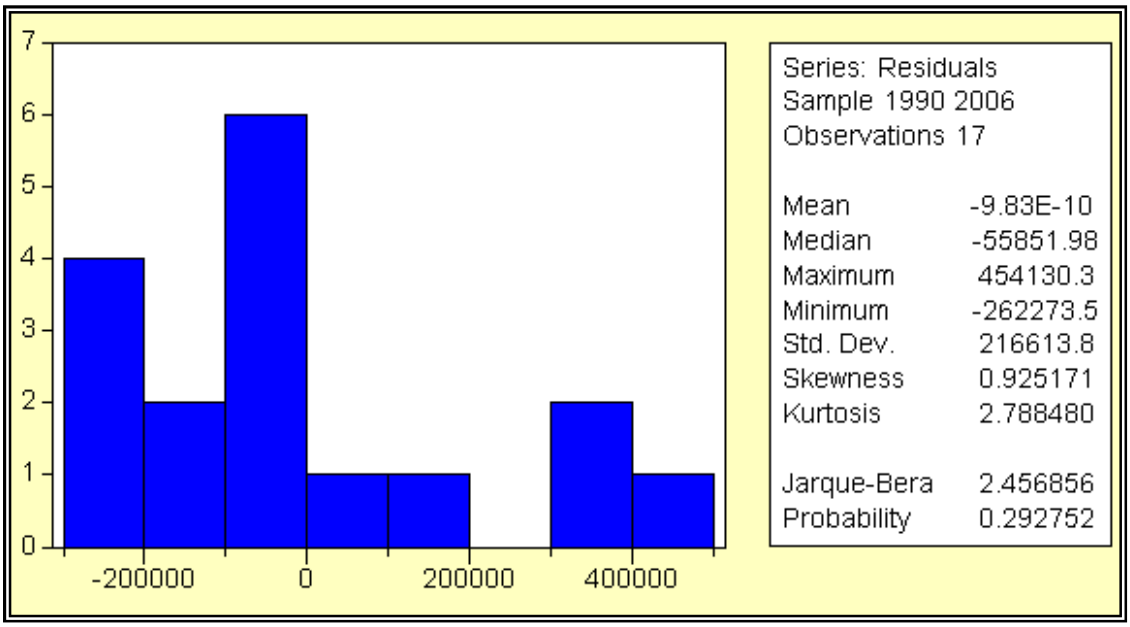

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على البرنامج الإحصائي (*EVIES4*)-

* $c_K^{2a} = c_1^{2.0.05} = 3.84$

- **اختبار *Skewness***: لإختبار فرضية العدم (فرضية التناظر): $H_0 : V_1 = 0$ نقوم بحساب الإحصائية:

$$V_1 = \left| \frac{B_1^{\frac{1}{2}} - 0}{\sqrt{\frac{6}{n}}} \right| = \left| \frac{0.925171 - 0}{\sqrt{\frac{6}{17}}} \right| = 1.55$$

حيث تأخذ القيمة $B_1^{\frac{1}{2}}$ من الشكل رقم (3-4) أعلاه.

لدينا: $V_1 < 1.96$ ومنه نقبل فرضية العدم ($H_0 : V_1 = 0$) أي نقبل فرضية التناظر لقيم البواقي للنموذج الثاني.

- **اختبار *Kurtosis***: في هذه الحالة نختبر فرضية التفلطح حيث لإختبار فرضية التفلطح الطبيعي (*aplatissement normal*) $H_0 : V_2 = 0$ نقوم بحساب الإحصائية:

$$V_2 = \left| \frac{B_2 - 3}{\sqrt{\frac{24}{n}}} \right| = \left| \frac{2.788480 - 3}{\sqrt{\frac{24}{17}}} \right| = 0.14$$

لدينا: $V_2 < 1.96$ ومنه نقبل فرضية العدم ($H_0 : V_2 = 0$) أي نقبل فرضية التفلطح للبواقي.

- **اختبار جاك بيرا (*Jarque Bera*)**:

هو اختبار يجمع بين نتائج الإختبارين السابقين فإذا كانت B_2 و$B_1^{\frac{1}{2}}$ تتبعان التوزيع الطبيعي فإن قيمة (S) تتبع توزيع كاي تربيع c^2 بدرجة حرية تقدر بـ 2 حيث أن:

$$S = \frac{n}{6} \cdot B_1^{\frac{1}{2}} + \frac{n}{24}(B_2 - 3)^2 = 2.45 < c_2^{2.0.05} = 5.99$$

حيث أن قيمة جاك بيرا (S) تم استخراجها من الشكل رقم (3-4) ومنه نقبل الفرضية H_0 أي فرضية التوزيع الطبيعي للبواقي بمعنوية 5%.

هـ- اختبار التشويش الأبيض (*Test de bruit blanc*):

من الشكل رقم (3-5) الممثل لدالة الإرتباط الذاتي والجزئي لبواقي النموذج المقدر لحجم البطالة،نلاحظ أن الأعمدة ($PICS$) داخل مجال الثقة ومنه نقول أن البواقي تشكل تشويشاً أبيض (*Bruit Blanc*) وللتأكد من ذلك نستعين بإختبار *Ljung-Box*.

شكل رقم (3-5) – دالة الإرتباط الذاتي لبواقي التقدير للنموذج الثاني-

Date: 06/09/08 Time: 14:56
Sample: 1990 2006
Included observations: 17

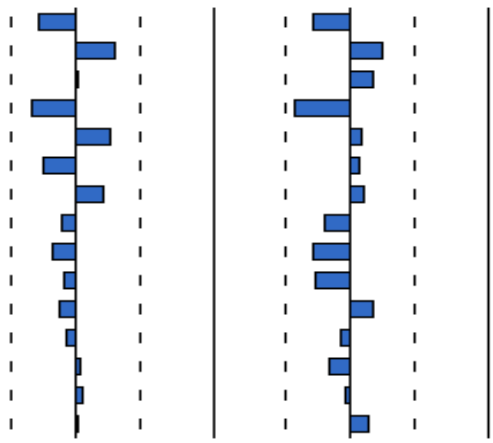

	Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob
1			-0.272	-0.272	1.4971	0.221
2			0.299	0.242	3.4166	0.181
3			0.017	0.166	3.4236	0.331
4			-0.322	-0.420	6.0069	0.199
5			0.255	0.083	7.7556	0.170
6			-0.250	0.079	9.5845	0.143
7			0.212	0.113	11.040	0.137
8			-0.101	-0.183	11.404	0.180
9			-0.175	-0.280	12.641	0.180
10			-0.088	-0.261	12.996	0.224
11			-0.126	0.173	13.849	0.241
12			-0.074	-0.066	14.202	0.288
13			0.038	-0.163	14.318	0.352
14			0.044	-0.034	14.526	0.411
15			0.012	0.138	14.548	0.484

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على البرنامج الإحصائي (*EVIES4*).

- اختبار *Ljung-Box*:

كما أشرنا إليه في المبحث الثاني، أن هذا الإختبار يستخدم لدراسة المعنوية الكلية لمعاملات دالة الارتباط الذاتي للنموذج الثاني. حيث يأخذ هذا الاختبار الشكل التالي:

$$\begin{cases} H_0 : P_1 = P_2 = ... = P_{15} = 0 & \text{..... (فرض العدم)} \\ H_1 : P_1 \neq P_2 \neq ..... \neq P_{15} \neq 0 & \text{..... (الفرض البديل)} \end{cases}$$

ويكون النموذج مشكلا لتشويش أبيض إذا كان: $P_1 = P_2 = ... = P_h = 0$

حيث توافق إحصائية الإختبار المحسوبة Q' آخر قيمة في العمود (*Q-Stat*) في الشكل أعلاه أي:

$$Q' = n(n+2)\sum_{K=1}^{h}\frac{\hat{P}_K^2}{n-K} = 17(17+2)\sum_{K=1}^{15}\frac{\hat{P}_K^2}{17-K} = 14.548$$

بعد قيامنا بحساب إحصائية *Ljung-Box* وجدنا أن القيمة المحسوبة أقل من القيمة المجدولة [*] لـــ: c_{15}^2 ومنه نقبل فرض العدم ونرفض الفرض البديل أي أن: البواقي في النموذج الثاني تشكل تشويش أبيض (*Bruit Blanc*) ومعناه أن النموذج مقبول (مستقر).

و - تقييم مقدرة النموذج على التنبؤ:

بالرغم من أن النموذج الثاني لحجم البطالة له مقدرة تفسيرية مقبولة وذلك لأن (R^2=78.49%)، وأن معلمات النموذج لها معنوية إحصائية كبيرة، إلا أن مقدرة النموذج على التنبؤ قد تكون

[*] $c_n^{2.a} = c_{15}^{2.0.05} = 25.00$

محدودة،ولمعرفة مدى مقدرة النموذج على التنبؤ نستعين بمعيار عدم التساوي لثيل، وهو ما يوضحه الشكل رقم (3-6).

شكل رقم (3-6)- نتائج اختبار مقدرة النموذج الثاني على التنبؤ-

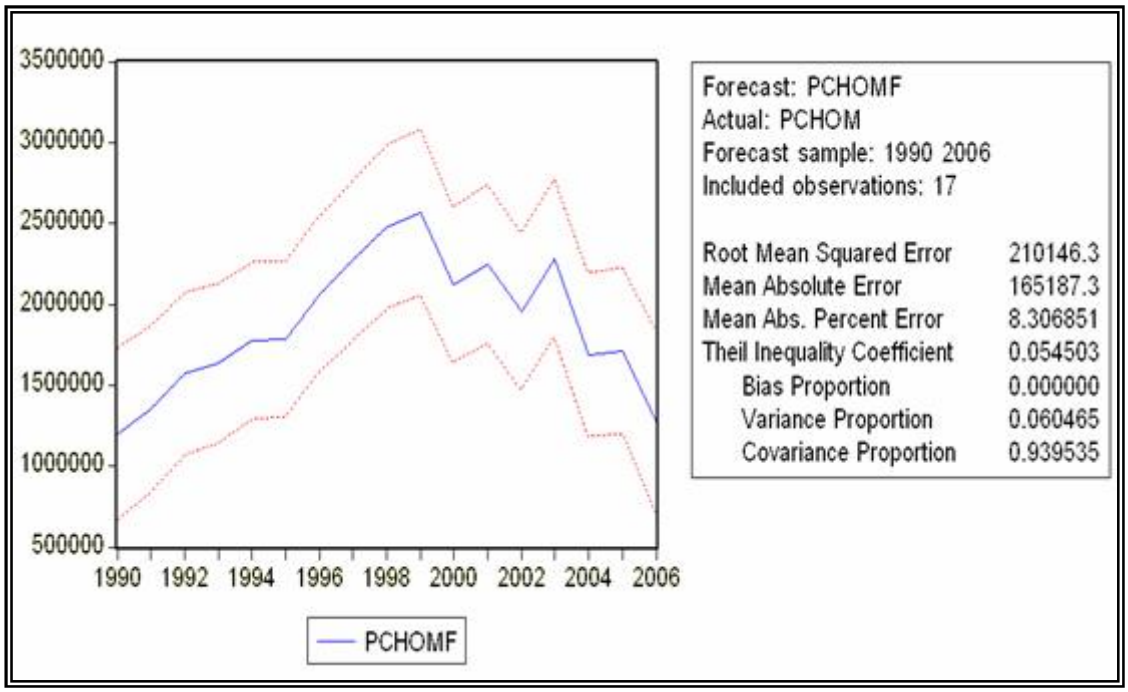

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على البرنامج الإحصائي (*EVIES4*).

من الواضح أن معامل ثيل قريب من الصفر (0.054) وهو ما يشير إلى تمتع النموذج الثاني بمقدرة عالية على التنبؤ للنموذج، كما يحتوي الشكل على معايير أخرى منها جذر *MSE*.

من خلال ما سبق يمكن القول أن النموذج الثاني لحجم البطالة قد اجتاز جميع الإختبارات القياسية (اختبارات الرتبة الثانية)، ما بقي لنا إلا معرفة مدى توافق إشارة المعلمات المقدرة ومنطق النظرية الإقتصادية.

3-4-3- الدراسة الإقتصادية:

من خلال الجدول رقم (3-6) الذي يمثل نتائج تقدير النموذج الثاني نلاحظ أن:

- **حجم السكان (*PTOT*)**: تدل الإشارة الموجبة في معادلة الإنحدار المقدرة لحجم البطالة بالنسبة لمعامل هذا المتغير التفسيري (B_2)، وذلك من خلال نتائج الجدول رقم (3-6)، على أن العلاقة بين حجم البطالة وحجم السكان علاقة طردية، وتتفق هذه النتيجة مع التوقعات القبلية ومنطق النظرية الإقتصادية، أي أن هذا المتغير مقبول من الناحية الإقتصادية.

- **حجم السكان المشتغلون (*POCC*)**: تدل الإشارة السالبة في معادلة الإنحدار المقدرة بالنسبة لمعامل هذا المتغير من خلال نتائج الجدول رقم (3-6) على أن العلاقة بين حجم البطالة وحجم السكان المشتغلون علاقة عكسية، وتتفق هذه النتيجة مع التوقعات القبلية، ومنطق النظرية الإقتصادية، أي أن هذا المتغير التفسيري مقبول من الناحية الإقتصادية.

خلاصة لما سبق يمكن القول أن النموذج الثاني لحجم البطالة اجتاز جميع الإختبارات الإحصائية والقياسية والإقتصادية، وبالتالي كل معالم النموذج لها مدلولية إحصائية، إذن نتوصل إلى القول أن هذه المتغيرات الخارجية تفسر حجم البطالة بنسبة كبيرة جداً، أي تمثله أحسن تمثيل.

3-5- تحليل نتائج تقدير النموذج القياسي لحجم البطالة في الجزائر:

لقد تمكنا من خلال الدراسة الإحصائية والقياسية والإقتصادية من تقدير أفضل نموذج قياسي لحجم البطالة في الجزائر للفترة (1990-2006)، انطلاقاً من المعطيات الإحصائية الخاصة بالمتغيرات الخارجية(مدخلات النموذج) الداخلة في تركيبة النموذج، و المتمثل في المعادلة الانحدارية :

$$PCHO = -4592119 + 0.3633\,PTOT - 0.7031\,POCC$$

وبالتالي ما بقي لنا إلا تحليل محتوى هذا النموذج انطلاقاً من المعالم المقدرة وفيما يلي أهم النتائج المتوصل لها من خلال الدراسة القياسية:

1- إن أهم العوامل الإقتصادية التي كانت أكثر تأثيراً في حجم البطالة في الجزائر للفترة (1990-2006) هي على الترتيب حجم السكان المشتغلون، حيث قيمة معامل هذا المتغير $(B_3 = -0.7031)$ تدل على انه إذا تم توظف 100.000 فرد فإن حجم البطالة ينخفض بمقدار 70310 فرد ،أما معامل متغير حجم السكان $(B_2 = 0.3633)$ فهو يشير إلى أن أي زيادة في حجم السكان بمقدار 100.000 فرد سوف يؤدي إلى زيادة في حجم البطالة بمقدار 36330 فرد، وذلك ما تبينه المعادلة الإنحدارية المستنتجة من الجدول رقم(3-6) ويمكن إرجاع أسباب ظهور هذين المتغيرين وذلك بالرجوع إلى واقع الإقتصاد الجزائري وما ميزه خلال هذه الفترة، فهي تتمثل فيما يلي:

- يرجع ظهور المتغير(حجم السكان المشتغلون) في النموذج القياسي إلى أن الجزائر خلال هذه الفترة انتهجت سياسة تشغيل تجسدت في برامج مكافحة البطالة، حيث من خلال هذه البرامج تراجع حجم البطالة خاصة في الآونة الأخيرة، وهي نفس النتيجة التي توصلنا إليها من خلال تحليل واقع سياسة التشغيل في الجزائر خلال هذه الفترة في الفصل الثاني، هذا ما يبرز أهمية الإستعانة بنظرية القياس الإقتصادي عندما يتعلق الأمر بالظواهر على مستوى الإقتصاد الكلي مثل ظاهرة البطالة؛
- أما بالنسبة للعامل الثاني والمتمثل في حجم السكان فسبب ظهوره يرجع إلى أن الجزائر خلال هذه الفترة شهدت معدلات نمو سكانية عالية، كما أن حجم السكان يحتوي على عامل اقتصادي أخر يؤثر في حجم البطالة بالزيادة في حجمها، ويتمثل في حجم السكان النشطين، حيث ومن خلال دراسة تطور معدلات البطالة والنشاط والتشغيل في الفصل الثاني ، ومن خلال تحليل لوضعية سوق العمل تبين أن الجزائر عرفت خلال هذه الفترة تزايد القوة العاملة النشيطة، أي المؤهلة للدخول في سوق العمل ومن ثم التأثير على حجم البطالة، هذا التحليل يبرز الأهمية السابقة لنظرية القياس الإقتصادي.

2- أما بالنسبة لعدم ظهور كل من عامل الناتج المحلي الإجمالي والنفقات العمومية، يمكن إرجاع ذلك لعدم دقة الإحصائيات المتحصل عليها خلال هذه الفترة هذا من جهة، ومن جهة أخرى يمكن إرجاع

ذلك لعدم تأثر حجم البطالة في الجزائر بهذين العاملين، كما أن ظهور عامل حجم السكان المشتغلون كافي لتبرير عدم ظهورهما، لإن التشغيل متغير تابع لهذين المتغيرين.

3- إن من بين نتائج تقدير النموذج القياسي لحجم البطالة هو معامل التحديد المتعدد الذي تشير قيمته إلى 78.49%، حيث ترجع النسبة المتبقية21.51% إلى عوامل أخرى غير مدرجة في النموذج، وتم توضيح عدم إدراجها لأسباب تم شرحها في فقرات سابقة؛

بصفة عامة فإن أهم نتيجة تمكنا من التوصل لها من خلال الدراسة القياسية لحجم البطالة في الجزائر خلال الفترة(1990-2006)، أن حجم البطالة في الجزائر تأثر بشكل كبير بحجم السكان المشتغلين وحجم السكان، ومنه على صانعي القرار على مستوى الإقتصاد الكلي، في حالة اتخاذ قرارات فيما يخص السياسة الإقتصادية بغية تحقيق نوع من الإستقرار مراعاة هذين العاملين.

خلاصة:

كان الهدف من الدراسة القياسية لظاهرة البطالة هو بناء نموذج قياسي، وذلك بهدف تحديد أهم العوامل الإقتصادية المؤثرة في حجم البطالة في الجزائر خلال الفترة (1990-2006) وذلك بتطبيق طريقة المربعات الصغرى العادية (MCO)، وقد اتبعنا في ذلك منهجية القياس الإقتصادي وذلك بتتبع خطوات بناء نموذج قياسي وذلك من خلال الخطوات التالية:

- تمثلت الخطوة الأولى في توضيح بيانات المتغيرات المستخدمة في الدراسة القياسية، وهي عبارة عن بيانات جمعت من عدة مصادر؛
- أما الخطوة الثانية تمثلت في اختيار الصياغة المناسبة فيما يخص خطية أو عدم خطية العلاقة المدروسة وتبين بعدها أن الصيغة الخطية هي الأفضل؛
- وبعد اختيار الصيغة الخطية واستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (MCO) كأفضل طريقة للتقدير لأن مقدارتها تكون غير متحيز ومتسقة، وباستخدام البرنامج الإحصائي (EVIES4)، تمكنا من الحصول على المعادلة الإنحدارية الأولى وبإجراء الإختبارات الإحصائية والإقتصادية تبين أن النموذج الأول غير صالح،
- وكخطوة رابعة وبعد استبعاد المتغيرات التي ليس لها مدلولية إحصائية واقتصادية وإعادة التقدير من جديد توصلنا إلى صياغة معادلة إنحدارية ثانية وبعد إجراء الإختبارات الإحصائية والاقتصادية والقياسية، تبين أن النموذج الثاني صالح.

بصفة عامة ومن خلال الدراسة القياسية تبين أن العوامل الأكثر تأثيراً في حجم البطالة في الجزائر خلال الفترة (1990-2006)، هي على التوالي، حجم السكان المشتغلون؛ حجم السكان، وبالتالي تحقيق الهدف المنشود من الدراسة القياسية.

كان الهدف من وراء هذا البحث هو دراسة ظاهرة البطالة، حيث تعتبر هذه الأخيرة من المشكلات الإقتصادية الكبرى التي تعاني منها معظم الإقتصاديات سواء في العالم الصناعي المتقدم أو الدول النامية،مع وجود قدر من التفاوت والإختلاف فيما يتعلق بنوعها وأسبابها ومعدلات تطورها، حيث أن هذه الأخيرة تنتج عن الإختلال الذي يحدث في سوق العمل حيث يكون عرض قوة العمل يفوق الطلب عليها وما ينجر عن ذلك من آثار بليغة على المجالات الإجتماعية والإقتصادية والسياسية، وهي بهذه الصورة تشكل أحد مظاهر الهدر في إستعمال الموارد البشرية، وهي مكلفة بأشكالاً مختلفة للفرد والأسرة والمجتمع عمومًا، وتقود كذلك إلى الفقر والإنحراف والجريمة، حيث كانت ظاهرة البطالة محور جدل بين المفكرين الإقتصاديين فيما يخص تعريفها وأسبابها وأنواعها؛...الخ.

هذه المشكلة كانت محل بحثنا، حيث تم تحليل واقع هذه الظاهرة في الجزائر من خلال الظروف التي ميزت الإقتصاد الجزائري خلال الفترة(1990-2006)، حيث تعتبر بالفترة الحاسمة في مسيرة الإقتصاد الجزائري، حيث شهدت فيها الجزائر مرحلة الإنتقال من إقتصاد موجه اثبت فشله إلى إقتصاد السوق الذي يعتمد على ميكانيزمات السوق، وما يدل على هذا الإنتقال إبرام الجزائر لإتفاقيات مع صندوق النقد الدولي والبنك العالمي في إطار برامج التكييف والتعديل الهيكلية وذلك على مدار الفترة (1989-1998)، حيث نتج عن هذه الإصلاحات الهيكلية إختلالات في سوق العمل ومن ثم معدلات البطالة المرتفعة، ومنذ سنة2001 شرعت الجزائر في تطبيق برنامج تنموي تمثل في برنامج الإنعاش الإقتصادي (2001-2004)، حيث حقق هذا البرنامج نجاحًا تجسد في تخفيض معدل البطالة، وذلك راجع إلى إرتفاع أسعار المحروقات خلال هذه الفترة.

وللإلمام بمختلف جوانب هذه الظاهرة زودنا دراستنا النظرية بدراسة قياسية، وذلك بهدف تحديد أهم العوامل المؤثرة في حجم البطالة في الجزائر خلال هذه الفترة (1990-2006).وفيما يلي أهم النتائج المتوصل لها من خلال هذا البحث.

أولاً : نتائج البحث:

لقد تمكنا من خلال هذا البحث من الإجابة على الإشكالية القائمة والمتعلقة بواقع ظاهرة البطالة في الجزائر خلال المرحلة الإنتقالية، وتحديد أهم العوامل المؤثرة في حجمها خلال الفترة(1990-2006)،ويمكن حصر أهم النتائج التي يتسنى لنا الخروج بها من هذا البحث في النقاط التالية:

1- من خلال سرد النظريات الإقتصادية المفسرة لظاهرة البطالة التقليدية منها والحديثة، اتضح لنا أن هناك جدالاً وعدم إتفاق بين الإقتصاديين فيما يتعلق بمفهوم وأنواع وأسباب الظاهرة، وذلك راجع للديناميكية المتسارعة والتغيرات العشوائية التي تحدث في سوق العمل بإستمرار لكون تحاليل هذه النظريات محدودة، تتم في فترة زمنية وظروف معينة، لا تطبعها الإستمرارية أو الشمولية، وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الأولى

2- يتضح من خلال سرد النظريات المفسرة لظاهرة البطالة، عدم انطباق العديد من الفرضـــيات التـــي تعتبر مرتكز هذه النظريات عند تحليل آلية سير سوق العمل على أوضاع الدول النامية، ممـــا يقلـــل مـــن إمكانية الإستفادة منها بشكل مباشر عند تحليلنا لظاهرة البطالة في الجزائر؛

3- عدم وجود نظام إحصائي جزائري متكامل لتشخيص حجم ومعدل البطالة وذلك لوجـــود تبـــاين بـــين مصادر الإحصائيات (التحقيقات لدى الأسر؛ التحقيقات لدى المؤسسات؛ المصادر الإدارية)؛

4-لقد عرف تطور معدل البطالة في الجزائر مرحلتين خلال الفترة(1990-2006)، مرحلة ارتفاع معـــدل البطالة خلال الفترة(1990-2000)، حيث وصل معدل البطالة لسنة 2000 إلى معدل 28.90% ويرجع ذلـــك إلى تقلص مداخيل الجباية البترولية خلال هذه المرحلة، وكذلك ما ترتب على برامج التكييـــف والتثبيـــت الهيكلي التي نتج عنها حل للمؤسسات العمومية وتسريح العمـــال، ومرحلـــة إنخفـــاض البطالـــة خـــلال الفترة(2001-2006)، حيث وصل معدل البطالة لسنة2006 إلى معدل12.30% وذلك راجع نتيجـــة تطبيـــق برنامج الإنعاش الاقتصادي، الذي خصص له مبلغ 525مليار دينار جزائري،وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الثانية؛

5- إن تأكيد تراجع معدل البطالة الى12.3% لسنة 2006 يجب ألا يقلل من خطورة هذه الظاهرة، لأن هذا الإنخفاض كان نتيجة إرتفاع أسعار المحروقات، فالخطورة تكمن في حالة إنخفاض هذه الأسعار؛

6- عموماً فيما يخص وضعية سوق العمل في الجزائر إستنتجنا النقاط التالية:

- إن العمالة الجزائرية تعتمد بشكل كبير على الفئات الشابة التي لا تتعدى 35سنة؛
- هناك اختلال في توزيع القوى العاملة المشتغلة، حيث نجد أن نسبة كبيرة تتركز فـــي القطاعـــات غير الإنتاجية(الخدمية) عوض القطاعات الإنتاجية(الصناعة والفلاحة)، وهي تتركز بشكل كبيـــر في المنطقة الحضرية مع سيطرة العمالة الذكرية على العمالة الأنثوية؛
- تراجع دور القطاع الصناعي العمومي في التشغيل لصالح القطاع الخاص؛
- انخفاض نسبة العمال الأجراء الدائمين، مع تزايد التشغيل في القطاع الموازي؛
- تفاوت معدلات البطالة بين مختلف الفئات العمرية للقوى العاملة، حيث نجد نسبتها الكبيـــرة عنـــد الشباب؛
- تفاوت معدلات البطالة بين مختلف المناطق، حيث تتركز البطالـــة بنســـب كبيـــرة فـــي الوســـط الحضري أكثر منه في الريف؛
- تزايد بطالة خريجي الجامعات؛
- طول مدة البطالة مع إرتفاعها في الوسط النسوي؛
- عرض العمل أكبر من الطلب على العمل في سوق العمل الجزائري؛
- تزايد القوة العاملة النشطة، وارتفاع نسبة الوافدين الجدد للسوق العمل سنوياً؛

7- فيما يخص سياسة التشغيل المتبعة خلال هذه الفترة فقد تجسدت في برامج التشـــغيل التـــي وضـــعتها الدولة لمكافحة البطالة فهي متعددة، كون هذه البرامج حققت نتائج إيجابية، تمثلت فـــي تخفـــيض معـــدل البطالة خاصة في الفترة الأخيرة، لكن بالتمعن في مصادر تمويلها، نجد أنها تعتمد على النفقـــة العموميـــة التي مصدرها مصدر وحيد يتمثل في العائدات من المحروقات، كما أن هذه الأجهزة لا تراعي مـــؤهلات اليد العاملة النشيطة ولا تخصصها عند التوظيف، عموماً يمكن وصف سياسة التشغيل في الجزائر بأنهـــا سياسة وضعت لتسيير البطالة، وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الثالثة.

8- من خلال الدراسة القياسية لظاهرة البطالة في الجزائر تمكنا من الخروج بالنتائج التالية:

- إن العوامل الإقتصادية التي كانت الأكثر تأثيراً في حجم البطالة في الجزائر خلال الفترة(1990-2006) هي حجم السكان المشتغلون وحجم السكان، وهذا ما يؤكد أن ســـبب إنخفـــاض معـــدلات البطالة في الجزائر خلال الآونة الأخيرة راجع لسياسة التشغيل المتبعة خلال هذه الفترة وتزايـــد معدلات النشاط خلال هذه الفترة راجع لزيادة السكانية خلال هذه الفترة، وهذا ما يؤكـــد صـــحة الفرضية الرابعة؛
- عدم ظهور العوامل الإقتصادية الأخرى والمتمثلة في الناتج المحلي الإجمالي والنفقات العموميـــة ضمن النموذج القياسي راجع لعدم دقة الإحصائيات من جهة ومن جهة أخرى فظهـــور عامـــل حجم السكان المشتغلون يبرر عدم ظهور هذين العاملين لأن حجم السكان المشتغلون هو متغيـــر تابع لهذين العاملين، لإن الشغل هو متغيرة يخلقها النمو الإقتصادي وليس عاملاً يساهم فيه.

ثانيا: الإقتراحات.

على ضوء النتائج المتوصل إليها من خلال هذا البحث إرتأينا أن نقدم بعض الإقتراحات التي نراها مناسبة للتخفيف من حدة البطالة على المديين القصير والطويل وهي على النحو التالي:

1- لضبط معدل البطالة بصورة دقيقة يقضي الأمر إجراء تحقيق ميداني(مسح لكل ثلاثة أشـــهر) وتوحيد مصادر الإحصائيات بإسنادها إلى هيئة واحدة رسمية؛

2- إجراء تحقيقات حول مصدر مجيء البطال(طرد، جديد في سوق العمل، خـــروج إرادي مـــن العمل)، وذلك من أجل التحديد الدقيق لبنية البطالة؛

3- العمل على تقليل التشوهات في سوق العمل، وذلك بتوفير المعلومات الدقيقة عن سوق العمـــل خاصة بإستخدام أدوات النشر الحديثة وتحديثها بصورة مستمرة؛

4- البحث عن الطرق المناسبة لمشاهدة كل أنواع التشغيـــل الأخـــرى، مثـــل العمـــل داخـــل البيوت، أو بعض الأعمال المأجورة في القطاع الخاص، التي لا تغطيها المشاهدة الإحصـــائية الحالية؛

5- إنشاء موقع إلكتروني على شبكة الإنترنيت للتعريف بالوظائف الشـــاغرة وكـــذلك عـــروض العمل؛

6- تحسين النظام التعليمي وتطويره مع زيادة الإهتمام بكل من التعليم الأساســي والمهنــي بمــا يتناسب مع إحتياجات سوق العمل؛

7- التنسيق الجيد والكامل بين سياسات التعليم والتدريب وسياسات سوق العمل، بما يضمن الربط بين مخرجات النظام التعليمي والتدريبي، ومتطلبات سوق العمل؛

8- التكامل في الأداء بين مؤسسات البحث العلمي وإدارات الإنتــاج فــي المؤسســات العامــة والخاصة؛

9- الإهتمام بعنصر الشباب خاصة من ناحية التكوين لأنه الأكثر تضرراً من هذه الآفة؛

10- تبني إستراتيجية تستهدف إعادة تأهيل العمالة الزائدة وتدريبها وفقاً لإحتياجات ســوق العمــل في الداخل والخارج؛

11- التوسع في برامج التدريب وإعادة التدريب في مجال المهن اليدوية ونصف الماهرة، خاصــة أن مزاولة تلك المهن تعتمد على الكفاءة الشخصية والخبرة، وتحتاج إلى قدر بسيط من رأس المال، ويمكن أن تستوعب أعداداً كبيرة من العمالة المحلية؛

12- تنمية ودعم دور القطاع الخاص لخلق فرص شغل، وتطوير وتنشيط آليات وإجراءات إنشــاء المؤسسات الصغيرة لصالح الشباب وتمكينه من الحصول على القروض بفائــدة بســيطة أو إعفاء، وتفكيك البيروقراطية والتماطل الإداري، والرشوة والمحسوبية؛

13- تنويع الصادرات خارج المحروقات، ورفع معدل النمو الإقتصادي وتوزيعه على القطاعــات المؤهلة لتحريك النمو الإقتصادي؛

14- بغية الإندماج في الإقتصاد العالمي لابد من إعــادة النظــر فــي تشــريعات العمــل (مــدة العمل،العمل المؤقت، السن القانونية للعمل، العمل النسوي،...)؛

15- إقامة المنشآت القاعدية الإقتصادية الضرورية وتحسين منــاخ الإســتثمار المشــجع لتــوفير مناصب عمل كافية؛

16- تبني سياسة تشغيل تراعي جميع المتغيرات التي لها علاقة بعالم الشغل وسوق العمــل مــن حيث خصائص اليد العاملة ومؤهلاتها؛

17- تشجيع الأنشطة ذات الإستخدام المكثف لليد العاملة خاصة القطاع الزراعي وقطاع البناء؛

18- إعادة هيكلة الإنفاق الحكومي وترشيد إستخداماته على نحو يؤدي إلى توفير مزيد من فــرص العمل، ويمكن أن يتحقق ذلك بتشجيع الإستثمار في المشروعات الصغيرة كثيفة العمالة؛

19- التركيز على المتابعة الميدانية لجميع المؤسسات الصغيرة والمتوســطة المنجــزة (المراقبــة الصارمة للأموال التي تمنح للمستثمرين) أو في طريق الإنجاز(من حيث وضــعية الملفــات المودعة لدى البنوك ومتابعة مدى تسديد القروض البنكية)؛

20- تشجيع القطاع الخاص عن طريق تخفيض الضرائب، بإعتباره القطـــاع الأكثـــر ديناميكيـــة لإستقطاب اليد العاملة؛

ثالثاً: آفاق البحث:

حاولنا من خلال هذا البحث تشخيص واقع ظاهرة البطالة وسياسة التشغيل المتبعة فـــي الجزائـــر خلال المرحلة الإنتقالية وذلك بالوقوف على أسباب وخصائص هذه الظاهرة في الجزائر، حيث ومن أجـــل الإلمام بهذا الموضوع زودنا دراستنا النظرية بدراسة قياسية وذلك من أجل تحديد العوامل الأكثـــر تـــأثيراً في حجم البطالة في الجزائر للفترة (1990-2006)، إلا أنه تبقى بعض النقاط الغامضـــة تســـتدعي فـــتح أبواب وآفاق علمية جديدة، من بينها:

1- إن أهم الإشكاليات التي نطرحها للبحث هي تلك التي تتمحور حول كيفية تجســـيد الإقتراحـــات السابقة، في ظل التوفيق بين رهان التخفيف من حدة البطالة وتحقيق الإصلاحات التنموية فـــي الجزائر؛

2- الدراسة القياسية عموماً تتطلب عدد كبير من المشاهدات، أي البيانات تكون فصلية أو شـــهرية فيجب مراعاة هذا في الأبحاث القادمة خاصة عند تطبيق نماذج حديثة مثل: نمـــاذج الإنحـــدار الذاتي(VAR)، ونماذج تصحيح الخطأ(VECM)، فهي تصنف ضمن النماذج الديناميكية تساعد في تتبع تطور الظواهر على مستوى الإقتصاد الكلي مثل ظاهرة البطالة؛

3- إقتراح نموذج عام لحجم البطالة ومعدل البطالة يشمل جميع المتغيرات الإقتصادية بمـــا فيهـــا المتغيرات الكيفية، وذلك بإستخدام نموذج المعادلات الهيكلية، هذا من شأنه أن يبـــين الأهميـــة النسبية لكل من هذه المتغيرات في التأثير على هذه الظاهرة الخطيرة.

TABLEAU : 1.1 SITUATION DE L'EMPLOI PAR SECTEUR D'ACTIVITE
(Hors Agriculture)
1973 à 1986

En milliers

SECTEUR D'ACTIVITE	*1973*	*1978*	*1979*	*1980*	*1981*	*1982*	*1983*	*1984*	*1985*	*1986*
Industrie	245	375	401	431	458	468	475	495	536	537
B.T.P	190	399	437	468	504	552	617	655	661	657
Transports	85	120	130	142	148	152	160	166	169	169
Commerces & Services	355	430	470	487	507	541	568	594	612	618
Administration	434	565	615	660	705	752	797	845	900	940
TOTAL	**1.309**	**1.889**	**2.053**	**2.188**	**2.322**	**2.465**	**2.617**	**2.755**	**2.878**	**2.921**

TABLEAU 1.2 : SITUATION DE L'EMPLOI PAR SECTEUR D'ACTIVITE
(Hors Agriculture)
1987 à 2001

En milliers

SECTEUR D'ACTIVITE	***1987***	***1988***	***1989***	***1990***	***1991***	***1992***	***1993***	***1994***	***1995***	***1996***	***1997***	***2000***	***2001***
Industrie	654	621	602	670	615	782	532	528	519	502	584	826	861
B.T.P	658	820	717	683	588	613	659	667	678	705	588	617	650
Transports	215	256	230	252	257	252							
Commerces & Services	534	651	600	686	744	810	}876	896	932	954	2.334	1.885[1]	3.406[3]
Administration	1.183	1.207	1.309	1.318	1.307	1.360	1.171	1.211	1.292	1.326	1.317	1.979[2]	
TOTAL	**3.244**	**3.555**	**3.458**	**3.609**	**3.511**	**3.817**	**3.238**	**3.302**	**3.421**	**3.487**	**4.823**	**5.307**	**4.917**

1987: Source: R.G.P.H 87
1988: Source: Enquête Consommation
1989-1990-1991 et 1992 : Enquête MOD
1993 à 1996 : Services du délégué à la planification
1997 : Source O.N.S in données statistiques n°263.
2000 : Source : O.N.S Enquête juin 2000 in données statistiques n°330 : (1) il s'agit du commerce et services marchands
: (2) il s'agit de l'administration et autres services non marchands
2001 :Source : O.N.S Enquête septembre 2001 in données statistiques n°343 : (3) il s'agit du commerce , services marchands ,
l'administration
et autres services non marchands

TABLEAU 2 : POPULATION ACTIVE DES MENAGES ORDINAIRES AU R.G.P.H 1977 - SELON LA SITUATION INDIVIDUELLE -

DESIGNATION	*HOMMES*	*FEMMES*	*TOTAL*
Occupés (1)	2.198.738	138.234	**2.336.972**
S.T.R 1	320.901	4.859	**325.760**
S.T.R 2	326.616	16.451	**345.067**
Femmes au foyer partiellement occupées (F.P.O)	-	42.513	**42.153**
Autres inactifs (15-64 ans)	381.726	-	**381.726**
Population totale	7.773.060	7.872.431	**15.645.491**
Taux brut d'activité	36,6 %	2,6%	**19,5%**
Taux brut d'activité (2)	41,5%	2,6%	**21,9%**

(2) TBA avec femmes partiellement occupées et "autres inactifs" masculin âgés de 15 ans à 64 ans

(1) Définitions

POP. ACTIVE : Elle est constituée par les occupés, les demandeurs d'emploi 1 et les demandeurs d'emploi II.

OCCUPE : c'est une personne qui travaille au moment du recensement ou qui a travaillé au moins 6 jours le mois de janvier 1977

DEMANDEURS D'EMPLOI 1 (STR 1): c'est une personne, en âge de travailler qui ne travaille pas à la date du recensement et qui a déjà exercé une activité rémunératrice pendant moins de 6 jours au cours du mois de janvier 1977 et qui est à la recherche d'un emploi.

DEMANDEURS D'EMPLOI 2 (STR 2): c'est une personne, en âge de travailler ,qui ne travaille pas au moment du recensement, qui n'a jamais travaillé, et est à la recherche d'un emploi.

TABLEAU 3 : REPARTITION DE LA POPULATION OCCUPEE SELON LA BRANCHE D'ACTIVITE ECONOMIQUE
- R.G.P.H. 1977 -

B.A.E	*URBAIN*	*RURAL*	*ENSEMBLE*	*DONT SALARIES EN %*
Agriculture	63.557	628.603	**692.160**	44,3
Industries de Transformation	212.808	89.247	**302.055**	86,3
Hydrocarbures	27.650	20.839	**48.489**	99,8
Autres Industries	27.862	23.056	**50.918**	98,5
B.T.P.	148.039	197.777	**345.816**	92,6
Transports et Communications	86.269	46.151	**132.420**	79,6
Commerce	127.116	56.464	**183.580**	35,9
Administration et services fournis à la collectivité	271.706	125.373	**397.019**	98,6
Autres Services	73.827	27.097	**100.984**	67,5
Non Déclarés	46.582	36.948	**83.530**	84,2
TOTAL	**1.085.416**	**1.251.555**	**2.336.971**	**72,2**

TABLEAU 4 : REPARTITION DE LA POPULATION ACTIVE
DES MENAGES ORDINAIRES ET COLLECTIFS
SELON LA SITUATION INDIVIDUELLE
- R.G.P.H 1987 -

DESIGNATION	*HOMMES*	*FEMMES*	*TOTAL*
Occupés (1)	3.772.642	365.094	**4.137.736**
S.T.R 1	271.543	7.618	**279.161**
S.T.R 2	804.475	57.642	**862.117**
Femmes au foyer partiellement occupées (F.P.O)	-	62.088	**62.088**
Autres inactifs (15-64 ans)	198.493	113.842	**312.335**
Population totale	11.425.492	11.175.465	**22.600.957**
Taux brut d'activité	42,43	4,41	**23,63**
Taux brut d'activité (2)	44,17	5,43	**25,01**

(1) et (2) : voir tableau 2

TABLEAU 5 : REPARTITION DE LA POPULATION OCCUPEE
SELON LA BRANCHE D'ACTIVITE ECONOMIQUE
- R.G.P.H. 1987 -

B.A.E	***Zone Agglomérée (ACL+AS)***	***Zone Eparse***	***Ensemble***	***Dont salariés****	
				Nombre	***%***
Agriculture	268.934	455.765	**724.699**	259.813	35,85
Industries de Transformation	446.076	66.030	**512.106**	421.974	82,40
Hydrocarbures	73.409	6.303	**79.712**	78.867	98,94
Autres Industries	50.760	9.575	**60.335**	58.726	97,33
B.T.P.	476.397	182.740	**659.137**	582.294	88,34
Transports et Communications	184.134	32.208	**216.342**	158.906	73,45
Commerce	305.016	43.206	**348.222**	136.689	39,25
Administration et services à la collectivité	998.550	181.815	**1.180.365**	966.941	81,92
Autres Services	166.424	19.520	**185.944**	115.259	61,99
Non Déclarés	149.450	21.424	**170.874**	113.709	66,55
TOTAL	**3.119.150**	**1.018.586**	**4.137.736**	**2.893.178**	**69,92**

ACL= Agglomération Chef - Lieu
AS = Agglomération Secondaire
(*) = Dont 278.837 salariés non permanents

TABLEAU 6 : POPULATION ACTIVE DES MENAGES
Résultats de l'enquête M.O.D -JUIN 1989 -

DESIGNATION	*HOMMES*	*FEMMES*	*TOTAL*
Occupés (y compris S.N*) (1)	4.115.420	316.630	**4.432.050**
S.T.R	926.980	83.870	**1.010.850**
Travail à Domicile (T.D)	4.030	140.660	**144.690**
Autres inactifs (15-64 ans)	328.260	367.200	**695.460**
Population totale	12.385.230	12.114.600	**24.499.830**
Taux brut d'activité	40,71	3,31	**22,22**
Taux brut d'activité (2)	43,39	7,50	**25,65**

(1) : voir tableau 2
(2) : T.B.A. : avec T.D. et autres inactifs (15-64 ans)
* S.N= service national

TABLEAU 7 : REPARTITION DE LA POPULATION OCCUPEE SELON LA BRANCHE D'ACTIVITE ECONOMIQUE ET LE SEXE -
Résultats de l'enquête M.O.D -Juin 1989 -

B.A.E	*HOMMES*	*FEMMES*	*TOTAL*	*Dont salariés**	
				Nombre	*%*
Agriculture	964.020	11.090	**975.110**	146.550	15,03
Industries de Transformation	451.690	32.950	**484.640**	426.330	87,97
Hydrocarbures	51.680	1.750	**53.430**	53.150	99,48
Autres Industries	80.860	2.620	**83.480**	80.930	96,95
B.T.P.	688.750	8.550	**697.300**	612.630	87,86
Transports, Entrepôts et Communications	222.220	7.460	**229.680**	139.840	60,88
Commerce	363.260	9.010	**372.270**	157.820	42,39
Administr. et services fournis à la Collectivité **	1.085.150	223.580	**1.308.730**	1.028.600	78,60
Autres Services	207.790	19.620	**227.410**	147.600	64,90
TOTAL	**4.115.420**	**316.630**	**4.432.050**	**2.793.450**	**63,03**

(*) = Dont 217.411 salariés non permanents
(**) = y compris Service National

TABLEAU 8 : POPULATION ACTIVE DES MENAGES

Résultats de l'enquête M.O.D - JUIN 1990 -

DESIGNATION	*HOMMES*	*FEMMES*	*TOTAL*
Occupés (y compris S.N.*) (1)	4.182.860	333.500	**4.516.360**
S.T.R	1.069.310	86.730	**1.156.040**
Travail à Domicile (T.D)	3.915	177.545	**181.460**
Autres inactifs (15-64 ans)	465.800	443.810	**909.610**
Population totale	12.800.280	12.499.670	**25.299.950**
Taux brut d'activité	41,03	3,36	**22,42**
Taux brut d'activité (2)	44,70	8,33	**26,73**

(1) : voir tableau 2 * S.N = Service national
(2) : T.B.A. avec T.D. et autres inactifs (15-64 ans)

TABLEAU 9 : REPARTITION DE LA POPULATION OCCUPEE SELON LA BRANCHE D'ACTIVITE ECONOMIQUE ET LE SEXE -
Résultats de l'enquête M.O.D - JUIN 1990 -

B.A.E	***HOMMES***	***FEMMES***	***TOTAL***	***Dont salariés****	
				Nombre	*%*
Agriculture	894.760	12.730	**907.490**	106.456	11,73
Industries de Transformation	513.540	31.620	**545.160**	456.885	83,81
Hydrocarbures	53.800	1.200	**55.000**	54.542	99,17
Autres Industries	96.630	4.600	**101.230**	98.695	97,50
B.T.P.	639.630	11.740	**651.370**	569.012	87,36
Transports, Entrepôts et Communications	242.980	9.250	**252.230**	155.604	61,69
Commerce	429.530	15.440	**444.970**	159.974	35,95
Administr. et services à la Collectivité **	1.093.380	224.990	**1.318.370**	1.069.158	81,10
Autres Services	218.610	21.930	**240.540**	145.929	60,67
TOTAL	**4.182.860**	**333.500**	**4.516.360**	**2.816.255**	**62,36**

(*) = Dont 309.166 salariés non permanents
(**) = y compris Service National

TABLEAU 10 : POPULATION ACTIVE DES MENAGES
Résultats de l'enquête M.O.D - JUIN 1991-

DESIGNATION	*HOMMES*	*FEMMES*	*TOTAL*
Occupés (y compris S.N.) (1)	4.177.920	360.380	**4.538.300**
S.T.R	1.155.240	106.070	**1.261.310**
Travail à Domicile (T.D)	1.450	157.460	**158.910**
Autres inactifs (15-59 ans)	421.190	189.900	**611.090**
Population totale	13.029.950	12.810.630	**25.840.580**
Taux brut d'activité	40,93	3,64	**22,44**
Taux brut d'activité (2)	44,17	6,35	**25,42**

(1) : voir tableau 2
(2) : T.B.A. avec T.D. et autres inactifs (15-59 ans)

TABLEAU 11 : REPARTITION DE LA POPULATION OCCUPEE SELON LA BRANCHE D'ACTIVITE ECONOMIQUE ET LE SEXE -
Résultats de l'enquête M.O.D -Juin 1991-

B.A.E	*HOMMES*	*FEMMES*	*TOTAL*	*Dont salariés**	
				Nombre	*%*
Agriculture	1.019.790	7.590	**1.027.380**	190.420	18,53
Industries de Transformation	473.760	38.240	**512.000**	428.640	83,72
Hydrocarbures	57.970	1.550	**59.520**	59.060	99,23
Autres Industries	63.800	1.120	**64.920**	61.660	94,98
B.T.P.	560.200	6.430	**566.630**	476.250	84,05
Transports, Entrepôts et Communications	249.800	7.790	**257.590**	159.370	61,87
Commerce	459.980	13.970	**473.950**	154.290	32,55
Administration et services à la Collectivité **	1.052.390	254.260	**1.306.650**	1.098.840	84,10
Autres Services	240.230	29.430	**269.660**	157.550	58,43
TOTAL	**4.177.920**	**360.380**	**4.538.300**	**2.786.080**	**61,39**

(*) = Dont 415.821 salariés non permanents
(**) = y compris Service National

TABLEAU 12 : POPULATION ACTIVE DES MENAGES
Résultats de l'enquête M.O.D -JUIN 1992-

DESIGNATION	*HOMMES*	*FEMMES*	*TOTAL*
Occupés (y compris S.N.) (1)	4.213.180	364.340	**4.577.520**
S.T.R	1.346.750	133.520	**1.480.270**
Travail à Domicile (T.D)	1.350	162.500	**163.850**
Autres inactifs (15-59 ans)	256.060	158.280	**414.340**
Population totale	13.412.690	13.186.390	**26.599.080**
Taux brut d'activité	41,45	3,78	**22,77**
Taux brut d'activité (2)	43,37	6,21	**24,95**

(1) : voir tableau 2

(2) : T.B.A. avec T.D. et autres inactifs (15-59 ans)

TABLEAU 13 : REPARTITION DE LA POPULATION OCCUPEE SELON LA BRANCHE D'ACTIVITE ECONOMIQUE ET LE SEXE - - Résultats de l'enquête M.O.D Juin 1992 -

B.A.E	*HOMMES*	*FEMMES*	*TOTAL*	*Dont salariés**	
				Nombre	*%*
Agriculture	746.670	14.660	**761.330**	137.150	18,01
Industries de Transformation	586.160	39.260	**625.420**	533.520	85,31
Hydrocarbures	58.380	2.110	**60.490**	60.160	99,45
Autres Industries	105.380	3.610	**108.990**	108.990	100
B.T.P.	593.270	6.720	**599.990**	522.650	87,11
Transports, Entrepôts et Communications	242.050	9.430	**251.480**	154.650	61,50
Commerce	503.140	14.260	**517.400**	182.240	35,22
Administr. et services fournis à la Collectivité**	1.112.390	247.870	**1.360.260**	1.177.590	86,57
Autres Services	265.740	26.420	**292.160**	168.000	57,50
TOTAL	**4.213.180**	**364.340**	**4.577.520**	**3.044.950**	**66,52**

(*) = Dont 389.810 salariés non permanents
(**) = y compris Service National

TABLEAU 14 : EVOLUTION DE L'EMPLOI - Années 1993 à 1996 -

Unité = millier

Désignation	*1993*	*1994*	*1995*	*1996*
Population Active	***6.561***	***6.814***	***7.561***	***7.811***
I - Emploi structuré	**4.273**	**4.325**	**4.505**	**4.641**
- Agriculture	1.035	1.023	1.084	1.154
- Industrie	532	528	519	502
- B.T.P.	659	667	678	705
- Transports, Communication, Commerces et Services	876	896	932	954
- Administration	1.171	1.211	1.292	1.326
II - Emploi Informel				
Travailleurs à domicile et autres	769	829	931	984
II – population à la recherche d'un emploi				
Nombre de chômeurs	1.519	1.660	2.125	2.186
Taux de chômage	23,15	24,36	28,1	27,98

1993, 1994 et 1996 : Source : Services du Délégué à la Planification
1995 : Source : Enquête L.S.M.S. (Enquête sur la mesure des niveaux de vie)

TABLEAU 15 : EMPLOI
- ANNEE 1997 -

Répartition de l'emploi par secteur d'activité en 1997

Unité = millier

	1997	
	Effectifs	%
Agriculture	884	15,5
Industrie	584	10,2
B.T.P	588	10,3
Commerce	838	14,7
Services	1 496	26,2
Administration	1 317	23,1
TOTAL	**5 708**	**100**

Répartition des occupés selon le sexe en 1997

Unité = millier

	1997	
	Effectifs	%
Masculin	4 819	84,4
Féminin	889	15,6
Total	**5 708**	**100**

Répartition des occupés selon le secteur juridique en 1997

Unité = millier

	1997	
	Effectifs	%
Public	2 890	50,6
Privé	2 818	49,4
Total	**5 708**	**100**

Activité et chômage

Unité = millier

	1997	
	Effectifs	%
Population active	7 757	---
Population totale en chômage	2 049	---
- Masculin	1 769	86,3
- Féminin	280	13,7
Taux de chômage (2 sexes)	---	26,41

Source : O.N.S in donnée statistique n° 263

TABLEAU 16 : ACTIVITE / - ANNEE RGPH 1998 -

TAB 16.1 : REPARTITION DE LA POPULATION TOTALE RESIDENTE ACTIVE DES MENAGES ORDINAIRES ET COLLECTIFS SELON LA WILAYA ET LE SEXE AU RECENSEMENT DE 1998.

Wilaya	*Population active*		
	Masculin	*Féminin*	*Ensemble*
01 – ADRAR	59 105	9 839	**68 944**
02 – CHLEF	179 033	38 333	**217 365**
03 – LAGHOUAT	69 088	16 203	**85 291**
04 - OUM-EL-BOUAGHI	115 801	19 044	**134 845**
05 – BATNA	205 038	34 328	**239 366**
06 – BEJAIA	192 904	23 178	**216 082**
07 – BISKRA	120 822	14 212	**135 033**
08 – BECHAR	51 203	13 153	**64 356**
09 – BLIDA	189 594	38 814	**228 408**
10 – BOUIRA	138 964	21 554	**160 518**
11 - TAMANRASSET	28 010	5 172	**33 182**
12 – TEBESSA	119 092	17 814	**136 906**
13 – TLEMCEN	215 449	47 233	**262 682**
14 – TIARET	166 395	33 927	**200 322**
15 – TIZI - OUZOU	250 478	58 372	**308 850**
16 – ALGER	671 380	238 400	**909 780**
17 – DJELFA	149 970	18 023	**167 993**
18 – JIJEL	121 682	22 297	**143 978**
19 – SETIF	287 324	35 541	**322 865**
20 – SAIDA	66 324	13 239	**79 562**
21 – SKIKDA	181 7 03	36 531	**218 234**
22 - SIDI-BEL-ABBES	135 433	32 514	**167 947**
23 – ANNABA	143 678	43 756	**187 434**
24 – GUELMA	107 540	25 572	**133 112**
25 - CONSTANTINE	191 796	55 847	**247 642**
26 – MEDEA	177 564	22 100	**199 664**
27 - MOSTAGANEM	147 799	20 650	**168 449**
28 – M'SILA	165 964	19 418	**185 382**
29 – MASCARA	170 600	28 131	**198 731**
30 – OUARGLA	87 449	15 721	**103 170**
31 – ORAN	309 970	97 122	**407 092**
32 - EL-BAYADH	37 410	8 882	**46 292**
33 – ILLIZI	8 315	1 493	**9 808**
34 - BORDJ-B.-ARRERIDJ	118 243	13 604	**131 847**
35 – BOUMERDES	156 271	32 620	**188 892**
36 – EL-TARF	85 650	19 549	**105 199**
37 – TINDOUF	6 001	1 525	**7 526**
38 – TISSEMSILT	56 571	8 158	**64 729**
39 - EL-OUED	96 013	9 626	**105 640**
40 – KHENCHELA	70 522	13 480	**84 002**
41 – SOUK-AHRAS	87 817	19 585	**107 402**
42 – TIPAZA	125 333	33 020	**158 353**
43 – MILA	146 697	23 129	**169 826**
44 - AIN-DEFLA	142 005	22 775	**164 780**
45 – NAAMA	29 891	5 887	**35 777**
46 – AIN-TEMOUCHENT	89 521	19 099	**108 620**
47 – GHARDAIA	63 444	7 621	**71 065**
48 – RELIZANE	143 434	20 410	**163 844**
ALGERIE	**6 680 290**	**1 376 499**	**8 056 789**

Source : O.N.S / Exploitation exhaustive (RGPH 1998). *(1) Actifs = Occupés + STR (sans travail et à la recherche d'un emploi).*

TAB 16.2 : POPULATION TOTALE RESIDENTE ACTIVE DES MENAGES NOMADES AU RECENSEMENT DE 1998

.

Désignation / *Sexe*	*Effectifs*	*%*
Masculin	62.817	92,07
Féminin	5.412	7,93
TOTAL	**68.229**	**100**

Source : O.N.S / Exploitation exhaustive (RGPH 1998).
(1) Actifs = Occupés + STR (sans travail et à la recherche d'un emploi).

TABLEAU 17 : EMPLOI
- ANNEE 2000 -

QUELQUES INDICATEURS - JUIN 2000 -

TAUX D'ACTIVITE	28, 57 %
TAUX D'OCCUPATION	71, 11 %
TAUX DE CHOMAGE	28, 89 %

REPARTITION DE LA POPULATION ACTIVE - JUIN 2000 -

POPULATION ACTIVE	**8 690 855**	**100 %**
DONT :		
POPULATION OCCUPEE	6 179 992	71, 1 %
POPULATION EN CHOMAGE	2 510 863	28, 9 %

REPARTITION DES OCCUPES ET DES CHOMEURS PAR SEXE ET PAR STRATE – JUIN 2000

TYPE DE POPULATION	*STRATE*	*MASCULIN*	*FEMININ*	***ENSEMBLE***	*%*
POPULATION OCCUPÉE	URBAIN	3 098 380	685 068	**3 783 448**	61, 2
	RURAL	2 284 529	112 015	**2 396 544**	38, 8
	TOTAL	**5 382 909**	**797 083**	**6 179 992**	**100**
POPULATION EN CHÔMAGE	URBAIN	1 340 788	236 443	**1 577 231**	62, 8
	RURAL	884 357	49 275	**933 632**	31, 2
	TOTAL	**2 225 145**	**285 718**	**2 510 863**	**100**

REPARTITION DES OCCUPES SELON LE SECTEUR D'ACTIVITE – JUIN 2000

	OCCUPES	%
AGRICULTURE	872 880	14,12
INDUSTRIE	826 060	13, 37
B T P	617 357	9, 99
COMMERCE	906 376	14, 67
SERVICES MARCHANDS	977 960	15, 82
SERVICES NON MARCHANDS	1 979 359	32, 03
T O T A L	**6 179 992**	**100**

REPARTITION DES OCCUPES ET DES CHOMEURS PAR GROUPE D'AGE

GROUPE D'AGE	OCCUPES	CHOMEURS
- 15 ANS	25 075	/
15 – 19	316 810	640 136
20 – 24	835 333	761 933
25 – 29	952 547	554 975
30 - 34	994 678	254 264
35 - 39	924 616	112 245
40 – 44	659 964	70 818
45 – 49	638 205	47 976
50 – 54	333 607	49 512
55 – 59	252 513	19 004
60 & +	246 644	/
TOTAL	**6 179 992**	**2 510 863**

SOURCE : ONS IN DONNEES STATISTIQUES N° 330

TABLEAU 18 : EMPLOI
- ANNEE 2001 -

QUELQUES INDICATEURS - SEPTEMBRE 2001 -

TAUX D'ACTIVITE	27,75 %
TAUX D'OCCUPATION	72,70 %
TAUX DE CHOMAGE	27,30 %

REPARTITION DE LA POPULATION ACTIVE
- SEPTEMBRE 2001 -

POPULATION ACTIVE	**8 568 221**	**100 %**
DONT :		
POPULATION OCCUPEE	6 228 772	72,70 %
POPULATION EN CHOMAGE	2 339 449	27,30 %

REPARTITION DES OCCUPES ET DES CHOMEURS
PAR SEXE ET PAR STRATE – SEPTEMBRE 2001

TYPE DE POPULATION	*STRATE*	*MASCULIN*	*FEMININ*	***ENSEMBLE***	*%*
POPULATION OCCUPÉE	URBAIN	2 934 016	656 350	**3 590 366**	57,64
	RURAL	2 411 207	227 199	**2 638 406**	42,36
	TOTAL	**5 345 223**	**883 549**	**6 228 772**	**100**
POPULATION EN CHÔMAGE	URBAIN	1 127 763	327 578	**1 455 341**	62,21
	RURAL	807 147	76 961	**884 108**	37,79
	TOTAL	**1 934 910**	**404 539**	**2 339 449**	**100**

REPARTITION DES OCCUPES SELON LE SECTEUR D'ACTIVITE – SEPTEMBRE 2001

	OCCUPES	%
AGRICULTURE	1 312 069	21,06
INDUSTRIE	861 119	13,82
B T P	650 012	10,44
COMMERCE ET SERVICES	3 405 572	54,68
T O T A L	**6 228 772**	**100**

REPARTITION DES OCCUPES ET DES CHOMEURS PAR GROUPE D'AGE

GROUPE D'AGE	OCCUPES	CHOMEURS
- 15 ANS	/	/
15 – 19	372 728	393 441
20 – 24	810 158	687 958
25 – 29	962 368	578 984
30 - 34	936 882	280 890
35 - 39	898 307	155 896

GROUPE D'AGE	OCCUPES	CHOMEURS
40 – 44	738 611	93 287
45 – 49	630 472	72 662
50 – 54	435 283	58 163
55 – 59	223 698	18 169
60 & +	220 264	/
TOTAL	**6 228 772**	**2 339 449**

SOURCE : ONS IN DONNEES STATISTIQUES N° 343

TABLEAU 19 : EVOLUTION DU TAUX DE CHOMAGE

ANNEES	***1966(1)***	***1977(1)***	***1982(2)***	***1983(2)***	***1984(2)***	***1985(2)***	***1987(1)***	***1989(2)***	***1990(2)***	***1991(2)***
Taux de chômage (*)	32,9	22,0	16,3	13,1	8,7	9,7	21,4	18,1	19,7	21,2

ANNEES	***1992(2)***	***1993(3)***	***1994(3)***	***1995(4)***	***1996(3)***	***1997(5)***	***2000(6)***	***2001(7)***
Taux de Chômage (*)	23,8	23,15	24,36	28,10	27,99	26,41	28,89	27,30

(*) : - Le taux de chômage (T.C) est le rapport de la population en chômage à la population active
T.C = Population en chômage (STR 1 + STR 2) / Population Active
- La population active est constituée par les occupés, les travailleurs à domicile (T.D) et les personnes à la recherche d'un emploi (STR)
POPULATION ACTIVE = occupés + STR +TD

(1) Source :R.G.P.H.
(2) Source : Enquête Main d'œuvre (M.O.D)
(3) Source : Services du Délégué à la Planification
(4) Source : Enquête LSMS (Enquête sur la mesure des niveaux de vie)
(5) Source : O.N.S in données statistiques n° 263
(6) Source : O.N.S Enquête juin 2000 in données statistiques n° 330
(7) Source : O.N.S Enquête septembre 2001 in données statistiques n° 343

- Dans la saisie des données des trois recensements 1966,1977 et 1987,l'âge extrême pour les STR est généralement de 15 à 60 ans et +. Sachant que la législation algérienne prévoit l'âge au premier travail à 16 ans et l'âge à la retraite à 60 ans. Néanmoins pour les STR 2,ceux qui sont à la recherche d'un premier emploi, 'est observée que la tranche d'âge 16-59 ans révolus. Concernant les enquêtes M.O.D., l'âge au travail pour les STR est de 16 ans et + pour 1982,16-64 ans pour 1983 et 1984 et enfin les années 1985 et +, il est de 16 à 60

TABLEAU 20 : EVOLUTION DU TAUX D'ACTIVITE

ANNEES	*1977(1)*	*1987(1)*	*1989(2)*	*1990(2)*	*1991(2)*	*1992(2)*	*1993(3)*	*1994(3)*
Taux d'activité (**)	19,49	23,63	22,81	23,14	23,06	23,39	24,40	24,78

ANNEES	*1995(4)*	*1996(3)*	*1997(5)*	*1998(1)*	*2000(6)*	*2001(7)*
Taux d'activité (**)	26,95	27,34	26,59	27,64	28,57	27,75

(**) : - Le taux d'activité(T.A) est le rapport de la population active à la population totale
T.A = Population Active / population totale
- La population active est constituée par les occupés, les travailleurs à domicile (T.D) et les personnes à la recherche d'un emploi (STR)
POPULATION ACTIVE = occupés + STR +TD
(1) Source :R.G.P.H.
(2) Source : Enquête Main d'œuvre (M.O.D)
(3) Source : Services du Délégué à la Planification
(4) Source : Enquête LSMS (Enquête sur la mesure des niveaux de vie)
(5) Source : O.N.S in données statistiques n° 263
(6) Source : O.N.S Enquête juin 2000 in données statistiques n° 330
(7) Source : O.N.S Enquête septembre 2001 in données statistiques n° 343

TABLEAU 23 : EVOLUTION DE LA POPULATION ALGERIENNE RESIDENTE

Estimations au début et milieu d'année

En millier

ANNEES	***Population au début de l'année***	***Population au milieu de l'année***
1970	13.095	13.309
1971	13.523	13.739
1972	13.955	14.171
1973	14.387	14.649
1974	14.912	15.164
1975	15.417	15.768
1976	16.120	16.450
1977	16.781	17.058
1978	17.336	17.600
1979	17.864	18.120
1980	18.375	18.666
1981	18.956	19.262
1982	19.569	19.883
1983	20.197	20.522
1984	20.846	21.185
1985	21.523	21.863
1986	22.204	22.512
1987	22.820	23.139
1988	23.459	23.783
1989	24.108	24.409
1990	24.710	25.022
1991	25.334	25.643
1992	25.952	26.271
1993	26.591	26.894
1994	27.198	27.496
1995	27.794	28.060
1996	28.324	28.566
1997	28.807	29.045
1998	29.283	29.507
1999	29.739	29.965
2000	30.191	30.416
2001	30.640	30.879
2002	31.118	31.357

Source : O.N.S. In Publications : Annuaire Statistique de l'Algérie,
Algérie en quelques chiffres et données Statistiques.

Obs. : Population au milieu de l'année c'est la demi-somme de deux populations au début de l'année, consécutives.

TABLEAU 1 : BUDGET GENERAL DE L'ETAT
DE 1970 A 2002

Unité: Millions DA

ANNEES	*RECETTES*				*DEPENSES*		
	Fiscales	*Dont: Fiscalité Pétrolière*	*Non Fiscales*	**TOTAL**	*Fonctionnement.*	*Equipement. (Concours définitifs)*	**TOTAL**
1970	5.456	1.350	850	**6.306**	4.253	1.623	**5.876**
1971	5.982	1.648	937	**6.919**	4.687	2.254	**6.941**
1972	8.434	3.278	744	**9.178**	5.365	2.832	**8.197**
1973	9.956	4.114	1.111	**11.067**	6.270	3.719	**9.989**
1974	21.399	13.399	2.039	**23.438**	9.406	4.002	**13.408**
1975	23.195	13.462	1.858	**25.052**	13.656	5.412	**19.068**
1976	24.976	14.237	1.239	**26.215**	13.170	6.948	**20.118**
1977	31.279	18.019	2.200	**33.479**	15.282	10.191	**25.473**
1978	35.379	17.365	1.403	**36.782**	17.575	12.531	**30.106**
1979	44.844	26.516	1.585	**46.429**	20.090	13.425	**33.515**
1980	58.020	37.658	1.574	**59.594**	26.789	17.227	**44.016**
1981	76.714	50.954	2.670	**79.384**	34.205	23.450	**57.655**
1982	69.448	41.458	4.798	**74.246**	37.996	34.449	**72.445**
1983	74.852	37.711	5.792	**80.644**	44.391	40.434	**84.825**
1984	90.809	43.841	10.556	**101.365**	50.272	41.326	**91.598**
1985	93.778	46.786	12.072	**105.850**	54.660	45.181	**99.841**
1986	74.095	21.439	15.595	**89.690**	61.154	40.663	**101.817**
1987	78.694	20.479	14.290	**92.984**	63.761	40.216	**103.977**
1988	82.200	24.100	11.300	**93.500**	76.200	43.500	**119.700**
1989	110.000	45.500	6.400	**116.400**	80.200	44.300	**124.500**
1990	147.300	76.200	5.200	**152.500**	88.800	47.700	**136.500**
1991	244.200	161.500	4.700	**248.900**	153.800	58.300	**212.100**
1992	302.664	193.800	9.200	**311.864**	276.131	144.000	**420.131**
1993	300.687	179.218	13.262	**313.949**	291.417	185.210	**476.627**
1994	398.350	222.176	78.831	**477.181**	330.403	235.926	**566.329**
1995	578.140	336.148	33.591	**611.731**	473.694	285.923	**759.617**
1996	786.600	495.997	38.557	**825.157**	550.596	174.013	**724.609**
1997	878.778	564.765	47.890	**926.668**	643.555	201.641	**845.196**
1998	708.384	378.556	66.127	**774.511**	663.855	211.884	**875.739**
1999*	874.888	560.121	75.608	**950.496**	774.695	186.987	**961.682**
2000	1.522.739	1.173.237	55.422	**1.578.161**	856.193	321.929	**1.178.122**
2001	1.354.627	956.389	150.899	**1.505.526**	963.633	357.395	**1.321.028**
2002	1.425.800	942904	177.388	**1.603.188**	1.097.716	452.930	**1.550.646**

Obs. : 1996 : Situation établie sous l'optique « Encaissement - Décaissement »

TABLEAU 7 : POPULATION ACTIVE, EMPLOI ET CHOMAGE

	1997	**1 998**	**1 999**	**2 000**	**2 001**	*** 2 002**
	(En milliers ; sauf indication contraire)					
Population active	8 072	8 326	8 583	8 850	9 074	9 303
Agriculture	1 144	1 180	1 185	1 185	1 328	1 438
Autres secteurs	6 928	7 146	7 398	7 665	7 746	7 865
Population effectivement occupée	4 719	4 858	4 898	4 977	5 197	5 435
Agriculture	1 144	1 180	1 185	1 185	1 328	1 438
Autres secteurs	3 575	3 678	3 713	3 792	3 870	3 997
Industrie	487	493	493	497	502	504
Bâtiment et travaux publics	723	740	743	781	803	860
Administration	1 378	1 415	1 420	1 440	1 456	1 476
Transport et communication, Commerce et services hors administration	987	1 030	1 057	1 074	1 109	1 157
Travail à domicile et autres /1	1 096	1 135	1 175	1 263	1 296	1 455
Chômeurs	2 257	2 333	2 510	2 610	2 580	2 413
(En pourcentage de la population active)	28	28	29	29	28	26

Source : Office National des Statistiques

* Données provisoires

1/ Y compris les appelés au service national et les emplois irréguliers

TABLEAU 7 : POPULATION ACTIVE, EMPLOI ET CHOMAGE

	2002	2003	2004	2005	2006
	(En milliers ; sauf indication contraire)				
Population active	**9 305**	**9 540**	**9 780**	**10 027**	**10 110**
Agriculture	1 438	1 565	1 617	1 683	1 610
Autres secteurs	7 867	7 975	8 163	8 344	8 500
Population effectivement occupée	5 462	5 741	5 976	6 222	8 869
Agriculture	1 438	1 565	1 617	1 683	1 610
Autres secteurs	4 024	4 176	4 359	4 539	7 259
Industrie	504	510	523	527	
Bâtiment et travaux publics	860	907	977	1 039	
Administration	1 503	1 490	1 510	1 532	
Transport et communication, Commerce et Services hors Administration	1 157	1 269	1 349	1 441	
Travail à domicile et autres /1	1 455	1 537	2 070	2 263	
Chômeurs	2 388	2 262	1 734	1 542	1 241
(En pourcentage de la population active)	25,7	23,7	17,7	15,3	12,3

Source : Office National des Statistiques ; Services de la Planification

1/ Y compris les appelés au service national et les emplois irréguliers

TABLEAU 10 : DEPENSES DE L'ADMINISTRATION CENTRALE

	2002	2003	2004	2005	2006
	(En milliards de dinars)				
Dépenses budgétaires	**1 550,6**	**1 690,2**	**1 891,8**	**2 052,0**	**2 428,5**
Dépenses courantes	975,6	1 122,8	1 251,1	1 245,1	1 436,3
Dépenses de personnel *	301,1	329,9	391,4	418,5	445,0
Traitements, salaires et allocations	294,8	324,5	386,9	416,4	445,0
Autres	6,3	5,4	4,5	2,1	0,0
Pensions des Moudjahidine	74,0	63,2	69,2	79,8	91,0
Matériels et fournitures	69,8	58,8	71,7	76,0	92,6
Services de l'administration	133,6	161,4	176,5	187,5	215,2
Hôpitaux	49,2	59,3	63,2	61,7	73,4
Autres (Etablis. publics à caract. admin.)	84,4	102,1	113,3	125,8	141,8
Transferts courants	254,1	395,5	457,1	410,1	523,9
Actions éducatives et culturelles	6,9	8,9	10,1	13,2	15,9
Fonds de calamité naturelle	0,6	3,0	5,5	1,3	0,7
Subventions sur produits alimentaires	0,5	0,3	1,0	1,5	2,8
Fonds spécial de solidarité nationale	2,4	1,8	5,6	4,6	3,7
Bonification d'intérêts	1,0	1,7	1,0	0,8	0,6
Fonds de Soutien : Emploi de jeunes		2,3	7,8	4,0	5,5
Autres transferts	242,7	377,5	426,1	384,7	494,7
Intérêts sur la dette publique	143,0	114,0	85,2	73,2	68,6
Dépenses en capital	575,0	567,4	640,7	806,9	992,2
Prêts nets du Trésor	30,9	32,6	11,8	5,2	62,0
Allocation au Fonds d'assainissement	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0
Total:	**1 581,5**	**1 722,8**	**1 903,6**	**2 057,2**	**2 490,5**
	(En pourcentage du total des dépenses)				
Dépenses budgétaires	**98,0**	**98,1**	**99,4**	**99,7**	**97,5**
Dépenses courantes	61,7	65,2	65,7	60,5	57,7
Dépenses de personnel	19,0	19,1	20,6	20,3	17,9
Traitements et salaires	18,6	18,8	20,3	20,2	17,9
Matériels et fournitures	4,4	3,4	3,8	3,7	3,7
Services de l'administration	8,4	9,4	9,3	9,1	8,6
Intérêts sur la dette publique	9,0	6,6	4,5	3,6	2,8
Dépenses en capital	36,4	32,9	33,7	39,2	39,8
Prêts nets du Trésor	2,0	1,9	0,6	0,3	2,5
Allocation au Fonds d'assainissement	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0

Source : Direction Générale du Trésor

* Traitements et salaires + retraite et rente + versement forfaitaire

TABLE : 01 **جدول 01**

POPULATION OF MEMBER COUNTRIES **عـــدد سكـــان الدول الآعضـــاء**

COUNTRY	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	1998	1997	1996	الـــدولـــة
JORDAN	5,60	5,47	5,35	5,23	5,10	4,98	4,86	4,74	4,62	4,46	4,44	الأ ردن
EMIRATES	4,23	4,11	3,67	3,55	3,35	3,17	3,00	2,94	2,78	2,58	2,48	الإمـــارات
BAHRAIN	0,75	0,73	0,71	0,69	0,67	0,66	0,64	0,62	0,61	0,59	0,57	البحريـــن
TUNISIA	10,13	10,03	9,93	9,84	9,78	9,67	9,56	9,46	9,33	9,22	9,12	تونـــس
ALGERIA	33,29	32,91	32,36	31,85	31,36	30,88	30,42	31,45	30,68	29,93	29,20	الجزائـــر
SAUDI ARABIA	23,68	23,12	22,56	21,98	21,44	20,91	20,38	19,98	19,50	18,96	18,54	السعوديـــة
SUDAN	36,30	35,40	34,51	33,65	32,77	31,91	31,08	30,33	29,50	28,70	27,93	الســـودان
SYRIA	18,70	18,27	17,92	17,55	17,13	16,72	16,32	15,89	15,47	15,07	14,67	سوريـــة
SOMALIA	10,18	10,08	9,98	9,89	9,79	9,69	9,60	9,50	9,41	9,31	9,22	الصومـــال
IRAQ	28,81	27,96	27,14	26,34	25,57	24,81	24,09	23,38	22,70	22,05	21,13	العـــراق
OMAN	2,58	2,51	2,42	2,34	2,54	2,48	2,40	2,33	2,29	2,26	2,21	عمـــان
QATAR	0,84	0,80	0,76	0,72	0,68	0,65	0,62	0,59	0,56	0,52	0,51	قطـــر
KUWAIT	3,05	2,87	2,65	2,48	2,36	2,24	2,23	2,27	2,24	2,15	2,09	الكويـــت
LEBANON	3,92	3,89	3,87	3,84	3,82	3,80	3,77	3,76	3,70	3,64	3,57	لبنـــان
LIBYA	6,84	6,63	6,42	6,22	6,02	5,84	5,64	5,50	5,26	5,11	4,92	ليبيـــا
EGYPT	71,35	70,00	68,65	67,31	65,99	64,65	63,31	61,99	60,71	59,44	58,23	مصـــر
MOROCCO	31,57	31,07	30,58	30,11	29,63	29,17	28,71	28,24	27,78	27,31	26,85	المغـــرب
MAURITANIA	3,05	2,98	2,91	2,84	2,78	2,71	2,65	2,57	2,49	2,42	2,35	موريتانيـــا
YEMEN	22,65	21,87	21,10	20,36	19,63	18,86	18,31	17,70	17,09	16,52	15,96	اليمـــن
TOTAL	317,52	310,70	303,49	296,80	290,40	283,81	277,57	273,23	266,70	260,23	253,99	المجمـــوع

TABLE : 02

جدول : 02

ANNUAL GROWTH RATES OF POPULATION
FOR MEMBER COUNTRIES

معـدلات النمـو السنويـة لسكـان
الـــــدول الآعضـــــاء

COUNTRY	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	1998	1997	1996	الـــدولـــة
JORDAN	2,38	2,24	2,29	2,55	2,41	2,47	2,53	2,60	3,59	0,36	4,32	الأ ر د ن
EMIRATES	2,92	11,99	3,38	5,97	5,68	5,67	2,11	5,84	7,60	4,07	2,82	الإمـــــارات
BAHRAIN	2,74	3,11	2,61	2,68	2,60	2,66	2,74	2,64	2,72	2,61	-2,21	البحريـــــن
TUNISIA	1,00	1,01	0,91	0,59	1,12	1,15	1,14	1,32	1,28	1,10	1,75	تونـــــس
ALGERIA	1,15	1,70	1,60	1,56	1,55	1,51	-3,26	2,50	2,50	2,50	0,35	الجزائـــر
SAUDI ARABIA	2,42	2,48	2,62	2,53	2,53	2,60	2,00	2,46	2,83	2,30	2,21	المعوديـــة
SUDAN	2,54	2,58	2,56	2,69	2,70	2,67	2,49	2,81	2,77	2,77	2,77	الســـودان
SYRIA	2,35	1,95	2,11	2,45	2,45	2,45	2,70	2,70	2,70	2,70	3,38	سوريـــة
SOMALIA	0,99	0,97	0,99	1,00	0,99	0,99	1,00	0,99	1,01	1,00	1,01	الصومـــال
IRAQ	3,04	3,03	3,03	3,03	3,03	3,02	3,01	3,00	2,97	4,36	2,87	العـــراق
OMAN	2,79	3,72	3,42	-7,80	2,42	3,16	3,31	1,66	1,42	1,85	3,89	عمـــان
QATAR	5,00	5,26	5,56	5,88	4,62	4,84	5,08	5,36	7,28	3,37	3,27	قطـــر
KUWAIT	6,27	8,30	6,68	5,12	5,35	0,67	-2,02	1,61	3,95	2,82	11,32	الكويـــت
LEBANON	0,77	0,59	0,60	0,71	0,50	0,88	0,13	1,62	1,59	1,99	2,03	لبنـــان
LIBYA	3,17	3,27	3,20	3,32	3,06	3,58	2,55	4,60	3,00	3,76	2,24	ليبيـــا
EGYPT	1,93	1,97	1,98	2,01	2,06	2,13	2,12	2,12	2,13	2,08	2,04	مصـــر
MOROCCO	1,61	1,59	1,59	1,60	1,58	1,62	1,65	1,67	1,70	1,72	1,75	المغـــرب
MAURITANIA	2,35	2,41	2,46	2,16	2,58	2,46	3,00	3,01	3,02	2,98	2,93	موريتانيـــا
YEMEN	3,57	3,65	3,63	3,72	4,07	3,02	3,45	3,57	3,45	3,50	3,50	اليمـــــن
TOTAL	2,20	2,38	2,26	2,20	2,32	2,25	1,59	2,45	2,48	2,46	2,23	المجمـــوع

5. Report for Selected Countries and Subjects

You will find notes on the data and options to download the table below your

Shaded cells indicate IMF staff estimates

Country	Subject Descriptor	Units	Scale	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
Algeria	Gross domestic product, constant prices	National currency	Billions	3 530,01	3 487,65	3 543,45	3 468,95	3 437,73	3 570,00	3 705,66	3 746,42	3 937,49	4 063,49	4 150,86	4 260,80	4 461,06	4 768,87	5 016,86	5 272,72	5 462,05
Algeria	Gross domestic product, constant prices	Annual percent change		1,3	-1,2	1,6	-2,1	-0,9	3,8	3,8	1,1	5,1	3,2	2,2	2,6	4,7	6,9	5,2	5,1	3,6
Algeria	Gross domestic product, current prices	National currency	Billions	554,4	862,132	1 074,70	1 189,72	1 487,40	2 004,99	2 570,00	2 780,20	2 830,49	3 248,20	4 123,51	4 260,81	4 546,10	5 263,86	6 127,50	7 498,60	8 391,00
Algeria	Gross domestic product, current prices	U.S. dollars	Billions	45,443	46,67	49,217	50,963	42,426	42,066	46,941	48,178	48,188	48,845	54,749	55,181	57,053	68,013	85,027	102,103	113,888
Algeria	GDP, deflator	Index		15,705	24,72	30,329	34,296	43,267	56,162	69,353	74,209	71,886	79,936	99,341	100	101,906	110,38	122,138	142,215	153,624
Algeria	GDP per capita, constant prices	National currency	Units	141 076,08	136 007,70	134 880,59	128 985,92	125 026,43	127 227,37	129 722,75	128 986,83	133 442,57	135 607,86	136 469,44	137 983,83	142 266,81	149 738,56	155 013,44	160 235,66	163 075,60
Algeria	GDP per capita, current prices	National currency	Units	22 156,50	33 620,56	40 908,04	44 237,53	54 095,14	71 453,67	89 967,09	95 720,43	95 926,08	108 399,72	135 570,55	137 984,09	144 978,86	165 280,76	189 330,74	227 879,41	250 522,48
Algeria	Gross domestic product per capita	U.S. dollars	Units	1 816,11	1 819,98	1 873,42	1 894,95	1 542,97	1 499,14	1 643,27	1 658,73	1 633,09	1 630,07	1 800,01	1 787,01	1 819,47	2 135,55	2 627,21	3 102,86	3 400,24
Algeria	GDP based on purchasing-power-parity (PPP) valuation of country	Current international doll	Billions	117,375	120,023	124,748	124,945	126,452	134,005	141,734	145,677	154,805	162,071	169,162	177,809	189,416	206,794	223,801	242,816	259,476
Algeria	GDP based on purchasing-power-parity (PPP) per capita GDP	Current international doll	Units	4 690,86	4 680,52	4 748,50	4 645,84	4 598,94	4 775,64	4 961,63	5 015,58	5 246,38	5 408,66	5 561,62	5 758,24	6 040,63	6 493,15	6 915,13	7 379,07	7 746,94
Algeria	GDP based on purchasing-power-parity (PPP) share of world total	Percent		0,437	0,426	0,424	0,406	0,389	0,39	0,389	0,378	0,387	0,386	0,376	0,376	0,383	0,394	0,394	0,396	0,396
Algeria	Implied PPP conversion rate	National currency per current inter		4,723	7,183	8,615	9,522	11,763	14,962	18,133	19,085	18,284	20,042	24,376	23,963	24,001	25,455	27,379	30,882	32,338
Algeria	Inflation, average consumer prices	Index, 2000=100		22,059	27,772	36,576	44,073	56,855	73,798	87,598	92,591	97,174	99,701	100	104,2	105,659	108,388	112,248	114,044	116,895
Algeria	Inflation, average consumer prices	Annual percent change		9,3	25,9	31,7	20,5	29	29,8	18,7	5,7	5	2,6	0,3	4,2	1,4	2,6	3,6	1,6	2,5
Algeria	Inflation, end of period consumer prices	Index, 2000=100		24,742	31,051	39,745	46,144	63,909	77,841	89,595	94,971	98,675	99,871	100	107,5	105,888	110,081	112,26	114,168	119,192
Algeria	Inflation, end of period consumer prices	Annual percent change		47,4	25,5	28	16,1	38,5	21,8	15,1	6	3,9	1,2	0,1	7,5	-1,5	4	2	1,7	4,4
Algeria	Population	Persons	Millions	25,022	25,643	26,271	26,894	27,496	28,06	28,566	29,045	29,507	29,965	30,416	30,879	31,357	31,848	32,364	32,906	33,494
Algeria	Current account balance	U.S. dollars	Billions	1,35	2,39	1,29	0,81	-1,839	-2,237	1,248	3,45	-0,91	0,02	9,142	7,06	4,359	8,808	11,116	21,183	29,177
Algeria	Current account balance	Percent of GDP		3	5,1	2,6	1,6	-4,3	-5,3	2,7	7,2	-1,9	0	16,7	12,8	7,6	13	13,1	20,7	25,6

قائمة المراجع

المراجع بالغة العربية:

أولاً: الكتب:

1- أحمد الأشقر، **الإقتصاد الكلي**، الدار العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، .2002

2- أحمد العناني حمدي، **اقتصاديات المالية العامة ونظام السوق**، الجزء الأول، الدار اللبنانية، بيروت، 1992.

3- أحمد عبد الرحمان يسري، **النظرية الإقتصادية الكلية**، الدار الجامعية للطبع والنشر، الإسكندرية، مصر، 1997.

4- أحمد هني، **دروس في التحليل الإقتصادي الكلي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،1993.

5- أسامة بشير الدباغ، **البطالة والتضخم (المقولات النظرية ومناهج السياسة الإقتصادية)**، الطبعة العربية الأولى، الأهلية للنشر والتوزيع، الأردن، 2007.

6- أسامة بشير الدباغ وأثيل عبد الجبار الجومرد، **المقدمة في الإقتصاد الكلي**، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2003.

7- السعدي رجال، **بحوث العمليات**، الطبعة الأولى، دار رجزو، الجزائر، 2004.

8- السعيد بريبش، **الإقتصاد الكلي (نظريات، نماذج وتمارين محلولة)**، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007.

9- السيد عطية عبد الواحد، **التحليل الإقتصادي الكلي**، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2002.

10- الهادي خالدي، **المرآة الكاشفة لصندوق النقد الدولي**، دار هومة، الجزائر، .1996

11- إمتثال محمد حسن ومحمد علي محمد أحمد، **مبادئ الإستدلال الإحصائي**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، .2000

12- أندرو شتر، **علم اقتصاد السوق الحرة**، ترجمة نادر إدريس التل، الطبعة الأولى، دار الكتاب الحديث للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، .1996

13- تشارلز وولف جونير، **الأسواق أم الحكومات (الإختيار بين بدائل غير مثالية)**، ترجمة علي حسين حجاج، الطبعة الأولى، دار البشير، عمان، الأردن، .1996

14- جيلالي جلاطو، **الإحصاء التطبيقي مع تمارين ومسائل محلولة**، الطبعة الأولى، دار الخلدونية، الجزائر، 2007.

15- حسين علي بخيت وسحر فتح الله، **الإقتصاد القياسي**، الطبعة العربية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، .2007

16- دانيال ارنولد، **تحليل الأزمات الإقتصادية للأمس واليوم**، الطبعة الأولى، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، .1992

17- دليلة عارف وإسماعيل سفر، **تاريخ الأفكار الإقتصادية**،الطبعة الأولى، مطبعة جامعة حلب، سوريا، .1977

18- رمزي زكي، **الإقتصاد السياسي للبطالة(تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة)**، سلسلة عالم المعرفة، العدد226، الكويت، اكتوبر.1997

19- سامي خليل، **نظرية الإقتصاد الكلي (المفاهيم والنظريات الأساسية)**، الكتاب الأول، الكويت،.1994

قائمة المراجع

20- سلفادور دومنيك، **الإحصاء والإقتصاد القياسي**، ترجمة سعدية حافظ منتصر، سلسلة ملخصات شوم، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، .1993

21- سمير محمد عبد العزيز، **الإقتصاد القياسي مدخل في اتخاذ القرارات**، مكتبة الإشعاع، الإسكندرية، مصر،.1997

22- شفير أحمين، **التحولات الإقتصادية وآثارها على البطالة والتشغيل في بلدان المغرب العربي**، المعهد العربي للثقافة العمالية وبحوث العمل بالجزائر، مطبعة النور، القليعة، الجزائر، .1999

23- صالح تومي، **مدخل لنظرية القياس الإقتصادي**، الجزء الأول، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،.1999

24- صالح خصاونة، **مبادئ الإقتصاد الكلي**، المطبعة الوطنية، عمان، .1995

25- ضياء مجيد الموسوي، **النظرية الإقتصادية (التحليل الإقتصادي الكلي)**، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، .2005

26- طارق الحاج، **علم الإقتصاد ونظرياته**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الأردن، .1998

27- عاصم بن طاهر عرب، **اقتصاديات العمل (نظرية عامة)**، الطبعة الأولى، السعودية، .1994

28- عبد المجيد عبد الحميد البلداوي، **الإحصاء للعلوم الإدارية والتطبيقية**، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، 1997.

29- عبد القادر محمد عبد القادر عطية،**النظرية الإقتصادية الكلية**، الدار الجامعية للكتب، مصر، .1997

30- عبد القادر محمد عبد القادر عطية، **اتجاهات حديثة في التنمية**، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، .1999

31- عبد القادر محمد عبد القادر عطية، **الإقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، .2005

32- عبد الله الطاهر وآخرون، **مبادئ الإقتصاد السياسي**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الأردن، 2002.

33- عبد المجيد قدي، **المدخل إلى السياسات الإقتصادية الكلية (دراسة تحليلية تقييميه)**، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، .2006

34- عبد المطلب عبد الحميد، **السياسات الإقتصادية على مستوى الإقتصاد القومي (تحليل كلي)**، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر، 2003.

35- عصام عزيز الشريف، **مقدمة في الإقتصاد القياسي**، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،.1981

36- كريم النشاشيبي وآخرون، **الجزائر تحقيق الإستقرار والتحول إلى اقتصاد السوق**، صندوق النقد الدولي، واشنطن، .1998

37- كريمة محمد الزكي، **آثار سياسة صندوق النقد الدولي على توزيع الدخل القومي**، منشأة المعارف بالإسكندرية، مصر،.2004

38- مايكل ابد جمان، **الإقتصاد الكلي (النظرية والسياسة)**، ترجمة محمد إبراهيم منصور،دار المريخ للنشر،المملكة العربية السعودية، .1999

قائمة المراجع

39- مجيد علي حسين وعفاف عبد الجبار سعيد، **الإقتصاد القياسي (النظرية والتطبيق)**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع،عمان،.1998

40- مجيد علي حسين وعفاف عبد الجبار سعيد، **مقدمة في التحليل الإقتصادي الكلي**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، .2004

41- محفوظ بن عصمان، **مدخل في الإقتصاد الحديث**، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر،.2003

42- محفوظ لعشب، **الوجيز قي القانون المصرفي الجزائري**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، .2004

43- محمد رشدي شيحة، **الإقتصاد النقدي والمصرفي**، الدار الجامعية، مصر،1985.

44- محمد شريف إلمان، **محاضرات في التحليل الإقتصادي الكلي**، منشورات برتي، الجزائر، .1994

45- محمد علي الليثي وآخرون، **مقدمة في الاقتصاد الكلي**، الدار الجامعية، مصر،.1997

46- محمد فرحي، **التحليل الإقتصادي الكلي**، الجزء الأول، دار أسامة، الجزائر، .2004

47- مولود حشمان، **نماذج وتقنيات التنبؤ القصير المدى**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، .1998

48- ناظم محمد نوري الشمري ومحمد موسى الشروف، **مدخل في علم الإقتصاد**، جامعة الموصل، العراق،.2006

49- نجا علي عبد الوهاب، **مشكلة البطالة وأثر برنامج الإصلاح الإقتصادي عليها (دراسة تحليلية تطبيقية)**، الدار الجامعية، الإسكندرية،.2005

50- نجيب إبراهيم نعمة الله، **نظرية إقتصاد العمل**، الدار الجامعية للطباعة والنشر، مصر،.1997

51- وليد إسماعيل السيفو، **أساسيات الإقتصاد القياسي التحليلي**، الطبعة الأولى، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان،2006.

ثانياً: الرسائل والأطروحات:

1- كمال بوصافي، **حدود البطالة الظرفية والبطالة البنيوية في الجزائر خلال المرحلة الإنتقالية (دراسة تحليلية للفترة1990-2002)**، أطروحة دكتوراه دولة،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، .2006

2- مسعود درواسي، **السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الإقتصادي (حالة الجزائر1990-2006)**، أطروحة دكتوراه دولة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005-.2006

3- مليكة يحيات، **إشكالية البطالة والتضخم في الجزائر خلال الفترة (1970-2005)**، أطروحة دكتوراه دولة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر،2006-.2007

4- الطاهر زويتر، **إشكالية التشغيل في الزراعة (دراسة حالة الجزائر)**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر،1996-.1997

5- بوبكر بن العائب، **دراسة تحليلية لتطور التشغيل في الجزائر (منهجية التنبؤ بإستعمال نماذج الإنحدار الذاتيVAR)**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر،2002-2003.

6- رابح بلعباس، **مكانة ودور الوكالة الوطنية لتشغيل في تسيير سوق الشغل الجزائري (دراسة كمية)**، مذكرة ماجستير، المعهد الوطني للتخطيط والإحصاء، 2005.

7- مهدي كلو، **الخروج من البطالة نحو وضعيات مختلفة (دراسة حالة عينة لحملة الشاهدات العليا)**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2002-2003.

ثالثاً: المجلات والملتقيات:

1- الأخضر عزي، **فعالية سياسة التشغيل من خلال الصندوق الوطني للتأمين على البطالة (إشارة للبطالة اليائسة)**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد26، الجزائر، جانفي2006.

2- العربي ساكر، **آثار التحولات الدولية على التقنية الإقتصادية والإجتماعية بالجزائر**، الملتقى الوطني الأول حول الدولة الوطنية والتحولات الراهنة، كلية العلوم السياسية والإعلام، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2004.

3-آمال عياري ورجم نصيب، **تقييم آثار الإصلاح الإقتصادي في الجزائر**، الملتقى الوطني الأول حول المؤسسة الإقتصادية الجزائرية وتحديات المناخ الإقتصادي الجديد، ورقلة،22-23افريل.2003

4- رشيد بلخريصات وعبد الجليل جميل، **سياسات التشغيل في الجزائر**، بحوث وأوراق عمل ندوة عربية حول "البطالة، أسبابها، معالجتها، وأثرها على المجتمع" ، الجزء الثاني، جامعة البليدة، الجزائر،25-27 أفريل .2006

5- سعدية قصاب، **سوق التشغيل وجهاز التكوين في ظل الإصلاحات الإقتصادية الجديدة في الجزائر**، مجلة الإقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 7، جامعة الجزائر، .2002

6 - سعدية قصاب ، **مرونة علاقات العمل في الجزائر (1990-2006)**، الملتقى الوطني الثاني حول واقع التشغيل في الجزائر وآليات تحسينه ، جامعة الجزائر ، 25-26جوان.2008

7- عبد الباقي روابح وعلي همال، **أثر إعادة الهيكلة الصناعية على سوق العمل في الجزائر**، الملتقى الدولي حول برامج التصحيح الهيكلي و المسألة الإجتماعية ، جامعة قسنطينة ، 30/29 ماي.2000

8- عبد الباقي روابح وشريف غياط، **الآثار الإقتصادية والإجتماعية لبرنامج التعديل الهيكلي في الجزائر**، الملتقى الوطني الأول حول الإقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، جامعة سعد دحلب، البليدة، الجزائر،.2003

9- عبد الكريم البشير، **تصنيفات البطالة ومحاولة قياس الهيكلية والمحبطة منها خلال عقد التسعينات**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد00، الجزائر، 2004.

10-عبد الله بدعيدة، **واقع وآفاق الإصلاحات الإقتصادية في الجزائر**، الملتقى العلمي الدولي حول الإصلاحات الإقتصادية في ظل العولمة، واقع ورهانات، المكتبة الوطنية بالجزائر، يومي 11و12 جوان .2005

11- علي بطاهر، **سياسات التحرير والإصلاح الإقتصادي في الجزائر**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد00 السداسي الثاني، الجزائر، .2004

12- علي بودلال، **تقييم دور القطاع غير المنظم في تعديل مشكلة البطالة في الجزائر (دراسة قياسية)**، الملتقى الوطني الثاني حول واقع التشغيل في الجزائر وآليات تحسينه، جامعة الجزائر، 25-26 جوان 2008.

13- عمار عماري ونبيلة فالي، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التشغيل في الجزائر**، الملتقى الوطني الثاني حول واقع التشغيل في الجزائر وآليات تحسينه، جامعة الجزائر، 25-26 جوان 2008

14- فضيلة رباحي وفاطمة خلفاوي، **إشكالية البطالة وعلاقتها بالجريمة في الوطن العربي**، بحوث وأوراق عمل ندوة عربية منعقدة بالجزائر حول" البطالة، أسبابها ومعالجتها، وأثرها على المجتمع"، جامعة البليدة،26 الجزائر، 26 -28 فريل2006.

15- محمد قرقب، **عرض حول التوجيه والإرشاد في برنامج وأجهزة التشغيل بالجزائر**، الندوة الإقليمية عن دور الإرشاد والتوجيه المهني في تشغيل الشباب، طرابلس، 11-13 جويلية .2005

16- مدني بن شهرة، **التجربة الجزائرية في مكافحة البطالة من خلال الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة**، بحوث وأوراق عمل ندوة عربية منعقدة بالجزائر حول "البطالة، أسبابها ومعالجتها، وأثرها على المجتمع"، جامعة البليدة، الجزائر، 25-27 أفريل 2006.

17- مراد ناصر، **فعالية آليات دعم التشغيل في الجزائر**، الملتقى الوطني الثاني حول واقع التشغيل في الجزائر وآليات تحسينه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 25-26 جوان.2008

18- مسيكة بوخامة، **المواءمة بين مخرجات التعليم وسوق العمل**، الملتقى الوطني الثاني حول واقع التشغيل في الجزائر وآليات تحسينه،جامعة الجزائر، 25-26 جوان2008.

19- ناجي بن حسين وآخرون، **البطالة في الجزائر(دراسة تحليلية)**، مجلة الإقتصاد والمجتمع، العدد الأول، مخبر المغرب الكبير، الجزائر، 2002،

20- وهيبة بوخدوني، **التطهير المالي وخوصصة المؤسسات العمومية الجزائرية**، الملتقى الوطني حول الإصلاحات الإقتصادية في الجزائر والممارسة التسويقية، المركز الجامعي بشار، الجزائر،20- 21افريل2004.

21- مجلة العمل والتنمية في الوطن العربي، مؤتمر العمل الدولي، الدورة الرابعة والعشرون، القاهرة، مارس1998.

رابعاً: **الوثائق والتقارير**:

1- المجلس الإقتصادي والإجتماعي، **وثائق الدورة العادية الثالثة للجمعية العامة (آراء، توصيات، تقارير ودراسات)**، 25-27 أفريل 1995.

2- المجلس الوطني الإقتصادي والإجتماعي، **تقرير حول المخطط الوطني لمكافحة البطالة**، الدورة العامة الحادية عشر، جويلية.1998

3- المجلس الوطني الإقتصادي والإجتماعي، **تقرير حول الآثار الإقتصادية و الإجتماعية لبرنامج التعديل الهيكلي**، الدورة العامة الثانية عشر ، أفريل .1999

4- المجلس الوطني الإقتصادي والإجتماعي، **تقويم أجهزة الشغل**، الدورة العامة العشرون، جوان .2002

5- المجلس الوطني الإقتصادي والإجتماعي، **مشروع التقرير حول الظرف الإقتصادي والإجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2001**، الدورة العامة العشرون، جوان2002.

6- المجلس الوطني الإقتصادي والإجتماعي، **مشروع التقرير التمهيدي حول الظرف الإقتصادي والإجتماعي للسداسي الأول من سنة 2004**، الدورة العامة العادية الخامسة و العشرون ، ديسمبر 2004.

7- المجلس الوطني الإقتصادي والإجتماعي، **مشروع التقرير التمهيدي حول الظرف الإقتصادي والإجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2004**، الدورة العامة العادية السادسة و العشرون ، جويلية 2005.

8- الديوان الوطني للإحصائيات، إستمارة **الإحصاء العام الخامس للسكان والسكن**، الجزائر،2008.

خامساً: المراسيم:

1- الجريدة الرسمية ، **المرسوم التشريعي93-12 المتعلق بترقية الإستثمار**، عدد64، الصادرة بتاريخ10اكتوبر.1993

2- الجريدة الرسمية، **المرسوم التنفيذي رقم 94-319 المؤرخ في 17 أكتوبر 1994**، المتضمن صلاحيات وتنظيم وسير وكالة ترقية الإستثمارات ودعمها ومتابعتها، العدد.67

3- الجريدة الرسمية، **أمر95-06 المتعلق بالمنافسة**، عدد09، الصادرة بتاريخ:22فيفري1995

4- الجريدة الرسمية، **أمر 95-22، يتعلق بخوصصة المؤسسات العمومية**، عدد48، الصادرة بتاريخ26: أوت1995.

5- الجريدة الرسمية، **أمر01-04، يتعلق بتنظيم وتسيير خوصصة المؤسسات**، عدد64، الصادرة بتاريخ: 20 أوت 2001.

سادساً: مواقع الإنترنيت:

1- موقع صندوق النقد العربي على الإنترنيت:

htp://www.amf.org.ae/pages/page.aspx?type=16&Subtype=Statistics&Subjet

2- موقع وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الإنترنيت:

http://www.pmeart-dz.org/ar/telch_documents/bulletin_2006_ar.pdf

المراجع بالغة الأجنبية:

1 ère - *Livres:*

1-Abd Elmadjid Bouzidi, **les années 90 de l'économie algérienne,** édition ENAG,1999.

2-Anne Perrot, **Les nouvelles théories du marché du travail**, édition la découverte, paris, 1992.

3-Arthuis Patrick Muet Pierre Alain, **théories du chômage**, Economica, Paris, 1995.

4-Bernard Paulre, **la causalité en économie (signification et portée de la modélisation structurelle)**, presse universitaire, Lyon, 1985.

5-Dutta. M, **Econometric Methods South western publishing company**,cincinoti, New York, 1975.

6-E. Malinvaud , **Théorie Macroéconomique,** édition conjoncturelles bondas, Paris,1982.

7-Gilbert Abraham et all, **Dictionnaire Encyclopédique Economie**, Dalloz, France, 1998.

8-Gourlaouen .J.P, **Economie**, Edition Vuibert, Paris ,1986.

9-Gregory Mankin, **les principes de l'économie**, édition économica, paris,1998.

10-Gregory N. Mankiw, **Macroéconomie**, Ouvertures économiques prémisses, 3ème édition, DE BOECK, Bruxelles,2001.

11-Jack Johnston et john Dnardo, **Econometriques**, 4ème edition, Edition Economica,Paris, 2001**.**

12-Jacque Freyssinet**, le chômage,**la découverte**,** Paris**,**2004.

13-Joéll Jalla Jeua, **introduction a la macroéconomique,** édition ouvertures économiques, Belgique,1993.

14-Michel Burda, Charles Wyplosz, **Macro Economie (Une Perspective Européenne)**, Ouvertures Economiques,De Boeck , Bruxelles ,1993.

15-Mohamed Hocine Ben Issad, **économie international**, OPU, Alger, 1983.

16-Mourad Ben Achenhou, **reforme économiques dette et démocratie**, édition echrifa, Alger, 1992.

17-P. Salama et J. Valier, **un introduction a l'économie politique,** collection Maspero, 1974.
18-Piettre andrais, **histoire économique et problèmes économique comptemporain**, CUJAZ, paris, 1973**.**
19-Pindyck and Rubinfeld, **Econométrie models and Economic forecasts**, Mc Graw-Hill, Book company, New York, 1976.
20-Régis Bourbonnais, **Econométrie**, 3ème édition, Dunod, Paris,2000.
21-Régis Bourbonnais , **Econométrie**, 5ème Edition, Dunod, Paris, 2003**.**
22-Régis Bourbonnais, **Econométrie**, 6ème édition, Dunod, Paris, 2005.

2ème - Les mémoires:

1-Ahmed Zakane, **Analyse de l'offre d'emploi (réalités et perspectives cas de l'Algérie)**, mémoire de magister, institut des science économiques, université d'Alger, juin 1992.
2-Samira Lakel, **l'emploi et le chômage en Algérie**, Mémoire d'ingénieur, INPS, 1998.

3ème- Revues et Colloques:

1-BRAHIMI, **les réformes économiques (implications sociales**), revue algérienne du travail n° 25-2000.
2-Kammel Bouadam, **l'analyse eschaustive de la question de l'emploi en algèrie**, Deuxième colloque nationale sur la réalité de l'emploi en Algérie et l'amélioration des mécanismes, Faculté des Sciences Economiques et Sciences de la gestion, Université d'Alger,25-26 juin2008.
3-S. Ichaouene, **les sources statistiques et les études sur l'emploi**, revue conjoncture, N° 22, novembre 1995.

4ème- Rapports et documents:

1-CNES, **Rapport sur "les dispositifs d'emploi**", juin 2002
2-CNES, **le secteur informel (illusions et réalité)** , rapport commission relation de travail , Alger , 2004.
3-CNES**, Rapport National sur le Développement Humain**, Algérie**,** 2006.
4-ONS, **Données statistiques (Activité et emploi et chômage)**, N° 330, 2000.
5-ONS, **Données statistiques (Activité et emploi et chômage),** N° 343, 2001.
6-ONS, **Données statistiques (Activité et emploi et chômage),** N° 386, 2003.
7-ONS, **Données statistiques (Activité et emploi et chômage),** N° 411, 2004.
8-ONS, **Données statistiques (Activité et emploi et chômage**), N° 463, 2006.
9-ONS, **l'Algérie en quelques chiffres, résultats 2001**, N° 32, Edition 2003.
10-ONS, **l'Algérie en quelques chiffres, résultats 2003**, N° 34, Edition 2005.
11-ONS, **l'Algérie en quelques chiffres, résultats (2003-2005**), N° 36, Edition 2007.
12-ONS, **Rétrospectives, (1970-2002),** Edition 2005.

5ème – Sites Internet:

1-La banque d'Algérie sur le site web: www.bank-of-algeria.dz/
2-Fonds monétaire internationale sur le site web:
http://www.imf.org/external/siteindex.htm
3-L'agence national pour le soutien de l'emploi des jeunes sur le site web:
www.anseg.org.dz

فهرس المحتويات

العنـــــــوان	الصفحة
التشكرات.....	**I**
الإهداء.....	**II**
المقدمة العامة.....	**أ - و**
الفصل الأول: الطرح النظري لسوق العمل والبطالة	**01**
تمهيد.....	**02**
المبحث الأول: مفاهيم عامة حول العمل والتشغيل وسوق العمل.....	**03**
1-1- المفاهيم الأساسية الخاصة بالعمل.....	**03**
1-1-1- مفهوم العمل.....	**03**
1-1-2- نظرة الفكر الاقتصادي للعمل.....	**04**
1-1-3- أنظمة العمل.....	**04**
1-2- علاقة العمل بالإستثمار والتنمية.....	**05**
1-2-1- علاقة العمل بالإستثمار.....	**05**
1-2-2- العلاقة الجدلية بين التنمية والعمل.....	**05**
1-3- المفاهيم الخاصة بالتشغيل.....	**06**
1-3-1- المفهوم التقليدي للتشغيل.....	**06**
1-3-2- المفهوم الحديث للتشغيل.....	**06**
1-3-3- مفهوم التشغيل الكامل.....	**07**
1-4- ماهية سوق العمل.....	**07**
1-4-1- تعريف سوق العمل.....	**07**
1-4-2- مكونات سوق العمل.....	**08**
1-4-3- خصائص ومميزات سوق العمل.....	**08**
1-5- بنية السكان.....	**10**
1-5-1-الفئة النشيطة.....	**10**
1-5-2- الفئة غير النشيطة.....	**11**
المبحث الثاني : الأسس النظرية لظاهرة البطالة.....	**13**
2-1- مفهوم وتعريف البطالة.....	**13**

فهرس المحتويات

2-1-1- المفهوم الرسمي للبطالة.....	**13**
2-1-2- المفهوم العلمي للبطالة.....	**15**
2-1-3- تعريف البطالة حسب المكتب الدولي للعمل(*BIT*).....	**15**
2-2- قياس البطالة وصعوبات قياسها.....	**16**
2-2-1- المقياس الرسمي.....	**16**
2-2-2- المقياس العلمي.....	**17**
2-2-3- صعوبات قياس البطالة.....	**18**
2- 3-أنواع البطالة.....	**19**
2-3-1- البطالة الإحتكاكية والهيكلية والدورية.....	**19**
2-3-2- البطالة الإختيارية والإجبارية.....	**23**
2-3-3- البطالة المقنعة والسافرة والجزئية.....	**24**
2-3-4- البطالة الموسمية والطبيعية وبطالة الفقر.....	**26**
2-4- الآثار المترتبة عن ظاهرة البطالة.....	**27**
2-4-1- الآثار النفسية.....	**27**
2-4-2- الآثار الإجتماعية والثقافية.....	**28**
2-4-3- الآثار السياسية والإقتصادية.....	**28**
2- 5- سياسات علاج البطالة.....	**29**
2-5-1- السياسة المالية والنقدية.....	**30**
2-5-2- سياسات علاج أخرى للبطالة.....	**30**
المبحث الثالث : سوق العمل والبطالة في الفكر التقليدي.....	**32**
3-1- سوق العمل والبطالة من المنظور الكلاسيكي.....	**32**
3-1-1- سوق العمل عند الكلاسيك.....	**32**
3-1-2- البطالة عند الكلاسيك.....	**38**
3-2- سوق العمل والبطالة من المنظور النيوكلاسيكي.....	**39**
3-2-1- سوق العمل عند النيوكلاسيك.....	**39**
3-2-2- البطالة عند النيوكلاسيك.....	**42**
3-3- تفسير البطالة لدى الفكر الماركسي.....	**43**

فهرس المحتويات

3-4- سوق العمل والبطالة من المنظور الكينزي.....	44
3-4-1- منطلقات الفكر الكينزي.....	44
3-4-2- سوق العمل في التحليل الكينزي.....	45
3-4-3- البطالة عند كينز.....	48
المبحث الرابع: سوق العمل والبطالة في الفكر الحديث.....	49
4-1- تفسير البطالة وفقاً للنظرية النقدية ومنحنى فيليبس.....	49
4-1-1- تفسير البطالة وفقاً للنظرية النقدية.....	49
4-1-2- تفسير البطالة وفقاً لمنحنى فيليبس.....	50
4-2- نظرية رأس المال البشري.....	51
4-3- نظرية البحث عن العمل.....	53
4-4- سوق العمل التعاقدي في الفكر الكينزي الجديد.....	55
4-4-1- نظرية العقود الضمنية.....	55
4-4-2- نظرية الأجور الكفأة.....	56
4-5- نظرية تجزئة سوق العمل.....	57
4-6- نظرية إختلال التوازن.....	58
خلاصة.....	61
الفصل الثاني: تحليل واقع سوق العمل و البطالة في الجزائر خلال المرحلة الإنتقالية	62
تمهيد.....	63
المبحث الأول: ماهية مرحلة الإنتقال وطبيعة الإصلاحات الإقتصادية في الجزائر.....	64
1-1- ماهية مرحلة الإنتقال إلى اقتصاد السوق.....	64
1-1-1- مفهوم مرحلة الإنتقال.....	64
1-1-2- تعريف اقتصاد السوق.....	65
1-1-3- إجراءات التحول لإقتصاد السوق في الجزائر.....	66
1-2- المؤسسات المالية الدولية ودعم مسار الإصلاح الإقتصادي في الجزائر.....	69
1-2-1- الإتفاق الإستعدادي الائتماني الأول1989.....	69
1-2-2- الإتفاق الإستعدادي الائتماني الثاني1991.....	70
1-2-3- الإتفاق الإستعدادي الائتماني الثالث1994.....	71

فهرس المحتويات

1-2-4- اتفاق التصحيح الهيكلي(ماي 1995- ماي1998).....	72
1-3-إصلاح المؤسسات العمومية والخوصصة.....	73
1-3-1- إصلاح المؤسسات العمومية.....	73
1-3-2- الخوصصة كأداة لتحول لإقتصاد السوق.....	74
1-4- برنامج الإنعاش الإقتصادي.....	76
المبحث الثاني: مفاهيم أساسية ومصادر المعلومات الأساسية المتعلقة بالتشغيل والبطالة في الجزائر	78
2-1- مفاهيم عامة حول التشغيل والبطالة في نظام المعلومات الجزائري.....	78
2-1-1- السكان النشطون.....	78
2-1-2- السكان المشتغلون.....	79
2-1-3- السكان البطالون.....	79
2-2- المعدلات الشائعة الإستعمال في سوق العمل.....	80
2-2-1- معدل التشغيل.....	80
2-2-2- معدل النشاط.....	80
2-2-3- معدل البطالة.....	81
2-3- المصادر الإستقصائية عن البطالة في الجزائر.....	81
2-3-1-المسوح الأسرية.....	81
2-3-2- المسوح الخاصة بالمؤسسات والشركات.....	86
2-3-3- المصادر الإدارية.....	86
2-4- النقائص والسلبيات التي تميز المصادر الإحصائية والبدائل المقترحة.....	87
2-4-1- النقائص والسلبيات التي تميز المصادر الإحصائية.....	87
2-4-2- البدائل والحلول المقترحة لهذه الأنظمة.....	89
المبحث الثالث: وصف وتحليل لتطور البطالة و الشغل في الجزائر للفترة (1990-2006).....	91
3-1- واقع القوى العاملة غير المشتغلة (البطالين) وتوزيعها.....	91
3-1-1- توزيع البطالين حسب فئات العمر.....	91
3-1-2- توزيع البطالين حسب المناطق الجغرافية وحسب الجنس.....	94
3-1-3- توزيع البطالين حسب المدة الزمنية.....	96
3-2- توزيع القوى العاملة المشتغلة (العمالة).....	98

فهرس المحتويات

3-2-1- توزيع العمالة حسب القطاعات الإقتصادية.....	**98**
3-2-2- توزيع العمالة حسب نوع المهنة.....	**101**
3-2-3- توزيع العمالة حسب فئات العمر.....	**103**
3-2-4- توزيع العمالة حسب المناطق الجغرافية وحسب الجنس.....	**106**
3-3- البطالة وعلاقتها ببعض متغيرات الإقتصاد الكلي في الجزائر.....	**108**
3-3-1- تطور معدلات البطالة والنشاط والتشغيل في الجزائر.....	**108**
3-3-2- البطالة والنمو الإقتصادي في الجزائر.....	**112**
3-4- وضعية سوق العمل والأجور في الجزائر خلال الفترة(1990-2006).....	**113**
3-4-1- العرض والطلب في سوق العمل.....	**114**
3-4-2- تطور الأجور في الجزائر خلال الفترة (1990- 2005).....	**116**
3-5- خصائص البطالة وبروز الشغل غير الرسمي.....	**118**
3-5-1- خصائص البطالة خلال المرحلة الإنتقالية.....	**118**
3-5-2- التشغيل في القطاع غير الرسمي.....	**120**
3-6- أثر برامج التكييف و التعديل الهيكلي و الإنعاش الإقتصادي على البطالة في الجزائر.....	**122**
3-6-1- أثر برامج التكييف و التعديل الهيكلي على البطالة في الجزائر.....	**122**
3-6-2- أثر برنامج الإنعاش الإقتصادي على البطالة في الجزائر.....	**124**
المبحث الرابع: عرض وتقييم لأجهزة مكافحة البطالة في الجزائر خلال الفترة (1990-2006)...	**126**
4-1- الأجهزة المسيرة من طرف الوزارة المكلفة بالعمل.....	**126**
4-1-1- برنامج تشغيل الشباب.....	**126**
4-1-2- جهاز الإدماج المهني.....	**127**
4-2- الأجهزة التي تسيرها الوكالة الوطنية للتنمية الإجتماعية.....	**127**
4-2-1- التعويض مقابل نشاطات ذات منفعة عامة.....	**128**
4-2-2- الأشغال ذات المنفعة العامة وذات الإستعمال المكثف لليد العاملة.....	**128**
4-2-3- عقود ما قبل التشغيل.....	**129**
4-2-4- برنامج القروض المصغرة.....	**131**
4-3- الصندوق الوطني للتأمين على البطالة	**132**
4-4- الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب والوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار.....	**133**

فهرس المحتويات

4-4-1- الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.....	133
4-4-2- الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار.....	134
4-5- دور المؤسسات المتوسطة والمصغرة في خلق مناصب الشغل.....	135
4-6- تقييم مختلف آليات دعم التشغيل في الجزائر.....	136
خلاصة.....	138
الفصل الثالث: دراسة قياسية لظاهرة البطالة في الجزائر للفترة (1990-2006)	139
تمهيد.....	140
المبحث الأول:الأسس النظرية للإقتصاد القياسي.....	141
1-1- مفهوم وأهداف الإقتصاد القياسي.....	141
1-1-1- تعريف الإقتصاد القياسي.....	141
1-1-2- أهداف الإقتصاد القياسي.....	142
1-2- منهجية البحث في الإقتصاد القياسي.....	143
1-3- ماهية النموذج الإقتصادي ومراحل بناءه.....	144
1-3-1- مفهوم النموذج الإقتصادي وأنواعه.....	144
1-3-2- مراحل بناء النموذج الإقتصادي.....	146
1-4- ماهية النماذج الإنحدارية.....	148
1-4-1- تعريف السببية وأنواعها.....	148
1-4-2- الصيغ الرياضية لنماذج الإنحدار.....	149
1-5- مشاكل تقدير نماذج الإنحدار.....	151
1-5-1- التعدد (الإزدواج) الخطي.....	152
1-5-2- الإرتباط الذاتي للأخطاء.....	153
1-5-3- مشكلة عدم تجانس تباينات الأخطاء.....	154
المبحث الثاني: مدخل عام لنموذج الإنحدار الخطي المتعدد.....	155
2-1- طبيعة نموذج الإنحدار الخطي المتعدد.....	155
2-2- فرضيات نموذج الإنحدار الخطي المتعدد.....	156
2-3- تقدير معلمات النموذج الخطي المتعدد.....	157
2-4- اختبار فرضيات نموذج الإنحدار الخطي المتعدد.....	161

فهرس المحتويات

2-4-1- الإختبارات الإحصائية (اختبارات الرتبة الأولى).....	**161**
2-4-2- الإختبارات القياسية (اختبارات الرتبة الثانية).....	**164**
المبحث الثالث:نموذج قياسي لتحديد المتغيرات المؤثرة في حجم البطالة في الجزائر للفترة1990- 2006	**172**
3-1- المتغيرات الإقتصادية التي يمكن أن تؤثر في حجم البطالة.....	**172**
3-2- صياغة النموذج وتقديره.....	**174**
3-3- الدراسة الإحصائية والإقتصادية للنموذج الأول.....	**177**
3-3-1- الدراسة الإحصائية.....	**177**
3-3-2- الدراسة الإقتصادية.....	**179**
3-4- الدراسة الإحصائية والقياسية والإقتصادية للنموذج الثاني.....	**180**
3-4-1- الدراسة الإحصائية.....	**181**
3-4-2- الدراسة القياسية.....	**183**
3-4-3- الدراسة الإقتصادية.....	**191**
3-5- تحليل نتائج تقدير النموذج القياسي لحجم البطالة في الجزائر.....	**192**
خلاصة.....	**194**
الخاتمة العامة.....	**195**
الملاحق.....	**201**
قائمة المراجع.....	**227**
فهرس الجداول والأشكال البيانية والملاحق.....	**235**
فهرس المحتويات.....	**241**

مـلـخص:

تأتي أهمية دراسة ظاهرة البطالة، كونها ظاهرة وجدت في أغلب المجتمعات الإنسانية في السابق والحاضر، هذه المشكلة كانت محل بحثنا حيث تمت معالجتها من جانبين، جانب نظري تم من خلاله عرض مختلف المفاهيم الأساسية المتعلقة بالشغل والبطالة، وآليات التفاعل الموجودة في سوق العمل،إضافة إلى ذلك أن منطق التحليل يملي علينا ونحن نبحث في هذه المشكلة أن نتعرض لأهم المدارس الإقتصادية التي إهتمت بتفسير هذه الظاهرة، حيث تم إسقاط تلك المفاهيم على واقع الإقتصاد الجزائري خلال الفترة (1990-2006)، حيث تعتبر هذه الفترة بالفترة الحاسمة في مسيرة الإقتصاد الجزائري، حيث عرف خلالها مرحلة إنتقالية تخللتها إصلاحات هيكلية كانت السبب الرئيسي في ارتفاع معدلات البطالة خلال الفترة (1990-1998)، وكنتيجة لإرتفاع أسعار البترول وبدافع التخفيف من حدة البطالة طبقت الجزائر برنامج الإنعاش الاقتصادي وذلك للفترة (2001-2004)، حيث عرفت معدلات البطالة انخفاضاً مقارنة بالفترة السابقة، إضافة للجانب النظري زودنا دراستنا بدراسة قياسية إستطعنا من خلالها التوصل إلى أن حجم السكان المشتغلون وحجم السكان هم العوامل الأكثر تأثيراً في حجم البطالة خلال الفترة (1990-2006).

الكلمات المفتاحية: البطالة، التشغيل، سوق العمل، الأجور، نموذج قياسي.

Résumé:

L'importance de l'étude du phénomène chômage vient du fait qu'il a été une particularité pour la société humaine durant son évolution. Cette problématique constitue l'objet de notre travail.

Deux aspects seront minutieusement appréhendés. Le premier théorique sera consacré aux différents concepts essentiels qui caractérisent l'emploi et le chômage, ainsi que les mécanismes régulant le marché du travail. Les différentes écoles qui se sont intéressées à élucider ce phénomène seront décortiquées pour venir à la fin au cas algérien durant la période19 90-2006. Période qui a connu des bouleversements importants notamment par la mise en place de dispositifs de soutien à l'emploi pour atténuer le chômage. Le travail sera ponctué par une étude empirique menée sous forme économétrique essayant de montrer les variables qui ont une influence certaine sur le chômage.

***Les mots clés**: **le Chômage, l' emploi, Marché du travail, Salaires, Modèle économétrique**.*